INDEX POLLS.DE
مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات
Index Center for Polls & Analyzes
مرصد بحث واستطلاع تابع للمركز الديمقراطي العربي في ألمانيا

## وقائع المؤتمر الدولي الأول

# تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي

## برلين؛ ألمانيا 29 و 30 مارس 2019

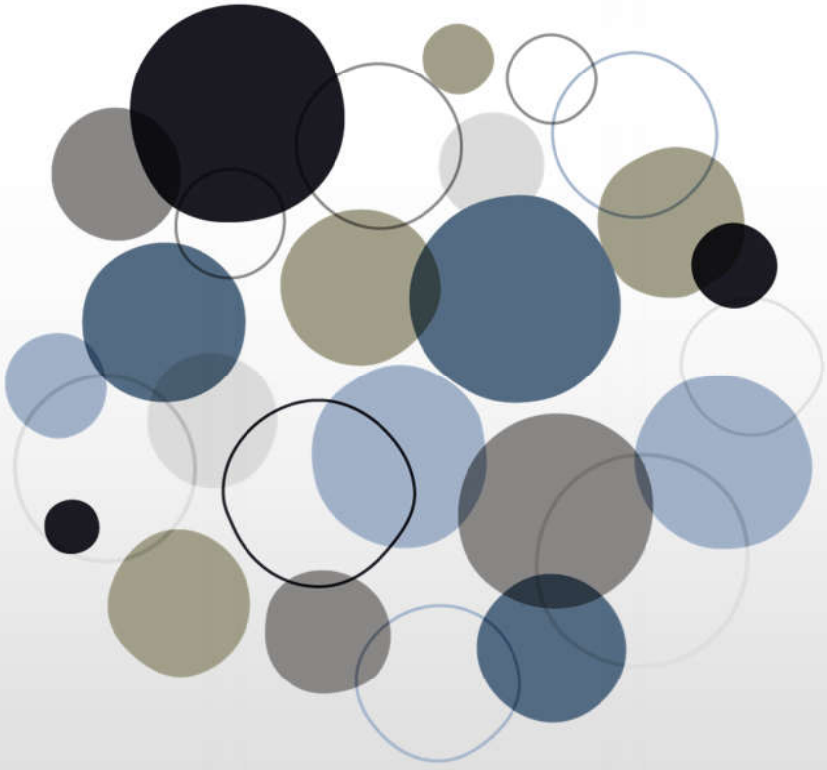

# وقائق المؤتمر الدولي الأول

## تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي

## الواقع والمأمول

برلين؛ ألمانيا، 29-30 مارس 2019

# تقييم جودة اوعية النشر العلمي في العالم العربي

## الواقع والمأمول

وقائع المؤتمر الدولي الأول

مركز مؤشر للإستطلاع والتحليلات

برلين / ألمانيا

2019

INDEX POLLS.DE
مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات
Index Center for Polls & Analyzes
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112

بالتعاون مع:

# المؤتمر الدولي الأول

## The First International Academic Conference

## تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي

## Evaluation of the Quality of Scientific Publishing Vessels in Arab Countries

برلين؛ ألمانيا 29 و 30 مارس 2019

@indexpolls
@indexpolls
مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات
http://indexpolls.de
contact@indexpolls.de
Berlin 10315 , Gensinger Str: 112, Germany

# المحتويات


| كلمة السيد مدير مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات | | | |
|---|---|---|---|
| التعريف بالمؤتمر | | | |
| الرقم | المتدخلين | عنوان المداخلة | الانتماء |
| 1 | د. عماد محمد فرحان | النشر العلمي في العراق- المشكلات والصعوبات والحلول. | كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة، العراق |
| 2 | د. الدوكالي مفتاح علي الطرشاني | صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية. | كلية الدراسات العليا بجامعة الزيتونة/ ليبيا |
| 3 | د.توفيق العمراني | معايير الجودة في البحث والنشر العلمي في العالم العربي. | الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين/ المغرب |
| 4 | د. عمرة مهديد د. علاوة هوام | معضلة الانتاج العلمي في الوطن العربي | جامعة الجزائر 3 جامعة باتنة1 |
| 5 | د. شريف هنية د.مصطفاوي عايدة | حماية المصنفات الرقمية كآلية لدعم النشر الالكتروني للمجلات العلمية | جامعة لونيسي علي -البليدة 2-الجزائر |
| 6 | د. سالي اسامه عبد الواحد شحاته | نموذج مقترح لتقييم جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي | جامعة الملك فيصل |
| 7 | د. محمد البويسفي | منهجية البحث والنشر في الدراسات الإسلامية. | وزارة التربية؛ المغرب. |
| 8 | د. ادريس الكاميري | تحديات النشر العلمي الالكتروني الجامعي في العالم العربي. | جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس |
| 9 | د. بادي سوهام د. مقداد سعودي | النشر العلمي الإلكتروني و دوره في ترسيخ الثقافة المعلوماتية لدى المجتمع الأكاديمي. | جامعة العربي التبسي- تبسة؛ الجزائر. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 10 | د. عبد القادر بودربالة<br>د. بو سجرة ليليا | أوعية النشر والمسؤولية الأخلاقية في الوطن العربي رهانات "المبادئ والأداء". | جامعة رقلة.<br>المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام، الجزائر |
| 11 | د. مولاي حليمة | تطور معايير التقييم العلمي للمنشورات العلمية الاكاديمية بالجزائر،الجودة والعوائق. | المركز الوطني للانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجزائر. |
| 12 | أ.د نورالدين دخان<br>د. إسماعيل زروقة | جهود الجامعة الجزائرية في محاربة اوعية النشر العلمي غير الجادة. | جامعة المسيلة؛ الجزائر |
| 13 | د. نور الدين فلاك | معوقات البحث العلمي في الجزائر. | جامعة المسيلة، الجزائر |
| 14 | د. ريزان جلال احمد | النشر العلمي الالكتروني للمجلات العلمية والتقنيات المعاصرة. | الكلية التربوية المفتوحة، العراق. |
| 15 | د. بيمان جلال احمد | المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي. | جامعة بغداد، العراق. |
| 16 | د. جمال حامد رشيد | المفاهيم النظرية لجودة النشر العلمي في الدول العربية | جامعة بغداد، العراق |
| 17 | أ. سحنوني محمد | النشر العلمي بين المحفزات والجودة في الوطن العربي. | جامعة الجزائر03 |
| 18 | د. بزيح هناء | اشكالية البحث والنشر في العلوم العصبية | جامعة سطيف، الجزائر. |

في المستهل

## في المستهل

يعتبر نشر النتائج البحثية و الدراسات والتقارير والكتب العلمية عملية ضرورية لنشر المعرفة والمساهمة في تبلورها التراكمي ، في هذا الصدد تسعى الجامعات ومخابر البحث و مراكز الدراسات وكذا الباحثين لنشر أبحاثهم العلمية ضمن أوعية النشر الأكاديمية المتعددة و التي تعتمد المعايير العلمية سواء كانت مجلات أو دوريات علمية متخصصة أو كتب وذلك بغرض تبادل المعرفة و النتائج ضمانا لفعالية الدراسات و الأبحاث و تكامل نتائجها و تحقيقا لأهدافها. إذ تمثل المجلات العلمية و الدوريات المتخصصة مصدرا للمعلومات العلمية ، فالنشر العلمي يعد أحد أهم آليات إثراء المعرفة العلمية و التبادل المعرفي ، إلى جانب دور النشر في تصنيف الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية و ترتيبها عربيا و عالميا . و إن كان المعدل الكمي للنشر العلمي يحظى بأهمية بالغة إلا أن المعول عليه هو القيمة العلمية و الأكاديمية للبحوث والدراسات ، و كذا قيمة الأوعية التي يتم النشر ضمنها ، و هو ما يبرر اهتمام المراكز و المؤسسات العلمية كافة بالقيمة العلمية للدراسات و البحوث وأوعية النشر الصادرة عنها.

و على الرغم من المساعي و الجهود الحثيثة لترقية أوعية النشر الاكاديمي بالدول العربية إلا أنها تصطدم بالعديد من التحديات و العوائق والتي تتمثل أساسا في عدم التزام أوعية النشر بالدول العربية في الغالب بالمعايير المتعارف عليها عالميا ، ما أثر سلبا على تصنيفها ضمن المجلات العالمية التي لها معامل تأثير عال. هذا إضافة إلى احتكار مؤسسات بعينها لتصنيف المجلات والدوريات اعتمادا على شروط مجحفة و تعجيزية والتي قد لا يكون لها علاقة بجودة النشر العلمي ، مما أدى إلى حرمانها من هذا الحق ،

سيما و أن المحاولات التي تمت في هذا المجال ما تزال غير ذي جدوى وتأثيراتُها محدودة جداً في ظل عدم ثقة الاكاديميين بها.

يفرض هذا تحدياً طالما كان موجوداً فالعثور على الأوعية العلمية المناسبة لنشر الإنتاج العلمي والبحثي بغض النظر عن نموذج النشر الذي تتبناه. ومع وجود قواعد للبيانات تصنف الأوعية الموثوقة وتقيس مستويات أدائها بناءًا على معايير واضحة كمستوى هيئات التحرير و الالتزام بالضوابط و المعايير العلمية خلال التحكيم وعدد القراءات والاستشهادات التي تحصل عليها الدوريات والكتب ، فلعله لدى جمهور المؤلفين المحتملين من هذه الوسائل ومن غيرها ما يعينهم على انتقاء الأوعية المناسبة لنشر نتاجهم و بحوثهم العلمية .

وبتداخل هذه المعطيات الخاصة بمنظومة التقييم مع تلك الصعوبات الخاصة بالبيئة العلمية العربية ؛ أصبح من الواجب فتح نقاش حول هذا الواقع ؛ وذلك انطلاقا من التساؤلات التالي:

ما مدى متانة منظومة تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي ؟ وما هي معايير تقييم جودة أوعية النشر العلمي في الدول العربية ؟وما أهم الصعوبات التي تواجهها ؟ وما هي آلية النهوض بها ؟

**الدكتور سعد الحاج بن جخدل**
**مدير مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات**

# التعريف بالمؤتمر

## أهداف المؤتمر:

- تقييم واقع النشر العلمي في الدول العربية و استشراف مستقبله.
- تحسس مواطن الخلل في منظومة النشر العلمي بالدول العربية و سبل معالجتها.
- تحديد المعايير العالمية لتقييم أوعية النشر و دورها في ترقية البحث العلمي.
- التعريف بالتجارب الرائدة في مجال تقييم أوعية النشر العلمي .
- تقديم مقترحات لترقية منظومة تقييم أوعية النشر العلمي بالدول العربية.

## محاور المؤتمر :

- **المحور الأول**: المفاهيم النظرية لجودة النشر العلمي في الدول العربية .
- **المحور الثاني**: دور معايير أخلاقيات النشر العلمي في ترقية أوعية النشر في الوطن العربي.
- **المحور الثالث**: سبل و آليات تقييم اوعية النشر في الدول العربية .
- **المحور الرابع**: تأثير التصنيف العالمي للجامعات على أوعية النشر في الوطن العربي.
- **المحور الخامس**: النشر العلمي الإلكتروني للمجلات العلمية والتقنيات المعاصرة.
- **المحور السادس**: التجارب العربية و العالمية في مجال تقييم أوعية النشر العلمي.

- **المحور السابع**: الجهات المانحة و هيئات التقييم الدولي و دورها في ترقية البحث العلمي.
- **المحور الثامن**: مشكلات وصعوبات صناعة النشر العلمي في العالم العربي.

## المعنيون بالمؤتمر

- أعضاء هيئة التدريس والباحثون بالجامعات العربية.
- الباحثون في مؤسسات البحث العلمي الحكومية والخاصة.
- مديرو وأعضاء وحدات البحث والنشر العلمي.
- مديرو وأعضاء المؤسسات المانحة للتصنيفات وقياس جودة البحث العلمي.
- مديرو وأعضاء مؤسسات نظم وخدمات المعلومات.
- محافظو وأخصائيو المكتبات و المعلومات.
- مديرو و رؤساء تحرير المجلات العلمية
- طلبة الدراسات العليا.

## هيئة المؤتمر

**الرئيس الشرفي للمؤتمر**

السفير بلال المصري ؛ (مدير المركز الديمقراطي العربي)

**رئيس المؤتمر**

د. سعد الحاج بن جخدل ؛ (مدير مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات)

**المشرف العام**

د. عائشة عباش

**رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر**

د.سامي الوافي

**رئيس اللجنة التنظيمية**

د.مُحَمَّد سنوسي

**رئيس لجنة الإعلام و الاتصال**

د. شيماء الهواري

**أعضاء اللجنة العلمية للمؤتمر**

- أ.د. سليم كاطع علي ، جامعة بغداد ، العراق
- أ.د.حسينة شرون ، جامعة مُحَمَّد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.
- أ.د أمين رجا دواس ، جامعة الكويت .
- ا.د علواش فريد ، جامعة بسكرة ، الجزائر .
- ا.د عبد الحليم بن مشري جامعه بسكره ، الجزائر .
- أ.د . بن داود براهيم ، جامعة الامارات العربية المتحدة.
- أ.د. شرف عبد الحق ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر .
- د.مُحَمَّد بوكطب من جامعه مُحَمَّد الأول ، وجدة ، المغرب
- د.مصطفى خواص ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، الجزائر.
- د.عائشة عباش ، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- د.علاء مُحَمَّد العبد مطر ، جامعة الإسراء ، فلسطين.

- د.إبراهيم الرفاعي ، جامعة المنار ، تونس.
- د.رابح خرايفي ، جامعة جندوبة ، تونس.
- د.سماتي حاتم ، جامعة ابن خلدون ، الجزائر
- د.كريم تعويلت ، جامعة بجاية ، الجزائر .
- د. معمر سلامة ، جامعة الأمير مُحَّد بن فهد ، المملكة العربية السعودية.
- د.أمُحَّدي بوزينة آمنة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ، الجزائر.
- د.عمراني كربوسة ، جامعة مُحَّد خيضر ، بسكرة ، الجزائر.
- د.حممومم فريدة ، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي ، جيجل ، الجزائر.
- د.مرزوقي مُحَّد ، جامعة تيارت ، الجزائر.

# المداخلات

# النشر العلمي في العراق
# المشكلات والصعوبات والحلول
## دراسة تطبيقية لخمس كليات في خمس جامعات عراقية

أ. م. د. عماد مُحَمَّد فرحان
كلية الإمام الأعظم (رحمه الله) الجامعة

**المقدمة**

**الإطار العام للبحث**

**مشكلة البحث:**

لم يرتق واقع النشر العلمي في العراق والمتمثل بالمجلات العلمية الكثيرة المتوافرة التي تقوم على عاتقها بنشر البحوث العلمية لأساتذة الجامعة والأساتذة الآخرين إلى واقع الطموح وما وصلت إليه المجلات العربية والعالمية من تقدم كبير مقارنة بما ينشر في الجامعات العراقية ، فنرى أن أكثر هذه المجلات بعيدة كل البعد عن المواصفات العالمية المتبعة الفنية والشكلية ، كما إنها محدودة التسويق والتداول ، وتكاد تكون غير معروفة في الأوساط العلمية العالمية ، بل مقتصرة فقط على الباحثين العراقيين بالأغلب الأعم وما إلى ذلك من المشاكل المستشرية فيها ؛ لذا أرغب في دراستها بجدية لكي أقف على المعوقات والعقبات التي تعاني منها ، وبالتالي تحديدها وتحليلها بصورة علمية للخروج بحلول مناسبة تخدم هذا الجانب المهم في حياة الجامعات العراقية.

**أهمية البحث**

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية النشر العلمي في الجامعات والمؤسسات التعليمية خاصة والأوساط الأخرى عامة لأنه الطريق العلمي والفاعل لإيصال المعرفة الرصينة إلى من يحتاجها لذا فان الاهتمام بهذا الجانب من الأولويات الرئيسية التي تقع على عاتق الجهات العليا وذات

العلاقة للنهوض به وتذليل العقبات والمشاكل التي من شانها عرقلة مسيرة النشر العلمي في العراق.

**أهداف البحث**

يهدف البحث إلى مجموعة من الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها وعلى النحو الآتي:

1. بناء مجلات علمية أنموذجية تضاهي المجلات العلمية في الدول العربية والعالم المتمدن.
2. تفعيل الدعم المعنوي والماديبصورة فاعلة وكاملة وفي كافة أجزاء مؤسسات النشر الجامعي.
3. تعديل التعليمات الخاصة بالنشر العلمي في المجلات العلمية بحيث تشمل معظم الأمور الفنية والشكلية والتوثيقية والملاحظات وسياسة المجلة العلمية.
4. دراسة المعوقات والمشاكل بصورة جدية وعلميةللخروج بالحلول والسبل الكفيلة لتذليلها.
5. تثبيت المقترحات الفاعلة والمناسبة لدعم النشر العلمي في الجامعات العراقية.

**الأسئلة البحثية**

يحاولهذا البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. هل أن موقع ومساحة المجلات العلمية ملائم لعمل النشر العلمي ؟
2. ما هي الأجهزة والمعدات المستخدمة في النشر العلمي ومدى كفايتها ؟
3. ما هو نوع التمويل التي تحصل عليه المجلات العلمية ؟
4. ما هي طرق التمويل المعتمدة للحصول على الأموال المستخدمة في النشر العلمي ؟
5. ما هي جنسيات الباحثين الذين ينشرون بحوثهم في المجلات العلمية في الجامعات العراقية ؟
6. ما هي أنواع النشر المتوافرة في المجلات العلمية العراقية ؟

7. ما هو معدل البحوث المنشورة في عدد معين لكل مجلة من المجلات العلمية ؟
8. ما هو المعدل لعدد كل النسخ التي يتم بيعها في عدد معين من كل المجلات ؟
9. ما هو التحصيل الدراسي للموظفين العاملين في المجلات هذه العلمية ؟
10. أين يكون انجاز العمل الخاص بالإخراج الفني والشكلي للمجلات العلمية ؟
11. هل تعتبر أن المستوى الفني والشكلي للمجلة العلمية هو ضمن المستوى المطلوب ؟
12. كيف يكون تثبيت (البيانات الببليوغرافية) ضمن المجلات العلمية التي تشمل (المجلد ،والعدد ،وسنة النشر... إلخ)؟
13. ما هو مستوى تكامل تعليمات النشر المعتمدة في المجلات العلمية وتغطيتها للمستوى الفني والشكلي والتوثيقي للبحوث المنشورة ضمن هذه المجلات ؟
14. ما هي طبيعة التخصص الموضوعي للمجلات العلمية في الجامعات العراقية ؟
15. هل تمتلك المجلة العلمية رقما دوليا معياريا الذي يطلق عليه اسم (ISSN) ؟
16. هل أن المجلات العلمية تمتلك مواقع اليكترونية خاصة بها ؟
17. ما هي برأيك المشاكل والمعوقات التي يعاني منها النشر العلمي في الجامعات العراقية ؟
18. ما هي الحلول والمقترحات برأيك ؟

**حدود البحث**

يتحدد البحث بالأمور الآتية:

1. **الحدود المكانية**: تناول الباحث المجلات العلمية التابعة لخمس كليات تابعة لجامعات العراقية.
2. **الحدود الزمانية**:الأعوام الدراسية من(2014 - 2018).

**منهج البحث**

سيعتمد الباحث في بحثه على أكثر من منهج وهي:

1. **المنهج المسحي**: حيث تنقل الباحث بين نماذج من المجلات العلمية لدراستها عن قرب.
2. **المنهج الوصفي**:ويتم عن طريق التحليل للمجلات العلمية ،من عدة نواحٍ ، منها الناحية الفنية والشكلية والتوثيقية... إلخ

**المجتمع وعينة البحث**

يتكون مجتمع البحث من الملاك الوظيفي الخاص بالمجلات العلمية المنشورة ضمن نماذج من الجامعات العراقية ، وتتجاوز العينة المختارة 5 مجلات علمية.

**أما المجلات العلمية المختارة ضمن عينة البحث فكانت(5) مجلات هي كالآتي:**

1. مجلة جامعة الأنبار ، كلية العلوم الإسلامية ، داخل الحرم الجامعي.
2. مجلة جامعة الفلوجة ، كلية الطب البيطري ، داخل الحرم الجامعي.
3. مجلة كلية الإمام الأعظم ، داخل الحرم الجامعي.
4. مجلة كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية - داخل الحرم الجامعي.
5. مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد - داخل الحرم الجامعي.

**أدوات جمع البيانات**

**سيستخدم** الباحث في جمعه للبيانات على مجموعة من الأدوات وعلى النحو الآتي:

1. المقابلة: يقوم الباحث بإعداد عددٍ من الأسئلة الخاصة بالمقابلة ،ويقوم بطرحهاعلى موظفي المجلاتالعلمية في الجامعات العراقية موطن البحث.
2. الملاحظة.
3. المجلات العلمية: يقوم الباحث فيها بتحليل البيانات الخاصة بالمجلات العلمية موطن البحث.

## الفصل النظري

يعدّ النشر العلمي الجامعي من الأهداف المهمة في حركة التأليف والبحث العلمي في الجامعات والدور الذي يلعبه في إيصال الجهد البشري الرصين إلى من يعنيه الأمر ألا وهم الطبقة الجامعية المثقفة والمشاركة في بلورة هذا الوسط ، لذا تتظافر جهود التدريسيين في نشر بحوثهم العلمية ضمن الجامعات وغيرها من المؤسسات التعليمية ،عن طريق تحقيق الغايات التي يرومون الوصول إليها في الحصول على اللقب العلمي وخدمة المجتمع ، وعلى ضوء ذلك ، تأسست الكثير من المجلات العلمية في الجامعات العراقية ، ومنها جامعة بغداد ، والعراقية ، والفلوجة ، والأنبار ، والإمام الأعظم ، التي اهتمت بهذا الموضوع (خدمة للبحث العلمي والباحثين في الجامعات) فظهرت الكثير من المجلات العلمية في هذه الجامعات ، ابتداء بتأسيس أول مجلة في هذه الجامعات وهي مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد عام (1956) وحتى الآن.[1]

ويعتقد الباحث أن اهتمام الجامعات قليل نسبيا بهذه المؤسسات ، من حيث ملاحظته أنها جهود جماعية أو فردية ، تطمح للنهوض بواقعها ؛ لذا قام الباحث ببحثه هذا لتناول هذه المشكلة وبحثها بكل جوانبها ، لكي يقف على المسببات والمعوقات ، التي تحول دون النهوض بواقع النشر في هذه الجامعات ، والتطور الفعلي لها ، وقد بحث الباحث هذا الموضوع في فصلين ، هما الأول:الفصل النظري: ويتكون من الآتي (مقدمة ،وتمهيد ،ثم تطرقت إلى الدوريات ، مميزات الدوريات ، أنواع الدوريات ،ماهية النشر العلمي ،أهمية النشر العلمي ، أنواع صناعة النشر ،مراحل نشر المجلات العلمية المحكمة).

أما الفصل الثاني فهو الفصل العملي ويتكون من مباحث ثلاثة ،وهي كالآتي: المبحث الأول كان في تحليل أسئلة المقابلة ،وأما المبحث الثاني فقد تناولت فيه الوصف العام للمجلات محل البحث ،بعدها يأتي المبحث الأخير وكان حول المشاكل والمعوقات والمقترحات التي اقترحها مجتمع البحث ، بعدها تأتي النتائج والتوصيات ، وأخيرا الهوامش حسب ورودها بالنص.

**تمهيد:**

نتيجة لظهور الطباعة بالحروف المتفرقة في القرن الخامس عشر الميلادي أدى لظهور الدوريات بمعناها الوظيفي والاصطلاحي ، وهي إحدى الثمرات غير المباشرة لذلك ، مما ساعد على طباعة ونشر الدوريات ، فظهرت أولا على شكل نشرات غير منتظمة ، عن الحوادث والأخبار المهمة ، بعدها تطورت لتظهر في أوائل القرن السابع عشر (15 يناير 1609 ) أول صحيفة بالمعنى الحديث في ألمانيا تحت عنوان ( alias relations overeating) بعدها انتشر ظهور الصحف في أنحاء العام كافة ، ومع تطور النشر والتعليم في القرنين السادس والسابع عشر ، ظهرت الحاجة أيضا إلى نظام أفضل للاتصال العالمي بين الباحثين والعلماء ، حيث بدأ بسيطا كتبادل الرسائل والخطابات ، ومن ثم تطور بظهور(المجلات العلمية ) وعلى إثره صدرت أول مجلة علمية أسبوعية في فرنسا في (5 يناير 1665) تحت رعاية الأكاديمية الفرنسية للعلوم بعنوان (journal des savants) وتوالى ظهور المجلات العلمية كما في بريطانيا أيضا ، وازداد هذا النمو في القرنين السابع عشر والثامن عشر الذي تميز بظهور الدوريات المتخصصة في الكيمياء والزراعة والأحياء... الخ [(2)].

حيث نلاحظ التطور الهائل الذي حصل في النشر - حجما وسرعة - من خلال التنويه إلى الأعداد الهائلة من المواد المنشورة التي تصدر سنويا ، في مختلف أرجاء العالم ، التي تصدر بحوالي (18 مليون صفحة ) يوميا من الكتب والبحوث ومقالات المجلات وغيرها ، حيث تشير الإحصاءات أن ما صدر مابين عامي (1965 - 1995) من كتب ودوريات يعادل أربعة أضعاف ما صدر خلال خمسة قرون (1455 - 1955) وان ما صدر من كتب منذ ظهور الطباعة حتى اليوم يقدر بحوالي (15 مليون ) عنوان منها (12 مليون ) خلال الثلاثين سنة الأخيرة! وإن هذا الكم يزداد بمعدل (5:12) سنويا ، أما بالنسبة لبلدنا العراق فقد كان تاريخ دخول الطباعة إليه عام (1830) وعلى إثره تم صدور أول كتاب تحت عنوان (دوحة الوزراء) وبعد ذلك انتشرت الطباعة في كل أنحاء العراق ، كنتيجة حتمية للتطور العلمي والثقافي والمؤسساتي فيه ؛ لذا صدرت أول مجلة علمية في النجف الاشرف عام (1910) بعنوان (مجلة

العلـم ) ومـن يتصـفحها يجـدها تحمـل معظـم مواصـفات المجـلات العلميـة الحاليـة ، أمـا بالنسـبة للنشـر الجـامعي فقـد كانـت بدايتـه مـن كليـة الطـب فـي بغـداد عـام (1935) اذ صـدر العـدد الأول مـن المجلـة الطبيـة الملكيـة ، بعـدها توالى صدور المجلات العلمية في العراق مع ازدياد الجامعات العراقية ، التي وصل عددها حتى عام (1991) إلى (11 جامعة )[3].ويعتقد الباحث مما تقدم أن العراق متأخر بأكثر من قرنين لدخول الطباعة إليه ، مما أثر سلبا على واقع النشر العلمي لديه.

**الدوريات:**

**الدورية:** هي عبارة عن مطبوعات يتم نشرها ضمن فترات منتظمة أو غيـر منتظمـة ، وضـمن تـرقيم متتـالٍ مـن عـدد إلـآخر ، تتضـمن أعمـالا عديـدة متنوعة ، ولمؤلفين في موضوعات مختلفة[4] ويمكن أن يعرفها الباحث بأنها: إصـدارات متنوعـة تأخـذ أشـكالا معينـة ، تعكـس اهتمـام المؤسسـات التـي تصدرها ، ووفـق آليـة متفـق عليهـا ، تأخـذ النـمط المتعاقـب للصـدور ، وضـمن فتـرات أغلبهـا منتظمـة ، وتثبـت فيهـا أغلـب الأحيـان الأمـور الآتيـة (المجلـد ، العدد ، سنة النشر ) فضلا عن بيانات أخرى ، كرقم الإيداع ، والترقيم الدولي العالمي ، وما إلى ذلك.

**مميزات الدوريات:**

تمتاز الدوريات بأمور تفردها عن باقي المطبوعات وعلى النحو الاتي [5].

1. حداثة وسرعة المعلومات المنشورة كان يكون صدورها أسبوعي أو شهري أو فصلي...الخ.
2. تعالج موضوعات فريدة ومتنوعة.
3. البحوث والمقالات المنشورة في الدوريات بالإيجاز والدقة والتركيز مقارنة بالكتب على سبيل المثال.
4. نشـر بعـض الـدوريات بشـكل مستخلصـات وكشـافات ولمـا لهـا أهميـة للوصول إلى المعلومات.
5. تنـوع الموضـوعات المتـوافرة فـي الـدوريات وبأقلام متنوعـة ووجهـات نظـر مختلفة.

6. تتضمن الدوريات على معلومات غير متوافرة في غيرها كالكتب مثلا وهي التقاريرومحاضرالمؤتمرات وغيرها.
7. الدوريات وسيلة فاعلة لنشر براءات الاختراع والاكتشافات العلمية وبث المعلومات.
8. تمتاز الدوريات من الناحية الشكلية والمادية بسهولة حملها وإمكانية قراءتها في أي مكان مقارنة مع غيرها من مصادر المعلومات. [6]

**ماهية النشر العلمي:**

النشر العلمي: هو عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل ووفق نظريات الاتصال [7]ويعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية ، والباب الرئيسي لنشرالعلم والمعرفة ، ومصدرًا أساسيا للحضارة الإنسانية. كما يعد البنية الأساسيةلتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله [8].

ويُعرفهالباحث: بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون في أغلبها محكمة ومعترفا بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ، ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه ، وبما إن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعضلات وإنتاج المعرفة ؛ لذا فإنه لابد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها من مؤسسات وأفراد ؛ لذا فإن أفضل وسيلة لذلك هي عملية النشر لأن درجة الإفادة من الشيء تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه ، فردا أو مؤسسات.[9]

**أهمية النشر العلمي:**

تكمن أهمية النشر العلمي في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه كما ذكرناه سابقا لان كميته تكمن في وجود النشر الجيد حيث يتجلى ذلك من خلال الآتي[10]:

1. المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ماهو جديد.

2. تنشيط حركة البحث العلمي.
3. معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى
4. تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين افراد المجتمع على أوسع نطاق.
5. ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك.
6. وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين.
7. غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود.
8. المساعدة في تجنب تكرار أجراء البحوث نفسها.

ويعتقد الباحث إضافة لما تقدم إن أهمية البحث العلمي تكمن في ظهور علوم جديدة لم تكن موجودة سابقا فضلا عن ما يكتسبه الباحث من خبرة وحرفية في عالم الكتابة تمكنه من السيطرة الكاملة على اختصاصه.

**أنواع صناعة النشر:**

يمكن أن نحدد أنواع صناعة النشر وحسب وجهة نظر الباحث بالآتي:

- نشر تقليدي.
- نشر مكتبي.
- نشر اليكتروني.

**مراحل نشر المجلات العلمية المحكمة:**

1. مرحلة التأليف
2. مرحلة التقويم
3. مرحلة التعديلات: وبعدها يحصل أحد ما يلي:

- قبول البحث بصيغته الحالية وبدون تعديلات.

- قبول البحث مع تعديلات طفيفة.
- قبول البحث مع تعديلات كبيرة.
- قبول البحث مع تعديلات كبيرة ، مع شرط المقوم بإرجاع البحث إليه في حالة إكمال التعديلات.
- رفض البحث نهائيا.

4.مرحلة قبول النشر.

5.مرحلة النشر: وهي عملية نشر البحوث المقبولة للنشر مسبقا والمحدد تاريخ نشرها وإخراج المجلة بصيغتها وشكلها النهائي ووفق العمليات الفنية الآتية:

- التجميع والتعديل والتنضيد للبحوث المقبولة للنشر والمحددة مسبقا بتاريخ معين مع تعديلات بسيطة للبحوث التي تحتاج إلى ذلك.
- العمل على إضافة البيانات الخاصة بالمجلة وحسب سياسة المجلة وتعليمات النشر فيها ومنها صفحة العنوان وتعليمات النشر وأسماء الهيئات المسؤولة عن المجلة ورقم المجلد والعدد وسنة النشر وغيرها.
- طباعة الأغلفة الملونة الخاصة بالمجلة.
- استنساخ الكمية المطلوبة والمحددة من عدد المجلة.
- الفرز والتجميع للإعداد المستنسخة.
- كبس المجلة وإخراجها بشكلها المألوف.
- التوزيع.

## الفصل العملي

### المبحث الأول (تحليل أسئلة المقابلة):

قام الباحث بأعداد مجموعة من أسئلة المقابلة لغرض طرحها على الملاك الوظيفي المسؤول عن المجلات العلمية التي تصدرها الجامعات العراقية موطن البحث وهي خمسمجلات داخل الحرم الجامعي ، وخرج من ذلك بمجموعة من البيانات والمعلومات ، استطاع أن يرتبها وفق جداول معينة ليقوم بتناولها بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

س1: هل أن بناية مجلتكم ملائمة من حيث: الموقع / البناية ؟

**جدول (1)الموقع والبناية**

| ت | عنوان المجلة | الاحتمالات | نعم | كلا | مج |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الموقع | التكرار | 3 | 2 | 5 |
| | | % | 60 | 40 | 100 |
| 2 | مساحة البناية | التكرار | 1 | 4 | 5 |
| | | % | 20 | 80 | 100 |

يتضح من الجدول (1) الآتي: إن الموقع الخاص بأغلب المجلات العلمية قيد الدراسة غير ملائمة وبنسبة (40%) أما (60%) فيعتقدون أن الموقع ملائم لهم ، وهذا كان بالنسبة لمجلة (كلية الطب البيطري ، والعلوم الإسلامية في جامعة الأنبار ، وكلية الإمام الأعظم)أما بالنسبة لمساحة البناية فكانت غير ملائمة لمعظم المجلات العلمية وبواقع (80%) عدا مجلة كلية الإمام الأعظم في بغداد ، ويعتقد الباحث ان مساحة بعض المجلات ملائم إلى حد ما من وجهة نظره ، من خلال امتلاكهما إلى غرف كبيرة تصلح ان تكون مكانا جيدا لهذه المجلات.

س2:اذكر عدد الأجهزة المستخدمة إن كانت متوافرة ؟

**جدول (2)الأجهزة**

| ت | الأجهزة / عنوان المجلة | حواسيب | أجهزة استنساخ | طابعات | هواتف | أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مجلة كلية الإمام الأعظم | 4 | 0 | 1 | 0 | 0 |
| 2 | كلية العلوم الإسلامية جامعة الأنبار | 3 | 2 | 2 | 1 | 0 |
| 3 | كلية التربية للبنات الجامعة العراقية | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 4 | كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد | 2 | 0 | 1 | 0 | 0 |
| 5 | كلية الطب البيطري جامعة الفلوجة | 3 | 1 | 0 | 0 | 0 |

من الجدول (2) يتبين الآتي: إن أكثر مجلة تمتلك حواسيب هي مجلة كلية الإمام الأعظم وبواقع (4) أما اقل مجلة تمتلك حواسيب هي مجلة كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية بمقدار (1) حاسوب ، أما من ناحية أجهزة الاستنساخ فأكثر مجلة تمتلكها هي مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار ، أما مجلات كلية الإمام الأعظم ، والتربية للبنات ، والعلوم الإسلامية في الأنبار ، فلا تمتلك أي جهاز استنساخ. أما بالنسبة للطابعات الليزرية فأعلى مجلة تمتلكها هي مجلة كليةالعلوم الإسلامية في جامعة الأنبار ، وبواقع طابعتين ، أما مجلة كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية ، ومجلة كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة ، فلا تمتلكان ذلك ، أما الهاتف فكل المجلات لا تمتلك خط هاتف واحد!أما بالنسبة لجهاز السكانر ، فللأسف لا تمتلك أي مجلة أي جهاز سكانر أبدا.ويعتقد الباحث أن هذه الأجهزة مهمة جدا لعمل المجلة ، ويجب أن تكون متوافرة ضمن هذه المجلات ؛ لأن عملها هو عبارة عن (نشر مكتبي) يستوجب ذلك ، فضلا عن فائدة الهاتف الكبيرة للاتصال بالباحثين وإعلامهم أولا بأول بنتائج بحوثهم.

**س3: كيف يتم تمويل المجلة ؟ هل هو عن طريق الآتي ؟**

**جدول (3) نوع التمويل**

| ت | نوع التمويل | التكرار |
|---|---|---|
| | | النسبة |
| 1 | ميزانية الجامعة | 0 |
| | | 0 |
| 2 | تمويل ذاتي | 5 |
| | | 100 |
| 3 | أخرى | 0 |
| | | 0 |

من الجدول (3) يتبين الآتي:

إن جميع المجلات العلمية في الجامعات العراقية موطن البحث تمويلها ذاتيا وبنسبة (100%) مما يؤدي إلى ضعف هذه المجلات في عملية التطور والنهوض بواقع النشر فيها ؛ بسبب قلة ما يرد إليها من أموال.

**س4: إذا كان التمويل ذاتيا ؟ فهل هو عن طريق الآتي ؟**

**جدول (4) طرق التمويل**

| ت | طرق التمويل | أجور نشر البحوث | بيع أعداد المجلة |
|---|---|---|---|
| 1 | مجلة كلية الإمام الأعظم | %100 | %0 |
| 2 | كلية العلوم الإسلامية جامعة الأنبار | %50 | %50 |
| 3 | كلية التربية للبنات الجامعة العراقية | %100 | %0 |
| 4 | كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد | %100 | %0 |
| 5 | كلية الطب البيطري جامعة الفلوجة | %100 | %0 |

من الجدول (4) يتبين الآتي: أن جميع المجلات العلمية تعتمد اعتمادا كليا على نفسها من خلال أجور نشر البحوث بنسبة (100%)، ومجلة واحدة وهي مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار عن بيع أعداد المجلات وبنسبة (20%) مما قد لا يساعد على تطور النشر العلمي بصورة مرضية في الجامعات العراقية موطن البحث ، بسبب قلة ما يرد من هذه الطرق ؛ فالمورد الوحيد في هذه المجلات هي أجور النشر التي يتم تقاضيها من الباحثين أنفسهم ، وهي بواقع (50000) خمسون ألف دينار للبحث الواحد إن كان أقل من (20) صفحة ، مع (50000) خمسين ألفا أخرى كأجور للمقوم العلمي الذي سيكون خبيرا على البحث ويحدد كونه صالحا للنشر من عدمه ، وفي حالة زيادة صفحات البحث على (20) صفحة يدفع الباحث (2000) ألفي دينار عن كل صفحة.

**س5: ما هي جنسيات الباحثين الذين ينشرون بحوثهم لديكم ؟**

**جدول (5) جنسيات الباحثين**

| ت | طرق التمويل | العراقيون | العرب | الأجانب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | مجلة كلية الإمام الأعظم | %80 | %20 | %0 |
| 2 | كلية العلوم الإسلامية جامعة الأنبار | %80 | %20 | %0 |
| 3 | كلية التربية للبنات الجامعة العراقية | %100 | %0 | %0 |
| 4 | كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد | %100 | %0 | %0 |
| 5 | كلية الطب البيطري جامعة الفلوجة | %80 | %20 | %0 |

من جدول (5) يتبين الآتي: أن اغلب الذين ينشرون بحوثهم في المجلات العلمية هم من الباحثين العراقيين ونسبة المجلات التي تنشر لباحثين عراقيين هي (100%) أما الباحثون العرب فينشرون في (60%) من المجلات ، ونشرهم يكون أقل كثيرا من الباحثين العراقيين ، أما الباحثون الأجانب فليس لديهم أي نشر في هذه المجلات.

**س6: ما هو نوع النشر لديكم ؟**

**جدول (6) نوع النشر**

| ت | نوع مادة النشر | التكرار |
|---|---|---|
| | | النسبة |
| 1 | بحوث | 5 |
| | | 100 |
| 2 | مقالات | 0 |
| | | 0 |
| المجموع | | 5 |
| النسبة | | 100 |

من الجدول (6) يتبين الآتي:

أن البحوث العلمية هي الوحيدة التي تنشر في المجلات العلمية وبواقع (100%) ولا تنشر المجلات محل الدراسة أي بحوث أومقالات.

**س7: اذكر معدل عدد البحوث المنشورة لعدد معين؟**

**جدول (7) معدل البحوث المنشورة**

| ت | عنوان المجلة | معدل عدد البحوث المنشورة لعدد معين | تاريخ تأسيس المجلة |
|---|---|---|---|
| 1 | مجلة كلية الإمام الأعظم | 30 | 2005 |
| 2 | كلية العلوم الإسلامية جامعة الأنبار | 12 | 2009 |
| 3 | كلية التربية للبنات الجامعة العراقية | 25 | 1990 |
| 4 | كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد | 10 | 1965 |
| 5 | كلية الطب البيطري جامعة الفلوجة | 30 | 2008 |

ملاحظة: ارتأى الباحث أن يضيف سنة التأسيس إلى الجدول السابق لعمل نوع من المقارنة.

من الجدول (7) يتبين الآتي:

إن أعلى معدل لنشر البحوث كان (30) بحثاً منشوراً وضمن العدد الواحد في مجلة كلية الإمام الأعظم ، وهو - حسب اعتقاد الباحث - متأتٍ من أن الكلية لديها أكثر من قسم في أكثر من محافظة ، وهذه الأقسام هي (الموصل ، كركوك ، صلاح الدين ، بغداد ، الأنبار ، البصرة) لذا فإن تعدد الأقسام وكثرة الكادر التدريسي لأقسام الكلية سمح للكثير من الباحثين المختصين باختصاصات متنوعة للنشر ضمن المجلة ، وفي نفس المرتبة جاءت كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة ، وبما أن جامعة الفلوجة

فتية ، تأسست حديثا ؛ فإن كافة كليات الجامعة ليس فيها مجلة علمية محكمة خاصة بها ، مما يضطر الباحثين إلى النشر في المجلات العلمية في الجامعات الأخرى ، كالأنبار وبغداد والعراقية والإمام الأعظم ، ثم تأتي بعدهما مجلة كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية ، وبمعدل (25) بحثا في العدد الواحد ، ثم تأتيان في المرتبتين الرابعة والخامسة مجلة العلوم الإسلامية في جامعتي بغداد والأنبار.

**س8: اذكر معدل لكل مما يأتي**

**جدول (8) معدل الأعداد**

| ت | عنوان المجلة | معدل الأعداد المطبوعة لعدد معين | ما يباع منها | غير المباع |
|---|---|---|---|---|
| 1 | مجلة كلية الإمام الأعظم | 40 — 30 | 0 | الكل |
| 2 | كلية العلوم الإسلامية جامعة الأنبار | 20 — 12 | 10 أو أقل | 10 أو أكثر |
| 3 | كلية التربية للبنات الجامعة العراقية | 30 — 25 | 0 | الكل |
| 4 | كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد | 15 — 10 | 0 | الكل |
| 5 | كلية الطب البيطري جامعة الفلوجة | 50 — 30 | 0 | الكل |

من الجدول (8) يتضح الآتي:

إن أعلى معدل لعدد مطبوع كان ضمن مجلة (كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة) وبمعدل (30 —50 ) عدداً ، وبنسبة مقاربة لمجلة كلية الإمام الأعظم وبمقدار من (30— 40) عدداً مطبوعاً ، وهو عدد ضئيل جدا حسب رأي الباحث ، أما أقل مجلة معدل ما تطبعه من نسخ أعداد فهي مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد وبمقدار (15) نسخة ، وهو عدد ضئيل جدا جدا.أما باقي المجلات فما تستنسخه من أعداد ضئيل للغاية. ولو أتينا لما يباع منها فنرى أن (80%) من المجلات لا تقوم ببيع الأعداد ،والمجلة الوحيدة التي تقوم بذلك هي مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار.

مما تقدم يعتقد الباحث إن سوق البيع لدى المجلات العلمية في الجامعات العراقية موطن البحث متردٍ جدا وهو خاص فقط بمن ينشر بحثه ضمن المجلة المعنية يشتري العدد للاحتفاظ به في حالة التقديم على الترقية العلمية او ضمن أرشيفه المكتبي.

**س9: ما هو عدد الملاك الوظيفي وشهاداتهم ؟**

**جدول (9)شهادات الملاك الوظيفي**

| ت | الملاك الوظيفي / عنوان المجلة | عليا | بكالوريوس | دبلوم فني | إعدادية | مج |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مجلة كلية الإمام الأعظم | 5 | 1 | 0 | 0 | 7 |
| 2 | كلية العلوم الإسلامية جامعة الأنبار | 1 | 1 | 1 | 1 | 4 |
| 3 | كلية التربية للبنات الجامعة العراقية | 4 | 0 | 0 | 0 | 4 |
| 4 | كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد | 3 | 1 | 1 | 1 | 6 |
| 5 | كلية الطب البيطري جامعة الفلوجة | 1 | 2 | 0 | 0 | 3 |

من الجدول (9) يتبين الآتي:

أن كل الكليات لديها كادر دراسات عليا في مجلاتهم العلمية ، وتميزت مجلة كلية الإمام الأعظم على باقي المجلات العلمية بكونها لديها أعلى عدد من حملة الشهادات العليا من بين ملاك المجلة الوظيفي ، حيث كان لديهم (6) أساتذة تفاوتت مراتبهم العلمية بين مدرس وأستاذ مساعد وأستاذ دكتور ، وكان لديها أيضا أعلى عدد من الملاك الوظيفي وهو (7) موظفين ، إلا أن مجلة هذه الكلية ليس لديها ملاك بشهادة دبلوم فني أو إعدادية ، أما كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية فليس فيها سوى (4) موظفين وكلهم من حملة الشهادات العليا ، وكانت حصة كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة الأقل من بين المجلات العلمية الأخرى في عدد الملاكات الوظيفية ، وهو (3) فقط. لاحظ الباحث أن (3) من هذه المجلات لا تمتلك من هم بتخصص الإعلام الذي يؤدي دوراً مهماً في إدارة ونهوض النشر العلمي في المجلات العلمية في الجامعات العراقية موطن البحث ، حيث انفردت مجلة كلية الإمام الأعظم ومجلة كلية الطب البيطري بموظف على الملاك تخصص إعلام.

**س10: أين يتم انجاز الأعمال الآتية ؟**

**جدول (10) أعمال النشر**

| ت | الأعمال | الطباعة | | الاستنساخ | التنضيد | الأغلفة الملونة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | داخل الجامعة | تكرار | 5 | 2 | 3 | 0 |
| | | % | 100 | 40 | 60 | 100 |
| 2 | خارج الجامعة | تكرار | 0 | 3 | 2 | 5 |
| | | % | 0 | 60 | 40 | 100 |
| المجموع | | 5 | | 5 | 5 | 5 |
| النسبة | | 100 | | 100 | 100 | 100 |

من الجدول (10) يتضح الآتي: طباعة أعداد المجلات تتم داخل الجامعة أي ضمن المجلات نفسها ، حيث يتم تكليف الباحث نفسه بتسليم البحث مطبوعا على ورق ومسجلا على قرص ليزري مضغوط بصيغة (Word) ويقوم ملاك المجلة الوظيفي بالتأكد من صلاحية الملف داخل القرص الليزري ، وهذا بواقع (100%) من البحوث التي تنشر في أعداد المجلة.

أما الاستنساخ فنسبة (40%) فقط من المجلات فقط تقوم باستنساخ نسخ المجلة ؛ لتوفر أجهزة استنساخ لديها ، وهما مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار ، ومجلة كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة.

أما التنضيد فكانت نسبة (60%) من المجلات تقوم بتنضيد وترتيب وتنسيق البحوث المطبوعة مسبقا ، على وفق تنسيق المجلات العالمية ، وهما بطبيعة الحال كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار ، وكلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة ، إضافة إلى ذلك مجلة كلية الإمام الأعظم في بغداد. أما صناعة الأغلفة الملونة فتتم خارج الجامعة وبواقع (100%) لعدم توفر مطابع احترافية في الجامعات موطن البحث ، وهذا يؤدي زيادة تكلفة الطباعة ، وإثقال كاهل المجلة. من هذا يعتقد الباحث إن كثيرا من الأعمال الخاصة بالنشر العلمي تتم داخل المجلات وبجهد ذاتي من لدن الملاك الوظيفي العامل فيها ، كما أن معظم عمليات الاستنساخ تتم داخل المجلة أيضا ، ماعدا الأغلفة الملونة فهي تتم خارج الجامعة في كافة المجلات محل البحث.

## المبحث الثاني
## وصف عام للمجلات العلمية

قام الباحث بتناول المجلات العلمية من الناحية الشكلية والببليوغرافية والفنية والتوثيقية حيث خرجبمجموعة من الملاحظات النقدية للمجلات قيد الدراسة وتناولها بصورة تفصيلية وحسب المحاور الآتية:

1. **الغلاف والورق والطباعة:** بالنسبة لهذا المحور المهم الذي يظهر جمالية المجلات ويعطيها الخصوصية والجاذبية وجد الباحث جملة من المآخذ على هذه المجلات وعلى النحو الآتي:

- هي عبارة عن (ملازم ورقية) وأغلفتها ملونة.
- حجم الورق المستخدم عبارة عن (B4).
- الطباعة عبارة عن طباعة ليزرية حيث تعتمد المجلة المعنيةبصورة كلية على القرص الليزري الذي يقدمه الباحثون للنشر ، وأما ملاك المجلة الذي هو في اغلب المجلات قليل يقوم ببعض الإضافات الضرورية للبحوث ، أو التعديلات المناسبة حيث يتم تنضيده ولا يحتاج إلى جهد كبير.
- حجم الخط مختلف بين أنواع المجلات فقد يكون (16) للمتن و (14) للهامش ، كما في مجلة كلية الإمام الأعظم ، أو (14) للمتن و (12) للهامش كما في مجلة كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية وباقي المجلات.
- شكل الطباعة ضمن المتن تكون أما بنمط العمودين كما في مجلة كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة ، أو بشكل العمود الواحد كما في باقي المجلات.
- لا وجود للصور – الملونة أو العادية – في مجلات الكليات الشرعية ، وتوجد بعض الصور الملونة في مجلة كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة.

مما تقدم يعتقد الباحث أن هذه المجلات تفتقد للجاذبية والجمالية التي تتطلبها المجلات المنشورة ، وخاصة عندما تكون بمستوى المجلات

العلمية المحكمة والتي لو عملنا مقارنة بسيطة بينها وبين المجلات العلمية وغير العلمية التي تصدر في الخليج لوجدنا البون الشاسع بينهما.

2. **البيانات الببليوغرافية**: لاحظ الباحث الأمور الآتية على هذا المحور وعلى النحو الآتي:

- أن تثبيت البيانات الببليوغرافية مختلف بين مجلة وأخرى فهي قد تكون مثبتة على كل جزء من أجزاء المجلة من الغلاف إلى الغلاف.
- أو يثبت مع عنوان المجلة والبيانات الببليوغرافية اسم المؤلف والعنوان في أعلى الصفحة وللصفحات الأخر الخاصة بالبحث ولكافة البحوث.
- نوع الصدور لا يثبت في المجلات العلمية في كافة المجلات ، وهو حسب اعتقاد الباحث أمر مهم لمعرفة متى سوف تصدر هذه المجلة.

3.**تعليمات النشر**: لاحظ الباحث مجموعة من الامور حول هذا المحور وعلى النحو الآتي:

- لا تقوم المجلات العلمية بتثبيت هذه التعليمات في بداية المجلة.
- ليس هناك توحيد في تعليمات النشر بين هذه المجلات فهي مختلفة بين مجلة وأخرى ، إذلاحظ الباحث ذلك ، ومن الممكن أن يوضحها من خلال الجدول الآتي ، والأمور التي من الأفضل أن تتوافر في كل مجلة علمية حسب وجهة نظر الباحث.

## جدول (11) تعليمات النشر المعدلة

| ت | تعليمات / عنوان المجلة | عناوين | مستخلص | الكلمات المفتاحية | بيانات الباحث | عدد صفحات البحث | أشكال وجداول | مواصفات الطباعة | هوامش | النتائج والموضوعات | أجور النشر | أجور الاشتراك | عدد نسخ البحث المطلوبة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مجلة كلية الإمام الأعظم | نعم | نعم | كلا | نعم | نعم | كلا | نعم | نعم | نعم | نعم | كلا | نعم |
| 2 | كلية العلوم الإسلامية جامعة الأنبار | نعم | نعم | نعم | نعم | نعم | كلا | نعم | نعم | نعم | نعم | كلا | كلا |
| 3 | كلية التربية للبنات الجامعة العراقية | نعم | نعم | كلا | نعم | نعم | كلا | نعم | نعم | نعم | نعم | كلا | نعم |
| 4 | كلية العلوم الإسلامية جامعة بغداد | نعم | نعم | كلا | نعم | نعم | كلا | نعم | نعم | نعم | نعم | كلا | نعم |
| 5 | كلية طب بيطري جامعة الفلوجة | نعم | نعم | كلا | نعم | كلا | كلا | نعم | نعم | نعم | نعم | كلا | كلا |

من الجدول ( 11) يتبين الآتي:

- **العناوين**: جميع المجلات العلمية تذكر المعلومات الخاصة بالعناوين الرئيسية والفرعية.
- **المستخلص**:جميع المجلات العلمية تذكر المستخلص في التعليمات.
- **الكلمات المفتاحية**: جميع المجلات العلمية لم تطلب من الباحثين كلمات مفتاحية في بحوثهم ماعدا مجلة (كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة) فهي تطلب ذلك.
- **المقدمة**:جميع المجلات العلمية تذكر المقدمة في تعليمات النشر الخاصة بها.
- **عدد صفحات البحث**:فقط مجلة كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة لم تشِر إلى ما هو عدد صفحات البحث التي يجب أن يلتزم بها الباحثون.
- **الأشكال والجداول**:جميع المجلات العلمية لم تذكر أو تثبت مواصفات الأشكال والجداول.
- **مواصفات الطباعة**: كل المجلات تلتزم بالإشارة إلى مواصفات الطباعة.
- **الهوامش**: كل المجلات تشير إلى ذلك.
- **النتائج والتوصيات**:كل المجلات العلمية تشير إلى ذلك ، فضلا إلى أن جميع المجلات لا تشير إلى التوصيات.
- **أجور النشر**:كل المجلات تشير إلى ذلك ولكن ليس ضمن التعليمات ، وإنما في أماكن أخرى من المجلة ، ومن المستحسن ان تثبت مع التعليمات.
- **أجور الاشتراك**:كل المجلات لا تشير إلى ذلك في تعليماتها.
- **عدد نسخ البحث المطلوبة**: المجلات التي لا تشير إلى الطلب من الباحثين عدد النسخ المطلوبة منهم من بحوثهم التي يرومون نشرها هي (كلية العلوم الإسلامية جامعة الأنبار ، وكلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة).

4.**الرقم الدولي المعياري (ISSN)ورقم الإيداع**:إن جميع المجلات العلمية قيد الدراسة تمتلك هذا الرقم المهم وتثبته في أغلفتها ، أما رقم الإيداع هو الآخر مثبت على جميع المجلات ، وهو رقم مهم يحفظ حقوق الباحثين وجهودهم العلمية من السرقة.

5.**التخصص الموضوعي**: إن اغلب المجلات العلمية هي متخصصة بموضوع معين ، وهو الشريعة الإسلامية ، أما مجلة الطب البيطري فهي متخصصة في الأمور العلمية ، أما مجلة كلية الإمام الأعظم فهي ليست متخصصة فقط في الشريعة الإسلامية ، بل تتعدد اختصاصات البحوث المنشورة في أعدادها ؛ بسبب تعدد الأقسام العلمية في هذه الكلية وهي (الدعوة والخطابة ، القانون ، الفقه وأصوله ، أصول الدين ، اللغة العربية ، القراءات القرآنية ، التاريخ والحضارة ، المالية والمصرفية ، الدراسات الإسلامية باللغة الإنكليزية).

6.**المواقع الإلكترونية**: قام الباحث بعمل مسح اليكتروني شامل في الشبكة العالمية (الانترنت)ولاحظ أن جميع هذه المجلات لا تمتلك مواقع اليكترونية خاصة بها ، فهي إما موجودة ضمن موقع الجامعات العراقية فقط (مثل مجلة كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية)أو موجودة ضمن موقع مديرية التدريب والتطوير التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.

وتحتوي البوابة الإلكترونية للمجلات العلمية التابعة لموقع مديرية التدريب والتطوير في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، على البحوث كاملة مع أعدادها ، بصورة مجانية على شكل ملفات (PDF) للباحثين ،ويعتقد الباحث أن عرض هذه البحوث بصورة مجانية للجميع يجب أن يكون بموافقة الباحثين المؤلفين لهذه البحوث ؛ لأنها ليست ملك المجلة أو أي جهة أخرى ، ومن المستحسن أن تعرض بصورة بيانات ببليوغرافية مع مستخلصاتها ، حتى تطلب من مصدرها بصورة ورقية أو اليكترونية ، وبهذا نقوم بتفعيل سوق النشر الجامعي (المجلات العلمية).

## المبحث الثالث
## المعوقات والمشاكل

بعد المقابلة واللقاء مع المسؤولين عن المجلات العلمية المختارة ،خلص الباحث إلى عدد من المعوقات والمشاكل التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- الأجهزة المستخدمة قديمة ، وتعاني دائما من أعطال مستمرة ،ولا ننسى النقص الكبير في أجهزة الحاسوب الحديثة وملحقاتها المتنوعة.
- لا يوجد تفاعل بين المجلات والمكتبة الوطنية في بغداد ،لغرض إيداع أعداد المجلة فيها.
- لا يوجد عدد موظفين كافي ، يلبي احتياجات المجلة ، بل حتى أن أغلب المجلات لا يوجد لديهم عامل نظافة خاص بالمجلة!
- لا يوجد بريد خاص بالمجلات العلمية ،بل المتوفر فقط بريد الجامعة الذي هو ليس بالكفاءة والسرعة لتلبية حاجات الباحثين للحصول على نتائج بحوثهم بالتقويم وبالتالي نشرها بالسرعة القصوى.
- عدم توافر مطبعة خاصة ضمن الجامعات العراقية موطن البحث لتغطية طبع المجلات فيها مما يوفر المبالغ ويزيد من النسخ المخصصة للنشر وبكفاءة عالية.
- عدم وجود تمويل ثابت للمجلات العلمية من الكلية التي تنتمي إليها ، لغرض رفع مستوى الطباعة والتنضيد في المجلة.

**مقترحات مجتمع البحث:**

اقترح مجتمع البحث مجموعة من الاقتراحات ، تساعد - حسب وجهة نظرهم – في النهوض بمستوى النشر العلمي في الجامعات العراقية موطن البحث وعلى النحو الآتي:

- العمل على إصدار المجلات العلمية في الجامعات العراقية موطن البحث بأكثر من لغة عالمية.

- تفعيل مبدأ التبادل العلمي بين مجلات الجامعات الأخرى مما يساهم في حركة البحث العلمي والتواصل المعرفي والثقافي وأساسا لتسويق المجلات العلمية مستقبلا.
- المتابعة المستمرة من الجهات العليا في الجامعة للوقوف على المشاكل والمعوقات التي تعترض تطور المجلات العلمية بصورة مرضية.
- دعم ملاك المجلة الوظيفي من خلال صرف المكافآت الشهرية أو احتساب محاضرات أسبوعية أسوة باللجان العلمية في الجامعة.
- ضرورة اللقاءات الشهرية مع المسؤول الثقافي والإعلامي للجامعة بغية طرح المشاكل وتطوير المقترحات.
- تزويد المجلات العلمية بخطوط انترنت خاصة بها لكي تكون في تواصل مستمر مع العالم الخارجي وكذلك استغلال البريد الاليكتروني بصورة فاعلة.
- تزويد المجلات العلمية بأجهزة حديثة في الطباعة والاستنساخ.
- عدم أخذ أجور نشر من الباحثين الذين يقومون بالنشر في المجلة لأول مرة ، دعما وتشجيعا لهم.

## النتائج والتوصيات

**النتائج:**

1. **الموقع ومساحة البناية**: أكد (60%) من المجلات التي قمت بدراستها أن الموقع الخاص بالمجلات العلمية ملائم لهم ، أما نسبة (40%) فيعتقدون غير ذلك ، وأما المساحة الخاصة ببناية المجلة فقد أكد (20%) منهم أنها ملائمة ، أ/ا (80%) فيرون أنها غير ملائمة.
2. **الأجهزة المستخدمة**:

- **الحواسيب:**أن أعلى مجلة تمتلك ذلك هي (مجلة كلية الإمام الأعظم) أما مجلة (كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية) فكانت اقل مجلة تمتلك ذلك وبواقع (حاسوب) واحد.

- **الاستنساخ:**أن أعلى مجلة تمتلك أجهزة استنساخ هي (مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار) وبواقع (2) جهازَي استنساخ ، أما مجلات كلية الإمام الأعظم ، والتربية للبنت ، والعلوم الإسلامية في بغداد فلا تمتلك أجهزة استنساخ أصلا.
- **الطابعات:**أن أعلى مجلة تمتلك طابعات هي (مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار) وبواقع (2) طابعتين فقط ، أما مجلة كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية ، ومجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد فلا تمتلكان ذلك.
- **الهواتف:كل** المجلات العلمية لا تمتلك هاتف ضمن بنايتها.
- **أخرى:**لا تمتلك المجلات العلمية محل البحث أي أمور أخرى غير القرطاسية وبعض الأثاث المكتبية.

3 . **نوع التمويل**: كل المجلات العلمية قيد الدراسة تمويلها ذاتي وبنسبة (100%).

4 . **طرق التمويل:** كل المجلات العلمية تعتمد اعتماد كلي في الحصول على تمويلها عن طريق (أجور النشر وبنسبة 100%) ، (بيع أعداد المجلة وبنسبة 20%).

5 . **جنسيات الباحثين**: الباحثون العراقيون الوحيدون الذين ينشرون وبنسبة (100%) في مجلتي كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية ، وكلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد ،أما باقي الجامعات فنسبة الباحثين العرب فيها (20%) والباحثون العراقيون (80%) وهم الغالبية.

6 . **معدل البحوث المنشورة ضمن عدد معين**: احتلت كل من مجلة كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة ، ومجلة كلية الإمام الأعظم المراتب الأول في معدل كمية البحوث المنشورة لعدد معين ، وبواقع من (30 - 35) بحثاً منشوراً ، أما اقل مجلة فكانت (مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد) وبواقع (10) بحوث منشورة لكل عدد معين.

7 . **معدل الأعداد المستنسخة لعدد معين:** أعلى مجلة تستنسخ أعداد المجلة كانت مجلة (كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة) وبواقع من (30 –50 ) نسخة ، وتقاربها مجلة (كلية الإمام الأعظم) بواقع من (30– 40) نسخة ، أما اقل مجلة فكانت مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد ، وبواقع (15) نسخة.

8 . **معدل ما يباع من الأعداد المستنسخة:** انفردت مجلة كلية العلوم الإسلامية في جامعة الأنبار ببيع نسخ المجلة ، وكان عدد المبيعات أقل من (10) نسخ.

9 . **شهادة الملاك الوظيفي:** إن مجلة كلية الإمام الأعظم تمتلك (5) دراسات عليا ، وبعدها تأتي مجلة كلية التربية للبنات في الجامعة العراقية بمعدل (4) ثم تأتي بعدها كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد بواقع (3) ، وليس في مجلات كلية الطب البيطري ومجلة التربية بنات و ومجلة الإمام الأعظم أي موظفين بشهادة إعدادية أو دبلوم فني.

10 . **عدد الملاك الوظيفي:** تبين أن أعلى مجلة تمتلك ملاك وظيفي في مجلات الجامعات العراقية موطن البحثكل من كلية العلوم الإسلامية في جامعة بغداد وكلية الإمام الأعظم وبواقع (6) موظفين ، أما اقل مجلة تمتلك ذلك فهي (مجلة كلية الطب البيطري في جامعة الفلوجة) وبواقع (3) موظفين فقط.

11 . **أعمال النشر:**

- **الطباعة: تبين** أن (100%) من المجلات العلمية تقوم بالطباعة بنفسها وداخل الجامعة عن طريق الباحثين أنفسهم فهم يقدمون أقراصا ليزرية فيها البحث مطبوع ومنسق.
- **الاستنساخ:** تبين أن (40%) من هذه المجلات تقوم بذلك داخل الجامعة ، أما (60%) فهم يعملون ذلك خارج الجامعة.
- **التنضيد:** تبين أن (60%) من هذه المجلات تقوم بذلك داخل الجامعة ، أما (40%) فهم يعملون ذلك خارج الجامعة.

- **الأغلفة الملونة**:تبين أن كل الجامعات وبنسبة (100%) من المجلات العلمية يقومون بذلكخارج الجامعة.

12 . لا تتوفر صيغة موحدة لتثبيت البيانات الببليوغرافية في المجلات العلمية.

13 . تعليمات نشر المجلات العلمية مختلفة ومتفاوتة ببنودها بين مجلة وأخرى وقد يظهر الشبه في بنود أخرى.

14 . المجلات العلمية تثبت الرقم الدولي المعياري (ISSN) فيها.

15 . لا توجد مواقع اليكترونية خاصة بالمجلات العلمية وإنما متوافرة فقط إما ضمن موقع الجامعة العام ، أو في موقع دائرة البحث والتطوير التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العراقية.

**التوصيات:**

توصل الباحث بمجموعة من التوصيات وعلى النحو الآتي:

1.إنشاء مجلات علمية تلائم سمعة الجامعات العراقية عموما ، والجامعات العراقية موطن البحثبشكل خاص.

2.زيادة الكادر الوظيفي العامل في المجلات العلمية ، والتركيز على اختصاصين مهمين في اختيار الموظفين ، وهما: علوم الحاسوب ، والإعلام.

3.التغيير الكلي والجذري لتصميم المجلات العلمية ، وتطويرها عن طريق اختيار أغلفة جذابة ، تدل على الموضوع الخاص بالمجلة ، وإعادة تنسيق البحوث وتنضيدها وفقا للطريقة العالمية.

4. تشجيع المشاركات الخارجية في المعارض العالمية لغرض عرض وبيع المجلات العلمية ،لتحفيز الجامعات خارج البلاد إلى الاشتراك بهذه المجلات.

5.بناء مؤسسات متخصصة في داخل الحرم الجامعي تعنى بالنشر الجامعي ،تعمل كحلقة وصل بين المجلاتوالجهات العليا ، والباحثين ودور النشر.

6. التواصل البنّاء بين المجلات العلمية في الجامعات العراقية موطن البحث ودار الوثائق العراقية في بغداد ،والحصول على رقم إيداع خاص بنسخ من أعداد المجلات المنشورة.

**الهوامش حسب ورودها في النص**


1. الخشاب ، عبدا لله يوسف. الوردي ، زكي الوردي. النشر العلمي الجامعي في العراق: دراسة نقدية للمجلات العلمية. المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات. مج1 ، ع1995 ،1.
2. النوايسة ، غالب عوض. مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات.__ ط1. عمان: دار صفاء ، 2010 ، ص62__63.
3. الخشاب ، عبدا لله يوسف. الوردي ، زكي الوردي. مصدر سابق.ص7-15 ،8.
4. عبد التواب شرف الدين. المعجم الموسوعي لعلوم المكتبات والتوثيق والمعلومات.- الكويت: الكاظمة للنشر ، 1984.ص318.
5. عليان ، ربحي مصطفى. المكتبات الاليكترونية والمكتبات الرقمية.ط1. عمان: دار صفاء ، 2010.ص16__18.
6. الدواف ، هيام نائل الدواف. النشر المكتبي في العراق: تطوره وآفاقه المستقبلية. المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات. مج2 ، ع2 ، 1996.ص52.
7. عليان ، ربحي مصطفى. السامرائي ، إيمان. النشر الاليكتروني. عمان: دار صفاء ، 2010.ص29 __30
8. فريدة مُحَمَّد أحمد ألعوضي.صُناع الثقافة العلمية واقع النشر العلمي في العالم العربي.__2010.

   http://laamkan.maktoobblog.com
9. الخشاب ، عبد الله يوسف. مصدر سابق. ص7.
10. عليان ، ربحي مصطفى.السامرائي.__ المصدر نفسه. ص 50 ،42 .

# صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية دراسة تقويمية: جامعة الزيتونة انموذجاً

د. الدوكالي مفتاح علي الطرشاني
أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بكلية الدراسات العليا
بجامعة الزيتونة/ ليبيا

**مقدمة Introduction**

يعتبر البحث العلمي باختصار الطريق الأفضل إلى مواكبة العصر ، في جميع الميادين ، والجامعة هي المكان الذي يتوجه له طلبة الدراسات العليا ، والأساتذة ، والباحثين بغية النشر العلمي بجميع أشكاله ، وتهدف البحوث التي تجرى في الجامعات إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات العلمية.

تنطوي أهمية البحث العلمي على أهمية الفكرة التي يسعى الباحث إلى تحقيقها ، وفي الحقيقة كل الأبحاث العلمية تكتسي أهمية بالنسبة للعلم لأنها تشكل إضافة جديدة له.

يعتبر البحث العلمي الركيزة الأساسية لتطور أي مجتمع ، لذلك وفرت الدول المتقدمة -إذا ما قورنت بدول الوطن العربي- للباحثين البيئة الملائمة وشجعتهم على إنتاج بحوث علمية متميزة ومبتكرة ، وقد أدى ذلك إلى تراكم معرفي كبير ساعد في علاج الكثير من مشكلاتهم ، إلا أن معظم الدول النامية وأخص بالذكر الدول العربية لم تستطع النهوض بالبحث العلمي رغم العديد من الإصلاحات التي لم تمس جوهر المشكلة ، لذلك لا تزال جامعاتها مهتمة بالكم على حساب الجودة ، ولا يزال النظام التعليمي فيها تقليدياً وعاجز عن تخريج باحثين مؤهلين ، ولا تزال السياسة تتدخل في التعليم وتوجهه من خلال برامج ارتجالية وإصلاحات وهمية لا يستشار فيها أهل الاختصاص والخبرة **(مولوج،2018: ص 668)**

ويعد النشر العلمي مظهراً من مظاهر التقييم للمؤسسات والأشخاص والعلوم أيضا ويساعد في تتبع التطورات الحاصلة في العلوم وهو الذي يدفع بالعلم إلى الأمام. لقد تعددت مجالات النشر خاصة بعد ظهور تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في تطور الحواسيب ووسائل الاتصال والتقنيات الحديثة للطباعة والنشر. إذ إن التطور في أشكال ووسائل النشر جاء نتيجة الاهتمام المتزايد الذي توليه المؤسسات العلمية المسؤولة عن هذا الجانب.

**الإطار النظري للدراسة: Theoretical approach of the study**

**أولاً: مشكلة الدراسة: Study Problem**

تسعى الجامعات ومراكز البحوث والباحثين لنشر أبحاثهم العلمية ضمن أوعية النشر الأكاديمية المتعددة و التي تعتمد المعايير العلمية سواء كانت مجلات أو دوريات علمية متخصصة أو كتب أو مؤتمرات علمية ؛ وذلك بغرض تبادل المعرفة والنتائج ضمانا لفعالية الدراسات و الأبحاث و تكامل نتائجها و تحقيقا لأهدافها .

وقد أثر التطور التكنولوجي على تقنيات النشر العلمي وأدواته ، حيث أدت هذه التقنيات إلى مواجهة بعض صعوبات النشر ، وهو ما أدى إلى زيادة اهتمام ودقة رؤساء ومدراء تحرير مجلات العلمية في إجراءات النشر ، وذلك حتى يتم الارتقاء بمستوى مجلاتهم حتى تكون مجلات رصينة أو على الأقل المحافظة على مستواها العلمي.

يعد النشر العلمي الجامعي من الأهداف المهمة في حركة التأليف والبحث العلمي في الجامعات والدور الذي يلعبه في إيصال الجهد البشري الرصين إلى من يعنيه الأمر ألا وهم الطبقة الجامعية المثقفة والمشاركة في بلورة هذا الوسط ، لذا تتظافر جهود الأساتذة في نشر بحوثهم العلمية ضمن الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى من خلال تحقيق الغايات التي يصبون لها في الحصول على اللقب العلمي وخدمة المجتمع (**هلول، 2011:ص147**)

وبما أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من أهم مصادر الثروة العلمية ، ودعائم القوة في المجتمع حيث إن النتاج العلمي والنشاط البحثي يعتبران الطاقة الفاعلة التي يجب استثمارها من خلال الاستشهادات المرجعية

لأبحاثهم في الأوساط العلمية يعني بالتبعية الارتقاء بمستوى الجامعة بين الجامعات العربية والأجنبية على المستويين الإقليمي والدولي.**(ملحم، 2015: ص 2 ).**

ويمثل النشر أهمية في توصيل الانتاج الفكري من منتجه إلى المستفيد منه أي من المرسل إلى المستقبل ، وعلى الرغم من أهمية النشر إلا أنه يواجه صعوبات ومشكلات في ظل تطورات تكنولوجيا المعلومات. كما يشكل النشر في المجلات أهم قنوات اتصال الباحثين مع جماهيرهم ، إلا أن الكثير من الباحثين في مختلف التخصصات يشتكون من صعوبات النشر في المجلات العلمية ، مما جعل بعضهم يلجأ إلى الوساطة لنشر أبحاثه وجعل من البعض الأخر غير مهتم بالنشر ، ولاشك أن لذلك أثار سلبية على جودة البحث العلمي وعلى الجامعة و المجتمع. **(مولوج،2018 : ص 669)**

وفي إطار تطوير النشر الأكاديمي في المجلات والدوريات الليبية إلا أن قضية النشر تواجه العديد من الصعوبات التي قد تتعلق بمعايير النشر أو مشكلات تتعلق بالباحثين أو الالتزام بالضوابط و المعايير العلمية خلال التحكيم ، إضافة الصعوبات الخاصة بالبيئة العلمية الليبية ، والعربية على حد سواء.

وفي حقيقة الأمر فإن النشر العلمي في الجامعات الليبية بصفة خاصة ، والعربية بصفة عامة ، لم يرتقِ إلى مستوى ما وصل إليه النشر العلمي في جامعات الدول المتقدمة خاصة على مستوى الدوريات العلمية التي تصدر عن جامعاتها ، ولم تصل إلى مستوى المجلات العلمية الرصينة ، والدليل هو محدودية تسويق المجلات وتداولها بل والكثير منها في الحقيقة غير معروفة في الأوساط العلمية الدولية ، وأحياناً تكون مقتصرة على باحثي الدولة العربية نفسها.

وعلى الرغم من المساعي و الجهود الحثيثة لترقية أوعية النشر الأكاديمي بالدول العربية إلا أنها تصطدم بالعديد من التحديات ، و العوائق والتي تتمثل أساساً في عدم التزام أوعية النشر بالدول العربية في الغالب بالمعايير المتعارف عليها عالمياً.

**ومن هنا حاول الباحث حصر إشكالية الدراسة في تساؤل رئيس فحواه: ما هي معايير وصعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية ؟**

وتحاول الدراسة الاجابة على هذا التساؤل العام لمعرفة الصعوبات التي تواجه النشر العلمي في الجامعات الليبية ، وتحديدها من خلال الدراسة الميدانية ، والتحليل والتفسير من أجل الوصول الى حلول قد تسهم في تنشيط حركة البحث العلمي ، ورصانته الجامعات الليبية حتى يحقق النشر العلمي أهدافه من حيث الاتصال العلمي بين الباحثين وتوسيع نطاق النشر العلمي .

**ثانياً: أهداف الدراسة: Study Purposes**

تهدف الدراسة إلى :

**1-** التعرف على واقع النشر العلمي في الجامعات الليبية .

**2-** رصد معايير النشر العلمي في الجامعات الليبية .

**3-** التعرف على المشاكل التي تواجه الباحثين في النشر العلمي في الجامعات الليبية .

**4-** وضع تصور لمواجهة صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية .

**ثالثاً: تساؤلات الدراسة: Study Question**

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات البحثية الآتية:-

**1-** ما هو واقع النشر العلمي في الجامعات الليبية ؟

**2-** ما معايير النشر العلمي في الجامعات الليبية ؟

**3-** المشاكل التي تواجه الباحثين في النشر في الجامعات الليبية ؟

**4-** ما التحديات المستقبلية للنشر العلمي في الجامعات الليبية ؟

**رابعاً: أهمية الدراسة: Importance of Study**

**تتمثل أهمية الدراسة في جانبين:**

**1) أهمية نظرية (أكاديمية):** تتمثل في إثراء الدراسات المتعلقة بواقع ومشكلات النشر العلمي في الجامعات الليبية.

**2) أهمية تطبيقية (مجتمعية):** تتمثل في:

**أ)** رصد المشكلات التي تواجه النشر العلمي في الجامعات الليبية وذلك انطلاقاً من أهمية النشر العلمي لأنه الطريق العلمي والفاعل لإيصال المعرفة الرصينة إلى من يحتاجها.

**ب)** وضع سياسة ترشيديه أو تصور لمواجهة مشكلات النشر في الجامعات الليبية للجهات ذات الاختصاص من أجل تدليل هذه الصعوبات التي تعيق عملية النشر العلمي.

**خامساً: مفاهيم الدراسة: Study Concepts**

**1- مفهوم البحث العلمي: The concept of scientific research**

يعد البحث العلمي أحد الجوانب الأساسية في تطور المجتمعات. وتعد الجامعات ومؤسسات الدولة مسؤولة عن هذا الجانب، وتؤخذ الجامعات ومراكز البحث العلمي الدور الرائد في هذا الاتجاه، ويمثل البحث طريقة منظمة وفحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة أو التثبيت، والتحقق من الحقائق القديمة، والعلاقات التي تربط بينها أو القوانين التي تحكمها، وبما يسهم في نمو المعرفة الإنسانية **(غرابية وآخرون، 2008: ص11).**

إن مصطلح البحث العلمي يتكون من كلمتين هما( البحث والعلمي) فالبحث لغوياً معناه تتبع ، تقصي، حاول معرفة أمر من الأمور، ولهذا يتطلب والتفكير والتأمل من أجل الوصول إلى شيء يريده الباحث. أما العلمي فتعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق بطريقة تفكير أو بمعنى آخر يعني المحاولة الدقيقة للتواصل إلى حلول للمشكلات. **(فايز جمعة النجارة وآخرون، 2013: ص25)،**

إن النشاط البحثي بصفة عامة مثل المعرفة يمكن يقسم إلى أنواع ، وما يسمى بالبحث العلمي هو أحد هذه الأنواع وتقتصر صفة البحث العلمي على النشاط البحثي الذي يوظف النهج العلمي. **( التير ،2015: ص ص 21،22)**

وعُرف أيضاً بأنه مجهود منظم بغرض بحث مشكلة ما وفق إجراءات ومناهج محددة للإجابة على تساؤلات وتحقيق أهداف تم وضعها من قبل الباحث.

وعرف (عامر قنديلجي) البحث العلمي بأنه التقصي والدراسة المنسقة والشاملة عن طريق استخدام النظريات والتجارب لمعرفة حقائق وقوانين جديدة **(قنديلجي، 1992: ص40)**

**الدوريات العلمية: Scientific Journals**

تعد الدوريات العلمية من المصادر المهمة للمعلومات ويحتوي كل عدد من أعداد الدورية الواحدة على مقالات واتجاهات موضوعية متنوعة وعديدة استخدمت من مصادر متنوعة وكتبت بأقلام متعددة حيث تعد الدوريات من قنوات النشر العلمي الرسمي كما وأن المقالات والبحوث المنشورة في الدوريات العلمية تتسم بالتركيز وجودة التغطية وتعد الدوريات من أكثر وسائل الاتصال العلمي استخداماً. **(جاسم جرجيس، 1995: ص52).**

وهناك عدد آخر من الدوريات تشتمل على ملخصات، والدوريات لا يشترط فيها أن تكون أصيلة أو مبتكرة ولها عدة أنواع تتمثل في الدوريات العامة، الدوريات المتخصصة العلمية، الدوريات العامة المتخصصة، وعُرفت الدورية بأنها مطبوع يصدر على فترات محددة أو غير محددة، منتظمة أو غير منتظمة، ولها عنوان واحد ويكون واضحاً ومميزاً يظهر على الصفحة الأولى لكل عدد من أعدادها، ويشترك في كتابة المقالات الدورية وفي تحريرها عدد من الكُتّاب، ويقصد بأنها تصدر بشكل مستمر وإلى ما لانهاية **.(قنديلجي، 2014:ص238)**

**سادساً: الدراسات السابقة: Previous studies**

**(1) دراسة الباحثة الغانم، منى بنت عبدالله بن علي(2018) بعنوان: معوقات النشر الإلكتروني الأكاديمي: دراسة وصفية.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على دراسة وصفية لمعوقات النشر الإلكتروني الأكاديمي. والتعرف إلى مدى استخدام النشر الإلكتروني في المجتمع الأكاديمي ومعوقاته من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية وذلك من خلال التعرف إلى مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس للنشر الإلكتروني في المجتمع الأكاديمي في جامعتي الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود في مدينة الرياض. واتبعت الدراسة

المنهج الوصفي والمسحي .وتكونت مجموعة الدراسة من 228 عضو من أعضاء هيئة التدريس في جامعتي الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية والملك سعود بالرياض. وتمثلت أدوات الدراسة في تطبيق استبيانه إلكترونية. وجاءت النتائج مؤكدة على أن معظم المشاركين في الدراسة لديهم أبحاث منشورة إلكترونياً. وأن أغلب عينة الدراسة أشاروا إلى أن إجراءات النشر الإلكتروني أسهل من النشر التقليدي وقد يعود ذلك إلى استخدام الوسائل التقنية في إتمام إجراءات النشر الإلكتروني حيث إنها أسرع من الوسائل التقليدية في إنجاز المهام والمتطلبات. كما أظهرت النتائج أن من أبرز معوقات النشر الإلكتروني الأكاديمي هو قلق عضو هيئة التدريس حول قبول بحثه للترقية في حال كون النشر إلكترونياً. وأوصت الدراسة بضرورة تضمين معايير واضحة للنشر الإلكتروني في أنظمة ولوائح التعليم العالي وتزويد أعضاء هيئة التدريس بها.

**(2) دراسة الباحثان مولوج، كمال، مولوج، فريدة(2018) بعنوان: معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية.**

هدفت الدراسة الحالية لتحديد الأهمية النسبية لمعوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية ، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على عينة ميسرة مشكلة من 65 مفردة من باحثي التربية في مختلف الجامعات الجزائرية ، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وأشارت النتائج إلى أن أكثر المعوقات هي المعوقات المنهجية وذلك بأهمية نسبية بلغت 84.41% ، تليها المعوقات الشخصية ب80.71% ، ثم المعوقات التمويلية ب80.35 % وأخيراً المعوقات التنظيمية والإدارية ب 76.87% ، كما تبين عدم وجود فروقات دلالة إحصائياً في الأهمية النسبية لطبيعة معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية تعزى للمتغيرات الوسيطية التالية: الرتبة العلمية ، عدد سنوات الخبرة ، دور الباحث في عملية النشر( محكم ، باحث ، مسؤول نشر) ، وفي الأخير قدمت الدراسة بعض التوصيات التي قد تساعد في تذليل صعوبات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية.

**(3) دراسة الباحثان موسى، مُحَمَّد فتحي، السيد، أحمد عطية أحمد (2016) بعنوان: معوقات النشر العلمي في الدوريات المصنفة في قواعد البيانات العالمية : من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران.**

تهدف الدراسة إلى تحديد المشكلات والمعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران عند النشر في الدوريات العلمية المصنفة في قواعد البيانات العالمية ، كما تهدف إلى الكشف عن الفروق ذوات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس على استبانة النشر العلمي العالمي تبعا لمتغير النوع (ذكر/ أنثى)، والتخصص (علوم / آداب). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، كما استخدمت كأداة: الاستبانة ، على عينة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران بلغ عددها 256 عضواً. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ، أهمها: 1) جاءت الاستجابة على البعد الأول )معوقات متعلقة بأعضاء هيئة التدريس) بدرجة كبيرة. 2) جاءت الاستجابة على البعد الثاني (المعوقات الإدارية) بدرجة متوسطة. 3) جاءت الاستجابة على البعد الثالث (معوقات متعلقة بأوعية النشر العلمي) بدرجة كبيرة. 4) توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس على استبانة النشر العلمي العالمي تبعا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة 0.01 ، لصالح الذكور. 5) توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس على استبانة التدريس العلمي العالمي تبعا لمتغير التخصص (علوم /آداب)، عند مستوى دلالة 0.01 ، لصالح التخصصات الأدبية والعلوم الإنسانية.

**(4) دراسة الباحث الزهراني، جمعان بن عبد القادر(2016) بعنوان: النشر الإلكتروني في جامعة أم القرى: العقبات والحلول.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات التي قد يواجهها الباحثون عند قيامهم بمحاولة نشر إنتاجهم الفكري إلكترونيا. والاطلاع على الأسباب التي أدت إلى تعطيل إمكانية استفادتهم من مصادر المعلومات الإلكترونية وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي في وصف الظاهرة محل الدراسة وللتعرف على تفاصيل مشكلة الدراسة ، حيث أظهرت النتائج أن من أهم مشكلات النشر

الإلكتروني هو حاجة الباحثين إلى مزيد من التدريب وإتقان بعض المهارات التقنية. بالإضافة إلى رفع درجة الوعي لديهم بجدوى وأهمية النشر الإلكتروني ، فيما كان من أبرز النتائج ما يشير إلى حاجة المعلومات الإلكترونية إلى التنظيم نظراً لضخامة الإنتاج الفكري الإلكتروني الذي مما يؤدي إلى صعوبة وصول الباحثين إلى ما يريدون من معلومات ؛ فينعكس على عدم قدرتهم على الاستفادة المتوخاة من تلك المواقع ، بالإضافة إلى بعض المشكلات الفنية المتعلقة بالتقنية وشبكة المعلومات مثل بطء الإنترنت وتعرض بعض الحواسيب إلى الفيروسات أو الاختراق وتدمير المواقع.

**(5) دراسة الباحثة ملحم، عصام توفيق (2015) بعنوان: معوقات النشر العلمي الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف علي معوقات النشر العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وتأثير المتغيرات الديموغرافية (الرتبة الأكاديمية ، التخصص العلمي ، سنوات الخبرة) علي اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحوها ؛ ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتوزيع استبانة على أعضاء هيئة التدريس في الجامعة عينة للدراسة واستخدم المنهج الوصفي التحليلي ، وأظهرت نتائج الدراسة الموافقة على كافة بنود الاستبانة المتعلقة بمعوقات النشر الإلكتروني ، وكذلك أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة 0.05 عن بنود الاستبانة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية رتبة أستاذ ، وكذلك أظهرت عدد من النتائج ومن أبرزها خوف أعضاء هيئة التدريس من عدم اعتراف لجان الترقية بأبحاثهم العلمية المنشورة إلكترون ، ، كما أظهرت النتائج أن أفراد العينة يؤيدون فكرة النشر العلمي الإلكتروني وأن 61% من أفراد العينة لديهم أبحاث علمية منشورة إلكترونيا ، ومن أبرز التوصيات قيام الجامعة بدعم وتشجيع أعضاء هيئة التدريس علي نشر إنتاجهم العلمي الإلكتروني ونشر الوعي بأهمية ذلك ، مساندة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس الراغبين في إنشاء مواقعهم

وصفحاتهم الخاصة علي الشبكة لنشر إنتاجهم العلمي من خلال مساعدتهم في تذليل الصعوبات التي تعتريهم.

**(6) دراسة الباحثة سيدهم، خالدة هناء (2015) بعنوان: دراسة استطلاعية للباحثين حول واقع صعوبات نشر المقالات والأبحاث العلمية بالجامعات الجزائرية.**

تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات الآتية ما هو واقع عملية نشر المقالات للباحثين بالجامعات الجزائرية ؟ وما هي الصعوبات التي تواجه الأبحاث العلمية؟ وما هي أهم الحلول والتحديات المستقبلية من أجل عملية نشر المقالات والأبحاث بالجامعات الجزائرية ؟

منهج دارسة حالة وهو المنهج الأمثل لدراسة واقع عملية النشر بجامعة الحاج لخضر-باتنة- الجزائر مع الاعتماد على بحوث استطلاعية ، للتعرف على صعوبات الأبحاث العلمية ، مع التعرف على التحديات في عملية نشر المقالات والأبحاث. ولقد تمت المقابلة بطريقة مباشرة ، مع أساتذة جامعيين بمختلف الرتب ، كانت عملية جمع المعلومات ، فورية من أجل تحليل واستخلاص ، الصعوبات ، الحلول ، والنتائج حول موضوع الدراسة.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ؛مكنت تكنولوجيا المعلومات ، بمختلف أنواعها وتفاعلاته كالحواسيب والاتصالات ، والتصوير الرقمي والفيديو من تطوير عمليات النشر العلمي للمقالات ، والأبحاث العلمية ، وتحسين بث المعلومات ، ونشر المعارف ، وإيصالها للمستفيدين ، في كل مكان وفي أقل وقت ممكن ، كإجابة للإشكالية عن واقع النشر بالجامعات الجزائرية. فقد تحققت الفرضيات بصفة كاملة ، اذ إنه يمكن للمجتمع العربي أن ينهض ويلحق بركب التقدم إذا اعتمد على ادخال التكنولوجيات الحديثة بطريقة تعتمد عن الجودة للنشر العلمي بالجامعات الجزائرية.

**(7) دراسة الباحث الشمري، غربي بن مرجي (2015) بعنوان: إسهام الإدارة الجامعية في تنمية المهارات التقنية للنشر الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الجوف: دراسة ميدانية.**

هدفت الدراسة للكشف عن إسهام الإدارة الجامعية في تعزيز المهارات التقنية للنشر الإلكتروني ومستوى تمكن أعضاء هيئة التدريس منها بجامعة

الجوف ، وذلك من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وبلغ مجتمعها (243) عضواً. وقد أبرزت الدراسة نتائج من أهمها: تمكن أفرادها من مهارات أبرزها: إتقان تشغيل الحاسب الآلي وملحقاته ، والبحث في قواعد المعلومات والمكتبات على الشبكة ، وتبادل المعلومات والأبحاث العلمية مع الآخرين إلكترونياً ، والقدرة على استخدام وسائط إلكترونية لتخزين المواد العلمية واسترجاعها ، بينما انخفض مستواهم بمهارات منها: استخدام البرامج الإحصائية المساندة ، والمشاركة في مؤتمرات الفيديو والمؤتمرات الصوتية العلمية ، والإلمام بالمصطلحات التقنية وتطبيقها ، كما أظهرت الدراسة مساهمة الإدارة الجامعية في تعزيز المهارات التقنية للنشر الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس من خلال توفير قواعد المعلومات للبحث والنشر إلكتروني ، وإتاحة رموز الاستخدام للدخول على قواعد البيانات الإلكترونية ، وتذليل عقبات النشر الإلكتروني ، وتشجيع التوجه للنشر في المجلات العلمية ذات معامل التأثير العالي.

**(8) دراسة الباحثة الشربيني، غادة حمزة مُحَمَّد (2014) بعنوان: معوقات النشر العلمي في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.**

هدف البحث إلى رصد معوقات النشر العلمي في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي. وتكونت مجموعة البحث من 48 عضو من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد وجامعة طيبة وأم القرى. وتمثلت أدوات البحث في تطبيق استبيانه. وأشارت النتائج إلى أن معوقات النشر العلمي في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية جاء ترتيبها على النحو التالي في المرتبة الأولى معوقات تتعلق بالجامعات. تليها المعوقات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس. ثم المعوقات الخاصة بالمجلات والدوريات العلمية وأخيراً المعوقات الخاصة بإجراءات النشر العلمي. وأوصي البحث بضرورة توفير المناخ العلمي المناسب لأعضاء هيئة التدريس والذي يشجع على الإنتاج العلمي والنشر .وتوفير هيئة تحكيم من الأساتذة والأساتذة المشاركة بكل مجلة تربوية علمية محكمة. والتخفيف من النمط القيادي

البيروقطي في الجامعات وعمادات البحث العلمي بالجامعات والذي يعد معوقاً لقيام أعضاء هيئة التدريس بالنشر العلمي.

**(9) دراسة الباحثين جنان صادق عبد الرزاق، مرزة حمزة حسن، رشيد حميد مزيد (2013) بعنوان: مشاكل النشر العلمي والتحكيم في المجلات العراقية.**

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات البحثية الآتية: ما هو واقع النشر العلمي العراقي؟ ماهية العوامل المؤثرة في النشر العلمي في الجامعات والمعاهد العراقية ؟ ما هو دور شبكة الانترنت في زيادة فاعلية النشر العلمي العراقي؟ ماهية المشاكل التي تعبق عملية النشر العلمي العراقي؟ ماهية أهم المجلات العراقية والعربية التي ساهمت في نشر النتاج الفكري العراقي للباحثين العراقيين؟ لقد استخدم البحث المنهج المسحي للباحثين العراقيين ، وتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية في جمع البيانات الخاصة بالنشر في المجلات العراقية والعربية ولقد تضمن (12) سؤال وقد تم توزيع 90 استمارة استرجع منها 84 استمارة بلغت 93% وهي قابلة للتحليل. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ؛ التزام الباحثون العراقيون بإرسال بحوثهم إلى مجلات عراقية وعربية محكمة ، هناك (19)عنواناً من المجلات العلمية التي اعتمدت لنشر البحوث من قبل الباحثين العراقيين وتصدرت مجلة البحوث التقنية عناوين المجلات ، **وأظهرت النتائج** إن نسبة 92.857% من الباحثين تأخذ بنظر الاعتبار المعايير القياسية الخاصة بكل مجلة قبل الإقدام على النشر فيها ، بينت النتائج من أن أكثر المبررات التي تؤدي إلى إعادة البحث من قبل المحكمين لمؤلفيها ، هو ضعف في عملية توثيق عملية الإسناد وصحتها ، وضعف في عملية توفر عناصر الإبداع في البحث ، أكدت النتائج أن الأسباب التي تدعو الباحثين للنشر توزعت بين ثلاثة أسباب فقط وكان في مقدمة هذه الأسباب وأكثرها دافعية هو للترقية العلمية التي تتطلب نشر بحوث تتطلبها كل ترقية من درجة إلى درجة أعلى بنسبة بلغت 73.529% ، يأتي بعده الاهتمامات البحثية للباحثين بنسبة بلغت 17.647% ، وأخيراً كان من نصيب تكليف الأقسام وبنسبة بلغت 8.824%. أن معظم الباحثون يفضلون

النشر في المجلات العلمية حيث بلغت نسبة من يفضلون ذلك 60.714% وهي نسبة كبيرة بالمقارنة مع المؤتمرات العلمية.

**(10) دراسة الباحث إحسان علي هلول (2011) بعنوان: واقع النشر العلمي في جامعة بابل : دراسة تقويمية.**

يسعى البحث إلى بناء مجلات علمية أنموذجية من خلال تفعيل الدعم المادي والمعنوي للجهات العليا وكذلك العمل الجاد لتعديل تعليمات النشر المعتمدة في المجلات العلمية بجامعة بابل فضلا عن دراسة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها للخروج بحلول فاعلة تخدم النشر العلمي الجامعي في العراق واستخدم منهجين في البحث هما المنهج المسحي والمنهج الوصفي وأجريت مقابلات مع ملاك المجلات العلمية ضمن عينة مختارة وقدرها (7) مجلات علمية محكمة في جامعة بابل فضلاً عن الملاحظة والتحليل الوصفي لها وكانت أهم النتائج الآتي: جميع المجلات العلمية في جامعة بابل تمويلها ذاتي وبنسبة(100%)، المجلات العلمية في جامعة بابل عبارة عن (ملازم ورقية) لا يميزها سوى أغلفتها الملونة .

**(11) دراسة De Kemp, Arnoud Walckiers, Alexis 2008 بعنوان نظم النشر العلمي في أوروبا.**

اهتمت الدراسة برصد تأثير التطور الاقتصادي والتقني على النشر العلمي في أوروبا خلال العامين السابقين على إنجاز الدراسة ، وميزت الدراسة بين نوعين من مجلات النشر العلمي ، النوع الأول المجلات الربحية ، والنوع الثاني المجلات التي لا تهدف للربح ، وأشارت الدراسة إلى أن تكلفة المجلات الربحية ثلاث أضعاف المجلات التي لا تهدف للربح ، وكشفت الدراسة عن وجود بعض المعوقات التي تحول دون المنافسة الفعالة في مجال النشر العلمي والتي من أهمها استراتيجيات التسعير ، والتوسع في مجال النشر ، وصعوبة الاندماج بين مؤسساها النشر العلمي.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

تناولت الدراسات السابقة واقع النشر العلمي ، مشاكل النشر العلمي والتحكيم ، صعوبات نشر المقالات والأبحاث العلمية بالجامعات ، معوقات النشر العلمي الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ،معوقات النشر

العلمي في الدوريات المصنفة في قواعد البيانات العالمية ، معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية. ويتبين أن:

- بعض الدراسات السابقة تناولت موضوع النشر العلمي ومعوقاته ، والبعض الأخر تناول قواعد النشر والتحكيم في الدوريات العلمية.
- هناك معوقات للنشر العلمي تتعلق بالجامعات وأخرى تتعلق بأعضاء هيئة التدريس وكذلك بالدوريات العلمية.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وإعداد أدواتها وصياغة التساؤلات وتحليل وتفسير نتائج البحث الحالي في ضوء الدراسات السابقة.

**الإطار الميداني للدراسة : Field study**

**سابعاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:**

**1) منهجية الدراسة : Study Methodology**

المنهجية مصطلح محدث راج في الدراسات العليا خاصة بمعنى العلم الذي يبين كيف يجب أن يقوم الباحث ببحثة اوهي الطريقة التي يجب أن يسلكها الباحث مند عزمة على البحث وتحديد موضوع بحثة حتى الانتهاء منه أو بمعنى اخر هي مجموعة الارشادات ، والوسائل والتقنيات التي تساعده في بحثة **(العسكري ، 2006:ص 10)**

واستخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة ، ويتم من خلاله دراسة تصورات الباحثين الليبيين حول واقع ومعايير وصعوبات النشر العلمي والتحكيم في الجامعات الليبية ، كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل المجلات المحلية التي تصدر عن جامعة الزيتونة من حيث النواحي الفنية والشكلية ، والببليوغرافية.

**2) نوع الدراسة : Type of the Study**

تندرج هدة الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية المتمثلة في البحوث والدراسات المسحية التي تهتم بدراسة مشكلة معينة من جميع جوانبها من حلال جمع البيانات والمعلومات الموضوعية في الوقت الحاضر ، وتتضمن هذه البحوث دراسات المسح الاجتماعي ، ومسح الراي العام والمسوح التسويقية ، والمسوح التعليمية وغيرها.**( المغربي ، 2006 :ص 97)**

**عينة الدراسة: Study Sample**

استخدم الباحث العينة القصدية وبلغ حجم العينة (40) مفردة من مجموعة من اعضاء هيأة التدريس والباحثين من جامعة الزيتونة.

**3) أداة الدراسة: Study Tool**

تم الاعتماد على استمارة الاستبيان لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية ، وتم بناء مقياس لقياس استجابات العينة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة ، كما استخدم الباحث وسيلة المقابلة المقننة من خلال مجموعة أسئلة محددة تم طرحها على الأساتذة والباحثين في جامعة الزيتونة. وقابل الباحث رئيس جامعة الزيتونة لمعرفة بعض الصعوبات التي تواجه النشر العلمي في الجامعة من حيث الدعم والإمكانيات المادية والمعنوية ، ودعم الجهات ذات الاختصاص في الدولة كوزارة التعليم العالي ، ووزارة الثقافة ، وكان الهدف من هده المقابلة التعرف المسببات والمعوقات من ناحية ، ومساعدة الباحث في وضع أسئلة استمارة الاستبيان من ناحية أخرى.

كما تم الاعتماد على مقياس "ليكرت الخماسي" لقياس استجابات المستقصين لفقرات الاستبيان وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (1).

**جدول رقم (1): درجات مقياس ليكرت الخماسي**

| الاستجابة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 1 | 2 | 3 | 4 | 5 |

**ثامناً: مجالات الدراسة**

**1- المجال المكاني:** حددت جامعة الزيتونة كمجال مكاني للدراسة ، وذلك حيث تقوم جامعة الزيتونة بإصدار عدد من المجلات العلمية ، وذلك لمساعدة الأساتذة والباحثين على نشر بحوثهم في مجلات علمية محكمة وتتمثل في :

**1. مجلة جامعة الزيتونة** تصدر عن رئاسة الجامعة تأسست سنة 2012 يوجد لها الرقم الدولي المعياري **(issn)** ورقم إيداع وطني.

**2. مجلة روافد المعرفة** تصدر عن كلية العلوم تأسست سنة 2013 لا تملك الرقم الدولي المعياري **(issn)** ولا رقم إيداع وطني.

**3. مجلة أنوار المعرفة** تصدر عن كلية التربية تأسست سنة 2016 لا تملك الرقم الدولي المعياري **(issn)** ولا رقم إيداع وطني.

**4. مجلة الاجتهاد للأبحاث العلمية** تصدر عن رئاسة الجامعة تأسست سنة 2015 لا تملك الرقم الدولي المعياري **(issn)** ولا رقم إيداع وطني.

**5. مجلة العلوم القانونية** تصدر عن كلية القانون تأسست سنة 2012 لا تملك الرقم الدولي المعياري **(issn)** و تملك رقم إيداع وطني.

**6. مجلة بحوث الاتصال** تصدر عن كلية الفنون والاعلام تأسست سنة 2017 لا تملك الرقم الدولي المعياري **(issn)** وتملك رقم إيداع وطني.

**7. مجلة المدد** تصدر عن كية العلوم الاجتماعية تأسست سنة 2017 لا تملك الرقم الدولي المعياري **(issn)** ولا رقم إيداع وطني.

**8. مجلة الاقتصاد والتجارة** تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية تأسست سنة 2012 لا تملك الرقم الدولي المعياري **(issn)** ولا رقم إيداع وطني.

**9. مجلة المعرفة** تصدر عن كلية الاقتصاد والتجارة تأسست سنة 2015 لا تملك الرقم الدولي المعياري **(issn)** ولا رقم إيداع وطني.

**2- المجال البشري**: 40 باحث .

**3- المجال الزمني:** ويقصد به السقف الزمني الذي استغرقته الدراسة حيث أجريت الدراسة من شهر منتصف أكتوبر2018 وحتى نهاية ديسمبر من نفس العام.

**تاسعاً: نتائج الدراسة الميدانية:**

**فيما يتعلق بالتساؤل الأول/ أهمية النشر العلمي:**

**جدول(2)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أهمية النشر العلمي مرتبة ترتيباً تنازلياً**

| نص الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | رتبة | الدرجة |
|---|---|---|---|---|
| عدم التكرار الحاصل في البحوث | 3.93 | 1.15 | 1 | مرتفعة |
| ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة | 3.88 | 1.12 | 2 | مرتفعة |
| تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها | 3.79 | 1.06 | 3 | مرتفعة |
| وسيلة لتحقيق الترقية والحصول على بدلات النشر | 3.40 | 1.13 | 4 | متوسطة |
| الشهرة لإنتاج الباحثين وأعمالهم من خلال النشر | 3.38 | 1.11 | 5 | متوسطة |
| يساعد النشر العلمي على تنشيط حركة البحث العلمي | 3.33 | 1.32 | 6 | متوسطة |
| **مجال** | **3.62** | 1.00 | **متوسطة** | |

يتبين من الجدول(2) بأن الفقرة التي تنص على " عدم التكرار الحاصل في البحوث " قد حلت في المرتبة الأولى بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ(3.93) وانحراف معياري (1.15)، ويمكن تفسير ذلك أن عدم تكرار البحوث وتراكميتها يساعد على عدم ضياع جهود الباحثين ، حيث يجب أن يبدأ الباحث من حيث انتهى الأخرون مما يدعم تقدم وتطور البحث العلمي. ثم ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة بمتوسط (3.88 ) وانحراف معياري(1.12) ، تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها بمتوسط (3.79) وانحراف معياري(1.06) وهو ما يتفق وتراكمية العلم ، وسيلة لتحقيق الترقية والحصول على بدلات النشر بمتوسط (3.40) وانحراف معياري(1.13) وذلك أن من شروط الترقية والحصول على بدلات نشر عدد محدد من الأبحاث حتى يتم للترقية والتي بدورها تمثل أهمية في صرف

العلاوات والبدلات وهو ما يمثل تحفيزاً مادياً وأدبياً لأن نسبة كبيرة ممن ينشرون البحوث هي لأغراض الترقية العلمية مما ينعكس هنا على تفضيل الباحثين المجلات لان يتطلب للترقية أن تكون نسبة عدد البحوث المقدمة للترقية منشورة في مجلات علمية ونسبة قليله من البحوث المشورة في المؤتمرات ، الشهرة لإنتاج الباحثين وأعمالهم من خلال النشر بمتوسط (3.38) وانحراف معياري(1.11) لاشك أن غالبية الباحثين أو الإنسان بشكل عام يسعى إلى تحقيق الشهرة والمجد ، وهو ما يمكن أن يؤدي النشر العلمي إليه ، حيث ينشر اسم الباحث ويتردد بين الباحثين ويخلد عمله خاصة إذا كان يمتاز بالرصانة ، يساعد النشر العلمي على تنشيط حركة البحث العلمي بمتوسط (3.33) وانحراف معياري(1.32) وذلك أن حركة البحث العلمي تقاس بمعدلات النشر وجودته أو معامل التأثير.

**جدول(3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع النشر العلمي في الجامعات الليبية مرتبة تنازلياً**

| نص الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | مستوى |
|---|---|---|---|---|
| نقص التمويل | 3.92 | .98 | 1 | مرتفع |
| عدم توفر حرية أكاديمية مسئولة عن مقاربة مشكلات المجتمع. | 3.72 | 1.03 | 2 | مرتفع |
| يحتاج البحث العلمي الدعم المادي والمعنوي الكافي. | 3.63 | .97 | 3 | متوسط |
| يحتاج البحث العلمي وعمليات النشر للمتطلبات الضرورية من التقنيات الحديثة. | 3.62 | .97 | 4 | متوسط |
| قلة تواجد المختبرات والمراكز العلمية الملائمة للبحوث العلمية. | 3.54 | .95 | 5 | متوسط |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ضعف الخدمات الإدارية المساندة تساعد على استمرارية الإدارة العلمية للعمل البحثي العلمي. | 3.51 | 1.02 | 6 | متوسط |
| **مجال** | 3.66 | 0.81 | **متوسط** | |

من خلال التحليلات الإحصائية حول واقع النشر العلمي في الجامعات الليبية يتبين من الجدول(3) بأن التي تنص على " نقص التمويل " قد حلت في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي بلغ(3.92) وانحراف معياري (0.98)حيث تتطلب البحوث العلمية تمويل مناسب لإجراء هذه البحوث أو نشرها ، وتهتم الدول بوضع ميزانيات للبحث العلمي ، يليها "عدم توفر حرية أكاديمية مسئولة عن مقاربة مشكلات المجتمع" بمتوسط(3.72) وانحراف معياري (1.03) وذلك أن بعض المشكلات لا يمكن للباحث أن يدرسها بموضعية وخاصة إذا كانت تتعلق بالسياسة أو الدين ، يليها" يحتاج البحث العلمي الدعم المادي والمعنوي الكافي " بمتوسط(3.63) وانحراف معياري (0.97)، يليها" يحتاج البحث العلمي وعمليات النشر للمتطلبات الضرورية من التقنيات الحديثة." بمتوسط(3.62) وانحراف معياري (0.97) ويمكن أن تتمثل هذه التقنيات بأدوات حديثة أو النشر الإلكتروني ،يليها" قلة تواجد المختبرات والمراكز العلمية الملائمة للبحوث العلمية " بمتوسط(3.54) وانحراف معياري (0.95)،يليها" ضعف الخدمات الإدارية المساندة تساعد على استمرارية الإدارة العلمية للعمل البحثي العلمي " بمتوسط(3.51) وانحراف معياري (1.02)، حيث يتطلب البحث العلمي والنشر وجود بعض الخدمات التي تيسر عمليات البحث وإجراءاته وموافقاته أو النشر.

**فيما يتعلق بالتساؤل الثاني/ معايير النشر العلمي في الجامعات الليبية :**

إن معرفة تلك المعايير سيكون لها تأثيراً سلبياً في بعض الأحيان في عملية النشر ويمكن إعدادها من المشاكل التي تواجه الباحثون في اختيار المجلة للنشر.

**جدول(4)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال معايير النشر العلمي في الجامعات الليبية مرتبة تنازلياً**

| نص الفقرة | المتوسط الحسابي | انحراف معياري | رتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|
| الالتزام بشروط المجلة | 4.14 | .97 | 1 | مرتفع |
| أن يكون البحث ضمن موضوعات المجلة | 3.98 | .99 | 2 | مرتفع |
| حداثة الموضوع | 3.84 | 1.02 | 3 | مرتفع |
| العرض الجيد للمشكلة | 3.49 | 1.22 | 4 | متوسط |
| **مجال** | 3.86 | .88 | **مرتفع** | |

فيما يتعلق بمعايير النشر العلمي في الجامعات الليبية يتبين من الجدول (4) بأن معيار " الالتزام بشروط المجلة " قد جاءت في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي بلغ(4.14) وانحراف معياري (0.97) وذلك أن لكل مجلة شروط سواء كانت شروط شكلية تتعلق بالهوامش ونوع الخط وشروط موضوعية ،يليها أن يكون البحث ضمن موضوعات المجلة بمتوسط(3.98) وانحراف معياري(0.99) وذلك حسب تخصص المجلة ، حيث تعني كل مجلة بعدد من الموضوعات التي يسمح لها بالنشر ، حداثة الموضوع بمتوسط(3.84) وانحراف معياري(1.02)حتى لا يتم تكرار موضوعات بما لا يمثل إضافة علمية ، العرض الجيد للمشكلة بمتوسط(3.49) وانحراف معياري(1.22) وذلك بما يساعد على توضيح المشكلة وإظهار أبعادها ومبررات اختيارها.

**فيما يتعلق بالتساؤل الثالث/ المشاكل التي تواجه الباحثين في النشر في الجامعات الليبية:**

**جدول(5)المشاكل التي تواجه الباحثين في النشر في الجامعات الليبية**

| المشاكل التي تواجه الباحثين في النشر في الجامعات الليبية | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الرتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|
| الشعور بعدم موضوعية المحكمين | **3.83** | **1.13** | **1** | مرتفع |
| الاعتماد على الوساطة في النشر | **3.71** | **1.21** | **2** | مرتفع |
| عدم وجود معايير واضحة ومحددة للنشر | **3.68** | **1.06** | **3** | مرتفع |
| عدم تزويد الباحث بملاحظات المقيم على البحث المرفوض للاستفادة منها في بحوث أخرى | **3.54** | **.95** | **4** | متوسط |
| ارتفاع تكلفة النشر | **3.46** | **1.10** | **5** | متوسط |
| الفترات الزمنية الطويلة نسبيا بين تقديم البحث وبين نشره في المجلة | **3.46** | **1.08** | **5** | متوسط |
| ضعف إجراءات المتابعة لدى الجهة المنظمة لنشر البحوث | **3.33** | **1.26** | **6** | متوسط |

فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجه الباحثين في النشر في الجامعات الليبية أكدت التحليلات الإحصائية على تعدد هذه المشاكل وكان في مقدمتها ؛ الشعور بعدم موضوعية المحكمين بمتوسط(3.83) وانحراف معياري(1.13) حيث أحياناً ما تتم المبالغة في الملاحظات ، الاعتماد على الوساطة في النشر بمتوسط(3.71) وانحراف معياري(1.21) تؤثر الوساطة في

التحكيم حيث يسهل على بعض الباحثين النشر لمرد إقامة علاقة مع مسئولي النشر والمحكمين، عدم وجود معايير واضحة ومحددة للنشر بمتوسط(3.68) وانحراف معياري(1.06) حيث تختلف المعايير باختلاف التخصصات، وباختلاف الدوريات، إضافة إلى عدم الالتزام الدائم بالمعايير مع كل الباحثين، عدم تزويد الباحث بملاحظات المقيم على البحث المرفوض للاستفادة منها في بحوث أخرى بمتوسط(3.54)، وانحراف معياري(0.95) وهو ما يترك حالة من الغموض لدى الباحثين حول أسباب الرفض، يليها ارتفاع تكلفة النشر بمتوسط(3.46) وانحراف معياري(1.10) حيث يؤثر ارتفاع تكلفة النشر على ضعف إقبال الباحثين على النشر، الفترات الزمنية الطويلة نسبيا بين تقديم البحث وبين نشره في المجلة بمتوسط(3.46) وانحراف معياري(1.08) وتعود هذه الأسباب في المشاكل إلى الطرق التقليدية في عمليات إرسال واستلام البحوث من قبل المشرفين على هذه المجلات وعدم استخدام الوسائل السريعة في استلام وإرسال هذه البحوث من خلال البريد الالكتروني لتسهل وتحل من مشكلة الروتين، أو انشغال الأساتذة المحكمين وعدم إلزامهم بالرد في فترة محددة، ضعف إجراءات المتابعة لدى الجهة المنظمة لنشر البحوث بمتوسط(3.33) وانحراف معياري(1.26).

**فيما يتعلق بالتساؤل الرابع/ التحديات المستقبلية للنشر العلمي في الجامعات الليبية:**

**جدول(6)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال العلاقة مع الرؤساء مرتبة تنازلياً**

| نص الفقرة | متوسط | انحراف | رتبة | المستوى |
|---|---|---|---|---|
| التقنيات الحديثة في حويل المعلومات البيانات من شكلها الورقي إلى شكل رقمي. | **4.05** | **1.06** | **1** | مرتفع |
| تقديم خدمات المعلومات للمناطق النائية وتحسين | **3.69** | **1.08** | **2** | مرتفع |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| مستوى الخدمات مع توفير مقومات الخدمات الأساسية للمعلومات اليومية أو لمجتمع المعلومات. | | | | |
| إيجاد استراتيجية مناسبة بالجامعات الليبية لتطبيق جودة الخدمات. | **3.61** | **.96** | **3** | متوسط |
| إدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية ، ونظمها الإدارية والاقتصادية. | **3.28** | **1.23** | **4** | متوسط |
| إدخال نظام المكتبات الرقمية. | **3.12** | **1.25** | **5** | متوسط |
| **مجال** | **3.55** | **0.87** | **متوسط** | |

يتبين من الجدول (10) بأن الفقرة التي تنص على " التقنيات الحديثة في تحويل المعلومات والبيانات من شكلها الورقي إلى شكل رقمي. " قد حلت في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي بلغ(4.05) وانحراف معياري (1.06) وذلك حيث التقدم التكنولوجي وأهمية التكنولوجيا في اختصار الوقت والجهد ، يليها " تقديم خدمات المعلومات للمناطق النائية وتحسين مستوى الخدمات مع توفير حقيقي في مقومات الخدمات الأساسية للمعلومات اليومية أو لمجتمع المعلومات." بمتوسط(3.69) وانحراف معياري(1.08) وذلك حيث يحتاج الباحثين في المناطق النائية للاطلاع على البحوث المنشورة ،يليها " إيجاد استراتيجية مناسبة بالجامعات الليبية لتطبيق جودة الخدمات" بمتوسط(3.61) وانحراف معياري(0.69) وذلك أن جودة الخدمات ومنها خدمات النشر تساعد على مواجهة مشكلات الباحثين وتطوير أوعية النشر ، ثم " إدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية ، ونظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية " بمتوسط(3.28) وانحراف معياري(1.23) ، يليها "إدخال نظام المكتبات الرقمية " بمتوسط(3.12) وانحراف معياري(1.25) ليسهل على

المستخدم الانجاز خلالها وهو أن يتحرك المستخدم في المجموعات وينتقل من مجال موضوع إلى آخر متفرع منه ، ومن العام إلى الخاص إلى الأخص حتى يجد ما يبحث عنه من المعلومات . كما أن إدخال نظام المكتبات الرقمية في شتى التخصصات لدعم العملية التعليمية ، وتلبية احتياجات المستفيدين في مؤسسات التعليم العالي ، كما أنها تحمل رسالة واضحة المعالم وهي توفير وإتاحة وتنظيم مصادر المعلومات الإلكترونية ، وتسهيل سبل الإفادة منها من قبل أعضاء هيئة التدريس والباحثين والطلاب والمتخصصين العاملين في مؤسسات التعليم العالي من خلال واجهة بحث واسترجاع إلكترونية موحدة.

**التحليل الكيفي لأداة المقابلة:**

من خلال المقابلة المقننة التي أجراها الباحث مستخدماً في ذلك التحليل الكيفي **Qualitative Research** مع السيد رئيس جامعة الزيتونة [•] ومع مدراء ورؤساء تحرير المجلات العلمية[••] التي تصدر عن جامعة الزيتونة حيث قام الباحث بإعداد استمارة من خلال مجموعة أسئلة تتمحور حول الآتي:

**س1/ حول التمويل وطرق التمويل للنشر العلمي في جامعة الزيتونة:**

أكد المبحوثين أن الجامعة ساهمت في تمويل مجلة جامعة الزيتونة التي تصدر عن رئاسة الجامعة لكافة أعدادها ، بينما باقي المجلات العلمية الأخرى

---

• د. عبدالفتاح أبوبكر سالم: رئيس جامعة الزيتونة.

••

- أ.د. عابدين الشريف: رئيس تحرير مجلة جامعة الزيتونة سنة 2012 حتى 2016.
- د. جمعة عمر فرج: مدير تحرير مجلة جامعة الزيتونة سنة 2018 وحتى تاريخه.
- د. أشرف عمران: مدير تحرير مجلة العلوم القانونية سنة 2012 وحتى تاريخه.
- د. إبراهيم اشتيوي: رئيس تحرير مجلة بحوث الاتصال سنة 2017 حتى تاريخه.
- د. يونس محمد إبراهيم: رئيس تحرير مجلة روافد المعرفة سنة 2013.
- د. المختار محمد سالم: رئيس تحرير مجلة أنوار المعرفة سنة 2016.
- د. علي أرحومة أبوبريق: رئيس تحرير مجلة المدد سنة 2017 وحتى تاريخه.

(مجلة المعرفة – مجلة بحوث الاتصال- مجلة أنوار المعرفة – مجلة المدد- مجلة روافد المعرفة– مجلة الاجتهاد والأبحاث العلمية- مجلة العلوم القانونية- الاقتصاد والتجارة) كانت تمويلها بنسبة **50**% تمويل من الجامعة ، **50%** تمويل ذاتي ، حيث أن نسبة **50%** من التمويل الذاتي تعتبر نسبة عالية قد يؤدي إلى ضعف الإقبال من قبل الباحثين والأساتذة في المشاركة ببحوثهم وهذا راجع إلى ضعف عملية التمويل.

**س2/ حول نوع المادة العلمية التي تنشر في المجلات:**

كانت الإجابات بنسبة **100%** بحوث علمية ولا تنشر المقالات ومتوسط معدل البحوث المنشورة في كل عدد من المجلات العملية يتراوح ما بين **(11)** بحثاً وحتى **(20)** بحثاً ، وهذا يدل على وجود تذبذب في الأعداد ربما يرجع السبب إلى حداثة بعض المجلات فمثلاً مجلة جامعة الزيتونة تأسست سنة **2012** ، في حين مجلة المدد تأسست سنة **2017** .

**س3/ حول أعمال النشر العلمي من حيث المستويات الفنية والبلغرافية والشكلية والإخراج الطباعي:**

إن الباحثين أكدوا على أن جميع المجلات بكافة أعدادها يتم تنسيقها وإخراجها وطباعتها داخل الجامعة أما عملية نشر الأعداد فيتم خارج حرم الجامعة وهذا راجع إلى ضعف إمكانيات الجامعة بسبب عدم وجود تمويل من جهات الاختصاص في التعليم العالي وعدم تزويد الجامعة بمطابع خاصة بها.

**س4/ حول الرقم الدولي المعياري (issn) ورقم الإيداع الوطني:**

فيما يخص الرقم الدولي المعياري (issn) ورقم الإيداع فإن المجلة الوحيدة التي تملك الرقم الدولي المعياري هي مجلة جامعة الزيتونة. والرقم الدولي المعياري (issn) مهم جداً لأنه بمثابة ملكية حقوق فكرية للباحثين وضمان للأمانة العلمية وتقديراً لجهودهم البحثية والأكاديمية.

**عاشراً: أهم نتائج الدراسة:**

**توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:**

**1)** تعددت أهمية البحث العلمي من وهو نظر الباحثين وتمثلت في : عدم التكرار الحاصل في البحوث ، ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة ،

تجنب تكرار إجراء البحوث نفسها ، وسيلة لتحقيق الترقية والحصول على بدلات النشر ، الشهرة لإنتاج الباحثين وأعمالهم من خلال النشر ،يساعد النشر العلمي على تنشيط حركة البحث العلمي.

**2)** فيما يتعلق بواقع البحث والنشر العلمي في ليبيا وتمثل في ؛ نقص التمويل ، عدم توفر حرية أكاديمية مسئولة عن مقاربة مشكلات المجتمع ، يحتاج البحث العلمي الدعم المادي والمعنوي الكافي ،يحتاج البحث العلمي وعمليات النشر للمتطلبات الضرورية من التقنيات الحديثة ، قلة تواجد المختبرات والمراكز العلمية الملائمة للبحوث العلمية ، ضعف الخدمات الإدارية المساندة تساعد على استمرارية الإدارة العلمية للعمل البحثي العلمي.

**3)** وفيما يتعلق بمعايير النشر العلمي في الجامعات الليبية وتمثلت في ؛ الالتزام بشروط المجلة ، أن يكون البحث ضمن موضوعات المجلة ، حداثة الموضوع ، العرض الجيد للمشكلة.

**4)** تعددت المشاكل التي تواجه الباحثين في النشر في الجامعات الليبية وتمثلت في ؛ الشعور بعدم موضوعية المحكمين ، الاعتماد على الوساطة في النشر ، عدم وجود معايير واضحة ومحددة للنشر ، عدم تزويد الباحث بملاحظات المقيم على البحث المرفوض للاستفادة منها في بحوث أخرى ، ارتفاع تكلفة النشر ،الفترات الزمنية الطويلة نسبياً بين تقديم البحث وبين نشره في المجلة ، ضعف إجراءات المتابعة لدى الجهة المنظمة لنشر البحوث.

**5)** تمثلت التحديات المستقبلية للنشر العلمي في الجامعات الليبية في ؛ التقنيات الحديثة في تحويل المعلومات والبيانات من شكلها الورقي إلى شكل رقمي ، تقديم خدمات المعلومات للمناطق النائية وتحسين مستوى الخدمات مع توفير حقيقي في مقومات الخدمات الأساسية للمعلومات اليومية أو لمجتمع المعلومات ، إيجاد استراتيجية مناسبة بالجامعات الليبية لتطبيق جودة الخدمات ، إدخال تغييرات جذرية على برامجها التعليمية ، ونظمها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية ، إدخال نظام المكتبات الرقمية.

**الحادي عشر: التوصيات:**

**حاولت الدراسة وضع عدة توصيات تمثلت في:**

**1)** الاهتمام بتقليل تكلفة النشر حتى لا تمثل معوقاً للباحثين.

**2)** وجود معايير واضحة ومحدد للنشر ، وأن تطبق على الجميع دون تمييز.

**3)** سرعة إبلاغ الباحثين بمدى قبول النشر أو الملاحظات المطلوبة على البحوث حتى يتم النشر.

**4)** ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بتبني سياقات موحدة للنشر في المجلات العلمية تلتزم بها الجامعات والمؤسسات البحثية بدل التفاوت في هذه السياقات.

**5)** الاهتمام بالنشر الإلكتروني ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تسهيل وسرعة إجراءات النشر.

**6)** الاهتمام بتوفير المختبرات اللازمة للبحث العلمي ، وإجراء التجارب البحثية.

**7)** الاهتمام بحقوق المؤلفين في نشر بحوثهم ، حتى لا يتم الاقتباس إلا في حدود النسبة المقررة من هذه البحوث.

**8)** الاهتمام بتمويل البحث العلمي ، حيث تهتم دُوَلُ العالمِ أَجمعُ بالبحث العلمي ، وتخصص له قسطاً من موازناتها السنوية ، وتغدق على جهود الباحثين في شتى الجامعات ومراكزِ البحث دعماً لجهودهم ؛ إذ يعد البحث العلمي الأصيل مرآةً حقيقية للشعوب ، وتعبيراً صادقاً عن مفكريها ومثقفيها.

**قائمة المراجع**

**<u>أولاً- الكتب العربية:</u>**

**1)** التير ، مصطفى عمر ، مبادئ وأسس البحث الاجتماعي ، الطبعة الأولى ، طرابلس ، منشورات مركز الدراسات الاجتماعية ، 2015.

**2)** العسكري ، عبود عبدالله ، منهجية البحث العلمي في العلوم النفسية والتربوية: مدخل لأصول كتابة البحث ، الطبعة الأولى ، دمشق: دار النمير ، 2006.

**3)** النجار ، فايز جمعة ، النجار ، نبيل جمعة ، الزعبي ، ماهر راضي ، أساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي ، الطبعة الثالثة ، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2013.

**4)** غرابية ، فوزي ، وآخرون ، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الطبعة الرابعة ، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع ، 2008.

**5)** قنديلجي ، عامر إبراهيم. البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. بغداد: دار الشؤون الثقافية ، 1992.

**6)** قنديلجي ، عامر إبراهيم ، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية ، الطبعة الخامسة ، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2014.

**ثانياً- الدوريات العلمية:**

**7)** الشربيني ، غادة حمزة مُحَمَّد ، معوقات النشر العلمي في العلوم التربوية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ، جامعة طنطا - كلية التربية ، مجلة كلية التربية ، العدد الثالث والخمسون ، يناير 2014.

**8)** الغانم ، منى بنت عبدالله بن علي ، معوقات النشر الإلكتروني الأكاديمي: دراسة وصفية ، السعودية ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الأول ، مارس 2018.

**9)** الزهراني ، جمعان بن عبد القادر ، النشر الإلكتروني في جامعة أم القرى : العقبات والحلول ، مجلة المكتبات والمعلومات ، ليبيا: دار النخلة للنشر ، العدد السادس عشر ، يونيو 2016.

**10)** جرجيس ، جاسم مُحَمَّد ، دوريات الجامعات العراقية دراسة تحليلية ، المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات ، المجلد الأول ، العدد الأول ، 1995.

**11)** عبد الرزاق ، جنان صادق ، مرزة حمزة حسن ، رشيد حميد مزيد ، مشاكل النشر العلمي والتحكيم في المجلات العراقية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، جامعة بابل ، العدد الحادي عشر ، آذار/2013م.

**12)** ملحم ، عصام توفيق ، معوقات النشر العلمي الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، السعودية ، اتحاد

الجامعات العربية - جمعية كليات الحاسبات والمعلومات ، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية ، المجلد الثالث ، العدد السابع ، يناير 2015 ،

**13)** موسى ، مُحَمَّد فتحي ، السيد ، أحمد ، عطية أحمد ، معوقات النشر العلمي في الدوريات المصنفة في قواعد البيانات العالمية: من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي ، المجلد السادس والثلاثون ، العدد الثاني ، كانون أول 2016.

**14)** مولوج ، كمال ، مولوج ، فريدة ، معوقات نشر البحوث التربوية في المجلات العلمية ، المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية ، مركز رفاد للدراسات والأبحاث ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، حزيران 2018.

**15)** هلول ، إحسان علي ، واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية ، مجلة مركز بابل ، العدد الثاني ، كانون الأول ،2011.

ثالثاً- الأطاريح والرسائل العلمية:

**16)** الشمري ، غربي بن مرجي ، إسهام الإدارة الجامعية في تنمية المهارات التقنية للنشر الإلكتروني لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الجوف: دراسة ميدانية ، السعودية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 2015.

**رابعاً- المؤتمرات العلمية:**

**17)** سيدهم ، خالدة هناء ، دراسة استطلاعية للباحثين حول واقع صعوبات نشر المقالات والأبحاث العلمية بالجامعات الجزائرية ، ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي المنظم من قبل المركز بالتعاون مع المكتبة الوطنية الجزائرية ، سلسلة أعمال المؤتمرات ، مركز جيل البحث العلمي ، ديسمبر 2015.

**خامساً- المراجع الأجنبية:**

**18)** De kemp, Arnoud Walckiers, Alexis: What means rich in publishing? Competition between for-profit and not- for - profit

publishers from an economist's point of view. Information services & use .2008 ,vol. 28 issue 2.

# معايير الجودة في البحث والنشر العلمي في العالم العربي

د.توفيق العمراني
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين/ المغرب

**تمهيد :**

أصبح اليوم مفهوم الجودة مفهوما عالميا ، ومعايير الجودة في البحث العلمي لها مفهوم أخلاقي وعلمي أكاديمي ينطلق من مفهوم المعرفة والبحث للوصول إليها ، ومع تطور مفهوم الجودة تطورت مفاهيم الحياة العامة العلمية والمهنية ، وتغيرت مفاهيم النشر ، والتأليف ، والتحكيم ، وللأسف في عالمنا العربي لا زالت هناك إخفاقات كبيرة في هذا الملف ، فالتزاوج مازال قائما بين سرعة المعرفة وقوتها ، والحفاظ عليها ، وتلك اللوثة السياسية التي ما لبثت أن وقفت بين يدي المعرفة ، وشوهت من مفهوم الفكر ، وطوعت كثيرا من الكتاب والمثقفين للكتابة في فلك غير الدائرة الفكرية التنويرية التي تخدم المصلحة الآنية للأشخاص والجماعات.

تواجه عملية تحقيق معايير الجودة والبحث والنشر العلمي جملة كبيرة من المعوقات ، ترجع بعضها للضعف العلمي ، ويرجع البعض لهشاشة المؤسسات البحثية التي فقدت مواكبتها للتطورات المرحلية ، فهي لا زالت بنفس النمط التقليدي في تلقي المعرفة ونشرها.

**أهداف البحث**

يهدف هذا البحث للآتي:

1-بيان مفهوم الجودة البحثية وآلية تطبيقه على المستوى العملي.

2-إبراز وكشف واقع البحث العلمي في العالم العربي.

3-مناقشة آليات النشر العلمي ، ومراجعة شروطه.

**منهجية البحث:**

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي ، بتتبع مفهوم الجودة ، والبحث عن الأسباب التي أدت إلى تأخر البحث العلمي ، ومناقشة إشكالياته ومشاكله.

**إشكالية البحث:**

يناقش البحث التساؤل عن سبب عدم وجود مجلة عربية في قائمة التصنيفات العالمية التي لها معامل تأثير عال ، إضافة إلى احتكار مؤسسة "تومسون رويترز" لتصنيف المجلات والدوريات واقتصارِها على المنشور باللغات الأجنبية ، بالإضافة إلى وضع مجموعة من الشروط المجحفة والتعجيزية للنشر باللغة العربية ، والتي قد لا يكون لها علاقة بجودة النشر العلمي ، مما أدى إلى حرمان المجلات العربية من هذا الحق ، وعدمِ وجود قواعد بيانات شاملة للإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية ، كما أن المحاولات التي تمت في هذا المجال ما تزال غير ذات جدوى وتأثيراتُها محدودة جداً.

يكشف البحث أهم معوقات البحث العلمي ، منها:

سياسية الدولة سواء في تهميش الفكر ، أو عدم دعم البحث العلمي.

غياب الوعي العام بأهمية البحث العلمي وضرورته.

**مصطلحات البحث:**

الجودة ، النشر العلمي ، معايير النشر العلمي.

**محاور البحث:**

**المحور الأول:** مفهوم الجودة في البحث العلمي.

**المحور الثاني**: إشكاليات تحقيق الجودة في البحث العلمي في العالم العربي.

**المحور الثالث:** إشكاليات تحقيق معايير النشر العلمي في العالم العربي.

نتائج وتوصيات .

**المحور الأول مفهوم الجودة في البحث العلمي.**

**مفهوم البحث العلمي:**

يزخر عالمنا الذي نعيش فيه بالكثير من المشاكل سواء كانت علمية أو إنسانية ، ودأب الإنسان منذ القدم على التصدي لهذه المشاكل وايجاد الحلول المناسبة لها ، وبمرور الزمن تراكمت المعرفة واختلفت المشاكل وتنوعت

اساليب معالجتها... إن حل هذه المشاكل لابد أن يكون مبنيا على البحث والتقصي.

**والبحث لغة:** الطلب والتفتيش والتتبّع و التحرّي ، والتنقيب ، جاء في لسان العرب: "ونقب عن الأخبار وغيرها: بحث".[1]

**أما في الاصطلاح:** فهو دراسة مبنيّة على تقصٍ وتتبّع لموضوع مُعيّن وفق منهج خاص لتحقيق هدف مُعيّن: من إضافة جديد ، أو جمع متفرّق ، أو ترتيب مُختلط ، و غير ذلك من الأهداف. **مفهوم البحث العلمي :** يقول الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان في تعريفه :" عملية تُجمع لها الحقائق والدراسات ، وتُستوفى فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين دقيق في مجال التخصص ، لفحصها وفق مناهج علمية مقررة ، يكون للباحث منها موقف معين ؛ ليتوصل من كل ذلك إلى نتائج جديدة"[2] ، وعرفه البعض بقوله :" السلوك الإنساني المنظم الذي يهدف إلى استقصاء فرضية أو معلومة أو توضيح لظاهرة أو موقف مُعيَّن ، والعمل على فهم الآليات والأسباب الخاصة بها ، وفي النهاية الاستنتاج ، وإيجاد الحل الأمثل لمُعالجة المشكلة التي تهمُّ الفرد والمجتمع"[3].

والبحث ببساطة هو اجابة عن سؤال محدد لم تتم الاجابة عنه مسبقا بالاعتماد على الجهد البشري.

إن البحث الحقيقي هو عملية الوصول الى حلول مستقلة لمشكلة ما ، من خلال الجمع المنظم والمخطط وتحليل وتفسير البيانات.

وفي جميع الأحوال فإن هذه البحوث لابد أن يتم نشرها وجعلها متاحة للآخرين لكي يتم الاستفادة منها والإضافة عليها ، وبهذا فإن عجلة التطور العلمي ستدور وستتطور المعرفة بذلك.

**مفهوم النشر العلمي :**

---

[1] –لسان العرب ( 769/1) ابن منظور دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة - 1414 هـ

[2] - كتابة البحث العلمي صياغة جديدة ( 25/1) عبد الوهاب أبو سليمان دار الشروق للنشر والتوزيع ، السادسة طبعة منقحة 1416هـ-1996م

[3] - Sami Tayie (2005), Research Methods and Writing Research Proposals, Cairo: Center of Advancement of post Graduate

إن النشر العلمي عبارة عن عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل وفق نظريات الاتصال، ويعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة، ومصدرًا أساسيا للحضارة الإنسانية. كما يعد البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله. ويمكن تعريفه بأنه: "وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة، لذلك تكون في أغلبها محكمة ومعترفا بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج، ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه"[1].

وبما إن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعضلات وإنتاج المعرفة؛ فإنه لابد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها من مؤسسات وأفراد؛ لذا فان أفضل وسيلة لذلك هي عملية النشر، حيث إن درجة الإستفادة من الشئ تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه فردا أو جماعة.

تهتم الجامعات ومراكز البحوث العالمية بنشر نتائج أبحاثهم العلمية في أوعية النشر المحكمة و التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة أو كتب أعمال المؤتمرات من أجل تبادل المعرفة و النتائج لكي تستمر الأبحاث و تتكامل نتائجها و أهدافها. وتعتبر الدوريات العلمية شرياناً هاماً من شرايين المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات وخاصة المكتبات الأكاديمية التي تولي اهتماماً خاصاً للدوريات العلمية في مختلف مجالات المعرفة. وهناك اهتمام متزايد بالنشر العلمي لعدة أسباب من ضمنها:

- ليتعرف العلماء والباحثون جميعاً على النتائج و الأخبار الجديدة عن طريق قراءة ما ينشر من تلك الأبحاث. ولقد حقق النشر العلمي إنجازات هامة وصائبة بهذا الخصوص.
- تصنيف الجامعات لأطرها خاصة التدريسية، حيث أصبحت تعتمد في معظمها على إسهامات أعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية

[1] -واقع النشر العلمي في جامعة بابل : دراسة تقويمية للباحث إحسان علي هلول، "ما جستير معلومات ومكتبات"، رئاسة جامعة بابل ، العدد الثاني ( 2011) ص 143

المنشورات باسم الجامعة ، ومقدار أثر تلك المنشورات ، ومدى الاستشهاد بها من قبل الباحثين.

**أهمية النشر العلمي:**

يعد الاهتمام بالبحث العلمي المرآة العاكسة والمنطقية على الطلب المتزايد على النشر العلمي ، حيث لا قيمة لأي إنتاج علمي إلا بنشره وإخضاعه المباشر للتحكيم لتحديد ومعرفة مستوى المعرفة ومدى صحتها ، بالإضافة إلى ما يشكله النشر من قيمة علمية تسهم في الرقي العلمي وتطوير الأبحاث ، ناهيك عن بعض الحوافز المادية المكتسبة من النشر العلمي التي قد تشكل دافعا للباحث في البحث عن المزيد من الإنتاج الإبداعي ، إلا أنه بالرغم من القيمة العلمية للنشر العلمي فإن الصعوبات الواقعية قد أصبح الباحث في ظلها حبيس أسباب وقيود تعرقل أي مسار علمي ناجح يمكن أن يستفيد منه الباحث والمجتمع في الوقت نفسه ، إلا أن هذا لايمنع من وجود حلول يمكن أن تحد من الصعوبات والتحديات لتذليل كافة العقبات التي يمكن أن تحول دون تحقيق المستوى المطلوب عالميا من حيث الكم والنوع من الإنتاج العلمي وهذا من خلال:

- العمل على إيجاد نشر علمي يتميز بالأمانة والشفافية ، فقد أصبح النشر العلمي في أي جامعة من الجامعات أهم مقومات وجودها كمؤسسة تعليم عال.
- حماية المؤلف من السرقات الأدبية مع ضمان حرية الفكر للمؤلف. .

وعليه فإن تذليل الصعوبات من طرف الناشر ودور النشر سوف ينعكس إيجابيا على المسيرة التنموية لأية دولة.[1]

**أهداف النشر العلمي:**

تكمن بعض أهداف النشر العلمي في الآتي:

[1] -النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية ، نور الدين حفيظي وراوية تبينة سلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي بشهر ديسمبر 2015 ، ص 153.

1. المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد.
2. تنشيط حركة البحث العلمي.
3. معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى
4. تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق.
5. ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك.
6. وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين
7. غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود.[1]

**مفهوم الجودة في البحث العلمي:**

حرصت المؤسسات البحثية والجامعات ومراكز الأبحاث على تدعيم البحث العلمي بجملة من الحميات القانونية، التي من شأنها التقليل من الحشو والغثاء، ومن التشريعات التي قضت بقانونية المجلات المحكمة، وبيان أطرها القانونية. كما هو معلوم فإن نشر النتائج البحثية والدراسات والتقارير والكتب العلمية يعتبر عملية ضرورية من أجل نشر المعرفة والمساهمة في تبلورها التراكمي عبر الزمان والمكان. فمنذ البداية شكلت الكتب والدوريات والمجلات العلمية المطبوعة -والتي تميزت بكونها في الغالب غير ربحية- أداة رئيسية في عملية النشر وتقاسم المعرفة، ولكن بعد التزايد الكبير في أعداد تلك الدوريات والأوعية العلمية فقد برزت شركات للنشر استقطبت الكثير منها ومؤسسات عملية تقوم على عملية تقديم وتقييم ونشر الأوراق والكتب العلمية، ولكنها كرست البعد التجاري في موضوع النشر العلمي.[2] وبين يدي جملة من المفاهيم التي تساعد في تجلية الموضوع على النحو التالي:

[1] - واقع النشر العلمي في جامعة بابل : دراسة تقويمية ( 151)

[2] -إضاءة على النشر العلمي المفتوح ، طلال شهوان عضو هيئة أكاديمة شعبة الكيميا https://www.birzeit.edu/ar/blogs/d-l-lnshr-llmy-lmftwh

**مفهوم الجودة البحثية:**

الجودة مصطلح عام يمكن تداوله في شتى العلوم، جودة صناعية، جودة فنية، جودة إخراجية، وهذا المصطلح يدخل في العلوم التطبيقية أكثر منها العلوم النظرية، والبحث العلمي عملية ذهنية تطبيقية تحتاج إلى الجودة.

وباللغة الإنجليزيّة Quality، ومعنى الجودة لغةً: هي بلوغ شيء ما درجة عالية من النوعيّة الجيدة والقيمة الجيدة، وتُعتبر الجودة معياراً موثوقاً به، ليتميّز إنجاز ما عن غيره من الإنجازات الموجودة في البيئة نفسها وفي المجال نفسه[1]

**وفي الاصطلاح :** وعرّفت منظمة الأيزو (النظام الدولي القياسي) في سلسلتي المواصفات التي أصدرتهما (ISO14000 و ISO 9000) أن الجودة هي مدى قدرة مواصفات المنتج أو الخدمة على التطابق مع المواصفات المطلوبة، وتتخذ عدة صفات، من مثل: جودة سيئة، وجيدة، وممتازة، وتعتمد عملية التقييم على عوامل قابلة للقياس، مثل: الطول، والعرض، والوزن، والنِسب، وخواص المواد، والسعر، والاستخدام وغيرها.[2]

**تعريف الجودة البحثية:** يمكن تعريف الجودة البحثية بالقدرة على تطابق المواصفات البحثية المطلوبة، سواء بشقها النظري أو التطبيقي.

**المحور الثاني: إشكاليات تحقيق الجودة في البحث العلمي في العالم العربي**

**مقومات الجودة في البحث العلمي في العالم العربي**

1- السعي إلى توفير كل صور الدعم لمشروع "مُعامل التأثير العربي" من طرف الجهات الحكومية المعنية، وكل المؤسسات الجامعية والأكاديمية في العالم العربي.

2- إلـزام كـل المجـلات العلميـة المنشـورة باللغـة العربيـة التـي تُصـدِرها المؤسسات الأكاديمية بضرورة توفير نسخة الكترونية منها.

[1] - مقال جودة الاختبارات في ظل الأزمات والكوارث ص 674، زينة مُحَمَّد السبت وهديل مُحَمَّد الطاهر النعيمي، المؤتمر العلمي الأكاديمي الدول التاسع بتركيا: "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية الإنسانية والطبيعية" 17 ، 18 يوليوز 2018

[2] - ينظر: المصدر السابق ص 674 بتصرف.

3- توفير قواعد بيانات إلكترونية لكل البحوث والرسائل العلمية العربية التي يجريها الباحثون وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية.

4- ضرورة التزام المجلات العلمية التي تُصدرها الجامعات والمؤسسات والجمعيات العلمية باللغة العربية بقواعد النشر المتعارف عليها دوليا.

5- التوصية لدى اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين. وضرورة التواصل مع مشروع معامل التأثير العربي لمعرفة آخر التقارير السنوية التي يُصدرها عن تصنيف المجلات التي تصدر باللغة العربية.

6- تواصل مسؤولي معامل التأثير العربي مع جمعيات المجتمع المدني والجمعيات والرابطات العلمية التي تصدر مجلات ومنشورات علمية.[1]

**ضعف تمويل البحث العلمي بالعالم العربي:**

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس لنظم البحث العلمي في الدول العربية ، حيث يبلغ حوالي 80٪ من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ3٪ للقطاع الخاص ، و7٪ من مصادر مختلفة. وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي في اليابان مثلا ما بين 70٪ و52٪.

وتؤكد إحصائيات اليونسكو لعام 1999م ، أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر كانت 0.4 ٪ ، وفي الأردن 0.33٪ ، وفي المغرب 0.2٪ ، وفي كل من سوريا ولبنان وتونس والسعودية 0.1٪ من إجمالي الناتج القومي . أما إحصائيات سنة 2004م ، لنفس المنظمة العالمية نفسها تشير إلى أن الدول العربية مجتمعة قد خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط ، أي ما نسبته 0.3٪ من الناتج القومي الإجمالي .[2]

[1] -معايير وأخلاقيّات النّشر العلمي ومُعامِل التّأثير العربي الكاتب : أ. د/ جمال علي الدّهشان عميد كلية التربية بجامعة المنوفية0-8-26-arsco.org/article-detail

[2] -واقع البحث العلمي في العالم العربي وأسباب تخلفه (2) وما بعدها محسن الندوي باحث في العلاقات الدولية

**إشكالية تكوين الباحث العربي:**

إنَّ جانباً مُهماً من قصور البحث العلمي في الوطن العربي يتمثَّل في فشل الجامعات في تسليح طلبتها بأدوات البحث العلمي ؛ إذ غالباً ما نرى أنَّ مواداً كمشروع البحث أو أساسيَّات البحث العلمي تُدرَّس مع نهايات الدراسة الجامعيَّة ، في حين أنَّ من الأولى أن تتصدَّر هذه المواد الدراسة الجامعيَّة بمُختلف مراحلها بحيث يُمارس الطالب البحث العلمي طيلة وجوده على مقاعد الدرس بعد أن تعرَّف على أدواته وأساليبه العلميَّة في المرحلة التحضيريَّة لدراسته. ومن تعرَّض لتجارب الدول الغربيَّة في هذا المجال يُدرك تماماً أهميَّة هذه الخطوة ، ذلك أنَّ من مُتطلَّبات بدء أي درجةٍ علميَّةٍ –لا سيما في الدراسات العليا– أن يأخذ الطالب دورةً تدريبيَّة إلزاميَّة مُتكاملة يُشكِّل البحث العلمي ونشره مِحوراً مُهمَّاً منها.

**ضعف التكوين اللغوي :**

انطلاقا من بعض التجارب الشخصيَّة ، لا بُد من الإشارة إلى أنَّ عوائق مُعيَّنة ينبغي التعامل معها وحلّها كأولويَّة وطنيَّة في مجال البحث العلمي. أوَّل هذه العوائق هو العائق اللغوي ، إذ أنَّ مدارسنا تعجز عن تمكين الطلبة من اللغات الأجنبيَّة العالميَّة لا سيما الإنجليزيَّة ، فبدلاً من إعادة إنتاج العجلة ، يُمكن لباحثينا –إذا ما تمكَّنوا من اللغات العالميَّة– الاطلاع على أحدث ما توصلت إليه المعرفة (current state of the art) والبناء عليها ، بدلاً من إعادة إنتاج المعارف السابقة ، فيذهب الجهد هباءً منثوراً. فضلاً عن أنَّ قواعد البيانات العالميَّة إنَّما تكون بلغاتٍ غير العربيَّة ، ما يجعل طلبتنا غير قادرين على التعامل معها. وهذا الحديث الأخير عن قواعد البيانات يستدعي نقاش مُشكلةٍ أُخرى هي عدم وجود قواعد بيانات للأبحاث العلميَّة باللغة العربيَّة ، وإن وجدت فإنَّها غالباً ما تكون بحالة تقنيَّة مُترديَّة ، وهذا يُؤدي بالتالي إلى صعوبة أو انعدام إمكانيَّة الوصول للأبحاث العلميَّة العربيَّة ، وبالتالي تبقى حبيسة الأدراج وتُمسي نسياً منسياً. وإذا ما كان للتعليم العالي والبحث العلمي من مؤسساتٍ تراعاه ، فإنَّ أولى أولويَّاتها يجب أن ينصب على بذل الجهد الصادق والتمويل اللازمين لإنشاء قواعد بيانات عربيَّة على مستوً تقني عالٍ لضمان أكبر قدر من الإطلاع (exposure) على الأبحاث العربيَّة.

**عبء الإرث الأجنبي.**

لقد استغل المفكر الإمبريالي الفراغ العلمي والفكري في أغلب البلدان العربية ليتصرف في ذلك التراث وخدمة لأغراضه وأهدافه ... إيمانا منه بحقيقة مفادها ؛ إن الاستسلام العسكري والسياسي إذا كان بالأمر الهين أحيانا ؛ فإن الاستسلام الحضاري يتطلب مجهودا أكبر ووقتا أطول.

لقد عمل هؤلاء على فهم هذا التراث ودراسته في محاولة لرصد حركية وديناميكية المجتمع الفكري الذي أفرز هذا المجهود الحضاري ... لأنه بهذا العمل يسهل استقطاب هذه الشعوب ماديا ومعنويا إتماما لحلقة الهيمنة في مفهومها الشامل.

لقد كان الفكر الغربي متيقنا كل اليقين أو على الأقل هذا ما يحدث بأن التأثير الحضاري أطول بقاء من التأثير العسكري... ذلك أنه إذا قدر له يوما أن يخرج من الباب ، فإنه مطمئن إلى النوافذ العديدة التي فتحها في صرح هذا التراث.

إن المسؤولية التي يتحملها المفكر في هذه البلدان ؛ والمؤرخ أحد ركائز وتصفية أجوائه مما لحق به من تشويه ودس ؛ وفي ينفس الوقت الاستفادة من الخبرة العلمية التي تكونت للآخر ، لأنها الوسيلة الناجعة لفرز ما هو موضوعي وعلمي وما هو مقصود لأغراض وأهداف غير معلنة.

إن مختلف مظاهر الاستلاب أو الاستعراب التي تشهدها الساحة الفكرية في أفقها الواسع ؛ تجعل كل طرح للقضايا الحيوية محكوما عليه سابقا بالفناء العاجل أو المؤجل ما دام يقع خارج التاريخ بمفهومه الإيجابي المتطور.[1]

**غياب الأطر والمعايير الثابتة لكتابة البحوث العلمية :**

عدم توافر معايير ثابتة ومعترف بها لكتابة البحوث العلمية: إذ لم يتم الاتفاق في البلدان العربية لحد الآن على أنماط الاستشهاد المرجعي ، وكيفية اقتباس المعلومات وطرق توثيقها

من الصعوبات والمشاكل أيضا التي يوجهها الباحث في نشر أبحاثه نذكر:

[1] -وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المشور السعيد - الرباط - المغرب البحث التاريخي بالمغرب واقع وآفاق ، أحمد بوكاري ص 3 ، العدد 266 محرم 1408/ غشت 1987

- **طول المدة الزمنية لتقييم البحوث:** إذ يستغرق تقييم كثير من البحوث ونشرها أحيانا أكثر من سنة واحدة أو سنتين.
- عدم موضوعية بعض المحكمين وضعف قوانين الرقابة والمحاسبة.
- تغطية المجلة العلمية الواحدة لعدة ميادين.
- ضعف خبرة القائمين على بعض المجلات العلمية.
- تعاني معظم الجامعات العربية من البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية فضلا عن وجود فجوة بينها وبين مشاركتها في المجتمع لعدم وجود جهاز يمكن من خلال نشر البحوث الجامعية والتعريف بها في المجتمع لتحقيق أقصى استفادة منها.
- وجود بعض الممارسات السياسية التي تؤثر على المؤسسات الأكاديمية والنشر العلمي، منها تدخل السلطة في الأمور الأكاديمية مما يتناقض مع الحرية الأكاديمية وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية، فنجد تهميشا للكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة، ونشر أبحاث غير صالحة للنشر بدافع المحسوبيات، فضلا عن ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي – وخاصة في العالم العربي – مما يؤثر سلبا على أنشطة البحث العلمي المختلفة وتطويرها، وكذلك على مؤسسات البحث العلمي.
- عدم وجود معايير موحدة بين الجامعات لإخراج الأعمال العلمية، فكل جامعة تنفرد بوضع بعض المعايير التي تختلف عن غيرها من الجامعات.[1]

**خلاصة في تقييم واقع البحث العلمي بالعالم العربي:**

**بخصوص تقييم واقع البحث العلمي بالعالم العربي هناك أربعة أمور أساسية، هي:**

الأول: **انخفاض عدد الباحثين**: العلميين الحقيقيين المشتغلين بالبحوث العلمية العربية بالمقارنة مع الدول المتقدمة ومع المعدل الوسطي العالمي نفسه.

[1] - عمر أحمد همشري، مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته (الواقع والطموح)، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العملي المنعقد يومي 11-13 أكتوبر 2015، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 3-5

الثاني: **هشاشة وضعف البنية المؤسساتية والعلمية العربية**: ، وعدم قدرتها العلمية على تحقيق أدنى معدلات الاستجابة الفاعلة والمؤثرة للتحديات التقنية الهائلة.

الثالث: **ضعف المستويات الأكاديمية على صعيد قبول الطلاب في الجامعات** ، وضعف مستويات الترقية بالنسبة لأعضاء هيأة التدريس ، وعدم موضوعيتها ، وقلة المشاركة المنتجة في المؤتمرات الدولية من أجل الاستفادة وتبادل الخبرات والنتائج العلمية ، وسرعة تطبيق الاستخلاصات والانتفاع بها.

الرابع: **نقص مردودية الباحث العربي** ، وتخاذله عن البحث والعمل نظراً لقلة تعويضه وحافزه المادي والمعنوي ، حيث إن الكثير من هؤلاء الباحثين —إن لم نقل كلهم- ينظرون إلى البحث العلمي من زاوية أنه فرصة لتحسين أحوالهم المعيشية وتأمين متطلباتهم الحياتية ، وهذا من حقهم طبعاً ، ولكن بشرط أن تكون لبحوثهم نتائج ميدانية عامة[1]

**المحور الثالث: إشكاليات تحقيق معايير النشر العلمي في العالم العربي الارتقاء بمعايير النشر ضمن محددات ( web of science ) :**

إن معامل التأثير الأعلى هو مقياس يشير إلى معدل عدد الاقتباسات المرجعية أو الإستشهادات المرجعية **Citations** للأوراق العلمية التي نشرت في هذه المجلة في زمن معين ، في العادة يكون الزمن هو سنتين إلى ثلاث سنوات ، وكلما ارتفع هذا العامل المؤثر فإنه يشير إلى مدى أهمية وقيمة الأوراق العلمية المنشورة في تلك المجلة. دعونا الآن نفهم ما هي الصيغة الرياضية التي من خلالها تُقيم هذه المجلات ؟ الصيغة الرياضية الآتية توضح كيف يتم احتساب معامل التأثير الأعلى لسنة معينة في أي مجلة عملية.

**معامل التأثير** (بالإنجليزية: Impact factor) هو مقياس لأهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي ، ويعكس معامل التأثير مدى إشارة الأبحاث الجديدة للأبحاث التي نشرت سابقاً في تلك المجلة والاستشهاد بها ، وبذلك تكون المجلة التي تملك معامل تأثير مرتفع مجلة مهمة تتم

[1] آفاق البحث العلمي العربي: الضرورات والتحديات نبيل علي صالح /https://www.alawan.org/2008/05/02

الإشارة إلى أبحاثها والاستشهاد بها بشكل أكبر من تلك التي تملك معامل تأثير منخفض ، وقد تم ابتكار معامل التأثير من قبل إيوجين جارفيلد مؤسس المعهد العلمي للمعلومات ISI ، وتقوم بعض المؤسسات حالياً (كمؤسسة تومسون رويترز) بحساب معاملات التأثير بشكل سنوي للمجلات العلمية المحكمة المسجلة عندها ونشرها في ما يعرف بتقارير الاستشهاد بالمجلات الأكاديمية ، والتي يتم فيها تصنيف المجلات بحسب معاملات التأثير.[1]

**المؤشر العربي لقياس جودة المجلات العلمية:**

**AIMQSJ**[2]

يختص هذا المؤشر بقياس أهمية المجلات العلمية المحكمة ضمن مجال تخصصها البحثي ، بحيث يعكس مدى التزام المجلات بشروط النشر العلمي المعتمدة عالميا ، وهو في هذه الحالة يختلف عن معامل التأثير (IF) الذي يهتم فقط برصد نسب الاستشهاد بالمواد التي تنشر في المجلة.

**طريقة القياس:**

يحسب هذا المؤشر باستخدام شبكة معيارية ، تصل الدرجة القصوى فيها الى 100 نقطة ، وهي تعبير عن امتلاك المجلة لأعلى درجة من الجودة مما يؤهلها لأن تكون رائدة في مجال تخصصها وموثوق في جميع المواد التي تنشر فيها ؛ وتصل الدرجة الدنيا الى 10 نقاط ، وهي تعبير على أن المجلة لا تملك من معايير الجودة سوى المظاهر الشكلية وهي غير مؤهلة تماما لكي تعتمد في مجال تخصصها.

وبين أدنى نقطة وأقصاها يتوزع مؤشر (AIMQSJ) عبر أربع فئات:

(A) من 60 الى 100 نقطة (مجلات رائدة)

(B+) من 40 الى 60 نقطة (مجلات حسنة)

(B) من 20 الى 40 نقطة (مجلات تحتاج الى تجويد)

(C) من 10 الى 20 نقطة (مجلات غير مؤهلة)

[1] - "Introducing the Impact Factor". اطلع عليه بتاريخ 26 أغسطس 2009.

[2] - indexpolls.de/ مركز مؤشرات التحليلات والاستطلاع .

هذا ويحسب مؤشر (AIMQSJ) بعد وصول المجلة الى أكثر من أربعة أعداد ، مع امتلاكها لنسخة إلكترونية ، وذلك كشرطين أساسيين لا يمكن تقييم المجلة دونهما.

**دوافع إنشاء مؤشر (AIMSJQ) :**

لقد جاء هذا المؤشر بديلا لمعامل التأثير الذي واجه العديد من الانتقادات ، فعلاوة على الجدل القائم حول جدوى وجود مقاييس معيارية للاستشهادات أصلاً فإن الانتقادات لمعامل التأثير تتمحور بشكل أساسي حول صحة مدلول هذا المقياس وإمكانية سوء استغلاله ، ثم الأخطاء التي يمكن أن تتم عند استخدامه.

كما أن المجلات العربية توجه تحديات خاصة بها كونها تعتمد على لغة يصعب تتبع المواد المواد المكتوبة بها عبر مختلف الوسائط التكنولوجية بسبب عدم دعم كثير من البرامج الالكترونية للغة العربية ، مما يصعب عملية قياس معامل التأثير فيها.

**أهم المعايير المعتمدة في قياس مؤشر (AIMQSJ)**

- مدى وجود هيئة استشارية دولية من مختلف البلدان ، ومختلف تخصصات المجلة.
- مدى وجود هيئة محررين دولية من بلدان متعددة ، ومختلف تخصصات المجلة.
- مدى وجود هيئة تحكيم دولية من بلدان متعددة ، ومختلف تخصصات المجلة.
- مجانية النشر ، باستثناء رسوم التحكيم.
- قابلية قراءة المقالات منفردة على صفحات الويب مع إمكانية تحميلها ضمن ملف نصي (pdf, doc..).
- مدى توفر المجلة على رقم تصنيف دولي (ISSN) للنسخة الورقية وآخر للنسخة الإلكترونية.

- مدى توفر البحوث المنشورة على العناصر المنهجية الأساسية (المشكلة ، الاهداف ، الخلفية المفاهيمية والبحثية ، المنهج ، النتائج) الى جانب (الملخص ، الكلمات المفتاحية ، التوثيق..)
- مدى مراعاة البحوث المنشورة لأخلاقيات البحث العلمي.
- مدى توفر البحث على ملخص باللغة الانجليزية (Abstract) ومدى إحتواء هذا الملخص على الآتي: (الأهداف Objective/Purpose ، الطريقة والإجراءات Methods ، النتائج Results ، الاستنتاج Conclusion ، الممارسات Practice Implication)
- الانتظام في النشر بشكل دوري وفق طبيعة المجلة (شهرية ، فصلية ، سنوية)
- مدى احترام البحوث المنشورة لطبيعة تخصص المجلة.
- مدى انتماء الباحثين الناشرين الى مناطق جغرافية متنوعة.
- مدى توفر المجلة على تنوع في مواد ومواضيع البحوث المنشورة.
- مدى إرتباط المجلة بدار نشر أو مؤسسة علمية أو مركز بحثي معلوم ، ذو موقع الكتروني.
- مدى ذكر البيانات الرئيسية و التعريف بالمجلة ومعاييرها وهيئتها ضمن صفحات التقديم.
- مدى توفر المجلة على رئيس تحرير معلوم وواحد.
- الدرجة العلمية لرئيس التحرير.
- ذكر اسم الناشر وبياناته البيبليوغرافية.
- مدى وضوح معايير وإجراءات النشر.
- مدى وجود فهارس وقوائم توضح المحتويات والمواد التي تتوفر عليها المجلة.
- غياب اسم المجلة من قوائم كشف الدوريات المنتحلة ( Hijacked Journals).

- مدى انخراط المجلة في خاصية الوصول الحر (Open Access).
- مدى توفير المجلة لتغذية إلكترونية راجعة لجميع المراسلات التي تصلها من طرف الباحثين الراغبين في النشر .
- مدى مراعاة المجلة لجمالية الإخراج و جودة التصفيف وتغيير شكل المجلة الخارجي والداخلي.
- مدى توفر المجلة على هوية بصرية مميزة (logo, cover )

**النائج والتوصيات :**

1-البحث والنشر لعلمي عملان مهنيان يتطلبان جملة من المهارات الفنية العلمية والفنية.

2-لرفع مستوى البحث والنشر العلمي الحقيقي يجب أن تتبنى الدولة قطاع البحث ، وتدعمه بموازنة حقيقية .

3-هناك أخطاء وتراكمات من الإخفاقات في الجامعات ومراكز الأبحاث العربية التي تتطلب مراجعة وعملا.

4-لرفع مستوى البحث وجودة النشر ، يجب إصلاح التعليم في الجامعات العربية والإسلامية ، لأن البحث العلمي يعتمد بالأساس على الكادر العلمي.

5- البحث والنشر العلمي يفتقر في الأساس لوعي مجتمعي بأهمية ومكانة البحث العلمي.

**قائمة المصادر والمراجع :**

-لسان العرب ابن منظور دار صادر — بيروت الطبعة: الثالثة - 1414 هـ

- كتابة البحث العلمي صياغة جديدة عبد الوهاب أبو سليمان دار الشروق للنشر والتوزيع ، السادسة طبعة منقحة 1416هـ-1996م

-واقع النشر العلمي في جامعة بابل : دراسة تقويمية للباحث إحسان على هلول ما جستير معلومات ومكتبات ، رئاسة جامعة بابل ، العدد الثاني 2011

-النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية | نور الدين حفيظي وراوية تبينة سلسلة أعمال المؤتمرات الصادرة عن مركز جيل البحث العلمي بشهر ديسمبر 2015.

-إضاءة على النشر العلمي المفتوح ، طلال شهوان عضو هيئة أكاديمة شعبة الكيميا https://www.birzeit.edu/ar/blogs/d-l-lnshr-llmy-lmftwh

- مقال جودة الاختبارات في ظل الأزمات والكوارث، زينة مُحَمَّد السبت وهديل مُحَمَّد الطاهر النعيمي، المؤتمر العلمي الأكاديمي الدول التاسع بتركيا: "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية الإنسانية والطبيعية" 17 ، 18 يوليوز 2018

-معايير وأخلاقيّات النّشر العلمي ومُعامِل التّأثير العربي الكاتب : أ. د/ جمال علي الدّهشان عميد كلية التربية بجامعة المنوفية-arsco.org/article-detail-26-8-0

-"Introducing the Impact Factor". اطلع عليه بتاريخ 26 أغسطس 2009.

-واقع البحث العلمي في العالم العربي وأسباب تخلفه محسن الندوي باحث في العلاقات الدولية مجلة إعجاز الدولية للتأمل والبحث العلمي المغرب.

-وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المشور السعيد - الرباط - المغرب البحث التاريخي بالمغرب واقع وآفاق ، أحمد بوكاري ، العدد 266 محرم 1408/ غشت 1987

- عمر أحمد همشري ، مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته (الواقع والطموح)، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العملي المنعقد يومي 11-13 أكتوبر 2015 ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

-آفاق البحث العلمي العربي: الضرورات والتحديات الباحث نبيل علي صالح https://www.alawan.org/2008/05/02/آفاق-البحث-العلمي-العربي-الضرورات-التحديات/

Sami Tayie (2005), Research Methods and Writing Research - Proposals, Cairo: Center of Advancement of post Graduate

# معضلة الانتاج العلمي في الوطن العربـي
# الحوائل والعقبات

**د. عمرة مهديد**
**جامعة الجزائر 3**
**د. علاوة هوام**
**جامعة باتنة1، الجزائر.**

**مقدمة:**

مما لا يدعو مجالا للشك ذلك الاتفاق الهادئ والثاقب لوطن لم يتسن له أن يصنف ضمن العالم المتقدم ، وما مدى وقع هذا الوصف والتصنيف على النفس والذات ، فاعتبار أن العالم العربي جدير بالنقد اللاذع هو بحد ذاته أمر مثير للشفقة ، إلا أن تحليل ذلك هو أمر الزامي ، ولا خلاف بل لا عجب إن قلنا أن التخلف المعرفي والتراجع العلمي هو أول العلل التي ربما كانت المتسبب الأول في التوقف عند نفس النقطة إن لم نقل التدني إلى ما خلفها ، كل ما سبق يثير التساؤل حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك العجز العلمي الذي أوصلنا إلى هذا الواقع ، ومن هنا كان لابد من طرح <u>التساؤل التالي</u>: **ما هي أبرز العوائق التي يمر بها التصنيع العلمي في الوطن العربي والتي تحول دون ارتقاء الانتاج الفكري في هذا الوطن ؟**

إن دراسة هذا الموضوع تطلب منا معالجة ثلاث نقاط أساسية:

I. **الوضعية العامة للبحث العلمي في الوطن العربي.**
II. **العلل الذاتية لرداءة الانتاج الفكري في الوطن العربي.**
III. **المعيقات الموضوعية للإنتاج العلمي في الوطن العربي.**

## I. الوضعية العامة للبحث العلمي في الوطن العربي:

### تقديرات الانتاج الفكري في العالم العربي:

تُظهر الإحصاءات والمعلومات الخاصة في مجال البحث العلمي العربي ، أن نتاج البحث العربي ازداد نسبياً خلال الفترة الممتدة من عام 1967 إلى 1995. وكان إجمالي الإنتاج العلمي قد بلغ حوالي ستة آلاف بحث في عام 1995 من مختلف أرجاء الوطن العربي من أكثر من 175 جامعة وأكثر من ألف مركز للبحث والتطويروقد حصل خلال الفترة (1967-1995)، عدد من التغييرات المثيرة للاهتمام فقد كان هناك توسّع سريع في عدد معاهد التعليم العالي ، وهذا التوسّع رافقه في عدد قليل من البلدان توسّع في البحث العلمي والمنشورات العلمية ؛ وفي عام 1967 كان نصيب مصر بسكّانها البالغين 25 % من سكان الوطن العربي ، 63 % من الإنتاج ، وبحلول 1995 انخفضت حصة مصر بانتظام إلى 32 % ولكنها لا زالت تنتج بحوثاً أكثر من نسبتها السكّانية في الوطن العربيويُعَدّ مؤشّر عدد العلماء والمهندسين المشتغلين في البحث العلمي ، لكل مليون نسمة من أهم المؤشرات المعتمدة من قبل منظمة "اليونسكو" في تقويم الواقع التكنولوجي والبحثي. وتشير بيانات "اليونسكو" إلى أنّ هذا المؤشر قد ارتفع في الوطن العربي من 124 عالماً ومهندساً لكل مليون نسمة عام 1970 ، إلى 363 شخصاً عام 1990. ( خوشي ، 2016 ، ص203)

رغم هذا الارتفاع إلا أننا نجد أن هذا الرقم لا زال متخلّفاً مقارنة بالمناطق الدولية الأخرى ، والتي بلغت عام 1990 . 3359 في أمريكا الشمالية ، و 2206 في أوروبا ، و3600 في الدول المتقدمة( خوشي ، 2016 ، ص203)

حسب تقرير العلوم لليونسكو في نسخته الأخيرة في تشرين الثاني 2015 ، فإنه بلغ عدد المنشورات العلمية نسبة إلى كل مليون نسمة 82 بحثاً عام 2013 ، لكنه بقي أقل من نصف المعدل العالمي البالغ 176 بحثاً منشوراً لكل مليون نسمة ،ورغم أن عدد براءات الاختراع العربية المسجلة قد شهدت قفزة مهمة بين عامي 2008 و2013 من 99 إلى 492 براة اختراع ، لكن ذلك لا يشكل سوى 0.2% على المستوى العالمي. فماليزيا وحدها سجّلت 566 براءة اختراع. وحيث أن عدد سكان العالم العربي يبلغ نحو 330 مليون نسمة وعدد

سكان ماليزيا نحو 26 مليون نسمة ، فذلك يعني أن معدل الإبداع في ماليزيا يزيد 15 ضعفاً على معدل الإبداع في الدول العربية مجتمعة ، ،كما يفيد ذات التقرير بأن نصيب العالم العربي من المنشورات العلمية فقد بلغ 29944 بحثاً منشوراً في عام **2014** ، لكن هذه النسبة لم تتجاوز 2.45% عالمياً...( مزاحم ، 2017)

وفي عام **2015** نشرت منظمة اليونيسكو تقريرها المرجعي الذي تصدره كل خمس سنوات حول العلوم في العالم بآفاق 2030 وخصت العالم العربي بفصل كامل تناول التقرير اوضاع البحوث في 20 دولة عربية مستندا الى المراجع الرسمية في الاحصائيات تضمن التقرير عرضا للمؤشرات الاساسية في البحوث وتمويلها ونسبها في الناتج القومي الاجمالي لكل دولة ، وابرز هذا التقرير تراجع التمويل على الرغم من تطور المداخيل الوطنية ، كما عرض التقرير السياسات المتبعة في النشر العلمي والدراسات العليا وبراءات الاختراع ، (مؤسسة الفكر العربي ، 2018)

يوضح الرسم البياني الموالي تطور البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة مع دول الجوار (1998- 2012):

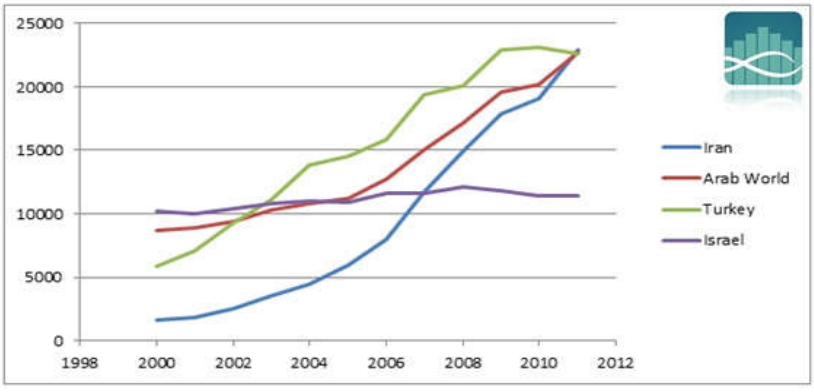


المصدر: (الربان ،**2012**) .

يتضح من الرسم البياني ، أن الانتاج التركي ازداد بمعدل يفوق معدل زيادة كلا من الوطن العربي وايران ، والتي ازداد معدل انتاجها منذ العام 2005 بشكل واضح ، لنصل في عام 2011 الى نتيجة مختلفة تماما عنها في عام

2000 . لقد اقترب الانتاج التركي و الإيراني من الإنتاج العربي بشكل كبير ، فقد بلغ عدد الأوراق المنشورة من تركيا ، إيران و الوطن العربي على التوالي: 22895 ، 22657 ، 22668 ورقة منشورة.

**مساهمة الوطن العربي في إجمالي عدد العلماء والمهندسين:**

بخصوص مساهمة الوطن العربي في إجمالي عدد العلماء والمهندسين المشتغلين في البحثالعلمي على الصعيد العالمي ، فقد ارتفعت من 0.58 % عام 1970 إلى 1.47 % عام 1990. ولكن تبقى هذه النسبة منخفضة جداً مقارنة بمساهمة المناطق العالمية الأخرى.

ويُستنتج من تحليل عدد العاملين المشتغلين في البحوث العلمية والتطوير ، بالنسبة لمؤشّر عدد الباحثين لكل مليون نسمة .تفاوت الأقطار العربية فيما بينها ، حيث تراوح المعدل ما بين "190" باحث لكل مليون في الكويت كحد أقصى ، و"22" في اليمن. وعموماً فإن هذا المعدل مازال منخفضاً قياساً للأقطار المتقدمة ، والذي بلغ فيها المعدل "3600" باحثاً لكل مليون نسمة. تحتل مصر المرتبة الأولى في أعداد حاملي شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه العاملين في مجال البحث العلمي ، حيث كان العدد نحو "27499" ، ويأتي بعد ذلك العراق نحو "2011" ، ثمالسعودية "1878" ، أما في قطر فقد بلغ "74" فرداً ( خوشي ، 2016 ، ص204).

مراكز البحوث في الوطن العربي:

**جدول يمثل تطور انشاء مراكز الابحاث العلمية العربية منذ 1950 الى 2010:**

| الفترة | عدد المراكز المنشئة |
|---|---|
| 1950/1959 | 4 |
| 1960 /1969 | 9 |
| 1979/1970 | 19 |
| 1989/1980 | 23 |
| 2000/1990 | 62 |
| 2010/2000 | 74 |

المصدر: (نوزار ، 2017 ، ص67)

من خلال الأرقام المدرجة بالجدول نلاحظ أن عدد المراكز البحثية في العالم العربي ازداد في بداية التسعينيات الى الضعف ، حيث تشكل هذه الفترة بداية القرن الواحد والعشرين حيث حدث انفجار في تقنيات الكمبيوتر والإنترنت.

وضعية الابتكار العربي حسب مؤشر الابتكار العالمي:

مؤشر الابتكار العالمي 2017 ، هو تقرير يشارك في نشره كل من جامعة كورنيل ، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسياد)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.وقد أصبح المؤشر الذي يُنشر سنويًا منذ عام 2007 ، أداةَ قياسٍ رئيسية بالنسبة لمديري الأعمال وواضعي السياسات وغيرهم ممّن يريدون الاطلاع على حالة الابتكار في العالم ، ويستخدم واضعو السياسات ورواد الأعمال وغيرهم من أصحاب المصالح المؤشر باستمرار لتقييم التقدم المحرز ، وتستفيد الدراسة هذا العام من خبرات شركاء المعرفة ؛ وهم اتحاد الصناعة الهندي ، وشركة (Strategy) التابعة لمجموعة برايس ووترهاوس كوبرز (PWC)، والاتحاد الوطني البرازيلي للصناعة (CNI)، ودائرة دعم الشركات الصغرى والصغيرة البرازيلية (Sebrae)، إضافة إلى مجلس استشاري مكون من خبراء دوليين.(**ابو جازية** ، 2017)

صدر التقرير السنوي لمؤشر الابتكار العالمي لعام 2017 ، والذي يوضح حالة الابتكار في العالم ، ويقيسها على 127 دولة من دول العالم. ويعتبر تقرير هذا العام هو التقرير العاشر للمؤشر ، وهي النسخة التي تقرر أن تركز على الابتكار في النظم الغذائية ، والزراعية

وفيما يلي ترتيب الدول العشر الأوائل في المؤشر لهذا العام:

1. سويسرا.
2. السويد.
3. هولندا.
4. الولايات المتحدة الأمريكية.
5. المملكة المتحدة.

6. الدنمارك.
7. سنغافورة.
8. فنلندا.
9. ألمانيا.
10. أيرلندا.

وفيما يلي ترتيب الدول العربية في مؤشر الابتكار العالمي لعام **2017**:

- الإمارات العربية المتحدة (المرتبة 35 عالميًا).
- قطر (المرتبة 49 عالميًا).
- المملكة العربية السعودية (المرتبة 55 عالميًا).
- الكويت (المرتبة 56 عالميًا).
- البحرين (المرتبة 66 عالميًا).
- المغرب (المرتبة 72 عالميًا).
- تونس (المرتبة 74 عالميًا).
- عُمان (المرتبة 77 عالميًا).
- لبنان (المرتبة 81 عالميًا).
- الأردن (المرتبة 83 عالميًا).
- مصر (المرتبة 105 عالميًا).
- الجزائر (المرتبة 108 عالميًا).
- اليمن (المرتبة 127 عالميًا)..( **ابو جازية** ، 2017)

من خلال الترتيب السابق لمؤشر الابتكار العالمي نستنتج أن الامارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الاولى عربيا ، ذلك أن سياسات الابتكار في دولة الإمارات تهدف إلى إسعاد شعبها ، وتحقيق استراتيجيتها المتمثلة في **رؤية الإمارات 2021** بأن تكون ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد. وقد بنيت هذه السياسة على ما يلي:

**إعلان عام 2015 عاماً للابتكار:**

في نوفمبر 2015 ، اعتمد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة " حفظه الله" السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، وتتضمن السياسة 100 مبادرة وطنية ، وميزانية تزيد على 300 مليار درهم حتى العام 2021.كما تشمل أيضاً مجموعة سياسات وطنية جديدة في المجالات التشريعية ،والاستثمارية ،والتكنولوجية ، والتعليمية ، والمالية بهدف تغيير معادلات الاقتصاد الوطني ،ودفعه بعيداً عن الاعتماد على الموارد النفطية ، وتحقيق نقلة علمية ومعرفية متقدمة لدولة الإمارات خلال السنوات القادمة.

**مبادرة أفكاري 2016:**

في عام 2016 ، أطلقت حكومة دولة الإمارات مبادرة أفكاري لتشجيع موظفي الجهات الحكومية الاتحادية على تقديم أفكارهم ومشاريعهم المبتكرة وذلك لدعم وتحفيز الابتكارات الصغيرة في جميع الجهات الحكومية ، ومنح فرصة لأي موظف حكومي لتحويل فكرته إلى حقيقة.

**هاكاثون الإمارات - بيانات من أجل السعادة 2018:**

في فبراير 2018 ، نظمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى الوطني "هاكاثون الإمارات – بيانات من أجل السعادة" (الموقع باللغة الإنجليزية) كفعالية ابتكارية تضم كافة إمارات الدولة.يقع هاكاثون الإمارات ضمن هذه التوجهات الوطنية ، ويهدف لتسليط الضوء على القيمة العالية للبيانات ، والحلول الكامنة فيها عند التعامل مع تحديات الحياة اليومية بكل مجالاتها الاقتصادية ، والاجتماعية ، والبيئية ، والعلمية ، وغيرها.(حكومة الامارات ، 2018)

رغم أن الامارات تحتل المرتبة الاولى عربيا إلا أنها بعيدة بحوالي 25 نقطة عن الدول المتقدمة خلفا عن بقية الدول التي تظهر أنها تقع في ذيل التصنيف العالمي الأمر الذي يحيلنا للبحث في العلل الذاتية والموضوعية للبقاء في هذه الحظة.

**العلل الذاتية لرداءة الانتاج الفكري في الوطن العربي:**

كل المؤشرات السابقة تدل على استمرار ضعف منظومة الجامعات والبحث العلمي في العالم العربي ووجود مشكلات حقيقية تعيق تطورها وإنتاجها المعرفي ومساهمتها الضرورية في التنمية والإبداع. فالجامعات ومؤسسات البحث العلمي تكتسب أهمية قصوى في تنمية الاقتصادات الوطنية وتطوير الصناعات وابتكار التقنيات والاختراعات. وبذلك يمكن ابراز بعض الاسباب الذاتية لهذا التخلف العلمي:

**أ. قصور الرؤية الذاتية الجدية لقيمة البحث العلمي :**

لا يُنكر أحد أن واقع البحث العلمي في العالم العربي، متأخر وضعيف على عدة مستويات، (بسببِ مجموعِ العوامل السلبية التي تَحُدُّ من كفاءات الباحث العربي، وتُقللُ مِن مردوديتِه العلمية والبحثية) كما لا يُماري أحد في رداءَةِ الكثير من البحوث والدراسات والرسائل والأطاريح المُنجزة في مكتبات ومختبرات الجامعة العربية، ولهذا الوضع ألاَّ صحي أسبابٌ كثيرة وعواملُ متعددة، كما أن له تبعاتٍ سلبية وخطيرة جدا على المجتمع العربي بشكل عام. فالبحوث التي يُنجزها الطلبة العرب داخل الجامعات العربية، أو في المراكز أو المعاهد المُلحَقة بها، أو المستقلة المحسوبة على التعليم العالي، هي في معظمها بحوثٌ يغلبُ عليها الطابع النظري الشُمولي، وتطغى عليها العمومية، ولا تنبني على أسئلة جادة، بسبب شساعة الفارق وعُمقِ الهُوَّة بين النظريات العلمية، وتطبيقاتِها الميدانية في البيئة العربية، الشيء الذي يجعل غالبِيَّة هذه البحوث لا تَحمِلُ أيَّ جديدٍ في حقلِها العلمي، أو إبداعٍ في مجالِها المعرفي أو الفكري، وبالتالي لا يستفيد منها المجتمع العربي في حل مشاكِلِه المُزمِنة وتوفير متطلباتِه المُلِحَّة والعاجلة. مما يجعل هذه البحوث في مُجمَلِها، مُجرَّدَ وسيلةٍ لنيلِ الدرجات والحصول على الشواهد.

فلننظر مثلاً إلى كل البحوث التي أنجزتْ في كليات الزراعة في الدول العربية منذ نشأتِها إلى اليوم، معظمها أبحاثٌ سطحية عبارة عن تجميع للمعلومات والدراسات والإحصاءات الحديثة أو المستهلَكة، الثاوية في بطون الكتب، وإعادة ترتيبها وفق مقتضيات البحث. في حين ينبغي لهذه البحوث

أن تسعى إلى تطوير الزراعة والفلاحة وحل مشاكل الغذاء في الوطن العربي الذي تُعاني معظم دولِه من الجوع والهشاشة والفقر و... ، وإلا فما معنى أن تكون في كل دولة عربية كلية للزراعة عُمرها خمسون (50) سنة ، ولم تستطع حل مشكل واحد من مشاكل الزراعة في البلدان العربية. كمحاربة التصحر وإيجاد حلول لمشكل ندرة المياه ، أو استصلاح الأراضي وحماية التربة ومحاربة الجفاف ، أو تحسين سلالات الحبوب ، وإيجاد بدائل غذائية لمحاربة المجاعة ، أو إيجاد وتطوير بدائل غذائية وطنية بدل التبعية الغذائية للخارج. نفس الكلام ينطبق على البحوث التي تُنجَز في كليات الاقتصاد والتسيير وفي كليات الطب ، وفي كليات الهندسة ، وكليات التكنولوجيا الرقمية والحوسبة.( بشوظ ، 2016)

**بعض المتسببات الاجتماعية :**

أ. **زواج القاصرات**:

تكثر هذه الظاهرة في المناطق الريفية بالأخص ، بينما تقل في المناطق الحضرية حيث ترى الأسر أن الأولوية تعود إلى التعليم والعمل قبل الزواج ، وفقًا لهذه الرؤية الاجتماعية ، تبلغ نسبة الفتيات اللواتي يتزوجن في سن مبكرة في الأرياف ضعف تلك المسجلة في المناطق الحضريةفي المنطقة العربية تنتشر هذه الظاهرة بنسب مختلفة ، فبحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام **2016** فإن حوالي 15 مليون فتاة في الدول العربية تتزوج قبل بلوغها 18 سنة ، هذا بجانب تنبؤات منظمة الصحة العالمية التي أوضحت مسبقًا أن أكثر من 14 مليون فتاة ستتزوج في الفترة بين 2011 و 2020 وأن 50% منهم تحت سن 15 عامًا.( علوان ، 2016).

ويمثل الجدول نسبة المتزوجات من القاصرات في بعض الدول العربية:

| الدولة | نسبة المتزوجات من القاصرات |
|---|---|
| السودان | %52 |
| اليمن | %32 |
| فلسطين | %21 |
| مصر | %17 |
| لبنان | %6 |

| | |
|---|---|
| تونس | %2 |
| الجزائر | %2 |

المصدر: (علوان ، 2017).

من خلال بيانات الجدول يبدو أن السودان تأخذ النسبة الاكبر عربيا في تزويج القاصرات وربما يفسر الأمر بسبب تفشي الجهل والفقر وإجازة القانون تزويج الفتاة عند بلوغها السنة الـ 10 من عمرها.وتساهم التقاليد الشعبية والقوانين التي تسمح بزواج الأطفال ، والضغوط الدينية والاجتماعية والخوف من العنوسة والأمية وعدم تقبل دخول المرأة معترك العمل ، في تفشي الظاهرة.

يقول المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، باباتونديأوسوتيميهن "إن زواج الأطفال يعد انتهاكًا مروعًا لحقوق الإنسان ويسرق الفتيات من تعليمهن. تطلعاتهن على الأمد الطويل" ويضيف "عندما تتزوج الفتاة وهي طفلة فإن هذا يحرمها من استكمال إمكاناتها ، حيث تحرم الفتيات في هذا السن من فرصة التعليم والعمل ، وبسبب الواجبات المنزلية والزوجية فإن تطلعاتها وطموحاتها تصبح بعيدة المنال ، وهذا يعتبر انتهاكًا لحقها في الحصول على التعليم ومنعها من اكتساب المهارات المهنية والحياتية.

تقول فلافيا باستريو ، المديرة العامة لشؤون الصحة في منظمة الصحة العالمية أن "الفتيات اللاتي يتزوجن في وقت لاحق ويؤخرن الحمل إلى ما بعد سن المراهقة تتاح لهن فرصة أكبر لتحصيل علمي أعلى ، وقدرة على بناء حياة جيدة لأنفسهن ولأسرهن." وبحسب الإحصائيات فإن نسبة الفتيات اللواتي لم يتلقين أي تعليم هي أعلى بثلاث مرات من نسبة اللاتي حصلن على تعليم ثانوي أو تابعن دراسات عليا..( علوان ، 2016).

في الحقيقة أن التخلف العلمي في الوطن العربي لا يقتصر على النساء بل يتعدى إلى الرجال وبالتالي فالايمان بفكرة تزويج القاصرات كسبب رئيسي للتدني العلمي في الوطن العربي يجعلنا نعتقد أن التخلف يقتصر على النساء ولذلك فمن المنطقي ضرورة البحث عن الأسباب الأخرى لهذه المعضلة ويمكن ان نطرح أسباب أخرى..

**ب. الاعتقاد بغربية العلم:**

هو اعتقاد ايديلوجي افرزته ايديلوجية القرن التاسع عشر ، حيث تحول الى قناعة ترسخت في العقول ، عقول الكثير من المثقفين العرب واصحاب القرار ، وقد حصر نجيب زكي محفوظ مظاهر ذلك الاعتقاد فيما يلي:

- أن العلم غربي المنشأ وغربي الانتقاء وتعني كلمة الغرب هنا غرب اوروبا وامريكا الشمالية والحضارة اليونانية ثم الرومانية واللاتينية.
- أن الثورة العلمية الاولى تمت في عصر النهضة بعد فترة سادها الظلام وأن هذه الثورة ظهرت مع فرانسيس بيكون ونيكولاس كوبرينيك في الفكر والفلك ومع غاليلي غاليلو في الميكانيك ، ومع رنيه ديكارت في الرياضيات ، ومع هؤلاء ظهر المنهج التجريبي وسيلة للبرهان.
- دور المجهود العربي في تاريخ العلم جزئي ذلك انه ينحصر اساس في نقل النصوص اليونانية والحفاظ عليها من خلال ترجمتها.

وعلى كل ينعكس هذا الاعتقاد الايديولوجي المستند الى نزعة مركزية اوروبية على تعاملنا مع العلم والثقافة وعلى تصورنا لسبل التنمية والخروج من التخلف وفي اصل هذا الاعتقاد تصور وضعي للعلم وانبهار بقدرته السحرية العجيبة على نقل البشرية من مستوى ادنى الى مستوى اعلى وارقى ، فيتحول الى سلعة تعلق عليها كل الآمال في سبيل الخروج من المأزق.

هذا التقديس والتأليه الاعمى يستند الى ميتافيزيقيا وضعية سواء تعلق الامر بأصحاب فلسفات يروجون لها ، وبذوي قناعات وآراء طابعها العفوية والتلقائية.(بريعم ، 2015)

النظام الغربي هو الآخر يعكس فكرة مؤداها أن العقل الغربي هو سيد العقول ، وبالتالي نتج عن هذا النظام المعرفي عقلانية تضع مميزات عرقية وقومية وجنسية ودينية ، مما أدى الى فرض هيمنة تاريخية على التاريخ الحديث والمعاصر للانسانية ، يقول بييلفييرابند: احد ابرز فلاسفة العلم المعاصرين الناقدين للايدلوجية الغربية المعرفية :" **لقد غدت حقيقة أن**

**العلم الغربي قد افسد العالم بأسره تماما كأحد الأمراض المعدية ، حيث أخذ الناس منتجاته كأشياء مسلم بها" ( قطب، 2014، ص95)**

**I. المعيقات الموضوعية للانتاج العلمي في الوطن العربي:**

- **ضعف الدعم الحكومي:**

**ضعف الميزانيات المرصودة للبحث العلمي في الوطن العربي:**

يكفي أن ننظر إلى المبالغ المرصودة للبحث العلمي في الوطن العربي ، التي لا يمكن أن نصفها إلا بالفُتات ، مما يدفع الباحثين العرب إلى حَملِ حقائبِهم المليئة بمشاريعهم وخططِهم ومقترحاتِهم وأوراقهم البحثية والتطويرية ، والطوافِ بها في الأمصارِ والأقاليمَ بحثا عن جهاتٍ يمكن أن تتبنى مشاريعَهم وتموّل أبحاثَهم. وإلى يوم الناسِ هذا ، لمْ يتغيَّر واقع البحث العلمي في العالم العربي منذ خمسين (50) سنة ، إذ ظل البحث العلمي أمرا ثانويا بالنسبة للأنظمة وللحكومات العربية ، التي كانت ولا زالتْ تُغدق وبسخاءٍ على كل شيء إلاَّ البحثَ العلمي ، ونتيجة لذلك ، تضاعف عدد الفقراء في الوطن العربي ، وانكمش الاقتصاد ، وتراجعتْ التنمية ، وزادت الأمية والجهل والتخلّف ، وتفشّت البطالة و... ، هذه الحالة ، انعكستْ سلبا على التعليم بشكل عام ، وعلى التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاصٍّ وأساسي.

على الرغم من أن مختبرات الجامعات العربية تنتج اليوم 80 في المئة من البحوث العلمية العربية ، ما يجعلها عنصراً أساسياً في أي سياسة تنموية أو إنتاجية ، إلا أنها لا تزال تفتقر إلى الدعم الحكومي المناسب.

فإذا قارنا نسب الإنتاج القومي الخام المخصصة للبحث العلمي في عام 2007 في الغرب (1.7% في بريطانيا ، و1.9% في الاتحاد الأوروبي)، تبقى النسب العربية متواضعة. ونجد في رأس القائمة العربية 1.02% في تونس ، ثم 0.64% في المغرب ، و0.34% في الأردن ، وفي نهاية القائمة الكويت (0.09%)، السعودية (0.05%)، والبحرين (0.04%)، بحسب تقرير لليونسكو لعام **2010**. وقد خلص التقرير إلى ضرورة العمل على تنسيق الجهد بغية ضمان توازن بين البحث العلمي الأساسي الموجه لاستغلال العلم والتقانة من جهة ، والبحث العلمي الموجه صوب مشكلات التنمية من جهة

أخرى ، وذلك نظراً إلى ضآلة نسب الإمكانات المادية المتاحة. ( مؤسسة أرقام ، 2018)

كما يفيد تقرير العلوم لليونسكو في نسخته الأخيرة في تشرين الثاني **2015** ، أن نسبة الإنفاق المحلي الإجمالي للدول العربية كلها على البحث والتطوير بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تزال واهية جداً. فعام 2013 لم تبلغ هذه النسبة واحداً في المئة من الإنفاق المحلي الإجمالي العالمي إلا بعد جهد بالغ. أي ما مجموعه 15 مليار دولار من أصل إنفاق عالمي بلغ 1477 مليار دولار.( مؤسسة أرقام ، 2018) ، وللتوضيح أكثر يمكن العودة إلى الأرقام المدرجة بالشكل والجدولين المواليين:

مخطط يوضح حجم انفاق الدول العربية على البحث العلمي:

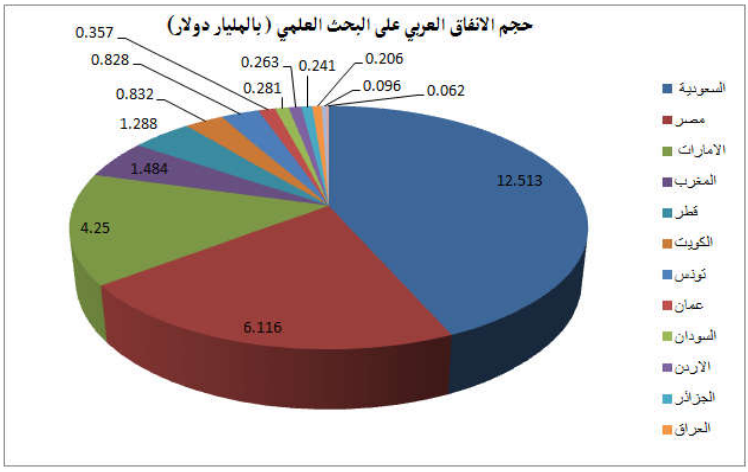


المصدر: (مؤسسة أرقام ، 2018).

جدول يمثل ترتيب **البلدان الأكثر إنفاقًا على البحث والتطوير:**

| البلدان الأكثر إنفاقًا على البحث والتطوير | | |
|---|---|---|
| الترتيب | البلد | حجم الإنفاق (مليار دولار) |
| 10 | روسيا | 39.83 |
| 09 | البرازيل | 42.12 |
| 08 | المملكة المتحدة | 44.16 |
| 07 | الهند | 48.06 |
| 06 | فرنسا | 60.78 |
| 05 | كوريا الجنوبية | 73.19 |
| 04 | ألمانيا | 109.80 |
| 03 | اليابان | 170.51 |
| 02 | الصين | 370.59 |
| 01 | الولايات المتحدة | 476.46 |

المصدر: (مؤسسة أرقام ، 2018).

جدول يمثل ترتيب **البلدان العربية من حيث الانفاق على البحث العلمي:**

| ترتيب البلدان العربية من حيث الإنفاقعلى البحث العلمي | |
|---|---|
| الترتيب العالمي | البلد |
| 104 | البحرين |
| 96 | فلسطين |
| 85 | العراق |
| 82 | الجزائر |
| 80 | الأردن |

| | |
|---|---|
| 78 | السودان |
| 74 | عمان |
| 61 | تونس |
| 60 | الكويت |
| 54 | قطر |
| 51 | المغرب |
| 35 | الإمارات |
| 30 | مصر |
| 20 | السعودية |

المصدر: (مؤسسة أرقام ، 2018).

يتضح من الجدولان والشكل السابق أن نسبة الانفاق على البحث العلمي بالدول العربية بالنسبة للدول الأخرى ، تبتعد كثيرا عن المستوى المطلوب ، رغم أن عدد الباحثين في البلدان العربية كلها قد شهد ارتفاعاً من 122900 باحث عام 2007 إلى 149500 باحث عام 2013 ، لكن نسبتهم من عدد الباحثين في العالم بقيت نفسها أي 1.9%. بينما بلغ عدد السكان العرب 358 مليون نسمة في السنة نفسها ، أي نحو خمسة بالمئة من سكان العالم. ( مزاحم ، 2018)

- **الحوائل السياسية والاقتصادية** :

في تقرير صادر عن البنك الدولي نهاية عام 2017 لاحظت المؤسسة الدولية 12 محورافي هذا الخصوص نذكر منها:

- ملايين البشر يعانون ويحتاجون الى المساعدة الملحة
- النشاط الاقتصادي والصناعي يتسبب ف انتاج كميات قاسية من انبعاثات الكربون الملوث.

- الكوارث الطبيعية احتلت الصدارة .
- حوالي ثلثي الناتج القومي للدول يستند الى قدرات مواردها البشرية .
- قطاع التربية والتعليم يعاني من أزمات حادة.
- سوء التغذية يؤثر على مستوى التعليم لدى الافراد.
- البطالة .
- تهميش الموارد الطبيعية
- ضعف نزاهة الانتخابات

يضاف الى كل ذلك الحروب والازمات التي طغت على المشهد العربي عموما يضاف اليها تداخل المصالح الاجنبية وتناقضاتها التوسعية والاقتصادية في ظل عجز عربي متزايد ووهن غير مسبوق في مفاهيم التكامل والتعاضد والتنمية العربية الشاملة.

تؤكد هذه المعطيات ضعف القدرات العلمية والتكنلوجية على نحو يتيح لها القيام بأبحاث وأنشطة للتطوير العلمي يستجيب مباشرة لاحتياجاتها . حيث يتعاظم الادراك بأن ما يمكن ان يدعى بالتقدم العلمي في مجالات الطاقة والزراعة والرعاية الصحية والاتصالات... ترك العالم العربي على نحو متزايد تحت سيطرة الدول الغنية ومنتجات الشركات متعددة الجنسيات ، فالتطور العلمي الذي تحمله هذه الشركات مدعومة من حكومات البلدان الصناعية بات يشكل تهديدا واضحا بتعميق تبعية البلدان العربية التي تتميز بافتقارها للمعارف والآليات المواتية بدلا من تقليصها ، ويبرز التهديد الاكبر في هذا المضمار فيما تطرحه على نحو متزايد مدخلات تكنلوجية تستند الى الذكاء الاصطناعي والروبوتات .( ، مؤسسة الفكر العربي ، 2018 ، ص538 )

**انتشار شواكل الفساد:**

رغم أن الاستثناءَ لا يُقاس عليه. إلا أن هذه العينات الناجحة والمتفوّقة لا يتم الاستفادة منها إطلاقا ، سواء تلك التي قبلتْ بالوضع وتأقلمتْ ، أو تلك التي هاجرتْ وتفوَّقتْ ، إذ نجد في البيئة العربية سواءً الاقتصادية أو المالية أو

العلمية والفكرية ، لوبياتِ (السلطة والمال) مُتغوِّلة ، ومُهيمِنةٍ ومُحتكِرَةٍ لكل شيء ، وبالتالي يصعب على الكفاءات العربية المشارَكةَ أو المنافَسَةَ ، فضلا عن الوصول إلى مراكز القرار لتحقيق التغيير المنشود في مثل هذه الحالة مِن تَغَوُّلِ الفساد وغياب النزاهة وانعدام المحاسَبة.

سنوياً تُصَدِّر الدول العربية مئاتٍ من الباحثين المتميزين ذوي الكفاءات العالية في جميع التخصصات ، (هذا التصدير فرضته مظاهر الفساد المختلفة المتفشية في الدول العربية خاصة الفساد السياسي)، هذا الفساد السياسي انعكس على بقية المجالات خاصة المجال الاقتصادي والعلمي ، حيث إن المناخ الاقتصادي في البلدان العربية لا يعترف بالكفاءات الوطنية ، ويعتمد في معظمه على تصدير الثروات الطبيعية ، هذا المناخ الفاسد جعل هذه الكفاءات الوطنية لا تعود إلى بلدانها بصفة نهائية ، بل تَستثمرُ المناخ الصحي في الدول المُضيفة لتطويرِ مشاريعِها ، وتحقيق طموحاتِها العلمية والمعرفية ، مما يعود بالنفع على الباحث العربي وعلى أسرتِه ، وعلى الدول المستقبِلة لهذا الباحث ، فمثلا في أوروبا حوالي 30% من الأطباء هُم عربٌ مهاجرون ، يُقدِّمون خدمات جليلة في ميدان الطب ، ويساهمون بشكل مستمر في تحسين وتطوير الخدمة الصحية في أوروبا..( بشوظ ،2018)

في أمريكا (أيضاً)، يَبْرَعُ الطلبة والباحثون العرب في مجال التقنية والتكنولوجية الرقمية وعلم الفلك ، ويُعتبرون الدعامة الأساسية التي تقوم عليها مختبرات البحث في هذه التخصصات ، في حين مازالت بلدانهم تعاني من أمراض وأوبئة قضتْ عليها البشرية منذ قرنٍ مِن الزمن ، ومازالت هذه البلدان تعاني من الهشاشة على جميع المستويات ، ومازالت خسائر الدول العربية الطاردة للكفاءات تتوالى وتتواصل في نزيف مستمر ، إذ تتكلفُ هذه الدولُ مبالغَ كبيرةً جدا في تكوين هؤلاء الباحثين ثم تتخلى عنهم في آخر المطاف بسهولة تامة ، لتستثمِرَهُم دول أخرى وتستغلهم أحسن استغلال في تحقيق إقلاعها الاقتصادي ، ونهضتِها العلمية والثقافية والفكرية.( بشوظ ،2018)

لا يقتصر مشكل هجرة الأدمغة على هدر الكفاءات الوطنية والتفريط فيها ، بل يتعداها إلى اللامبالاة التي تُبديها الدول العربية تُجاه الكفاءات العائدة إلى

أرض الوطن ، حيث يُصاب مُعظم هؤلاء الذين يحلمون باستثمار خبراتِهم وإمكاناتهم العلمية والمعرفية في أوطانِهم ، بإحباطٍ شديد فور عودتِهم ، بسبب الإهمال المُتعمد لهم ، وسد السُّبُل في وجوهِهم ، ووضع العقبات والعراقيل أمامهم ، مما يضطر بعضهم إلى الهجرة مرة أخرى وبصفة نهائية والقطع مع شيء اسمه ((الوطن)). فيما تلتجئ بعض الحكومات حفاظا على صورتِها أمام الرأي العام العالمي ، إلى توظيف الكفاءات العائدة وإدماجِها في وظائفَ بعيدةٍ كل البعد عن تخصُّصِهِم العلمي والتقني. وبالتالي عَدَمُ الاستفادة من العقول والأدمغة العربية ، العائدة طوعا إلى أوطانها.:

- تستقبل فرنسا 40% من العقول العربية المهاجرة ، والولايات المتحدة 23% وكندا 10.%
- نسبة الأطباء العرب في دول الاتحاد الأوربي بلغت 2 ،18.%
- كما أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون الى البلد الأم.
- تساهم البلدان العربية بنسبة 31% من مجموع هجرة الكفاءات من الدول النامية.

**ضعف التعليم الأساسي في العالم العربي:**

كشف التقرير العالمي لرصد "التعليم للجميع" الصادر اخيرا عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" إن 20% من السكان بالمنطقة العربية "لم يحصلوا على تعليم ابتدائي ويحتاجون إلى مسارات بديلة لاكتساب المهارات الأساسية للعمل والازدهار ،وأن أكثر من 10 ملايين شخص ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا في العالم العربي لم يكملوا حتى مرحلة التعليم الابتدائي"

مشيرًا إلى "أهمية الاستثمار في المهارات لدى الشباب لتأهيلهم لمواجهة متطلبات وتحديات سوق العمل في الوقت الذي ما زالت الاقتصاديات العالمية تعاني آثار الأزمة المالية ."وذكر تقرير اليونسكو أن هناك 5 ملايين شخص بسن التعليم في الدول العربية غير ملتحقين بالمدارس الابتدائية ، و4

ملايين من المراهقين خارج المدرسة الثانوية ، وهم يفتقرون بالتالي للمهارات الأساسية للحصول على فرص عمل في المستقبل .( الندوي ، 2013) وقال إنه "على الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه في قيد الأطفال في المدارس في دول مثل المغرب إلا أن دولاً عربية قليلة تسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف برنامج التعليم للجميع ، التي وضعت في عام 2000 بخطة تمتد إلى عام 2015 ، وبعض من هذه الدول مثل اليمن لايزال أمامه طريق طويل للحاق بالركب"

**- انعدام سياسة عربية علمية واضحة المعالم:**

تفتقر البلدان العربية بصورة عامة ، إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل. و"ليس لديها ما يسمى بصناعة المعلومات ، ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية ، وليست هناك صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير." فقد ذكر العالم العربي الحاصل على جائزة نوبل أحمد زويل في كتابه "عصر العلم" ، أن نسبة الأوراق العلمية المقدمة من الجامعات العربية لا تتعدى 0.0003 بالمائة من مجموع الأبحاث المحكمة التي تقدمها جامعات العالم.

فوفقاً لإحصائيات 2007 فإن عدد الأبحاث المنشورة عالمياً بلغت 1.148.612 بحثاً في حين لم يصل عدد الأبحاث المنشورة في الدول العربية 15 ألف بحثاً أي بنسبة 1.3% من معدلات الإنتاج العالمي.

كما ذكرنا سابقا ما يتعلق بحجم الإنفاق على البحث العلمي ينفق العالم سنوياً حوالي 2.1% من دخله الوطني على البحث العلمي أي 536 مليار دولار ، وإنفاق الولايات المتحدة وأوروبا يشكل 75% من الإنفاق العالمي حيث يصل إلى 417 مليار دولار ، وإنفاق الولايات المتحدة لوحدها 168 مليار دولار أي 24% من اجمالي الإنفاق العالمي.

عدد العاملين في مؤسسات ومراكز الأبحاث بالعالم 3.4 مليون باحث أي بمعدل 1300 باحث لكل مليون ، وعدد الباحثين في 7دول متقدمة يصل إلى 2 مليون و265 الف باحث وهو يشكل 66% من عدد الباحثين. كذلك 54% من الطلبة العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم ، وأن

34% من الأطباء المتميزين في بريطانيا من الجامعات العربية ، فمصر وحدها قدمت في السنوات الأخيرة 60% من العلماء العرب في الولايات المتحدة الأمريكية ، كما شهد العراق هجرة حوالي 7300 عالم تركوا بلادهم بسبب الأحوال السياسية والأمنية. أما نسبة ما يخصص الموازنات العامة للبحث العلمي يصل بالولايات المتحدة الامريكية إلى 2.9% وإسرائيل 2.7% وعربيا 0.2% . وتعتبر إسرائيل من أكثر الدول اهتماماً بالبحث والمعرفة حيث حصل 11عالم إسرائيلي على جائزة نوبل وتنفق سنوياً 10مليارات دولا ر وتبلغ مساهمتها 10% من ناتجها المحلي الإجمالي الذي يزيد عن 200مليار دولار. ( الندوي ، 2019).

**الخاتمة:**

أخيرا يمكن القول أن ايصال كل ما سبق إلى سريرة الادراك صعب بكل تأكيد ، فان كان من الممكن اقناع العقل الباحث به ، فإنه من ضروب المراهنة تبليغه وتمريره الى عقل من هم أقل فهما وتفهما وهؤلاء هم أكثر المتسببين في هذه المعضلة ، وبهذا فالإشكالية التي طرحت سابقا ليست هي الاشكالية الوحيدة اذا كان الأمر خارج الحدود الأكاديمية والاجابة التي توصلنا اليها من خلال البحث تتلخص في أن ابرز عوائق البحث العلمي في الوطن العربي هي عوائق فكرية ذات منشأ ذاتي تنطلق من العقلية التقليدية للكثير من العرب الذين لا يؤمنون اصلا بوجود بحث علمي ذو اصل عربي ، وحتى الباحثين منهم الذين يتعمدون وطء الاخلاق والامانة العلمية وهو ما أعاق كثيرا عملية التقدم العلمي العربي ، ومن جهة أخرى العوائق الموضوعية والتي يتزعمها الفساد بالدرجة الأولى والذي قتل بذور النمو العلمي قبل أن تثمر ، هذه النتائج أيقظتالكثير من التساؤلات حول طبيعة الحلول الواجب البحث عنها للنهوض بجودة وجدية البحث العلمي في الوطن العربي ، والتي يمكن ادراجها هنا كتوصيات متضعة كما يلي:

- ضرورة البحث عن مقاربات جدية لتحليل وضعية البحث العلمي في المنطقة العربية تراعي خصوصيات وظروف كل بلد على حدا.

- تشجيع الكفاءات العلمية المحلية وعدم الاستهانة بالقدرات العربية وتوفير الأرضية المناسبة لنموها وتطورها.
- العمل على تغيير العقائد الخاطئة التي من شأنها عرقلة الانتاج والبحث العلمي في الوطن العربي وخاصة تلك السائدة في السودان واليمن بخصوص انتشار عقلية السلطة الابوية وحرمان الكثير من النساء من التعليم.
- العمل على ارساء منظومة عربية موحدة للقضاء على السرقة العلمية والتخلص من البحوث المسروقة والاعمال العلمية غير المفيدة والتي لا تضيف شيئا للتنمية .
- توفير قاعدة معلومات مفيدة للباحثين الجادين وتقديم التسهيلات لهم .
- عدم الانجرار وراء التكنلوجيا الاجنبية ومحاولة ابتكار تكنلوجيا محلية اكثر خدمة ومناسبة للوضع العربي.

**قائمة المراجع:**

أبو جازية ، ابراهيم.( 2017). تعَّرف على ترتيب بلدك في مؤشر الابتكار العالمي 2017.. إسرائيل تقود الشرق الأوسط.دراسة نشرت على موقع ساسة .

بريعم ، سامية.(2015 ، اغسطس) .معوقات البحث العلمي في الوطن العربي ، ورقة نشرت في اعمال المؤتمر الدولي التاسع ، مركز جيل البحث العلمي. لبنان.

بشوظ ، لحسين.(2016) .الباحث والبحوث العلمية في الوطن العربي.قطر: منظمة المجتمع العلمي العربي.

التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية.( 2018).لبنان: مؤسسة الفكر العربي.

حكومة الامارات.(2018).البوابة الرسمية لحكومة الامارات العربية المتحدة.
خوشي ، عثمان عبد اللطيف.(2016). واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة في توطين التكنلوجيا – الصين وماليزيا واليابان انموذجا- ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والاسلامية . جامعة بابل. العدد 30 .
دليل الشركات بعنوان : البلدان الأكثر إنفاقًا على البحث والتطوير.. أمريكا أولًا والصين ثانيًا والسعودية الأولى عربيًا.( 2018).السعودية: مؤسسة أرقام.
علوان ،نور ، (2017). زواج القاصرات في الوطن العربي: صراع الفتيات مع الأعراف والقوانين والحاجة المادية.نون بوست.
قطب ، خالد . ( 2014). فلسفة العلم التطبيقية. مصر: المكتبة الاكاديمية.
مزاحم ،هيثم ،(2017). أزمة البحث العلمي في العالم العربي ، الميادين . تم استرجاعه في 2018/12/23 على
الرابط http://www.almayadeen.net/articles/blogculture
مُحَمَّد الربان ، موزة .(2012) .البحث العلمي في الوطن العربي .. مقارنة مع دول الجوار ، منظمة المجتمع العلمي العربي ، سلسلة الدراسات العلمية المُوثّقة.
الندوي ، محسن.( 2013). واقع البحث العلمي في العالم العربي وأسباب تخلفه. صحيفة تيتوان. المغرب.
نوزار ، عبد الرحمان. الشمري ،حسيب عبد الله.(2017).البحث العلمي والتطوير في العالم العربي الواقع الراهن والتحديات ، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية( قطر)المجلد 2 .العدد 7.

# حماية المصنفات الرقمية كآلية لدعم النشر الالكتروني للمجلات العلمية

د. شريف هنية

د. مصطفاوي عايدة

جامعة لونيسي علي -البليدة 2-الجزائر

**المقدمة :**

تعد الملكية الفكرية نوع من أنواع الملكية تنصب على ملكية أشياء معنوية مرتكزة على دعامة غير مادية تنظمها قوانين خاصة على عكس الملكية على الأشياء المادية كالعقارات والمنقولات ، كما نجد الملكية الفكرية تخول لصاحبها حقوقا ذات طبيعة مزدوجة حقوقا مالية وأخرى معنوية هذه الأخيرة مرتبطة بما ينتجه فكر الانسان من إبداعات في المجالين الفني والأدبي والصناعي والتجاري .

بالتالي قوانين الملكية الفكرية تحمي منتجات الفكر البشري في ميدان الفنون والآداب عن طريق قانون الملكية الأدبية أو الفنية الذي يسمى كذلك بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وهو القانون الذي يحمي حقوق المؤلفين على مصنفاتهم الأدبية أو الفنية وحتى الرقمية ، ويمنحهم حقوق مانعة على هذه المصنفات تتمثل كما ذكرت في حقوق مالية وأخرى أدبية ، متى استجابت هذه المصنفات لشروط وضعتها القوانين الوطنية تماشيا مع الاتفاقيات الدولية ، كشرط تحقق الأصالة في الابداع والتجسيد المحسوس للأفكار .

لكن مع ظهور الثورة التكنولوجيا الرقمية ثار جدل حول فعالية وقدرة القوانين الحامية لحقوق الملكية الفكرية وبالأخص قانون حق المؤلف

على حماية هذا النوع الجديد من الابداع الذي يعرف بالابداع الرقمي والذي يدخل ضمن وسائله النشر الالكتروني .

**هدف البحث :**

هدف البحث تسليط الضوء على مسألة التحول من مجتمع النشر التقليدي الورقي إلى مجتمع النشر الالكتروني الافتراضي الذي أخذ حيزا واسعا بعد مروره بعدة مراحل بدءا بالدعامة الورقية فقط ثم المزدوجة ( الوسائط التقليدية والالكترونية ) وصولا إلى الوسيط الالكتروني المستقل ، مما ثار مسألة غاية في الأهمية تتعلق بضرورة حماية المصنفات الرقمية مهما كان نوع النشر الالكتروني فيها .

**إشكالية البحث :**

تتمركز الاشكالية حول الطبيعة القانونية للمصنفات الرقمية التي قد تكون في شكل مقالات وأبحاث تنشر في مجلات علمية يتم فيها الاستعانة بالتقنيات المعاصرة (النشر الالكتروني)، وفيما إذا أمكن تطبيق قواعد حماية المصنفات الفكرية المنشورة بالطريقة التقليدية على المصنفات الرقمية مادام ذلك يترتب عليه تمتع المؤلف بحماية حقوقه المزدوجة – الحقوق الأدبية والحقوق المالية على حد سواء- ، أو بعبارة أخرى مدى انسجام المصنفات الرقمية مع مقتضيات الحماية التقليدية ؟.

للإجابة على هذه الاشكالية يجب تركيز على النقاط التالية :

**أولا** - تحديد المصنفات الرقمية المشمولة بحماية حق المؤلف وفيما إذا كان النشر الالكتروني للمجلات العلمية يتمتع بخصائص المصنفات الرقمية ولا يتم ذلك إلا من خلال تبيان العلاقة بين المصنفات الرقمية والنشر الالكتروني للمجلات العلمية .

**ثانيا**- شروط حماية المصنفات الرقمية وهل المجلات العلمية الالكترونية مدعمة بتلك الشروط ، وذلك من خلال دراسة تطبيق شروط حماية المصنفات الرقمية على المجلات العلمية الالكترونية.

**ثالثا**- طبيعة الحقوق الممنوعة للمصنفات الرقمية .

## أولا – علاقة المصنفات الرقمية بالنشر الالكتروني للمجلات العلمية

إن المصنفات الرقمية ماهي إلا مصنفات وليدة علوم الحوسبة (العربي بن حجار ، ص 02)[1] تشمل أي ابداع في بيئة التكنولوجيا المعلوماتية ، ونحن نعلم أن هذه البيئة في تطور مستمر مما يمنع ذلك حصر تلك المصنفات ، كما أنه يترتب في نفس السياق عدم امكانية وضع تعريف موحد لها قانونا وفقها .

### 1.تحديد المصنفاتالرقمية المشمولة بحماية حق المؤلف

إن عدم امكانية وضع مفهوم موحد للمصنفات الرقمية الذي من خلاله يمكن تحديد المصنفات الرقمية لم يمنع بعض الفقه من محاولة وضع تعريف للمصنفات الحديثة .

فبالرجوع للفقه الفرنسي نجده عرف المصنفات الحديثة المرتكزة على دعامة مادية أو ما تسمى بالمصنفات الحديثة المستندة على وسائط الالكترونية بأنها "الإبداعات التي تتسم بالتعقيد في إطار المعلوماتية ، لكي تربط بين مجموعة من النصوص وصور ثابتة أو متحركة أو موسيقية ، ثابتة على سيديهات كالأقراص المدمجة للقراءة والتحاور ،الذي يفرض استعمال جهاز الحاسب أو التلفزيون وغيرها لكي يتمكن المستخدم من معرفتها "(GAUTIER , 1994, p. 39)[2] ، لكن في بعض الأحيان تكون المصنفات

---

[1] العربي بن حجار ،ميلود. (د ،س ،ن). تشريعات الملكية الفكرية في حق لحماية البرمجيات في الجزائر". مجلة المنتدى. العدد 26 . قسم علم المكتبات والعلوم الوثائيقية .جامعة وهران.الجزائر ، ص02.

[2]- "c'est la création complexe réunissant , après mise en forme informatique , un ensemble de textes d'images fixes et/ou de musique , accessible sur compact disc CD-rom pour simple lecteur , CD-l pour dialogue , qui nécessite l'utilisation d'un appareil (lecteur inséré dans un ordinateur , une télévision etc) pour que les usagers puissent en prendre connaissance" ,voir

الرقمية مثبته على دعامة غير مادية أو ما يعرف بالمصنفات الحديثة عبر الخط مباشرة وهو حال النشر الالكتروني عبر شبكة الانترنت سواء كان في شكل مصنف أدبي أو فني أو غيره ، ويدخل ضمن هذا المجال المقالات العلمية التي يتم إفراغها بالطرق الحديثة من خلال نشر المجلة الكترونيا عبر شبكة الرقمية.

هذا ما دفع جانب أخر من الفقه يتوسع أكثر في التعريف ليشمل أكبر قدر من المصنفات الرقمية القابلة للحماية بمقتضى حق المؤلف ، فمنهم من ارتكز على الوسيلة المستعملة للترقيم واعتبر المصنفات الرقمية بأنها تعتمد على الوسيلة التقنية التي تسمح بنقل المعلومة من ظاهرة محسوسة إلى ظاهرة تدرك بواسطة أرقام وفق الترقيم المزدوج (0-1) ، كما عرف فقهاء أخرين المصنف الرقم بأنه مصنف إبداعي عقلي ينتمي إلى بيئة تقنية المعلومات ، والتي يتم التعامل معها بشكل رقمي (عيساني ، 2013 ، ص 7 )[1] .

وبجمع النوعين من المصنفات الرقمية (المستندة على دعامة مادية أو دعامة افتراضية )يمكن تعريف المصنفات الرقمية على أنها "الشكل الرقمي للمصنفات موجودة دون تغيير أو تعديل في النسخة الأصلية للمصنف سابق الوجود ، بحيث يتم نقل المصنف التقليدي المكتوب إلى وسط تقني رقمي كالأقراص المدمجة CD أو الاسطوانات المدمجة الرقمية DVD أو في شكل الرقمي منذ البدء لأي نوع من المصنفات"(عطوي ، 2010 ، ص 118 )[2] ، فمن خلال هذا المفهوم الموسع للمصنفات الرقمية أمكن إدراج عدد معتبر من المصنفات ضمن حماية حق المؤلف ما دام قد تم ترقيمها بالطرق المعهودة ، وسواء كانت في الأصل مصنفات تقليدية محمي بمقتضى حق المؤلف وأعيد

---

P.Y.GAUTIER (1994).Les œuvres multimédias en français . RIDA . p.39.

[1] عيساني ، طه( 2013).الاعتداء على المصنفات الرقمية وأليات حمايتها . مذكرة ماجستير . كلية الحقوق . جامعة الجزائر . ص 7 .

[2] عطوي ، مليكة(2010).الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية عبر شبكة الانترنت . رسالة دكتوراه في علوم الاعلام والاتصال . كلية العلوم السياسية والاعلام . جامعة دالي براهيم . الجزائر . ص 118 .

تحويرها رقميا أو وجوده الأول كان بصفة رقمية وهذه الطريقة الأخيرة هي المعتمد عليها في النشر الالكتروني للمقالات العلمية محل الدراسة إذ المجلة المنشورة الكترونيا تعبر على مصنف إبداعي أصيل ينتمي إلى بيئة تقنية معلوماتية .

**2.مدى توافر خصائص المصنفات الرقمية في النشر الالكتروني للمجلات العلمية :**

تتمتع المصنفات الرقمية مهما كان نوعها أدبية أو فنية وحتى موسيقية ، و مهما كانت طريقة وضعها في الشكل الرقمي بخصائص تجعلها مختلفة عن المصنفات التقليدية ، هذه الخصائص نتساءل حول مدى توفرها في النشر الالكتروني للمجلات العلمية ، أين يكون فيها المصنفات أدبيا في أغلب الأحيان .

**-أنها مصنفات يتم تحويرها للشكل الرقمي**

إذا كانت المصنفات التقليدية تعتمد بالدرجة الأولى على الدعامة الورقية فبعكسها المصنفات الرقمية ترتكز على الدعامة الالكترونية الذي أساسه الرقمنة ، لذا سميت بالمصنفات الرقمية ،كما يمكن أن يكون المصنف في أصل ورقي ثم يتم ترقيمه .

وبهذا المعنى فالمصنف الرقمي قد يتم إنشاؤه بأحد الطريقتين (بدر ، 2004 ، ص 53)[1]:

-فالطريقة الأولى تكون عبارة عن مجرد نقل المصنف سابق الوجود من الوسط التقليدي إلى الوسط التقني الرقمي المتطور دون تعديل أو تغيير في النسخة الأصلية ، وفي هذا الشأن من المنطقي أن تكون شروط حماية المصنف وفقا لحق المؤلف من الابتكار و الأصالة قد توفرت قبلا في النسخة الأصلية الموجودة ، فلا يمكن نقل المصنف إلاَّ بعد الحصول على موافقة من المؤلف .

[1] بدر ، أسامة أحمد (2004). تداول المصنفات عبر الإنترنت – مشكلات وحلول في ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002 . المكتبة القانونية. ص 53 .

-أما الطريقة الثانية هذه الطريقة تختلف عن الأولى في أنّ أول وجود للمصنف يكون في شكل رقمي ، بحيث يكون التثبيت المادي الأول للمصنف لأجل عمل نسخ منه قد تمّ على وسط تقني رقمي متطور ، يتحصل فيه المصنف الرقمي على الحماية متى توفرت شروطها في المصنف الرقمي .

وتثور الصعوبة في كلا الفرضين ، لأن المؤلف لا يستطيع السيطرة على عمله الذهني رغم الحماية المطبقة عليه ، باعتبار أن كل مشترك في هذه الشبكة يمكنه الاستفادة من المصنف ، ويكون جمهور المشتركين هم الذين يتحكمون في عدد نسخ المصنف ( غير مادية) وليس المؤلف(الكردي ، 2003 ، ص 122)[1].

بالتالي النشر الالكتروني بصفة عامة يتم بالطريقيتين السابق ذكرهما ، وكلا الطريقيتين يمكن تطبيقها على النشر الالكتروني العلمي للمجلات العلمية ، إذ هذه المجلات قد تكون عبارة عن مصنفات تقليدية يتم نقلها إلى المجال الرقمي فتنشر الكترونيا وبهذا النقل تنتقل معه الحماية التي ترتبت على المصنف التقليدي ، أو تكون المجلة من بداية نشأتها أعدادها منشورة رقميا في هذه الحالة يجب توفر شروط معينة ليتم حمايتها .

**- المصنفات الرقمية تمتاز بالتعقيد**

بالرجوع إلى طبيعة المصنفات الرقمية نجد بأنها تمتاز بالتعقيد وذلك يعود إلى كونها من المصنفات الحديثة الناتجة عن التطور التكنولوجي ، ولهذا وجد الفقهاء صعوبة في تحديد مفهوم المصنف الرقمي ، وذلك يعود إلى تباين آراء الفقهاء فيما يخص تحديد أنواع المصنفات الرقمية المشمولة بالحماية القانونية كما ذكرنا سابقا .

فالتقنية الرقمية تسمح بإلتقاط الكلمات والأصوات والصور بأسلوب التكنولوجيا الرقمية ، من خلال تحويلها إلى رمز أو كود رقمي متمثل في أكثر من صفر وواحد ، كما أن هذه التقنية تقوم على الترجمة إلى أسلوب

[1] الكردي ،جمال محمود(2003).حق المؤلف في العلاقات الخاصة الدولية — والنظرة العربية والإسلامية للحقوق الذهنية في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد- .بدون طبعة . دار الجامعة الجديد للنشر . ص 122 .

مضاعف(binaire) يتبع بالرقمين صفر وواحد وهذا غير متاح في نظير النشر التقليدي ، فترقيم المصنفات الإلكترونية ماهو إلا تسجيل المصنفات بأنواعها عن طريق لوحة مفاتيح جهاز الرموز الضوئي واستخدام الماسح الضوئي ، بعدها إظهار تلك المصنفات الحديثة على الخط المباشر مع إمكانية استنساخها على الوسائط الإلكترونية المختلفة ولا يتم ذلك إلا من خلال وجود حاسب الكتروني التي تعمل وتتواصل فقط من خلال الرمز أو الكود الرقمي المتمثل في عدد من الأصفار و الأحاد .

والترقيم إما يكون بسيطا أو ترقيما متفاعلا :

-الترقيم البسيط : يعني الإنتقال من التثبيت التقليدي أو التسجيل التقليدي إلى التثبيت أو التسجيل الرقمي enregistrement numérique فبعد أن كان المصنف الأدبي في شكل كتاب مكوّن من دعامة الورق العادي انتقل إلى شكل الكتاب الإلكتروني مثبت على قرص مدمج "CD.Rom" ( LUCAS.A & LUCAS .H.J ,2001, p .77)[1] ، ولا يمكن التفكير في هذا الشأن أن هناك فرق بين التسجيل الرقمي والتثبيت التقليدي ففعل الترقيم في حد ذاته لا يعتبر فعلا ابتكارا وإبداعا ، فالمصنف الأدبي وكذا المجلة العلمية مثلا عندما يتم ترقيمه يبقى كما كان بحيث لا يتم تعديله ، كونه يحَوّل فقط من خلال تثبيته في دعامة جديدة لا أكثر فينقل من الدعامة التقليدية إلى الدعامة الرقمية ، إذن الترقيم البسيط للمصنف هو في الحقيقة مجرد تعبير جديد(بدر ، 2004 ، ص

[1] LUCAS .A.et LUCAS .H.J. (2001) .Traité de la propriété littéraire et artistique. LITEC , p.77

61)[1] باستخدام الرقمين السابقي الذكر أي صفر و واحد ، فقط التمييز يمكن ملاحظته فيما يخص الجهاز المستعمل في كلتي الحالتين .

-أما الترقيم التفاعلي interactivité فيختلف الأمر هنا ، بحيث أن الترقيم بهذا الشكل يحدّث تعديلا في مصنف رقمي سابق الوجود ، ويظهر بذلك هذا الأخير في صورة جديدة تفرقه عن صورته السابقة ويعتبر كأنه مصنف جديد ، ولكي يحقق ذلك يجب أن يتضمن الترقيم أكثر من الرقمين السابقي الذكر أي " الصفر "و"الواحد " ، كما تدرج على المصنف الرقمي السابق بعض التقنيات الحديثة من صورة أو صوت أو إضافة مصنف آخر مما يجعله مختلفا على ما كان عليه .

مما سبق يتبين أن النشر العلمي الالكتروني للمجلات العلمية يطبق فيه الترقيم البسيط أين يتم فيه الانتقال من التثبيت التقليدي التي تعني وجود دعامة ورقية إلى التسجيل الرقمي للمقالات العلمية ليتم بعد ذلك نشرها ضمن مجلة علمية الكترونية .

**ثانيا- تطبيق شروط حماية المصنفات الرقمية على المجلات العلمية الالكترونية .**

لقد كرست التشريعات الوطنية المتعلقة بحق المؤلف ما فرضته القواعد العامة عندما استوجبت تجسيد الإبداع أو الفكرة في قالب معين على شكل مصنف لتحقيق شرط الحماية ، فاجتماع العنصر الشكلي والموضوعي معا أمر لازم للحماية إذ تشمل هذه الحماية بوجه عام المصنفات التي يكون

[1] بدر ، أسامة أحمد (2004). تداول المصنفات عبر الإنترنت – مشكلات وحلول في ضوء قانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم 82 لسنة 2002 . المكتبة القانونية.ص 61 .

مظهر التعبير عنها الكتابة في أي فرع من فروع العلوم والآداب أو الصوت أو الرسم أو التصوير أو الحركة .

**الشرط 1 : تجسيد الفكرة في قالب شكلي (الشرط الشكلي):**

يقصد به إفراغ المصنف في صورة مادية تبرز فيه الفكرة موضوع المصنف إلى الوجود ، فيكون من الممكن إيصال هذه الأفكار إلى الجمهور بغض النظر بغض النظر عن الطريقة المستعملة لذلك سواء كان النشر أدبيا أو فنيا وحتى رقميا ، فالنتيجة تبقى واحدة مهما كانت طبيعة المصـــنفات على عكس الحالة التي يكون فيها المصنف لم يتجاوز المرحلة الأولى ويعبّر على مجرد فكرة يحوزها المؤلف ، فبما أن الأفكار بطبيعتها تخضع لحرية التداول وموجهة للفكر الإنساني فتبـــقى ملكا للعامة ، فمادام أنّ الفكرة لم تصل درجة التحقيق( DE VISSCHER Fernand & MICHAUX - Benoit , 2000, p.37) [1] من قبل المؤلف يمكن للغير استغلالها دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص مسبق من صاحبها( DJENANE , 1973 , p.19)[2] لهذا يمكن القول أنّ مناط الحماية هو أخذ الفكرة شكل مادي ملموس لأن عكس ذلك يجعلها قابلة للتداول فيها ، وأكد على ذلك الأستاذ كولومبيه بقوله : "أنّ التفكير يخرج من دائرة الحماية ، فهو يبقى في المجال الغير

[1] DE VISSCHER .Fernand & MICHAUX . Benoit (2000). Précis du droit d'auteur et des droits voisins. Bruylant. Bruxelles. p.37.

[2] - والدليل على ذلك ما قاله الأستاذ هنري ديبوا Henri Desbois أن :"التشريع المحترم لا يمكنه أن يمنع استغلال مفاهيم الغير حتى التي لم يتم التعبير عنها بالرغم تعلق الأمر بمصالح الكاتب" ، فهذا يعني أنه يجب الحصول على ترخيص مسبق بالنسبة للمفاهيم الغير المعبّر عنها ، أنظر في ذلك :

DJENANE. Amar (1973). Le régime juridique algérien du droit d'auteur . institut de droit de ben Aknoun. Thèse de magistère . p.19 .

منتهك للفكرة ، الذي يكون التغليب فيها للحرية الأبدية"(COLOMBET,1999, p.19)[1].

ومسألة عدم حماية الفكرة بل الشكل المصاغ فيه الفكرة تأكده حاليا كل التشريعات التي تطبق نظام حماية حق المؤلف ، كما نص عليه اتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة ADPIC بصريح العبارة في المادة التاسعة الفقرة الثانية .

بالتالي حتى يصل المنتوج الابداعي – بصفة عامة – إلى علم الجمهور وينتفع به ، يجب أن يفرغ في صورة مادية يبرر من خلالها إلى الوجود ، ويكون معدا للنشر لا أن يكون مجرد فكرة دون اطار تتجسد فيه ولا يهم بعد ذلك نوع المصنف ونمط تعبيره ودرجة استحقاقه ووجهته ، فالمعروف أنّ طرق التعبير عن المصنفات تتعدد بحسب نوعها ، فمنها ما يكون في شكل مكتوب وهذا يتحقق في المصنفات الأدبية والعلمية تقليدية كانت أو رقمية كما هو حال نشر المجلات العلمية رقميا ، ومن المصنفات ما تكون مظهر التعبير عنه هو الصوت وهذا هو الشأن في المصنفات الموسيقية ، ومنها ما يكون مظهر التعبير عنه هو الرسم والتصوير وهذا يتعلق بالمصنفات الفنية ...

فالمصنفات التي تكون عرضة للنشر الالكتروني بما فيها المجلات العلمية من ضمن خصوصيتها أنها تشعل حيزا معينا في العالم الرقمي سواء كانت على مستوى البيئة الافتراضية في عالم الانترنت أو في حيز محدود مستعملا فيها وسائط الكترونية كالأقراص المضغوطة أو اللينة أو داخل القرص الصلب هذا ما يجعلها تحقق الشرط الشكلي الذي تفرضه قوانين حق المؤلف لحماية المصنف ، إذ بهذه الطرق المتاحة لإفراغ فكرة المبدع وتحويلها من مجرد فكرة في ذهن صاحبها إلى دعامة الكترونية يمكن الرجوع اليها والاستفادة منها في أي وقت متى وجدت الوسائل الكترونية للوصول لها يتحقق التجسيد الشكلي المطلوب ، فقط الاختلاف يكمن حول طبيعة

[1] COLOMBET .Claude (1999).Propriété littéraire et artistique et droits voisins.9eme édition. Dalloz . p.19 .

الدعامة في النشر التقليدي مقارنة بالنشر الالكتروني أين الارتكاز في هذه الأخيرة يكون على الدعامة الالكترونية لا الورقية كما في الحالة الأولى .

**الشرط 2 : تحقق الشرط الموضوعي (الابداع الفكري الأصيل ):**

يقصد به أن يضفي صاحب المصنف على مصنفه شيئا من الابداع أو الابتكار ، يتحقق معه الطابع الشخصي الذي يعطيه المؤلف لمصنف ، أي أن يطبع عليه شيئا من شخصية ، لهذا لا يصح أن يحصل على الحماية المصنف الذي يكون مجرد تكرار لأعمال سابقة دون أن يحمل طابعا اِبداعيا للمؤلف ويصدق هذا القول حتى على المصنفات الرقمية ، فالابداع يتحدّد على ضوئه المصنف الجديد المحمي قانونا بمقتضى حق المؤلف فهو الواقع الذي ينشئ للشخص حقا .

فلا يقصد إذن بالإبداع أن تكون الأفكار والآراء التي يتضمنها المصنف قد ابتدعت لأول مرة ، لهذا ترجمة المصنفات الفكرية أو مقالات علميةمن لغتها التي نشر بها لأول مرة إلى لغة أخرى ونشرها الكترونيا ر يمنع حمايتها بمقتضى حق المؤلف ، فالمترجم لا يقتصر عمله على الترجمة الحرفية ، لكن يبذل جهدا في انتقاء الألفاظ المناسبة ، وليس المصنف وحده الذي يستفيد من شرط الابتكار بل هناك بالإضافة إليه عنوان المصنف المنجز ، فإذا كان له طابع ابتكاري متميز تحصل العنوان نفس الحماية الممنوحة للمصنف.

أضف إلى ذلك أنه لا يشترط في المصنف أن تكون موضوعاته جديد لم يتم دراستها بعد فقد تكون المواضيع المنشورة في المجلات العلمية الرقمية مواضيع مدروسة من قبل ، فهناك فرق بين الابتكار والحداثة ، فالابتكار هو : معيار أو خاصية يتطلبها حق المؤلف الذي يعبّر على الذاتية والعلامة الشخصية الناتجة عن جهد إبداعي للمؤلف ، إذن معناه يعاكس معنى الحداثة ، التي تعد معيارا أساسيا للملكية الصناعية ، أين تقاس موضوعيا وليس شخصيا ، فدور الحداثة مساوٍ للإبداع لكن مجالهما يختلف ؛ فالإبداع مجاله الملكية الأدبية أما الحداثة فمجالها الملكية الصناعية وتعد

إثباتا للأولوية والأسبقية للاختراع على اختراع آخر (COLOMBET,1990, p.12)[1].

بالتالي تحوير المصنف التقليدي إلى مصنف رقمي أو أن يكون المصنف وضع في الشكل الرقمي من البداية أين يبذل فيه جهدا ابتكاريا يظهر فيها بصمة وشخصية المؤلف يجعله يستحق الحماية ، **وفي هذا الشأن يجدر التنبيه إلى وجود اختلاف** بين التيارين – اللاتيني والأنجلوساكسوني- غَرضه مرتبط ارتباطا وثيقا بتحديد طبيعة الحقوق التي يتمتع بها مؤلف المصنف الفكري ، فهناك من ينظر لحق المؤلف , BERTRAND , 1999) (p.52[2] على أنه ذو طبيعة مزدوجة يشمل كلا الحقين : مالي ومعنوي ، فيتبع التيار اللاتيني وعلى خلاف ذلك التيار الأنجلوساكسوني الذي يربط حق المؤلف بالطابع المالي دون الأدبي وبذلك ينظر فقط للعمل الذي ينجزه المؤلف دون ابراز شخصيته في هذا العمل ، ويعتبر أن حق المؤلف حق اقتصادي خالص droit exclusivement économique(EDELMAN, 1989 , p.27)[3].

والحكم حول مدى توفر هذا الشرط متروك لتقدير القاضي(رشدي ، 1989 ، ص 87 ؛ بودي ، 2005 ، ص 37)[4] ، إلا أن هذا الأخير لا يتمتع بحرية

---

[1] COLOMBET .Claude(1990). Grands principes du droit d'auteur et de droit voisins dans le monde- approche de droit comparé. LITEC . UNESCO. p.12 .

[2] BERTRAND .André (1999). Le droit d'auteur et droits voisins . 2 e édition . Dalloz . p.52.

[3] EDELMAN .Bernard (1989).La propriété littéraire et artistique , que sais-je ? presse universitaire de France . p.27/28 .

[4] رشدي ،مُحَّد السعيد(1989). عقد النشر في القانون المصري والفرنسي . دار النهضة العربية . ص 87 ؛ بودي ، حسن مُحَّد مُحَّد (2005). حقوق والتزامات المؤلف في عقد النشر (من منظور الفقه الإسلامي وقانون حماية الملكية الفكرية الجديد رقم 82 لسنة 2002 م) .دار الجامعة الجديدة للنشر . ص 37 .

واسعة في هذا الشأن ،فالقاضي وهو بصدد البحث عن مدى توافر الابتكار في المصنف من عدمه لا يتدخل في تقدير القيمة العلمية أو الفنية للمصنف لأن هذه العملية متروكة للجان العلمية المتخصصة

**ثالثا- طبيعة الحقوق الممنوحة للمصنفات الرقمية .**

**1. تحديد طبيعة المجلات العلمية الالكترونية**

بالرجوع لمحتوى المجلات العلمية كوعاء مناسب يجمع أعمال عدة مؤلفين من مقالات ونتائج بحثية ودراسات وتقرير ، **نجدها تتمتع بخصائص المصنف المشترك** لأن يشترك في إخراجه أكثر من شخص واحد ، هذا النوع من المصنفات المبتكرة يثير صعوبة في تحديد أصحاب الحقوق عليه ، لهذا وضعت جل التشريعات المنظمة لحق المؤلف تنظيم خاص لتبيان أصحاب الحقوق في المصنفات التي يفوق عدد مؤلفيها الواحد ، سواء تعلق الأمر بالمصنفات المركبة أو المصنفات الجماعية وكذا المصنفات المشتركة محل الدراسة.

فالمصنف المجسد في شكل مجلة علمية تحتوي أعمالا فكرية **لا يمكن تكييفه ضمن المصنفات المركبة** التي يتم فيها دمج عناصر **مصنفات سابقة الوجود في مصنف جديد** سواء بالتقريب أو التحوير ...ما يجعل المصنف المركب مصنفا جديدا و كاملا(Cass .Civ, 1974 , p. 66)[1] متمتعا بشروط الحماية بمقتضى حق المؤلف بعيدا عن حماية الممنوحة للمصنف الأصلي ، كون مؤلف المصنف المركب بذل فيه قدرا من الجهد في الإبداع والابتكار لم يشاركه في هذا العمل صاحب المصنف الأصلي .

كما أنها كذلك **لا تتمتع بصفة المصنف الجماعي** الذي يشترك في وضعه جماعة من مؤلفين **بتوجيه من شخص طبيعي أو معنوي يتكفل بنشره تحت إدارته وباسمه** ويندمج على إثر عمل المشتركين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه هذا الشخص الطبيعي أو المعنوي بحيث لا يمكن فصل عمل كل من المشتركين وتمييزه على حدى ، هذا يظهر الفرق واضح بين المصنف الجماعي والمشترك ، فليس كل مصنف ناتج عن عمل فريق من المؤلفين هو مصنف جماعي ، فإذا كان يترجم حقيقة

[1] Cass .Civ .(1974).14 Nov 1973 , RIDA , p. 66 .

عمل يتعاون فيه المؤلفون فهو مصنف مشترك (DESJONQUERES,2000, p.64)[1] ، بينما المصنف الجماعي يقوم شخص طبيعي أو معنوي بعملية التنسيق بين المشتركين سواء من خلال اختيار الموضوع والخطوط العريضة له ...بالإضافة إلى نشره باسمه .

**بالتالي يدخل النشر العلمي الالكتروني للمجلات العلمية ضمن المصنفات المشتركة** ، لكن يجب التفرقة في هذا الصدد بين نوعين من الاشتراك :

**النوع الأول** - المصنف يجمع إنتاج جميع المشتركين في تأليف على نحو يتعذر معه التجزئة ، وهو الذي لا يقبل فصل نصيب كل مؤلف في العمل المشترك وإلا فقد المصنف شخصيته نظرا لاشتراك في الهدف لإنجاز المصنف من قبل كل المؤلفين(DESJONQUERES ,2000, p.62)[2] ، فالقاعدة التي اعتمدها الاجتهاد القضائي الفرنسي في هذا الشأن(Cass .Civ,1974,533)[3] أن جميع من اشتركوا في تأليف المصنف المشترك أصحاب حق عليه بالتساوي فيما بينهم ، ما لم يتفق على غير ذلك ، فإذا أريد مباشرة الحقوق المترتبة على حق المؤلف في هذه الحالة فلا يجوز ذلك إلاَّ باتفاقهم جميعا.

**النوع الثاني** – المصنف الجماعي الذي يمكن فيها تجزئة المصنف المشترك من خلال فصل دور كل مؤلف عن دور غيره من المشتركين ، في هذا النوع من المصنفات المشتركة يمكن تمييز نصيب كل مشترك في التأليف وذلك بسبب اختلاف المواضيع التي يساهم فيها كل منهم في بناء المصنف المشترك ، ففي هذه

[1] DESJONQUERES .Pascale(2000).Les droits d'auteur (Guide Juridique Sociale et Fiscale) 3eme édition actualisée et augmentée. les éditions juris service AGEC . p.64 .

[2] DESJONQUERES .Pascale (2000)Les droits d'auteur (Guide Juridique Sociale et Fiscale) 3eme édition actualisée et augmentée. les éditions juris service AGEC . p.62 .

[3] Cass .Civ .(1974)13 Nov 1973 , D .p.533 .

الحالة يكون لكل منهم حرية استغلال الجزء الذي انفرد بوضعه شرط أن لا يضر الجزء المستغل باستغلال المصنف المشترك ككل .

بالتالي عند التمعن في هذين النوعين يتبين أن النشر العلمي الالكتروني للمجلات العلمية ينطبق أكثر ان لم نقل في كل الحالات على النوع الثاني ، لأن الجهد المبذول في المصنف والذي يكون في أغلب الحالات في شكل مقالات علمية وتقارير بحثية أو ملخصات عن مذكرات ورسائل علمية يمكن فصل بينها وتحديد الجزء الخاص بكل مؤلف بصفة منفصلة ، لها يتمتع المؤلفين المشتركين في هذا النشر على حماية لحقوقهم بصفة مستقلة .

**2. تحديد الحقوق الواردة على المصنفات الرقمية**

إن الدول اللاتنية التي تتخذ القانون الفرنسي نموذجا و اتبعتها في ذلك الدول العربية تنتهج نظام حق المؤلف لحماية المصنفات مهما كان نوعها ، هذا النظام يعترف للمؤلف بنوعين من الحقوق حقوف أدبية وأخرى مالية .

**-الحقوق الأدبية في المصنفات الرقمية**

يعرف الحق المعنوي على أنه الحق الذي يرد على أشياء غير مادية وهذه الأخيرة هي التي تدرك بالعقل ولا تدرك بالحس وهو ثمرة فكر وخيال المؤلف سواء كان نتاج ذهني كحق المؤلف في المصنفات العلمية والأدبية أو غيرها ، بهذا المعنى الحقوق الأدبية هي الحقوق الشخصية البحتة التي تخرج عن نطاق الذمة المالية ومن ثم لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها لهذا يعتبر تصرف المؤلف باطلا في مجموع إنتاجه الفكري المستقبلي( طلبة ، 2005 ،ص 124 )[1] ، ومن هذه الحقوق التي يتمتع بها مؤلف المصنف الرقمي ويجب على المعنيين بالنشر الالكتروني احترامها هي :

[1] طلبة ، أنور (2005).المسؤولية المدنية ، الجزء الثالث المتعلق بالمسؤولية التقصيرية ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث –الإسكندرية- ص 124 .

-**الحق في نسبة المصنف للمؤلف :** إنّ ضمانة احترام الحق الأدبي تقتضي احترام المصنف باحترام المؤلف نفسه ، لأن المصنف ليس إلا تعبيرا عن شخصية مؤلفه فهو منه بمثابة علاقة الأب بابنه ... ،فحق المؤلف في الأبوة على نتاج فكره "le droit de paternité" يفرض بالضرورة نسبة المصنف إليه ويبقى حاملا اسم مؤلفه مهما مرّ عليه من زمن(فرج الصده ، 1967 ، ص 44)[1] ، أو أن يضع الاسم الذي اختاره المؤلف لنفسه حتى ولو كان غير حقيقيا بل اسما مستعارا (pseudonyme).

يثبت هذا الحق في أن يكتب اسم المؤلف على كل نسخة من نسخ المصنف مهما كانت طريقة نشرها حتى ولو كان في شكل نسخة رقمية تحرض عبر صفحة الويب ، فضلا على احترامه لسلامة المصنف بعدم إجراء تعديلات أو تحويلات التي من شأنها أن تغيّر طبيعة المصنف .

-**الحق في احترام المصنف :** إنّ حق حفظ خصائص الإنتاج الفكري نتيجة منطقية لحق احترام هوية صاحب الإبداع ، كما يظهر كتطبيق لإحدى المظاهر الأساسية لحق تقرير النشر ، بحيث أي تعديل يدخل في المصنف قد يشوهه أو يفسده ، والذي يكون من شأنه المساس بسمعة المؤلف ومصالحه المشروعة وحتى شرفه ، فقيام المؤلف بنشر مصنفه الكترونيا لا يعني ذلك أن الصلة قد انقطعت بينه وبين المصنف.

ومع أنّ الأصل يقضي عدم إجراء تعديلات جوهرية إلاّ بموافقة المؤلف ، إلاّ أنّ الظروف قد تقتضي عكس ذلك ، ويكون في الحالات التي يتضمن فيها المقالات نظريات علمية قد ثبت عدم صحتها بعد ذلك ، أو أن يكون موضوع المقال دراسة بعض النصوص القانونية قد تم إلغاؤها من قبل السلطة التشريعية

[1] فرج الصده ، عبد المنعم(1967). محاضرات في القانون المدني (حق المؤلف في القانون المصري) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ص 44 .

أثناء نشر المصنف الرقمي ، ففي مثل هذه الحالات على المؤلف أن لا يعترض على هذه التعديلات مادام أنها لا تمس بشخصيته (MONET, 1954, p.78)[1] نظرا لأن وجودها يضر بالمؤلف بالدرجة الأولى .

**-حق كشف المصنف أو العدول عن النشر :** المؤلف يعّد القاضي الوحيد الذي يقرّر مدى صلاحية المصنف الأدبي أو الفني وحتى الرقمي للنشر وإبلاغه إلى الجمهور ، وليس هناك أية سلطة تستطيع أن تجبره على نشر المصنف في وقت لا يراه مناسبا بالنسبة له ، فصلاحية تقرير النشر لها وجهين ، الوجه الأول يكون قبل تقرير النشر ويسمى بحق كشف المصنف للجمهور ، أما الوجه الثاني فيكون بعد نشره قد يقرر المؤلف سحب مصنفه من التداول لأسباب عدة من بينها تغير فكر المؤلف أو إدخال تغييرات جوهرية على المصنف وغيرها من الأسباب التي تدعوا للعدول عن النشر .

ويلاحظ أن قاعدة الحرية المطلقة للمؤلف في تقرير النشر من عدمه أو إعادة النشر ما هي إلا تعبير عن مبدأ حرية التفكير ، فطالما أن المصنف لم يتم نشره بعد فإن إبداع المؤلف الذهني يعتبر من الأمور التي تتصل اتصالا وثيقا بحريته في التفكير( النجار ، 1995 ،ص 88 )[2] ، لهذا إذا رأى المؤلف قبل نشر عمله

---

[1] MONET .Pierre (1954).Nouveau memento de propriété littéraire et artistique pour la France et l'étranger, L.G.D.J. p.78 .

[2] - إن النشر في حقيقته لا يخرج عن كونه استعمال لحق الإنسان في التعبير عما يجيش في نفسه من أفكار وخواطر ، لذلك جعل القانون لحق النشر ثلاث عناصر وهي عنصر التعبير عن الرأي ، والعلانية ، والالتزام بحدود القانون ، أنظر تفاصيل هذه العناصر في :
- النجار ، عبد الله مبروك (1995).التعسف في استعمال حق النشر –دراسة فقهية مقارنة في الفقهين الإسلامي والوضعي ، دار النهضة العربية . ص 88 .

الكترونيا في المجلة ضرورة التراجع فيجب احترام هذا الحق من قبل المعنيين بالنشر احتراما منهم لحقه الأدبي .

**الحقوق المالية على المصنفات الرقمية :**

اذا كان للمؤلف حقوق أدبية فان له أيضا حقوق مالية على مصنفه ، لذلك يمثل الحق المالي للمؤلف قيمة مالية لكل ابتكار وإبداع ينتجه ، لهذا يمثل الحق المالي للمؤلف على مصنفه سلطته في استغلال بما يعود عليه بالربح المالي سواء قام بالاستغلال بنفسه أو تنازل عنه للغير وذلك بمقابل مبلغ مالي يحدد نسبيا أو جزافيا .

ومن خصائص هذا الحق :

- قابلية التصرف فيه : يمكن نقل الحق المالي لشخص أخر بمقابل أو من دونه بموجب عقود يبرمها .
- لا يجوز الحجز عليه : هذه الخاصية لا يمكن تطبيقها على النشر الالكتروني لافتراض وجود نسخ يتم الحجز عليها ، ونحن نعلم أن النشر بالطرق الحديثة لا يحقق الوجود المادي للمصنف.
- هو حق مؤقت ليس أبدي : وفي هذا الشأن اختلفت التشريعات في تحديد مدة وجود الحق المالي للمؤلف ، فكلها تتفق على بقاء هذا الحق مدة حياة المؤلف أما نهايته فمن التشريعات من يحددها ب 50 سنة بعد وفاته أو 25 سنة .

لكن الملاحظ على المجلات العلمية الالكترونية وجود نوعين منها ، فبعضها يتم الحصول عليها مجانا أما البعض الأخر فلا يمكن الاطلاع عليها أو نسخها إلا بعد الحصول على مقابل هذا من جهة الناشر ، أما من جهة المؤلف كذلك هناك مجلات تمنح مقابل للجهد المبذول في انجاز أعدادها وهي مجلات تعد على الأصبع لأن غالبيتها إما يكون فيها النشر مجانا أو يدفع المؤلف مقابلا لذلك ، مما يجعل الحق المالي نسبيا إن لم نقل منعدما في النشر العلمي الالكتروني للمجلات العلمية وهذا لا يعد

مساسا بالحق المالي مادام المعني بالأمر قد اطلع وقبل مسبقا شروط النشر فيها .

**خاتمة :**

تبين من خلال الدراسة أن التقدم التكنولوجي الهائل وسع من نطاق حق المؤلف من خلال استحداث وسائل جديدة لنشر الإبداعات يحتل فيها النشر الالكتروني مركز الصدارة ، ما نتج عنه بث المصنفات عبر شبكة الانترنت ، هذه الوسيلة سمحت كذلك بنشر المجلات العلمية الكترونيا من خلال تحويرها في الشكل الرقمي إما بترقيمها ترقيما متفاعلا أو ترقيما بسيطا يعتمد على رقمين هما الصفر والواحد ، والطريقة الثانية هي المعهودة في النشر الالكتروني من خلالها يتم تحويل المصنف التقليدي إلى مصنف مركز على دعامة الكترونية .ما مكن من تكييف المجلة المنشورة رقميا على أنها مصنفات رقمية ذات طبيعة مشتركة يتشارك فيها عدة مبدعين .

لهذا عمدت مختلف التشريعات إلى حماية حقوق المؤلف ولم تشمل المصنفات التقليدية فقط بل المصنفات الرقمية مادام فعل الترقيم ليس ابتكارا ينبغي حمايته بل المصنف الرقمي في حد ذاته الواجب الحماية ، حتى ولو تصرح بذلك صراحة أو اكتفت بذكر المصنفات الرقمية الأكثر شيوعا كبرامج الحاسوب وقواعد البيانات دون الاهتمام بالمصنفات الأدبية والفنية التقليدية وغيرها التي قد يتم تحويرها رقميا ونشرها الكترونيا عبر شبكة الانترنت .

فبالرغم من أن الدراسة أثبتت أن التشريعات العربية المنظمة لحق المؤلف انتهجت نظام اللاتيني بتركيزها في الحماية على نوعين من الحقوق يمكن تطبيقها على المصنف الرقمي ، الحقوق الأدبية أبدية لاصقة بشخصية المؤلف لا يمكنه التنازل عنها تسمح للمؤلف وحده بالكشف عن مصنفه وحقه في نسبة المصنف له وكذا احترام المصنف من خلال عدم القيام بتعديله دون موافقة المؤلف ، هذه الحقوق يجب إحترامها كذلك عند القيام بالنشر الالكتروني للمجلات العلمية لدعم مصداقيتها ، أما الحقوق المالية فهي مرتبطة بإرادة المؤلف في استغلالها

لمصنفه أو إعطاء حق الاستغلال للغير بمقابل أو من دونه ، لكن يبقى ذلك غير كافي لمواكبة ما قد يستجد من تطورات على هذا المستوى .

في الأخير نرى أن احترام هذه الحقوق في النشر الالكتروني للمجلات العلمية من المفروض أن يرفع من قيمة المجلة عند تقييمها ، كما لا يجعلها عرضة للمتابعات القضائية بموجب اما الحماية الوطنية أو الحماية الدولية التي تفرضها الدولية .

كما نوصي بضرورة :

- احترام المجلات العلمية المنشورة الكترونيا الحقوق الأدبية للمؤلفين وكذا الحقوق المالية إن وجد اتفاق حول مقابل الاستغلال ، على الرغم من أن هذه الحقوق الأدبية تبقى عرضة أكثر للانتهاكات على مستوى شبكة الانترنت .

-ضرورة عدم الاكتفاء في تنظيم المصنفات الرقمية بالنصوص الحالية المنظمة لحماية حق المؤلف ، إذ يجب مواكبة التشريعات الداخلية والدولية للطبيعة الخاصة للنشر الالكتروني ، لأن الضرورة الملحة لتوجه التشريعات المقارنة على توسيع مضمون القوانين والاتفاقيات الحديثة في ظل التحول العالمي الكبير من قلم والكتابة إلى لغة الأرقام .

- استحداث آليات لحماية المصنفات الرقمية ودعم إختراقها من خلال عملية التشفير الالكتروني ووضع كلمات المرور منعا للانتهاكات من شأنها أن تنقص من مصداقية النشر الالكتروني عامة والنشر الالكتروني العلمي للمجلات العلمية خاصة .

# نموذج مقترح لتقييم جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي

د / سالي اسامه شحاته
جامعة الملك فيصل

**مقدمه**

يعكس مدى تقدم النشر العلمي للمجتمع ، تقدم الوعي الثقافي والحضاري ، من معايير جودة أي جامعة او مؤسسة بحثية مدى تقدمها في البحث والنشر العلمي ، الحكم عليها من خلال أوعيتها العلمية المقدمة للمجتمع مما يضفي عليها مكانة علمية مرموقة وسمعة طيبة.

ومع تطور النشر العلمي المطبوع الى اليكتروني ساعد ذلك الباحثين كثيراً على سرعة الحصول على المعلومات ، تنافس الجهات العلمية المختلفة لنشر أوعيتها العلمية تنافس قائم على التميز والابتكار دائماً في الشكل والمضمون لضرورة التكيف مع البيئة الالكترونية ومواكبة هذه التطورات ومواجهة التحديات ليكون لها مكان متميز في العصر الرقمي.

**الدراسات السابقة:** تم تقسيم الدراسات السابقة الى محورين ، المحور الأول الدراسات التي تناولت واقع النشر العلمي العربي

**دراسة رشاد الفقيه ، (2017) مشكلات تواجه البحث العلمي في الوطن العربي .**

استهدفت الدراسة التعرف على اهم المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي ، وتوصلت الي وجود الكثير من الصعوبات مما ادي الي تأخر التنمية والتطور في المجتمعات العربية عن المجتمعات الغربية ، وان البحث العلمي الرصين يحتاج الى دعم مادي ومعنوي ، واستخدام تقنيات حديثة ، خدمات إدارية مساندة ، وهذه الشروط هي التي مكنت البحوث العلمية في

الغرب من إدخال تغيرات جذرية على برامجها التعليمية .(رشاد الفقيه ، 2017)

**دراسة نورالدين ، راويه (2015) النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية .**

الدراسة القت الضوء على إبراز الصعوبات الواقعة على النشر العلمي والتحديات التي يواجهها الباحثون في نشر الأبحاث للخروج بالحلول المناسبة ، وجاءت سبل الحلول ، العمل على إيجاد نشر علمي يتميز بالأمانة والشفافية ، حماية المؤلف من السرقات الأدبية مع ضمان حرية الفكر للمؤلف ، وتذليل الصعوبات من طرف الناشر ودور النشر . (نور الدين ، راويه 2015)

**عصام توفيق ملحم ، (2015) ، معوقات النشر العلمي الالكتروني من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف للعلوم الأمنية .**

استهدفت الدراسة التعرف على معوقات النشر العلمي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس وتأثير المتغيرات (الديموغرافية ، الرتبة الاكاديمية ، التخصص العلمي ، سنوات الخبرة ) على اتجاهات اعضاء هيئة التدريس نحوها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة الى ان 61% من كل افراد العينه لديهم ابحاث علمية منشورة الكترونياً وان كل افراد العينة تؤيد فكرة النشر العلمي الالكتروني .(عصام توفيق ، 2015)

**دراسة خالدة سيدهم ، (2015) ، واقع صعوبات نشر المقالات والأبحاث العلمية بالجامعات الجزائرية .**

تناولت الدراسة الصعوبات التي تواجه الأبحاث العلمية وما الحلول والتحديات المستقبلية من اجل عملية نشر المقالات والأبحاث بالجامعات الجزائرية ، توصلت الدراسة الى انه يمكن للمجتمع العربي ان ينهض ويلحق بركب التقدم العلمي إذا اعتمد على إدخال التكنولوجيات الحديثة بطريقة تعتمد على الجودة في النشر العلمي .(خالدة ، 2015)

**دراسة اكرم مُحَّد الحاج ،(2013) ، تحديات النشر العلمي الالكتروني.**

استهدفت الدراسة معرفة واقع وتحديات النشر العلمي الالكتروني في الجامعات السعودية ، باستخدام المنهج الوصفي وايضاً معرفة دور المكتبة الرقمية السعودية في عالم الفكر ونشر العلم والثقافه ، توصلت الدراسة الى تضاءل حجم المحتوى الالكتروني العربي على مستوى العالم ، ويوضح البحث اهمية المكتبة الرقمية السعودية في توفير وإتاحة وتنظيم مصادر المعلومات اللكترونية والنشر العلمي بالمملكة العربية السعودية .(اكرم مُحَّد ، 2013).

**دراسة مصطفى جمال مصطفى ، (2011) معوقات النشر العلمي الاكاديمي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية .**

استهدفت الدراسة التعرف على آراء 171 عضو هيئة تدريس وباحث بالجامعات العربية نحو معوقات النشر الاكاديمي الالكتروني بالجامعات العربية ، وتوصلت الدراسة الى وجود قلق من اعضاء هيئة التدريس والباحثين حول قبول ابحاثهم للترقيات حال نشره الكترونياً وقلة برامج التنمية المهنية في مجال التقنيات الحديثة التي تشجع على النشر الإلكتروني . (مصطفى جمال ، 2011).

**دراسة عبد العال عنتر ، (2011) ، معوقات النشر الالكتروني وعدم الاستفادة منه في الجامعات العربية .**

استهدفت الدراسة التعرف على معوقات النشر الالكتروني في جامعة سوهاج من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس ، مستخدماً المنهج الوصفي ، توصلت الدراسة الى ان اهم معوقات النشر العربي الالكتروني جاءت في عدم إعتراف لجان الترقية بالأبحاث المنشورة بالانترنت ، وان ضعف مستوى النشر الالكتروني ، وعدم الإعتراف به ، عدم وجود قوانين تحمي الملكية الفكرية . (عنتر ، 2011).

**دراسة علي هلول ، (2011)، واقع النشر العلمي في جامعة بابل .**

يسعى البحث لبناء مجلات علمية انموذجية بتفعيل الدعم المادي والمعنوي للجهات العليا ، ودراسة معوقات ومشاكل تعاني منها المجلات العلمية بجامعة بابل للخروج بحلول تخدم النشر العلمي الجامعي بالعراق ، توصلت الدراسة الى ان جميع المجلات العلمية بالجامعة تمول تمويل ذاتي وبنسبة (100%) ، وكانت المجلات العلمية عبارة عن ملازم ورقية لا يميزها سوى أغلفتها الملونة .(هلول ، 2011).

**المحور الثاني : دراسات تناولت تقييم جودة المواقع الالكترونية .**

قامت الباحثة بالتعرض للبحوث والدراسات السابقه التي تناولت تقييم جودة المواقع الالكترونية ، وايضاً المعايير والمؤشرات التي تعتمدها المنظمات والمؤسسات الدولية والعربية وفي مقدمتها ، معايير المؤشر العربي لقياس جودة المجلات العربية ، ومعايير جمعيات المكتبات المهنية والمكتبات الاكاديمية في الدول المتقدمة ، المعايير طبقاً لتعريف الآيزو(IOS) ، معايير جائزة القمة العالمية (WSA) ، المعايير المقترحة في الدراسات الفردية العربية والأجنبية لقييم جودة المواقع الالكترونية..( النجاتي ،2016)، (محمود ، 2015)، (خلف ،2014) ، (سر الختم ، 2014)، (فرحات ، 2017)، (ابو الرب حسن ،2017) ،(النجار ،2017)، (janet,2017) ،(Karyn,2011)، (Michael,2002)، (Thomas,2014) (Kale,2016).

**وتوصلت الباحثة الي :**

- تنوع واختلاف تصنيف معايير تقييم جودة المواقع فالبعض يقسمها الى الشكل والتصميم ، البعض الآخر والغالبية يركز على المضمون وسهولة التعامل .
- تباينت بعض مؤشرات المعيار الواحد من تصنيف الى آخر .
- عدم الوصول الى معايير موحدة او حتى شبه موحده بين الهيئات العالمية والمنظمات والدراسات الفردية سواء العربية ام الأجنبية

حول تقييم جودة المواقع الالكترونية العامة اوالتعليمية او مواقع النشر العلمي الالكتروني .

- عدم وجود دراسة عربية او اجنبية واحدة تتناول معايير جودة التصميم بشكل كافي ، وافي شامل يصلح لقياس جودة تصميم المواقع الالكترونية .
- لم تتناول اي هيئة اومنظمة عربية او دولية قياس جودة مواقع النشر العلمي العربي كمواقع مختلفة في تصميمها عن المواقع التعلمية ومواقع المكتبات سوى مركز مؤشر للاستطلاع والتحليلات

.

**مشكلة الدراسة:**

بمراجعة البحوث والدراسات السابقة حول تقييم اوعية النشر العربي وجدنا ان غالبية هذه البحوث والدراسات اثبتت ضعف الجوانب الفنية والإخراجية للمواقع ، مما يجعلها بعيدة كل البعد عن المواصفات العالمية المتبعة الفنية والشكلية بالرغم من تأكيد المؤشر العربي لقياس جودة المجلات العربية في الحكم على جودة المجلة من خلال مدى مراعاة المجلة لجمالية الإخراج وجودة التصنيف ، وتغير الشكل الخارجي والداخلي ومدى توافر الهوية البصرية المميزة في المجلة ، إلا انه لم يوضح المؤشرات الواجب توافرها لضمان جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي بشكل مفصل وافي ،

تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة وضع نموذج علمي محكم لتقييم جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي لمحاولة دعمها والارتقاء بها ، ووضعها في تنافس يتفق مع شروط ومتطلبات العالمية في جودة التصميم والابتكار.

اهداف الدراسة :يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة تطوير نموذج مقترح تعتمدة الدراسة يصلح وقابل للتطبيق لتقييم جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي ، ثم تطبيقه على مواقع النشر العلمي العربي المعتمدة عينة الدراسة لتقييم جودة تصميمها.

**تساؤلات الدراسة :**

1- هل تتوافر مؤشرات معيار الجاذبية- التنوع في تصميم الصفحات في إطار الوحدة التصميمية ، البساطة في التصميم ، الموقع يتسم بالجاذبية من حيث الابتكار والتصميم - بالمواقع عينة الدراسة ؟
2- هل تتوافر مؤشرات معيار ملاءمة التصميم لنوع الخدمة المقدمة بالموقع – تحقيق التوازن في توزيع العناصر البنائية ، تحقيق الوحدة في التصميم ، ملاءمة نوع الخطوط المستخدمة ، التوازن في حجم الخطوط المستخدمة- بالمواقع عينة الدراسة ؟
3- هل تتوافر مؤشرات معيار التميز – توافر هوية واضحة للموقع ، وجود شعار مميز ، يتفق الشعار مع اهداف الموقع – بالمواقع عينة الدراسة ؟
4- هل تتوافر مؤشرات معيار استخدام الألوان – عدم استخدام اكثر من اربعة الوان بالصفحة ، التناسق والتوافق في استخدام الألوان ، استخدام الألوان الفاتحة في الخلفيات ، استخدام لون واحد لعرض نوع واحد من المعلومات – بالمواقع عينة الدراسة ؟
5- هل تتوافر مؤشرات معيار الوضوح وتوافر البيانات الأساسية – عنوان الدورية ، الترقيم الدولي ، المؤشرات الزمنية ، جهة الصدور ، تاريخ اول صدور ، تعريف بالمسئول عن الدورية ، هيئة التحرير ، بيانات الاتصال ، شروط واجراءات النشر – بالمواقع عينة الدراسة ؟
6- هل تتوافر مؤشرات معيار سهولة التعامل – سهولة الرجوع للصفحة الرئيسية ، وجود روابط مساعدة في كل صفحة لسهولة الانتقال ، بالصفحات الطويلة يوجد رابط للوصول لأعلى الصفحة ، وجود روابط لمواقع اخرى ذات علاقة – بالمواقع عينة الدراسة ؟

**نوع الدراسة : دراسة كيفيه**

حيث تناولت الباحثة كيفية تقييم الدراسات والبحوث السابقة لجودة تصميم أوعية النشر العلمي واستنباط مجموعة من المعايير ترى الباحثة انها تكميلية

لما توصل الية السابقون لمحاولة الوصول لنموذج مقترح متكامل لقياس مدى جودة تصميم اوعية النشر العلمي العربي .

**مناهج الدراسة :** اعتمدت الباحثة على منهجية متشابكة لمنهج المسح الإعلامي ، المنهج المقارن ، المنهج النقدي

**اولاً: منهج المسح الإعلامي :** استخدمته الباحثة لمسح مواقع المجلات العربية المعتمدة عينة الدراسة بغرض التعرف على مدى توافر مؤشرات معايير جودة التصميم التي تعتمدها الدراسة.

**ثانياً: المنهج المقارن :** استخدمتة الباحثة بهدف المقارنة بين مواقع الدراسة من حيث مدى توافر مؤشرات معايير جودة التصميم المعتمدة بالدراسة .

**ثالثاً: المنهج النقدي :** الذي يعتمد على التحليل والإستنباط لأحكام معتمدة واستخدمته الباحثة في القراءة المتأنية الناقدة للبحوث والدراسات التي تناولت تقييم مواقع النشر العلمي ، تقييم جودة تصميم المواقع الالكترونية لمعرفة اهم المؤشرات التي اعتمدت عليها في التقييم وذلك للوصول الى نموذج متكامل يجمع بين أهم مؤشرات الدراسات والبحوث السابقة وما اضافته الباحثة من معايير أخرى ترى انها ذات دلالات هامة في تقييم جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي .

**عينة الدراسة :**

اشتملت عينة الدراسة على ٦٨ موقع مجلة عربية معتمدة وجاء هذا العدد وفق مجلد أعدته كلية التربية جامعة الملك سعود بتاريخ ١٤٣٩/٢/١٢ هـ بحصر مواقع المجلات العربية المعتمدة.

جدول رقم (1) يوضح اسماء المجلات العربية المعتمدة عينة الدراسة

| م | اسم المجلة | الدولة |
|---|---|---|
| 1 | مجلة العلوم التربوية - جامعة الملك سعود | السعودية |
| 2 | رسالة التربية وعلم النفس (جستن) - الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية | السعودية |
| 3 | المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية - جامعة المجمعة | السعودية |
| 4 | مركز بحوث كلية التربية - جامعة الملك سعود | السعودية |
| 5 | مجلة التعليم العالي السعودي - وزارة التعليم | السعودية |
| 6 | مجلة العلوم التربوية - جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية | السعودية |
| 7 | المجلة العلمية بجامعة الملك فيصل(العلوم الإنسانية والإدارية( | السعودية |
| 8 | مجلة جامعة الملك عبد العزيز(الآداب والعلوم الإنسانية( | السعودية |
| 9 | مجلة جامعة القصيم للعلوم التربوية والنفسية | السعودية |
| 10 | مجلة جامعة ام القرى للعلوم التربوية والنفسية | السعودية |
| 11 | مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية | السعودية |
| 12 | مجلة جامعة الباحة للعلوم التربوية والإنسانية | السعودية |
| 13 | المجلة العلمية للعلوم الإنسانية | السعودية |
| 14 | مجلة الادارة العامة | السعودية |
| 15 | رسالة الخليج العربي | السعودية |

| | | |
|---|---|---|
| 16 | مجلة جامعة شقراء | السعودية |
| 17 | مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية | الكويت |
| 18 | المجلة التربوية الكويت | الكويت |
| 19 | المجلة العربية للعلوم الإنسانية | الكويت |
| 20 | مجلة العلوم التربوية والنفسية | البحرين |
| 21 | مجلة العلوم الإنسانية | البحرين |
| 22 | المجلة الدولية للأبحاث التربوية | الامارات |
| 23 | مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية | الامارات |
| 24 | مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع | الامارات |
| 25 | مجلة شؤون اجتماعية | الامارات |
| 26 | مجلة الدراسات التربوية والنفسية | سلطنة عمان |
| 27 | مجلة مركز البحوث التربوية | قطر |
| 28 | مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية الاجتماعية | الأردن |
| 29 | مجلة البلقاء للبحوث والدراسات | الأردن |
| 30 | مجلة جرش للبحوث والدراسات | الأردن |
| 31 | المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية | الأردن |
| 32 | مؤتة للبحوث والدراسات | الأردن |
| 33 | مجلة اتحاد الجامعات العربية | الأردن |
| 34 | مجلة دراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية | الأردن |
| 35 | المجلة الأردنية في العلوم التربوية | الأردن |
| 36 | المجلة التربوية الدولية المتخصصة | اليمن |
| 37 | مجلة المنارة للبحوث والدراسات | اليمن |
| 38 | مجلة بحوث ودراسات تربوية | اليمن |

| | | |
|---|---|---|
| 39 | مجلة كلية التربية | اليمن |
| 40 | المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي | اليمن |
| 41 | مجلة العلوم النفسية والتربوية | الجزائر |
| 42 | مجلة علوم الإنسان والمجتمع | الجزائر |
| 43 | مجلة التربية | مصر |
| 44 | مجلة كلية التربية جامعة أسيوط | مصر |
| 45 | مجلة كلية التربية جامعة حلوان | مصر |
| 46 | المجلة العلمية في –التربية وعلم النوعية | مصر |
| 47 | مجلة البحث التربوي | مصر |
| 48 | مجلة كلية التربية في العلوم التربوية | مصر |
| 49 | مجلة كلية التربية | مصر |
| 50 | مجلة الآداب والعلوم الإنسانية | مصر |
| 51 | مجلة كلية التربية جامعة بنها | مصر |
| 52 | مجلة كلية التربية جامعة اسيوط | مصر |
| 53 | مجلة الدراسات التربوية والإنسانية ، كلية التربية - جامعة دمنهور | مصر |
| 54 | المجلة التربوية- كلية التربية - جامعة سوهاج | مصر |
| 55 | مجلة كلية التربية - جامعة قناة السويس | مصر |
| 56 | مجلة كلية التربية - جامعة دمياط | مصر |
| 57 | دراسات تربوية ونفسية - كلية التربية | مصر |
| 58 | مجلة كلية التربية - جامعة الزقازيق | مصر |
| 59 | مجلة العلوم التربوية - معهد الدراسات والبحوث التربوية- جامعة القاهرة | مصر |
| 60 | المجلة المصرية للدراسات النفسية - الجمعية المصرية للدراسات النفسية | مصر |

| | | |
|---|---|---|
| 61 | حوليات كلية البنات للآداب والعلوم التربية - جامعة عين شمس | مصر |
| 62 | مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية - جامعة الفيوم | مصر |
| 63 | مجلة مستقبل التربية العربية - المركز العربي للتعليم والتنمية | مصر |
| 64 | دراسات عربية في التربية وعلم النفس - رابطة التربويين العرب | مصر |
| 65 | مجلة كلية التربية - جامعة الإسكندرية | مصر |
| 66 | مجلة كلية التربية - جامعة طنطا | مصر |
| 67 | مجلة العلوم التربوية والاجتماعية | فلسطين |
| 68 | مجلة كلية التربية الأساسية - جامعة بابل | العراق |

**الحدود الزمنية للدراسة :**تم اجراء الدراسة في الفترة الزمنية من 11-2018 حتي 1-2019

**ادوات الدراسة :** تم تصميم نموذج مقترح يصلح لتقييم جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي عينة الدراسة .

**قياس الصدق والثبات** تم عرض إستمارة التقييم على عدد من المحكمين في المجال ، وذلك لقياس الصدق الظاهري للإستماره . وتم التعديل وفقاً لملاحظات المحكمين .*

قياس الصدق والثبات إحصائياً فقد طبقت الباحثة أسلوب المقارنة بين فترتين زمنيتين وذلك بتحليل المواقع عينة البحث لمدة أسبوع يومياً بواسطة استمارة التقييم ثم إعادة تحليلها مرة أخري لسبوع آخر ، ثم حساب ثبات الأداة والصدق وهو الجزر التربيعي للثبات باستخدام معامل (ألفا كر نباخ) من حزمة التحليل إحصائي للعلوم الاجتماعية spss ، وبلغت قيمة الثبات 0.73 وقيمة الصدق 0.85 وهما قيمتان عاليتان ويدل على تمتع الاستمارة بدرجة عالية من الصدق والثبات .

**المقاييس الإحصائية :** استخدمت الباحثة اسلوب التكرارات البسيطة

* السادة المحكمين
ا د / جمال عبد الحي النجار .استاذ الصحافة كلية الإعلام جامعة الأزهر
ا د / مرعي مدكور . استاذ الصحافة عميد كلية الإعلام جامعة 6 اكتوبر
ا د /حسن علي . استاذ الاذاعة والتليفزيون كلية الآداب جامعة المنيا
ا د /فوزي عبد الغني خلاف . استاذ الصحافة عميد كلية الإعلام جامعة فاروس
ا د اميمه عمران . استاذ الصحافة كلية الآداب جامعة اسيوط.
د / سامي الجمعان . رئيس قسم الإعلام كلية الآداب جامعة الملك فيصل
د اسماعيل ابراهيم .مدرس بقسم الصحافة كلية الإعلام جامعة 6 اكتوبر

**(الجانب النظري للدراسة )النشر العلمي الالكتروني**

يمثل النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية ، والباب الرئيسى لنشر المعرفة ، العلم ، ومصدراً اساسياً للحضارة الإنسانية ، ووسيلة فاعلة لإيصال الناتج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون في اغلبها محكمة ومعترف بها (كدوريات علمية ) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية والفائدة العلمية المرجو منها . (فريدة مُحَمَّد ، 2010)

**النشر العلمي الالكتروني :** استخدام كافة امكانات الكمبيوتر (سواء أجهزته ، ملحقاته ، برمجيات ) في تحويل المحتوى العلمي المنشور بالطريقة التقليدية الى محتوى منشور بطريقة الكترونية من خلال شبكة الإنترنت .(اكرم مُحَمَّد ، مرجع سابق ص 213 ،169)

**الدوريات الالكترونية :** هي تلك المطبوعات الدورية المتخصصة المتاحة بنصوصها كاملة في شكل إلكتروني (عبد الرحمن فراج ،2002 ، ص 190)

**مزايا النشر العلمي الإلكتروني:**

-**توفير المساحات** فقد يوفر جهاز كمبيوتر واحد مساحة مئات المكتبات .

- **سهولة تعديل المادة المنشورة إلكترونية** ، وسهولة حصول القارئ على التعديلات والإضافات فلا يحتاج الناشر الى إعادة الطباعة وصدور طابعة جديدة بالتعديلات ولكن فقط تعديل المادة المخزونة إلكترونياً بإستخدام برنامج معالجة الكلمات او برامج النشر المكتبي ، ثم وضع المادة بالتعديلات الجديدة على شبكة الإنترنت .

- يضمن للجامعات ومراكز الأبحاث الجودة العالية في إخراج ونشر الأبحاث والمعلومات .
- تقليل التكاليف على الباحثين .
- اختصار الوقت ، سهولة البحث عن المعلومات بكلمات استرشادية في وقت قصير بشكل آلي .
- التفاعلية : حيث يمكن للباحث معرفة حجم المطالعة ، الاقتباس العلمي من انتاجه العلمي ، والاجابة على اسئلة المطالعين لبحثه ، إقامة حوارات ثقافية عن بعد . (عصام توفيق ، مرجع سابق ، 7:4)

**تقييم جودة تصميم مواقع النشر العلمي الالكتروني**

يعني التصميم بشكل عام التخطيط لتركيب مجموعة من العناصر للخروج بمنتج نهائي ، يعتبر المنتج النهائي لعملية التصميم الالكتروني هو الشكل الذي نرى الموقع عليه بعد الإنتهاء من انتاجه (مُحَمَّد كامل عبد الحافظ ، 2006 ،ص 58).

**مرحلة التصميم** هيمرحلة البداية للوصول الى الجودة المطلوبة وفيها نتخذ قرار من البداية بالخصائص والمواصفات اللازمة لجودة التصميم .

**الأمور الواجب مراعاتها في جودة تصميم المواقع الالكترونية :**

- الترتيب بشكل يؤدي الى سرعة جذب اهتمام الزائر .
- التناسق بين العناصر للعمل على احساس الزائر بالتوازن .
- اختيار الألوان الواقعية والمناسبة التي تجذب البصر إليها .
-تأكيد بعض العناصر ذات الأهمية الخاصة وإستيعاب غيرها .
- البساطة وعدم التعقيد .
- صحة المعلومات وسلامة اللغة .
- امكانية الحذف والإضافة في مراحل الإنتاج الفعلي .
- مراعاة الوقت والأنشطة الذي تستغرقه عرض المادة .(شمس ، نادر ، 2008 ، ص209)

**التقييم :** هو مجموعة من الأجراءات التي تتم عن طريقها جمع البيانات حول الظاهرة المراد تقييمها بأسلوب علمي للتأكد من مدى تحقيق أهداف محددة سلفاً لغرض اتخاذ قرارات مناسبة .

وللتقييم نحتاج الي معايير التي إذا توافرت تم الحكم على العمل .(مُحَمَّد حسن خلف ، 2014 ، ص 6)

**معايير جودة تصميم المواقع الالكترونية :** هي مجموعة من المؤشرات يمكننا الحكم من خلال مدى توافرها على تقييم جودة تصميم الموقع مثل (الجاذبية ، الملاءمة ، التميز ، الاستخدام الأمثل للألوان ، استخدام الوسائط المتعددة ).

**تقييم جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي**

بعد القراءة المتأنية الناقدة لما سبق من اجتهادات ودراسات وابحاث لتقييم جودة تصميم المواقع الالكترونية عامة ، ومواقع النشر العلمي خاصة إعتمدت الباحثة نموذج مقرح ترى من وجهة نظرها انه محاولة لتكملة علمية لما سبق من إجتهادات علمية ، اكاديمية ، ومهنية في محاولة وضع نموذج علمي متكامل لقياس جودة تصميم مواقع النشر العلمي العربي .

**المعايير التي اعتمدتها الدراسة:**

**معيار الجاذبية مؤشرات المعيار** ( التنوع فى تصميم الصفحات فى إطار الوحده التصميميه ، البساطة في التصميم ، الموقع يتسم بالجاذبية من حيث الإبتكار والتصميم ).

**معيار الملاءمة مؤشرات المعيار** ( ملاءمة التصميم لنوع الخدمه المقدمه بالموقع ، تحقيق التوازن فى توزيع العناصر البنائيه ، تحقيق الوحدة في التصميم ، ملاءمة نوع الخطوط المستخدمة ، التوازن فى حجم الخطوط المستخدمه ).

**معيار التميز مؤشرات المعيار** (توافر هوية واضحة للموقع ، وجود شعار مميز ، يتفق الشعار مع أهداف الموقع ).

**معيار استخدام الألوان مؤشرات المعيار**(عدم إستخدام أكثر من أربعة ألوان بالصفحه ، التناسق والتوافق في استخدام الألوان ، إستخدام الألوان الفاتحه في الخلفيات ، إستخدام لون واحد لعرض نوع واحد من المعلومات )

**معيار الوضوح مؤشرات المعيار (توافر البيانات الأساسية**عنوان الدورية ، الترقيم الدولي ، المؤشرات الزمنية ، جهة الصدور ، تاريخ اول صدور ، تعريف بالمسئول عن الدورية ، هيئة التحرير ، بيانات الإتصال ، شروط النشر ، إجراءات النشر )

**معيار سهولة التعامل مؤشرات المعيار**(سهولة الرجوع للصفحة الرئيسية ، وجود روابط مساعدة في كل صفحة لسهولة الانتقال ، بالصفحات الطويلة يوجد رابط للوصول لأعلى الصفحة ، وجود روابط لمواقع أخرى ذات علاقة)

الجانب التطبيقي.

جدول رقم (2) يوضح ترتيب توافر المؤشرات بمواقع الدراسة

| م | مؤشرات المعايير التي اعتمدتها الدراسة | تكرار | النسبة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| 1 | استخدام الالوان الفاتحة في الخلفيات | 54 | %94.7 | الأول |
| 2 | عنوان الدورية | 52 | %91.2 | الثاني |
| 3 | عدم استخدام اكثر من أربعة الوان | 47 | %82.4 | الثالث |
| 4 | سهولة الرجوع للصفحة الرئسية | 46 | %80.7 | الرابع |
| 5 | جهة الصدور | 45 | %78.9 | الخامس |
| 6 | تعريف بالمسؤل عن الدورية | 45 | %78.9 | الخامس |
| 7 | يتفق الشعار مع اهداف الموقع | 42 | %70.2 | السادس |
| 8 | التناسق والتوافق في استخدام الالوان | 41 | %71.9 | السابع |
| 9 | توافر هوية واضحة للموقع | 41 | %71.9 | السابع |
| 10 | البساطة في التصميم | 40 | %70.2 | الثامن |
| 11 | وجود شعار مميز | 40 | %70.2 | الثامن |
| 12 | شروط واجراءات النشر | 40 | %70.2 | الثامن |
| 13 | ملاءمة التصميم لنوع الخطوط المستخدمة | 40 | %70.2 | الثامن |
| 14 | وجود روابط مساعدة في كل | 39 | %68.4 | التاسع |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | صفحة لسهولة الانتقال | | | |
| 15 | بيانات الاتصال | 33 | %57.9 | العاشر |
| 16 | تاريخ اول صدور | 32 | %56.1 | الحادي عشر |
| 17 | استخدام لون واحد لعرض نوع واحد من المعلومات | 29 | %50.9 | الثاني عشر |
| 18 | ملاءمة التصميم لنوع الخدمة المقدمة | 28 | %49.1 | الثالث عشر |
| 19 | التوازن في حجم الخطوط المستخدمة | 28 | %49.1 | الثالث عشر |
| 20 | المؤشرات الزمنية | 27 | %47.4 | الرابع عشر |
| 21 | هيئة التحرير | 26 | %45.6 | الخامس عشر |
| 22 | التنوع في تصميم الصفحات في إطار الوحدة التصميمية | 25 | %43.9 | السادس عشر |
| 23 | وجود ارشيف للاعداد يسهل البحث في معلوماته | 25 | %43.8 | السادس عشر |
| 24 | تحقيق الوحدة في التصميم | 21 | %36.8 | السابع عشر |
| 25 | تحقيق التوازن في توزيع العناصر البنائية | 17 | %29.8 | الثامن عشر |
| 26 | وجود روابط لمواقع اخرى ذات علاقة | 16 | %28.1 | التاسع عشر |
| 27 | الترقيم الدولي | 14 | %24.6 | العشرون |
| 28 | الموقع يتسم بالجاذبية من حيث الابتكار في التصميم | 11 | %19.3 | الواحد والعشرون |
| 29 | بالصفحات الطويلة يوجد رابط للوصول لأعلى الصفحة | 11 | %19.3 | الواحد والعشرون |

يتضح من الجدول السابق التزام المجلات العلمية باستخدام الألوان الفاتحة في الخلفيات حيث توافرت بنسبة 94.7% ، وجاءت بالترتيب الأول ثم مؤشر توافر عنوان الدورية بالترتيب الثاني بنسبة 91.2% ، ويليه بالترتيب الثالث عدم استخدام أكثر من أربعة الوان بنسبة 82.4% ثم سهولة الرجوع للصفحة الرئيسية بالترتيب الرابع بنسبة 80.7% ، وجاء بالترتيب الخامس كلاًمن توافر جهة الصدور ، التعريف بالمسئول عن الدورية بواقع 78.9% ، بينما توافرت بأقل من 50%كلاًمن المؤشرات التالية : التوازن في حجم الخطوط المستخدمة ، ملاءمة التصميم لنوع الخدمة المقدمة ، وجاء بالترتيب الثالث عشر بنسبة 49.1% ثم توافر المؤشرات الزمنية بالترتيب الرابع عشر بنسبة 47.4% ، معلومات عن هيئة التحرير بالترتيب الخامس عشر بنسبة 45.6% ، بالترتيب السادس عشر كلاًمن التنوع في تصميم الصفحات في إطار الوحدة التصميمية ، وجود ارشيف يسهل البحث في مكوناته بنسبة 43.8% ، تحقيق الوحدة بالتصميم بالترتيب السابع عشر بنسبة 36.8% ، تحقيق التوازن في توزيع العناصر البنائية بالترتيب الثامن عشر بنسبة 29.8% ، وجود روابط لمواقع اخرى ذات علاقة بالترتيب التاسع عشر بنسبة 28% ثم الترقيم الدولي بالترتيب العشرون بواقع 24.6% ، واخيراً كلاً من – الموقع يتسم بالجاذبية من حيث الابتكار فى التصميم ، بالصفحات الطويلة يوجد رابط للوصول لاعلى الصفحة بنسبة (19.3%) ، مما يؤكد عدم حرص المجلات العربية المعتمدة عينة الدراسة بالابتكار في التصميم وانها مازالت تحتاج الي دعم لمواجهة المنافسة العالمية للنشر الدولي .

**المراجع :**

(1) رشاد الفقيه ، (2017) ، مشكلات تواجه البحث العلمي في الوطن العربي ، متوفر في -
HTTP:www.forum.ok-eg.com/New.php?

(2) نور الدين حفيظي ، راويه تبينه ، (2015) النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية ، ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي ، مركز جيل البحث العلمي ، الجزائر ، ديسمبر ،2015 ، ص 135

(3) عصام توفيق ملحم ،(2015)، معوقات النشر العلمي الالكتروني من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية ، المجلد الثالث ، العدد السابع ، ص 190
(4) دراسة خالدة سيدهم ، (2015) ، واقع صعوبات نشر المقالات والأبحاث العلمية بالجامعات الجزائرية ، ملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي ، مركز جيل البحث العلمي ، الجزائر ، ديسمبر ،2015 ،ص 200
(5) دراسة اكرم مُحَمَّد الحاج ،(2013) ، تحديات النشر العلمي الالكتروني ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الوادي ، العدد الثاني ، نوفمبر 2013 ، ص 145.

(6) دراسة مصطفى جمال مصطفى ، (2011) معوقات النشر العلمي الاكاديمي من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية ، دراسة مقدمة لمؤتمر المحتوى العربي على الانترنت التحديات والطموحات ، الرياض جامعة الامام مُحَمَّد بن سعود الاسلامية خلال الفترة من 3-2011/10/5 ص 55 .

(7) دراسة عبد العال عنتر ، (2011) ، معوقات النشر الالكتروني وعدم الاستفادة منه في الجامعات العربية :جامعة سوهاج نموذجاً : دراسة ميدانية ، مجلة اتلعلوم الاجتماعية ، العدد 26 ، سبتمبر 2011 ، ص 157.

(8) دراسة علي هلول ، (2011)، واقع النشر العلمي في جامعة بابل ، دراسة تقويمية ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، المجلد الثاني ، كانون الأول ، ص 140 .

(9) ابو البشر النجاتي مُحَمَّد ، معايير تقييم جودة مواقع الانترنت ،ماجستير غير منشور ، (جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، 2016)
(10) عادل محمود مُحَمَّد ، تقييم مواقع الويب السودانية عن طريق نموذج الجودة المقترح ، دكتوراة (جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا ، السودان ،2015)
(11) مُحَمَّد حسن خلف ، معايير تقييم مواقع المكتبات فى الانترنت ، (الجامعة المستنصرية ، المكتبة المركزية ،2014)

(12) نهى جعفر سر الختم ، اسس ومعايير تقييم جودة الصحافة الالكترونية (دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية علوم الاتصال ، قسم الصحافة ، 2014)

(13) هاشم فرحات ، محمود عبد الكريم ، نحو معايير موضوعيه لتقييم مواقع الناشرين ، متوفر علي faculty . ksu. Edu.sa متوفر بتاريخ 2017/11

(14) عماد ابو الرب ، ليلي رشيد حسن ، إطار نموذج لتقويم جودة المواقع الإلكترونيه ، متاح بتاريخ 12-2017 ، متوفر على http://www.alarabiclub.org/index.php?p-Id=213&id=335

(15) رضا مُحَّد النجار ، معايير تقييم مصادر المعلومات المرجعيه المتاحه على الإنترنت ، متاح بتاريخ 13-6-2017 ، متوفر على http://www.journal.cybrarians.org

(16) فريدة مُحَّد احمد العوضي ، (2010)، صناع الثقافة العلمية وواقع النشر العلمي في العالم العربي ،متاح بتاريخ 2018/11/20 http:// laamkan.maktoobblog.com

(17) عبد الرحمن فراج ، مصادر المعلومات المتاحة على الانترنت والاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ، مصر ، المكتبة الاكاديمية ، المجلد 9، العدد 18، ص 190.

(18) مُحَّد كامل عبد الحافظ ،(2006) اصول التصميم لصفحات الويب النظرية والتطبيق ، القاهرة ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، ص120

(19) شمس ، نادر اسماعيل ، (2008) مدخل لتقنيات التعليم ، دار الفكر ، عمان ، ص 209.

(20) مُحَّد حسن خلف ، (2014) ، معايير تقييم مواقع المكتبات في الإنترنت ، الجامعة المستنصرية ،المكتبة المركزية .
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=94424

(21) مركز مؤشر للأستطلاع والتحديات ،
http://indexpolls.de/category/publications/aimqsj/

## المراجع الاجنبية

- janet G. schnall,Ms,AHip/criteriafor Evaluating websites.available at : Http://healthlinks.washington.edu/howto/navigating/criteria.pdf
متاح بتاريخ 2017/12
-Thomas Elkjer nissen (Terror.com- is social media warfare in Syria and Iraq) Royal Danish Defense college. Military studies Magazine . issue2,vol.02,2014.p.2.
- Karyn Riddle, 2011, yourg Abults : Auto biographical memories of freightning newo story seen During shildhood, communication research, December 2012; vol 39. 6 pp 738-756. Frist published on October 17
- Michael Bernard , Chia Hui Liao & Melissa Mills/ The Effects of Font Type and Size on the Legibility And Reading Time of online Text by Older Adults" Software Usability Research Laboratory, Department of Psychology,2002 lderly.pdfhttp://psychology.wichita.edu/hci/projectse
- Kate Ferguson. "Countering violent extremism through media and communication strategies: A review of the evidence" . Research Associate, Partnership for Conflict, Crime and Security Research . University of East Anglia . 2016 .. Avilable Online file:///C:/Users/dell%20i5/Downloads/Countering-Violent-Extremism-Through-Media-and-Communication-Strategies-%20(1).pdf
-William Robert Avis . " The role of online/social media in countering violent extremism in East Africa" . GSDRC

Helpdesk Research Report 1,380. Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham.2016. Avilable Online: file:///C:/Users/dell%20i5/Downloads/HDQ1380.pdf

-Christina Schori Liang. " Cyber Jihad: Understanding and Countering Islamic State Propaganda". Geneva Centre for Security Policy (GCSP) . 2015 . Avilable Online: file:///C:/Users/dell%20i5/Downloads/file.pdf

-Mark D. Chang ." Trolling New Media: Violent Extremist Groups Recruiting Through Social Media" . Master of Arts in Security Studies. Homeland Security and Defense .Naval Postgraduate School s. December **2015**

# منهجية البحث في الدراسات الإسلامية: الواقع والتحديات

د. مُحَمَّد البويسفي
— باحث في الدراسات القرآنية — المغرب

**مقدمة**

للبحث العلمي أهمية كبيرة في تطوير وارتقاء المجتمعات البشرية ، والبحث في الدراسات الإسلامية له أهمية خاصة لارتباطه بتأطير وتوجيه الجانب الديني والروحي للإنسان ، من حيث فهم النص الديني ومن حيث تنزيله على حياة الناس ، وإذا كانت للدراسات الإسلامية مناهج متميزة أبدعها علماء مسلمين كبار ، استطاعت أن تجيب على أسئلة عصور معينة ، وتلبي حاجات علمية وحضارية في سياقات محددة ، وتترك بصمة في المعرفة الإنسانية إلى يومنا هذا ، فإنه أتى حين من الدهر على مناهج البحث في الدراسات الإسلامية ، أصبحت تواجه أسئلة حارقة وتحديات جمة ، بفعل تغير السياق العربي الإسلامي ، واتساع مجالات الحياة المعاصرة وتعقدها ، والاحتكاك بالحداثة الغربية وما قدمته من مناهج في العلوم الإنسانية والاجتماعية تلبي احتياجات المجتمع المعاصر وتجيب عن أسئلته المحلة.

هذا الواقع شكل أحدث خلخلة في قناعات الباحثين في الدراسات الإسلامية ، ودفعتهم إلى التساؤل عن مدى نجاعة وفعالية مناهج البحث في العلوم الإسلامية ، وأكثر من ذلك هو مدى فعالية العلوم الإسلامية في حد ذاتها ، ثم صار البحث عن سبل تطوير مناهج البحث في العلوم الإسلامية حتى تواكب المستجدات أمرا ملحا. وفي هذا الصدد جاء هذا البحث ليميط اللثام عن التحديات التي تواجه مناهج البحث في الدراسات الإسلامية ، ويبحث في سبل تأهيل هذه المناهج لكي ترتقي إلى موقع الريادة وتتحقق فيها الكفاية العلمية والوظيفة الحضارية ، وسبل الانتقال من الواقع المشهود إلى الموقع المنشود.

**المحور الأول: البحث العلمي في الدراسات الإسلامية وقضية المنهج**

إن الحديث عن القضية المنهجية في الدراسات الإسلامية هو حديث في صميم إشكالات الفكر الإسلامي التي نعيشها اليوم ، لأن أزمتنا الحالية هي أزمة منهج ابتداء وانتهاء. وصدق من قال: ضبط الميزان يكفيك هم الموزون ، وصحة المناهج تكفيك هم النتائج. هذا المنهج هو ما يتعين على الباحثين في الدراسات الإسلامية مراجعته وتجديده ، وهو المعول عليه في حل أزمة المسلمين اليوم ، وتجاوز تخلفهم وعجزهم عن تحقيق التقدم والرقي الحضاري ، نعم المنهج "إنه موسى عليهم السلام في الحياة والعلم ، فمن فسد منهجه بذل كثيرا وحصّل إن حصل قليلا ، ومن استقام منهجه أسرع وإن أبطأ ، وسبق وإن لم يكن أول من انطلق[1]. وفي الحديث النبوي الشريف ما يؤكد ذلك ويعضده ، فالرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "أخلص دينك يكفيك العمل القليل"[2] ، ويقول صلى الله عليه وسلم في حديث آخر: "نحن الآخرون الأولون يوم القيامة"[3].

وهذا ما أكده أكثر من باحث في هذا المجال ، ومن الذين اشتغلوا بقضية المنهج وتنبهوا له مبكرا الدكتور الشاهد البوشيخي عندما اعتبر أن مشكلة المنهج هى مشكلة أمتنا الأولى. وأنه ولن يتم تحليقنا العلمى ولا الحضارى إلا بعد الاهتداء فى المنهج للتى هى أقوم ، وبمقدار تفقهنا فى المنهج ورشدنا فيه يكون مستوى انطلاقنا كما وكيفاً. وأكد على أن حرصنا على استقامة المنهج فى كل شئ ، ينبغى أن يكون فوق كل حرص. وإن الجهود الذى نبذله من أجل تقويم المنهج ينبغى أن يكون أكبر من كل مجهود ؛ إذا العلم ليس هو القناطير المقنطرة من المعلومات يتم تكديسها وخزنها فى أدمغة بنى آدم ، وإنما هو صفه تقوم بالشخص نتيجة منهج معين فى التعلم والتعليم ، تجعله قادراً على ما لم يُعلم. والعالم ليس هو الذى يحمل فى رأسه خزائن ومكتبات ،

[1]- انظر الكلمة الافتتاحية للدكتورد الشاهد البوشيخي ضمن الدورة التكوينية: نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي ، الناشر: معهد الدراسات المصطلحية ، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سنة 1996- ص 21

[2]- شعب الإيمان للبيهقي ، رقم الحديث 6358

[3]- صحيح مسلم ، رقم الحديث: 1419

ولكنه الذى يعرف كيف يوظف ما فى رأسه وما فى الخزائن والمكتبات ، ومن أجل إضافة بعض الإضافات.

والناظر فى أحوال الأمة عامة ، والحال العلمية منها خاصة ، يلحظ بيسر أن مسألة المنهج لما تعط حظها من العناية والرعاية ، وأن كثيراً من الأموال والأوقات والطاقات تضيع بسب فساد المنهج وبغير المنهج القويم لا يمكن أن يستقيم للبحث العلمى سير[1].

والناظر في واقع البحث العلمي في الدراسات الإسلامية بشكل أخص يجده يشكو كثيرا من الأمراض ،منها: التكديس بدل البناء ، والاستهلاك بدل التصدير ، والجمع بدل البحث ، والارتجال بدل التخطيط ، والفردية بدل الجماعية ، والتسرع ،بدل التأنى والتعميم بدل التدقيق ، والفوضى فى عدد من المجالات بدل الضبط .. ومرد ذلك كله – عند التأمل – إلى فساد المنهج[2]

هذا الواقع في البحث العلمي سببه عدم عامل الزمن الذي تغير وتغيرت معه ظروف الناس الاقتصادية والاجتماعية ، وهو تغير من نوعي كيفي يجعل الأنساق المعرفية والفكرية السالفة ، إذا أخذت مأخذا تقليديا ، ليس فقط غير قادرة على سد الحاجة إلى حل المشكلات ، بل أيضا عاجزة عن سد حاجة الفهم ، فهم بنية وأنظمة الحياة التي تجددت تجديدا كيفيا ، وهذه الحالة التي يعيشها العقل الإسلامي المعاصر في تقابله مع العالم ، حيث لا يواجه مشكلات معدودة ، بل هيكلة جديدة لنمط الاجتماع ، لم تعهدها أنساقه الفكرية والفقهية القديمة ، وهذا يفرض تجديدا في طريقة فهمنا للتجديد ذاته ، وأعني به وجوب التجديد في مناهج

[1] - مشكلة المنهج فى دراسة مصطلح النقد العربى القديم د. الشاهد البوشيخي ، مجلة المسلم المعاصر العدد 55 / 56

[2] - الشاهد البوشيخي ، المرجع السابق

التفكير ، لأنه غير كاف التغيير في ثمار المنهج الموروث ، وإنما المطلوب تجديد الآلة المنتجة لتلك الأفكار[1].

والناظر في واقع البحث العلمي أيضا يجد آفيتن ابتلي بهما منهج البحث في الدراسات الإسلامية اليوم.مما أثر سلبا على قضية المنهج في الدراسات الإسلامية وخسرت خسارة كبيرة بعدما تركبت من عاملين وسببين هما: عجز التقي وجلد الفاجر. وهو ما تعوذ منه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما قال: " اللهم إني أعوذ بك من جلد الفاجر وعجز الثقة". وتجلى ذلك في ظهور آفتين ، هما:

- الأفة الأولى الحفظ وتكديس المعلومات في الذهن ، دون أن يدرك الذي جمع فأوعى أين يضع مداركه ، ولا كيف يوظف فوائده ، من غير أن يعلم هيكل بنائه ، ما اعوج منه وما استقام ، وما ذاك إلا لانصرافه عن الاستيعاب ما جمعه من علوم السلف ما يجمع دون أن يفقه علَامَ ركبوا ما ركبوا ، ولا كيف أبدعوا ما أبدعوا ، ودون أن ينتبه إلى مقاصد المعارف ، ولا إلى أسرار قضاياها ، كيف رتبت ، ونتائجها كيف فسرت وعللت ؟[2]

- والافة الثانية: هي الافتتان بالمناهج الغربية وأدواتها المعرفية ، وتلقي طرائقها وحدودها من غير سواها ، حتى صار هذا المنبهر إلى درجة الاستيلاب ، ينظر إلى نفسه وإلى غيره من منظور الآخر وبمعيار الآخر ، وصار ينكب على المصطلحات والمناهج الغربية من غير تمحيص ولا تدقيق ، فصار يهدم من غير أن يبني ، وينتقد من غير أن يستند إلى الأصول. ومعلوم أن المصطلحات والمناهج الوافدة تتأثر

[1]- لماذا نحتاج إلى التجديد المنهجي ؟ د الطيب بوعزة ، https://nohoudh-center.com/

[2]- أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية ، د فريد الأنصاري ، منشورات الفر قان ، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء ، 1997م. ص 149

بالسياق والبيئة التي نشأت وتخَلَّقت فيها ، ولا يجب التعامل مع المناهج والمصطلحات الوافدة علينا من الغرب بمنطق "العثور" ، فكثير من المناهج والمصطلحات الغربية مفخخة ومنحازة ، ولذلك وجب إيقافها في حدود الأمة الحضارية للسؤال ، والتثبت من الهوية ، وحسن النية ، ودرجة النفع ، وتعقبها في مختلف المجالات والتخصصات التي قد تكون عششت فيها ، وأباضت أو فرَّخت بغير حق ، فإن سويت وضعيتها ، كما يقال ، فذاك. وإلا طُهِّر فكر الأمة منها فإنها رجس[1] ، وهكذا ضاعت قضية المنهج في الدراسات الإسلامية وخسرت خسارة كبيرة.

**المحور الثاني: منهج البحث في قضايا الدراسات الإسلامية والمعارك الفكرية الوهمية**

ظهرت علوم إسلامية عديدة نتيجة حاجة حضارية للأمة ، وأدت هذه العلوم أدوارا فاعلة في حياة المسلمين أفرادا وجماعات ، لكن هذه الفاعلية والوظيفية بدأت تخف وتضمحل مع الزمن ، حتى غابت في تاريخ الأمة ، بعدما طغى التكرير والاجترار والتقليد ، ومن هذه العلوم علم التوحيد الذي جمد على طابعه المدرسي الذي اقتضته مرحلة زمنية معينة ، وحاجة تعليمية في تاريخ الأمة ، ثم أصبح اليوم مجرد معلومات محشوة في الذهن ولا أثر له في الواقع من حيث استقامة السلوك وسلامة الفهم. ونفس الأمر ينطبق على علوم القرآن التي انقلبت في أغلبها إلى معلومات تؤخر للقرآن الكريم ، بعدما كانت وظيفتها المنهجية الأولى هي تسييج فهم القرآن من الانحراف.

وبعدما غابت الوظيفة المنهجية لهذه العلوم بقي فهم النص الشرعي ثغرا منكشفا ، ومنه دخلت الفتن على المسلمين حتى وصلت حد التكفير والفُرقة والاقتتال.

وهذه نماذج من القضايا التي فقدت وظيفتها المنهجية مع مرور الزمن وتبدل الظروف والأحوال ، وظهور التقليد وضمور التجديد.

[1] - انظر: نظرات في المصطلح والمنهج ، د الشاهد البوشيخي ، مطبعة أنفو برانت ، فاس. ط 1 ، سنة 2002م. ص 9. بتصرف كبير

**أولا: قضية العقل النقل**

من القضايا الفكرية التي نشأت في الفكر الإسلامي ضمن سياق تاريخي وحضاري معين ، قضية العقل والنقل ، فبعد عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد الصحابة ، حيث لم يكن ظهر هذا الصراع والتقابل المتوهم بين العقل والنقل ، وكان بينهما تكامل وانسجام ، إذ النص يرشد العقل ويسدده ، والعقل يتفهم النص ويستوعبه من حيث الفهم والتنزيل ، دون أي خلاف أو شقاق. وبعد عصر الترجمة والانفتاح على الفلسفة اليونانية ، وبعد ظهور الاختلاف السياسي بين المسلمين في قضية الإمامة ورفض العقل من جهة ، وإشهار العقل في مواجهة النص[1]. لكن بعدما عالج المسلمون هذه القضية وكتبوا فيها الكتب والتي تُوجت بكتابات الشيخ ابن تيمية وابن رشد ، لم يعد مصوغ ولا من المقبول إحياء هذه القضية في زمننا الحالي. والاشتغال بها الآن مضيعة للوقت والجهد.

**ثانيا: قضية الجبر والاختيار**

وهي قضية مثل سابقتها ذات خلفية سياسية تاريخية ، حينما أراد حكام بني أمية تبرير تجاوزاتهم وأخطائهم السياسية ، فقالوا بالجبر وأن الإنسان مسير غير مخير ، مما دفع بالإمام الحسن البصري إلى كتابة رسالة إلى الخليفة عبد الملك بن مروان يعاتبه ، ويقول له: إنكم ترسلون شرطتكم يهينون الناس ويظلمون الناس وتقولون هذا بقدر ، وحينما سأله كل من معبد الجهني وعطاء بن يسار بعد انتشار ظلم بني أمية: يا أبا سعيد ، إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون الأموال بغير حق ويقولون: إنما تجري أعمالنا على قدر الله. فكان يقول: كذب أعداء الله[2] ، وهي القضايا الأمور الأيديولوجية الكبيرة التي عارض فيها الحسن البصري حكام بني أمية ، وجلبت عله ضغوطات...

[1]- الأزمة الفكرية المعاصرة ، د طه جابر العلواني ، الدورة التكوينية: نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي ، الناشر: معهد الدراسات المصطلحية ، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سنة 1996. ص 47

[2]- المعارف ، لابن قتيبة ، تحقيق ثروت عكاشة ، ط دار المعارف بمصر ، ص 441

فبعدما كانت في البدء قضية سياسية انتقلت إلى قضية عقدية وصارت تُبحث ضمن مباحث الاعتقاد، وشتان ما بين القضايا السياسية والقضايا العقدية، إذ إن مناقشتها من الزاوية العقدية يشتت الأمة ويمزقها، والخطأ فيها يعني التكفير، لأننا كلما ذكرناها ينقسم الناس فريقين، فريق جبري وفريق قدري، وبالتالي هذا يكفر هذا[1]، وهذا يُنسب ذلك إلى البدعة لكن حين تُناقش من الزاوية السياسية يكون الأمر فيها أهون والمخطئ فيها لا يُكفر، ويبقى الأمر اجتهادي توفيقي ضمن دائرة الإسلام.

وهذا التحليل يظهر لنا أزمة منهج البحث في الفكر الإسلامي، وأن كثيرا من القضايا المبحوثة ذات خلفية تاريخية سياسية في سياق معين، ثم تطورت بعد ذلك لتصبح من قضايا الاعتقاد، وأن بعض المواقف السياسية أصبحت مبادئ اعتقادية غير خاضعة للزمان والمكان والأحوال. وأما إحياء هذه القضايا واستدعاؤها اليوم، هو إحياء لصراع قديم وعقيم، للأمة فيه ولا مصوغ له، وهذا خلل منهجي جنت الأمة من ورائه ويلات التكفير والتبديع والتفريق والتقتيل.

ولم تعد هذه القضايا تمثل مشكلات بالنسبة للمسلم المعاصر، لأنها ليست قضايا وجودية إنسانية تفرض نفسها خارج حدود الزمان والمكان، ولن تُطرح في الوقت الحالي إذا وُجد المفكر المسلم القادر على إعادة صياغة المنظومة الفكرية الإسلامية التي تستجيب لاحتياجات هذا العصر وشروطه[2].

[1]- الأزمة الفكرية ومناهج التغيير، د طه جابر العلواني، ص 57

[2]- انظر تعقيب د عبد الناصر السباعي على ورقة د طه جابر العلواني، في الدورة التكوينية: نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي، ص 70

وينبغي أن نوضح أمرا ، كتب فيه المفكرون من قبل ، وهو أن بعض الأفكار صحيحة وصالحة في زمن معين ، لكنها في وقتنا الحاضر غير صالحة ولو حافظت على صحتها ، وأكثر من ذلك هناك أفكار ميتة وأفكار مميتة كما ميز المفكر الجزائري مالك بن نبي ، حيث يميز بين الفكرة الميتة وهي فكرة موروثة انتجتها الثقافة الإسلامية في عصر الأفول وليست صالحة للتطبيق ، ويقول عنها: "هي الفكرة التي بها خذلت الأصول ، فكرة انحرفت عن مثلها الأعلى و لذا ليس لها جذور في العصارة الثقافية الأصيلة" ، أما الفكرة المميتة: فهي الفكرة الوافدة من الثقافة الغربية ، ويقول عنها: "هي الفكرة التي فقدت هويتها وقيمتها الثقافيتين بعد ما فقدت جذورها التي بقيت في مكانها في عالمها الثقافي الأصلي"[1].

وهذه الأفكار التي انتهت صلاحيتها قد تصير سامة وقاتلة ، ومن الأفضل تجنبها وعدم تناولها. ولأن الأفكار إذا خرجت من سياقها وبيئتها التي تخلقت فيها تصبح غير ذات جدوى وإذا نبتت تنبت بشكل مشوه ممسوخ.

**ثالثا: قضية التقابل بين الكلية والجزئية**

ومن الأمور المنهجية في التعامل مع النص الشرعي والتي وقع فيها خلل وانزياح كبير عما كان عليه في عهد النبي الكريم والصحابة الكرام ، هي التقابلية بين القراءة الكلية والجزئية للنص الشرعي ، ومن آثار القراءة الجزئية للنص الشرعي إقصاء جزء كبير من القرآن في التشريع أو الحكم الشرعي ، والاقتصار على ما سمي بآيات الأحكام دون غيرها من الآيات الأخرى ، وقد حصر بعضهم آيات الأحكام في خمسمئة آية ، وحصر أحاديث الأحكام في خمسمئة إلى ألف ومئة أو مئتين فقط.

نريد لهذه الكليات أن تكون حاكمة للفكر الإسلامي عامة ، ونلوم الفقهاء والأصوليين الذين يكتفون في أخذ الأحكام الشرعية من النصوص الجزئية فيما يعرف بآيات الأحكام ، ويتركون الآيات الكلية ، وهذا التضييق في تقدير الأحكام سببه هو تضييق مفهوم الشريعة والتشريع والأحكام الشرعية ، وحصر مفهوم الأحكام فيما هو جزئي تطبيقي مباشر ، وكانت النتيجة هي

[1] - مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي ، لمالك بن نبي ، دار الفكر ، ص 153

تغيب الكليات والقواعد والأحكام الكبرى الموجودة في القرآن الكريم. ولا يجوز الوقوف عند ظواهر الأدلة الجزئية وحرفيتها، إذا كانت منافية للأدلة الكلية[1].

وفي هذا التجزئي والحصر إهدار لثروة تشريعية هائلة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وتعطيل لها دون أي مصوغ مقبول. وسوف نعود لقضية العلاقة بين الكليات والجزئيات في النص الشرعي ونعالجها ضمن أولويات البحث في الدراسات الإسلامية.

**رابعا: قضية تغييب التكامل بين العلوم**

وهذا من الخلل الذي تسرب إلى الفكر الإسلامي، حيث انفصلت العلوم الشرعية عن العلوم الإنسانية المعاصرة التي تساعد على فهم الواقع بمكوناته وبنياته وتقاطعاته، وتعين على التنزيل السليم للنص الشرعي على الواقع التغير والمتشعب. وبعد هذا الانفصال نأتي إلى انفصال آخر بين العلوم الشرعية من جهة والعلوم الطبيعية والكونية من جهة أخرى، والتي تسهم بشكل مباشر وفعال في تسخير الكون للإنسان وتيسر له مهمة الاستخلاف، بما تتطلبه حاجاته البشرية والاجتماعية، وتحقيق غايات إيمانية بالنظر إلى الآفاق والأنفس، وهذا ما يحاوله البعض من خلال البحث في الإعجاز العلمي الذي لو أُخِذ بحق وشرطه لأدى وظيفة إيمانية ودعوية كبرى.

هذا الانفصال جعل العلوم الإسلامية محصورة في زاوية ضيقة محرومة من الاستفادة من الأدوات المعرفية الحديثة التي أنتجها وطورها الغرب. وهذا الانفصال أفقد العلوم الشرعية الفعالية والنفعية، وجعلها مهددة بالتجاوز والاستغناء عنها في مجالات حيوية من الحياة.

وقد نبه إلى هذا الأمر الفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن وأكد على ما سماه حاجة اليقظة الدينية المعاصرة في العالم الإسلامي إلى "السند الفكري"، وذلك بدعم التجربة الإيمانية بأحدث المناهج العقلية وأقواها وتأسيسها عليها، وأن القصور في هذا الباب هو الذي جعل هذه اليقظة تنحو في اتجاهات أطمعت الخصوم في التعرض لها والإساءة إليها "ولو أن أهل

[1]- الكلية الأساسية، ص 189

اليقظة حصّلوا ملكة منهجية عَمِلَ التغلغل في تجربة الإيمان على فتح أبوابها ، لتمكّنوا من إقامة فكر إسلامي جديد يحصّن هذه اليقظة"[1].

ومعلوم أن القرآن الكريم بما هو مصدر الثقافة والفكر عند المسلمين ، خطاب بلسان عربي مبين ، وحديث عن الأنفس :الإنسان المكلف المستخلف ، وحديث عن الآفاق :الكون المسخر مجال الاستخلاف. ولكل دائرة علومها الخادمة لها ، وكل تلك العلوم قرآنية ، وبتعبيرنا: شرعية ، أو إسلامية ؛ إذ يستوي الناظر المتفقه في آيات النص وفي آيات الأنفس وفي آيات الآفاق ، فكلها دلائل على الحق مرشدة وهادية إليه في الكتاب المسطور كما في الكتاب المنظور ، بينها وحدة بنائية نسقية تنتهي إلى أصل التوحيد.

والأصل في العلوم الإسلامية أنها دافعة إلى النهوض والتقدم ، وأنها مصطبغة بصبغة الوحي وهداياته ، بحيث أنها تزكي الأنفس وتبني العمران ، ومؤهلة للأمة إلى مقامات الخيرية والشهادة على الناس ، ومحققة لمقصد الاستخلاف وعمارة الأرض[2].

**المحور الثالث: أولويات البحث في الدراسات الإسلامية**

إن البحث في الدراسات الإسلامية يحتاج إلى تجديد في المنهجية بياناً للعيوب واقتراحاً للحلول من أجل الإصلاح ، وتوجيه الجهود حول الجانب المنهجي في الفكر الإسلامي من أهم أولويات الفكر الإسلامي اليوم ، إن الحديث عن الأولويات في البحث العلمي هو حديث عن واجب الوقت ، والاشتغال على غيرها تضييع لهذا الواجب ، وأن العمل بالأولويات رشد منهجي كما يقول الدكتور الشاهد البوشيخي ، وهو أن تسير وفق نظام الأولويات ، فيه الثابت وفيه متغير ، إذا حمل الشخص نفسه على هذا ووطن نفسه عليه ، فإنه يكون راشدا منهجيا ، ونقصد بالأولويات في البحث في الدراسات الإسلامية تقديم ما حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير عند تزاحم المجالات والقضايا المطلوب بحثها في العلوم الشرعية. فهناك عدة قضايا

---

[1]- العمل الديني وتجديد العقل ، طه عبد الرحمن ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، 1997م ، ص 10-9

[2]- *راهنية سؤال التجديد* في العلوم والثقافة والمنهج.. إمكانات وعوائق ، د سعيد شبار ، https://nohoudh-center.com/

وإشكالات تحتاج إلى التقديم وإعطائها الأولوية في البحث عن غيرها ، ويمكن ان جمل هذه الأولويات فيما يلي:

**أولا: في تحقيق كتب التراث**

ونقصد بالتحقيق: بذل غاية الوسع والجهد لإخراج النص التراثي مطابقا لحقيقة أصله نسبة ومتنا مع حل مشكلاته وكشف غوامضه[1]. وهذا العمل هو أول خطوة منهجية في التجديد ، لأن تراث الأمة الإسلامية أهم تراث فكري عالمي ، ولا يمكن القفز علي أنه ذاكرة الأمة وسر وجدوها وقوتها ، ولا بد من الانطلاق منه في أي تجديد ، وقد صدق من قال أول التجديد قتل الماضي بحثا.

وبالنظر إلى واقع البحث العلمي في التراث نجده في حاجة ماسة إلى حل معضلة النص التراثي في مختلف العلوم ، توثيقاً وتحقيقاً وتكشيفاً ، لأن: "التراث أغلب الموجود منه خطوط ، وأغلب المخطوط في حكم المفقود ، وأغلب المطبوع في حكم المخطوط"[2]. وما حُقق يحتاج إلى إعادة تحقيق وقد حضرت محاضرة لمحافظ الخزانة الملكية في المغرب بالرباط يقول فيها: إن النصوص المحققة في الجامعات لا تستجيب للشروط العلمية. وأن العلماء والأساتذة الكبار لا يعتمدون الكتب المحققة من لدن الطلبة الباحثين خلال رسائل وأطاريح الدكتوراه. والسبب هو ضعف التكوين خاصة في العربية.. وأن هذه الكتب المحققة كلها نعم كلها يجب أن يعاد تحقيقها. ومن هؤلاء المحققون من يجعل الرواية الأصلية في الهامش وغيرها في المتن... ويؤكد هذا ما ما قاله الدكتور محسن عبد الحميد في سياق اقتراحه لتطوير البحث في الجامعات: "منع تسجيل الرسائل في قضايا تحقيق التراث ، وترك ذلك إلى المؤسسات الرسمية ، المختصة الأخرى ، التي تهتم بذلك لأن تحقيق الكتب التراثية في الجامعات ، غدا متكأ للطلبة الضعاف في معظم الأحوال ، ثم معظم تلك التحقيقات لا قيمة علمية لها ، ولا علاقة لها بصراعنا الحضاري في

[1] - أبجديات البحث في العلوم الشرعية ، د فريد الأنصاري ، منشورات الفرقان ، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء سنة 1997 ، ص 134

[2] - مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والاسلاميين قضايا ونماذج ، د الشاهد البوشيخي ، دار القلم مطبعة النجاح الجديدة ال-ار البيضاء سنة 1993. ص 42

الحاضر والمستقبل"[1]، وهذا يفرض على الباحثين في الدراسات الإسلامية بذل الجهد العلمي في تحقيق التراث تحقيقا علميا مستوفيا للشروط ومحققا للغاية وملبيا للحاجة.

ثم بعد التحقيق لا بد من التكشيف الموضوعي وذلك قصد الوصول إلى إنجاز الكشاف الموضوعي للعلوم الشرعية الذي نقترح أن يكون مصنفا حسب أنواع هذه العلوم، حتى يتيسر للأجيال القادمة الاطلاع على تراث الأمة والاستفادة منه.

**ثانيا: في الدراسات المصطلحية**

المصطلحات مفاتيح العلوم، وسر مكنونها، والمصطلح عنوان المفهوم، والمفهوم أساس الرؤية، والرؤية نظارة الإبصار التي تريك الأشياء كما هي؛ بأحجامها وأشكالها وألوانها الطبيعية، ومن هنا تأتي الأهمية والأولوية للدراسات المصطلحية، وخاصة أمام مصطلح الذات الذي هو خزان الممتلكات، والذي يجب أن يكون على رأس الأولويات، فلا يكاد للأسف يحظى بأدنى التفات، وذلك وحده دليل على أن الأمة لما تقدر أمر المصطلح قدره، ولما تفقه طبيعة الإشكال المصطلحي ولما تتصور المسألة المصطلحية التصور المطلوب. وتظهر أمية المصطلح أيضا بالنظر إلى أثر المصطلحات الوافدة على الثقافة الإسلامية من الغرب وما أحدثته من تشويه وتغيير، ومن تمكين للغزو الثقافي. وأهم خطوة منهجية هنا هي ضرورة امتلاك التصور الحضاري الشامل للمسألة المصطلحية والوعي بهذا.، واعتماد منهج الدراسة المصطلحية، في الكشف عن مفاهيم المصطلحات. ولا يتم ذلك إلا بإنجاز المعجم المفهومي للقرآن الكريم، ويراد به المعجم الذي يحدد مفاهيم ألفاظ القرآن الكريم ومواقعها في النسق المفهومي الكلي للقرآن الكريم، ليمكن الوصول إلى الفهم الكلي النسقي للقرآن الكريم. ثم إنجاز المعجم التاريخي للمصطلحات العلمية العربية. ثم التزام منهجية مستوعبة لما لدى الذات وغير الذات في وضع المصطلحات، وقد قيل عن هذا في نظرة سابقة، ما نصه: "إن المصطلح الوافد –السائد أو غير السائد– لا يواجه –ولا ينبغي أن يواجه–

[1] - أزمة المثقفين اتجاه الإسلام في العصر الحديث، د محسن عبد الحميد، مطبعة دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سنة 1985، ص 143

بمنهج العثور ؛ إنه لابد من خطة علمية شاملة حاسمة ، لمواجهة ما أسماه بعضهم بـ"الطوفان المفهومي"[1].

**ثالثا: في الدراسات القرآنية: استكمال بناء علم أصول التفسير:**

إذا كان تفسير كتاب الله تعالى أول العلوم نشأة في الفكر الإسلامي ، من حيث التدوين والتصنيف والممارسة ، إلا أنه مع تطور العلوم الإسلامية واتساع رقعتها ، وكثرة الاشتغال بها ، ظهرت الحاجة إلى ضبط العملية التفسيرية ، وبدأ البحث عن القواعد والأصول المحكمة التي من شأنها أن تعصم المفسر من الخطأ ، وتمنع العبث بالنصوص الشرعية وليّ أعناقها ، وتضبط عملية الفهم عن الله تعالى ، واستنباط الأحكام والحكم الشرعية من مظانها ، بحيث تكون قانونا مُحْكَمًا في تفسير النص الشرعي.

وقد دأبت الحركات الإصلاحية والتيارات الفكرية والعقدية... على استمداد مشروعيتها من النص ، وهذا ما أعطانا فُهُومًا متعددة للقرآن الكريم قد تصل إلى حد التناقض.

والذي جعل مثل هذه الفهوم تكثر وتتعدد إلى حد الفوضى وضياع الحقيقة الشرعية بين أهل الأهواء والضلالات ، هو عدم استكمال وإنضاج أصول للتفسير تضبط الفهم عن الله تعالى ، فالحديث مثلا له أصول تضبط نقله وتحصنه من عبث العابثين من الزنادقة والمبتدعين ، لهذا فكل المحاولات التي أرادت العبث بالسنة باءت بالفشل. وكذلك الفقه له أصوله التي تضبط عملية الاستنباط والتشريع وتقيه من زيغ الأهواء وانحراف الفهوم ، إلا أنَّ التفسير بقي بلا أصول ولا قواعد تضبط وتحكم العملية التفسيرية ، حتى إن البعض نزع عنه صفة العلمية ، وقال إنه لم يرتق بعد إلى مستوى العلم ، بمعنى أنه يفتقر إلى الجانب التنظيري التأطيري ، الذي يحميه من تَقَوُّلِ القائلين وانتحال المبطلين ، لهذا كان من أهم تجليات هذه الفوضى: التأويل الفاسد والانحراف في فهم النصوص الشرعية ، والذي أنتج بدوره

[1] - نحو تصور شامل للمسألة المصطلحية ، د الشاهد البوشيخي ، www.altasamoh.net/Article.asp?Id=66

انحرافا في السلوك لدى أفراد وجماعات ، كانت نتائجها وخيمة على الأمة ما زالت ترخي بظلال وخيمة أهلكت الحرث والنسل إلى يومنا هذا ،

وعلم أصول التفسير موجود بالقوة ، منثور وموزع في بطون الكتب ، لكن يحتاج إلى ضم بعضه إلى بعض ، ولمّ أجزائه ، واستخراج كنوزه من العلوم الأخرى كعلم البلاغة ، والمعاجم ، وكتب أصول الفقه ، ومقدمات كتب التفسير ، وكثيرٌ من كتب الحديث -خاصة ما يتعلق بفقه الحديث ، .. ويمكن أن نقول إن هذه العلوم تحتوي على مباحث وقواعد لعلم أصول التفسير ، لكن تحتاج إلى بناء نظري ناظم يحدد وينظم العلاقة بين مكوناته ، متى وكيف نُعمل هذه القاعدة أو هذا الأصل وما هي مستويات ذلك ؟ وهل كل القواعد على مستوى واحد في الكفاية التفسيرية ؟..

وعلم أصول التفسير كفيل بإعادة العقل الإسلامي إلى رشده في التعامل مع نصوص الوحي ، ويكفينا أخطر المشكلات وهي: العبث بالنصوص الشرعية وليّ أعناقها ، كما يقينا مآسي الانحرافات الفكرية والعقدية التي جنت على الأمة الويلات.

**رابعا: في البحث المقاصدي**

يعد البحث المقاصدي أنضج ما وصل إليه البحث الأصولي ، فإذا كان سبب الكتابة في علم الأصول هو حاجة حضارية لضبط فهم الكتاب العزيز وبيانه في زمن الإمام الشافعي وغالب على كتاب الرسالة المباحث اللغوية والبيانية. لكن تطور العالم الإسلامي وانفتاحه على حضارات وثقافات أخرى ، فتح الباب أمام تحد حضاري جديد ، إذ وجد الفكر الإسلامي نفسه أمام عقل حجاجي يعتمد الجدال ، وظهر هذا مع الانفتاح على الروم والثقافة البزنطية التي تعتمد المنطق الأرسطي. فانتقلت حاجة الفكر الإسلامي من الحاجة البيانية إلى الحاجة الحجاجية الجدالية. واستجابة لهذه الحاجة عرف علم الأصول عامة منعطفا جديدا حيث امتزج بعلم المنطق ، وقد امتدت المرحلة المنطقية الجدلية من القرن الخامس إلى القرن الثامن الهجري. بعد ذلك عرف علم الأصول تطورا جديدا مع الإمام الشاطبي ، العالم المجدد ، الذي أعاد النظر في علم أصول الفقه ، بعد أن صار في زمانه علما عقيما لا ينتج ، ولا ينبني تحته عمل ، وذلك بفعل إيغاله في المباحث المنطقية

الصورية. فأراد الإمام الشاطبي – رحمه الله – أن يعيد أصول الفقه إلى وظيفته الحقيقية و هي إنتاج الفقه ، بعد أن صار عقيما. فيكون مرجعا للفقيه في استنباط الأحكام و بيان معاني القرآن. وآلة لضبط الفهم ، وتصحيح السلوك بسييجه من الانحراف الأخلاقي ، فكان البحث في المقاصد ، وظهر البحث في مقاصد المكلف..

وفي هذا العصر استأنف الباحثون في الدراسات الإسلامية هذا البحث المقاصدي ، وعملوا على توسيعه حتى يستجيب لتحديات العصر وقضاياه الكلية ، والذي جعل الاهتمام بالمقاصد من الأولويات البحثية: أن التفكير المقاصدي هو تفكير منهجي في الأساس ؛ "فالمقاصد بأسسها ومراميها وبكلياتها مع جزئياتها وبأقسامها ومراتبها وبمسالكها ووسائلها تشكل منهجاً متميزاً للفكر والنظر ، والتحليل والتقويم ، والاستنتاج والتركيب."[1] وإذا استقامت مناهج التفكير على أساس المقاصد فإن الفكر سيكون فكراً قاصداً يحدد مقصوده ، ومن ثمّ تتحدد أولويته ومشروعيته ، وبالتالي جدوى المضي في أمره. وتتعزز ضرورة الاهتمام بهذه المناهج من ملاحظتنا أن كثيراً من المفكرين والمنظرين يفتقدون العقلية الترتيبية التي توضّح أولوية المصالح والمفاسد في الشؤون كافة ، كما يفتقدون العقلية التركيبية التي تستقري الجزئيات وتربط بينها لتصل إلى القضايا الكلية. والمنهج المقاصدي يوفر العقلية الترتيبية والعقلية التركيبية معاً ؛ فالمقاصد تقوم على الاستقراء والتركيب مثلما تقوم على المفاضلة والترتيب ، "والاستقراء هو أرقى المناهج ، والمعارف الاستقرائية الكلية هي أرقى المعارف وأقواها"[2].

وأرى أنه من أولويات البحث المقاصدي إنضاج القراءة المقاصدية للنص الشرعي ، والذي جعل القراءة المقاصدية الكلية ذات أولوية هو ضرورة العصر ، وحاجات الفكر الإسلامي المعاصر ، ذلك أن الإنتاجات العلمية التي

[1] - الفكر المقاصدي: قواعد وفوائده ، د أحمد الريسوني ، سبريس- الدار البيضاء سلسلة كتاب الجيب رقم 9 سنة 1999م ص 99

[2] - نفس المرجع ص 103

أنتجها المسلمون في عصور الازدهار كانت تلبية للحاجات والتحديات الحضارية للأمة آنذاك ، فالمفسر وهو يفسر آيات القرآن الكريم أية أية وجزء جزء ، والفقيه وهو يبحث في أحكام التيمم والبيوع إنما كان الداعي إلى ذلك "البحث عن الأحكام العملية للمسلمين ؛ لأن ا لرؤية الاسلامية قديما كانت هي السائدة ولا منافس لها على المستوى النظري ، فكان طبيعيا أن ينصرفوا إلى البحث في الأمور العملية ، فالمسلم يومئذ سواء كان طالب علم أو عالما أو عاميا كان يريد أن يعرف كيف يعمل"[1] .أما الآن فإن التحدي أمام المسلمين قد تغير وصارت تواجهنا تحديات فلسفية أيديولوجية كلية ، تطرح بديلا له بناء نظري متكامل متماسك ، فكان ضروريا أن يستجيب الفكر الاسلامي اليوم لمعالجة هذه التحديات ، بوضع البناء النظري للكليات الشرعية قبل التحدث في الجزئيات الشرعية ، وإن كان هذا من ذاك. والقراءة المقاصدية تنطلق دائما من كون صاحب النص له مقاصد معينة وجب البحث عنها ، وهذا الاتجاه ، اتجاه وسطي ، يتجاوز ظاهرية اللفظين ، لكنه لا يتجاوز مقاصد الخطاب التي قامت على الدليل وقام عليه الدليل ، وينطلق في ذلك من الألفاظ والمباني ، لكن على أساس أنها وسائل للوصول إلى مقصد المتكلم ، وفق ضوابط محددة.[2]

ولا بد من اعتبار الكليات الشرعية التي يحتكم إليها العقل الإسلامي في الاجتهاد والفتوى والأخلاق.. هذه الكليات "هي المبادئ العليا والمقاصد الكبرى للتشريع الإسلامي ، بل هي معالم الدين وركائزه وأسسه وأركانه ، فهي بذلك تكون كليات حاكمة وكليات ناظمة ، (..) هي الأصول والأمهات لكل ما يندرج تحتها من الفروع والجزئيات ، سواء كان منصوصا أو غير منصوص ،

[1] - مجلة المنطلق الجديد ، عدد :9 ، ص: 79-80.

[2] - الفكر الأصولي فوائده ومقاصده ، أحمد الريسوني ، منشورات الزمن ، الدار البيضاء ، سنة 1999م ، ص 93-94

ومن هنا يكون تحكيمها أيضا في التفسير والتأويل ، والتقييد والتخصيص ، لما هو منصوص من الأحكام التفصيلية الجزئية"[1].

ومن الأولويات البحثية في البحث المقاصدي حسم إشكالية العلاقة بين كليات الشريعة ونصوصها الجزئية ، بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية ، لأن الاهتمام بالجزئيات وتفاصيل الشريعة ، دون النظر إلى المقاصد الكلية ، يضيع على الأمة مصالح كبرى ، والاهتمام بكليات الشريعة دون اعتبار نصوصها الجزئية فيه تعطيل للنصوص الشرعية المؤسسة لكليات الشريعة.

وقد تجلى هذا الإشكال أكثر وأكثر في الجانب التطبيقي عند المسلمين قديما وحديثا ، بين مغرق في النصوص الجزئية ، مغرق في التفسيرات الحرفية والتجزيئية للنصوص ، من غير بحث واستقراء لها والجمع بينها ، أو حمل بعضها على بعض ، مع أن نصوص الشريعة كل لا يتجزأ ، في بناء متكامل متراص ، غير مبال بكليات الشريعة التي حددت الإطار العام للتشريع الإسلامي ، والمقاصد الكبرى التي جاءت الشريعة لحفظها ، بما جعل هذه الشريعة الإسلامية مرنة قابلة للتجديد والمواكبة لمستجدات الأمكنة والأزمنة.

والاهتمام بكليات الشريعة دون اعتبار نصوصها الجزئية فيه إهدار وتعطيل لكثير من الأدلة الشرعية عامة والنصوص الشرعية خاصة ، ذلك أن النص الجزئي هو أساس المقصد الكلي.

وقد شخص قال الإمام الشاطبي الإشكال بقوله:" الإعراض عن الجزئي جملة يؤدي إلى الشك في الكلي من جهة أن الإعراض عنه إنما يكون عند مخالفته للكلي أو توهم المخالفة له ، وإذا خالف الكلي الجزئي مع أنا إنما

[1]- الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية ، الريسوني ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، سنة 2010م ، ص 47

نأخذه من الجزئي ؛ دل على أن ذلك الكلي لم يتحقق العلم به لإمكان أن يتضمن ذلك الجزئي جزءا من الكلي لم يأخذه المعتبر جزءا منه ، وإذا أمكن هذا ؛ لم يكن بد من الرجوع إلى الجزئي في معرفة الكلي ، ودل ذلك على أن الكلي لا يعتبر بإطلاقه دون اعتبار الجزئي ، وهذا كله يؤكد لك أن المطلوب المحافظة على قصد الشارع ؛ لأن الكلي إنما ترجع حقيقته إلى ذلك ، الجزئي كذلك أيضا ؛ فلا بد من اعتبارهما معا في كل مسألة. فإذا ثبت بالاستقراء قاعدة كلية ، ثم أتى النص على جزئي يخالف القاعدة بوجه من وجوه المخالفة ؛ فلا بد من الجمع في النظر بينهما لأن الشارع لم ينص على ذلك الجزئي إلا مع الحفظ على تلك القواعد ، إذ كلية هذا معلومة ضرورة بعد الإحاطة بمقاصد الشريعة ؛ فلا يمكن والحالة هذه أن تخرم القواعد بإلغاء ما اعتبره الشارع ، وإذا ثبت هذا ؛ لم يمكن أن يعتبر الكلي ويلغى الجزئي"[1].

وهذا يفرض علينا إعادة النظر منهج قراءة النص الشرعي بما يلبي حاجات العصر ويجيب عن أسئلته الحارقة في قضايا حقوق الإنسان والنوازل الطبية الحديثة وقضايا العيش المشترك بين بني البشر. وبهذا يتسع باب النظر والاجتهاد ، ويتحرر من التكلف والتعسف ومن الأقيسة المضنية. لأن هذه الكليات الشرعية ما وضعت على الكلية والعموم إلا لتسعف الناس بهديها وحكمها العام ، الذي يستوعب ما لا يحصى من ولا ينتهي من الحالات والجزئيات المتجددة. وفي هذا المجال الرحب تعالج القضايا المستجدة والتي تختلف عن القضايا والأحوال القديمة ، التي جاءت فيها نصوص خاصة او اجتهادات فقهية ظرفية.[2]

[1]- الموافقات ، 176/3

[2]- الريسوني ، المرجع السابق ، ص 184 وما بعدها.

**خاتمة**

عالج هذا البحث إشكال المنهجية في البحث في الدراسات الإسلامية ، مشخصا العوائق ومقترحا بعض الأولويات البحثية ، لما لها من راهنية في وقتنا الحاضر ، وما يقال على منهجية البحث في الدراسات الإسلامية يقال أيضا على منهج حياة المسلمين اليوم بصفة عامة ، لأن هناك ترابط بين الفكر السلوك ، وإذا استقام الفكر استقام السلوك تبعا ، وازدهرت الحياة ، وما نراه اليوم من ظواهر سلبية تطفو على سطح حياة المسلمين ما هي في الحقيقة إلا أعراض لأمراض منهجية فكرية. وبصلاح الفكر يصلح السلوك وتستقيم الحياة. ولا صلاح للمسلمين إلا بالرجوع إلى القرآن الكريم الذي يهدي إلى المنهج القويم ، مصداقا لقوله تعالى: " إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا"[1].

**لائحة المصادر والمراجع**


1) أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية ، د فريد الأنصاري ، منشورات الفر قان ، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء ، 1997م.
2) أبجديات البحث في العلوم الشرعية ، د فريد الأنصاري ، منشورات الفرقان ، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء سنة 1997 ،
3) أزمة المثقفين اتجاه الإسلام في العصر الحديث ، د محسن عبد الحميد ، مطبعة دار النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، سنة 1985
4) الدورة التكوينية: نحو منهجية للتعامل مع التراث الإسلامي ، الناشر: معهد الدراسات المصطلحية ، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي ، سنة 1996


[1]- سورة الإسراء الآية 9

5) العمل الديني وتجديد العقل ، طه عبد الرحمن ، بيروت ، المركز الثقافي العربي ، 1997م ، ص 10-9
6) الفكر الأصولي فوائده ومقاصده ، أحمد الريسوني ، منشورات الزمن ، الدار البيضاء ، سنة 1999م ،
7) الفكر المقاصدي: قواعد وفوائده ، د أحمد الريسوني ، سبريس- الدار البيضاء سلسلة كتاب الجيب رقم 9 سنة 1999م
8) الكليات الأساسية للشريعة الإسلامية ، الريسوني ، دار الأمان ، الرباط ، ط1 ، سنة 2010م ،
9) لماذا نحتاج إلى التجديد المنهجي ؟ د الطيب بوعزة ،
10) مجلة التسامح العدد 66
11) مجلة المسلم المعاصر العدد 55 / 56
12) مجلة المنطلق الجديد ، عدد :9
13) مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي ، لمالك بن نبي ، دار الفكر ،
14) مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والاسلاميين قضايا ونماذج ، د الشاهد البوشيخي ، دار القلم مطبعة النجاح الجديدة ال-ار البيضاء سنة 1993.
15) المعارف ، لابن قتيبة ، تحقيق ثروت عكاشة ، ط دار المعارف بمصر
16) الموافقات ، للشاطبي ، دار ابن القيم- دار بن عفان ، سنة 2003م .
17) موقع مركز نهوض https://nohoudh-center.com/
18) نظرات في المصطلح والمنهج ، د الشاهد البوشيخي ، مطبعة أنفو برانت ، فاس. ط 1 ، سنة 2002م.

# تحديات النشر العلمي الالكتروني الجامعي في العالم العربي

د. ادريس الكاميري
جامعة سيدي مُحَمَّد بن عبد الله بفاس

**ضوابط النشر العلمي**

تنبع اهمية الدراسة من اهمية النشر الكتروني اذ احدث تطورا هائلا في تطوير وتحسين عملية بث المعلومات ونشر المعارف وايصالها الى المستفيدين. ويعد البحث العلمي للأساتذة والطلبة في الجامعات احدى المجالات التي تأثرت بعالم النشر الإلكتروني, ومن هنا برزت اهمية هذه الدراسة بسبب محدودية الدراسات النظرية المنشورة والمتعلقة بالنشر الالكتروني واثره على البحث العلمي. حيث اصبح يحتل هذا الموضوع اهتماماً كبيراً في مختلف الأوساط التكنولوجية والثقافية والعلمية والتعليمية والاقتصادية ، وذلك نتيجة للوعي المتنامي حول القيمة المضافة العالية التي تنجم عن وجود محتوى رقمي عربي جامعي متميز والذي تنعكس آثاره الايجابية على مختلف القطاعات الإنتاجية والعلمية والثقافية ناهيك عن البعد الحضاري للأمة العربية بشكل عام.

وأصبح يقاس تقدم الدول بزيادة معدلات النشر الدولي للأبحاث العلمية لديها ،مما جعل العصر الحديث متميزا بالثورة المعرفية ونتج عن ذلك كثرة المعلومات وسرعة تخزينها واستعادتها ، فكتابة الأبحاث وإجراء الدراسات لا يمكن أن تتم بمعزل عن ذلك مما يتطلب الاستعانة بالمراجع والمصادر المختلفة لتوثيق الأفكار وتحقيق القدرة التنافسية للإنتاج العلمي والارتقاء به للوصول إلى مصاف جودة الأبحاث العالمية . و يعدّ النشر العلمي احدى عمليات إيصال هذا

النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل ، ووفق نظريات الاتصال يُعدُّ النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية ، والبابَ الرئيس لنشر العلم والمعرفة ، ومصدرًا أساسيا للحضارة الإنسانية ، كما يُعدُّ البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله ، كما أنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك ، تكون في أغلبها مُحكَّمة ومعترف بها لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ، ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه ، وبما أن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحلِّ المعضلات وإنتاج المعرفة لذا فإنه لابد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها من مؤسسات وأفراد ؛ لذا فإن أفضل وسيلة لذلك هي عملية النشر الالكتروني الذي يعتبر أحد أهم طرق وآليات مشاركة وإثراء المعرفة العلمية ، وتحقيق متطلبات التبادل المعرفي ، ولقد عززت قيم التنافسية الدولية من مكانة النشر الالكتروني في المجلات العلمية الرصينة في قواعد النشر العالمية وهذا الوضع الراهن فرض على الجامعات العربية ضرورة التكيف السريع مع البيئة الالكترونية ومواكبة هذه التطورات ومواجهة تلك التحديات ويتمثل هذا في دعم كل أنواع النشر الالكترونية ليكون لها مكان في هذا العصر الرقمي ،وبدأت اغلب الجامعات العربية تسعى جديا وراء التطوير واستخدام أحدث تقنيات النشر الالكتروني في إتاحة المعلومات ,باعتبار ان الجامعات من بين المؤسسات المتعددة الأنشطة والوظائف ؛ حيث تتنوع وظائفها وخدماتها وتتنوع المخرجات التعليمية لها ما بين درجة الاجازة والماجستير والدكتوراه والماجستير المهنية وبرامج التعليم المستمر ، كما أنها تُعد أداة مهمة لتطوير نظام البحث العلمي ؛ لما لها من دورٍ فعال في تنمية المجتمع بشتى جوانبه الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، ومكان للتواصل الثقافي والحضاري .[1]

ويُعد البحث العلمي أحد الركائز الأساسية في عمل الجامعات لتحقيق أهدافها ؛ حيث تستند عليه العملية التعليمية في مجالات التدريس

1شاهين شريف كامل (2013).الجامعات العربية بين مطالب الهوية العربية وطموحات الترتيب العالمي.القاهرة:المكتبة الأكاديمية.ص11

والتفكير الإبداعي والتواصل العلمي بين الباحثين ، كما يُعد أحد المؤشرات الأساسية الدالة على رقي وتطور الجامعات عند التنافس فيما بينها بما يقوم به الاساتذة المدرسون ومراكزها البحثية من نتاج علمي ؛ ولأجل ذلك اعتمدت الجامعات مختلف الاستراتيجيات في تشجيع الاساتذة على التأليف والنشر العلمي بكل أشكاله وفي مختلف تخصصاته.

ولقداصبحت الكثير من التصنيفات العالمية للجامعات الآن تضع في اعتبارها ومعاييرها لتقييم الجامعات وتحديد ترتيبها على المستوى الدولي حجم وجود الإنتاج الفكري العالمي لهذه الجامعات ؛ فعلى سبيل المثال يعتمد تصنيف شنغهاي (ARWU)لجامعة جياو جونغ الصادر منذ عام2003على أربعة معايير ، أهمها جودة الأداء البحثي للجامعات ، الذي استحوذ على (40%) من الأوزان النسبية للمعايير[1]كما خصص تصنيف التايمز( THE World UniversityRankings)الصادر عن مجلة Times Higher Educationمنذ عام 2004 ، نسبة (30%) من تقييمه للجامعات لمعدل النشر لكل عضو هيئة تدريس[2] ، ووَضَع تصنيف الـ QSمعيارًا خاصًا بالاستشهادات ، وخصص له وزنًا نسبيًا بمقدار (20%)[3] ، كما وضع أيضا تصنيف الويب للجامعات العالمية ( Ranking Web World Universities) معيارًا خاصًا بالتميز ، الذي يشتمل على عدد الأوراق العلمية المنشورة في المجلات الدولية عالية التأثير ، وخصص لهذا المعيار وزنًا نسبيًا مقداره (15%) ؛ وعليه فقد سعت مختلف

1Shanghai Jiao Tong University (2013).AcademicRanking of World Universities. GraduateSchool of Education, Shanghai Jiao Tong University .Accessed 13th March 2014.Available at: http://www.shanghairanking.com/ARWU2013.html.

2Times World UniversityRanking. Accessed 13ThMarch 2014. Available at:http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2013-14/worldranking/methodology.

3QS (Quacquarelli Symonds) World UniversityRankings.Accessed 13th March 2014.Available at:http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings

الجامعات لتأمين المتطلبات اللازمة للتوافق مع معايير هذه التصنيفات.

وفي إطار تفعيل دور الجامعات في مجال إثراء المحتوى الرقمي العربي على الانترنت ، جاءت فكرة الدراسة من أن هناك إنتاج علمي كبير في الجامعات العربية بشكل عام إلا أنه غير منشور على شبكة الانترنت كما أن حجم المحتوى العربي الموجود على الانترنت منخفض عالمياً اذا يبلغ المحتوى العلمي المنشور على شبكة الانترنت بحوالي 1% من جملة الإنتاج المنشور ,كما نلاحظ عدم وجود أي جامعات عربية في تصنيف التايمز ، ويرجع احتلال الجامعات العربية لمراكز متأخرة في التصنيفات العالمية للجامعات إلى قلة الجهود التي تبذلها الجامعات العربية لتحسين جودتها والنشر العلمي الالكتروني بها ، والذي يعد أهم معيار في تصنيف الجامعات عالميا ، ورغم ذلك فإن هذه الجامعات لديها بعض الفرص التي يمكن أن تساعدها في تدعيم مركزها التنافسي وتعينها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية كالتعاون مع الهيئات المعنية بالبحث العلمي والنشر ، وتقديم التقدير والاعتراف العلمي لمن يقوم من أعضائها بالنشر الدولي وتحفيزهم ماديا أو معنويا.

وفي هذا الاطار جاءت هذه الورقة البحثية لتبرز الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية للنشر الالكتروني بالجامعات العربية ، من خلال إلقاء الضوء على :

- **مفهوم النشر العلمي**
- **ماهية النشر العلمي**
- **أهمية ومزايا النشر العلمي الإلكتروني وخصائصه**
- **أنواع صناعة النشر**
- **أهداف النشر الالكتروني**
- **ابراز الاهمية العلمية للنشر الالكتروني الجامعي .**
- **واقع النشر الالكتروني العلمي بالجامعات العربية.**

- **مكامن الخلل والقصور لدى الجامعات العربية فيما يخص النشر الالكتروني.**
- **المعوقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من قدرات النشر الالكتروني بالجامعات العربية .**
- **الخروج بمقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه النشر الالكتروني بالجامعات العربية.**

- **مفهوم النشر العلمي**

للنشر تعاريف عديدة ومختلفة وردت في الكثير من أدبيات البحث العلمي ، ومن بين هذه التعريفات نذكر:

**النشر لغة**: هو الإذاعة أو الإشاعة أو جعل الشيء معروفا بين الناس ،

**والنشر اصطلاحا** لا يبعد عن النشر لغة إذ يقصد به توصيل الرسالة الفكرية التي يبدعها المؤلف إلى جمهور المستقبلين ، أي المستهلكين للرسالة[1] .

ويعرف النشر على أنه مجموع العمليات التي يمر بها المطبوع من أول كونه مخطوطا حتى يصل يد القارئ ، كما يعرف على أنه: العملية التي تتضمن جميع الأعمال الوسيطة بين كتابة النص الذي يقوم به المؤلف ووضع هذا النص بين أيدي القراء عن طريق المكتبات التجارية والموزعين[2] .

ويذهب الأستاذ الدكتور "سعد الهجرسي" إلى أن النشر هو إصدار أو العمل على إصدار نسخ لكتاب أو كتيب أو أوراق مطبوعة أو ما يشبهها لتباع للجمهور ، ويضيف إلى أن هذا التعريف يشمل على أربعة عناصر أساسية وهي.[3]

-عنصر العمل الذي يعبر عنه بكلمة إصدار أو العمل على إصدار.

1 النشار السيد السيد ، النشر الإلكتروني ، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية ، د.س.ن.

2 وحدة النشر العالمي ، تنظيمات حوافز التميز في مجال النشر العالمي ، الأردن ، برنامج النشر العالمي ،2012.

3 إحسان علي هلول ، "واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية" ، مجلة مركز بابل ، العدد الثاني ، 2011 ، ص150-151.

-نوعية العمل الذي يعبر عن بأنه كتاب أو كتيب أو ورقة مطبوعة أو ما يشبههما.

-عنصر الهدف من العمل الذي يعبر عنه بالهدف من النشر.

-عنصر التخصص حيث يطلق على من يتخذ هذا العمل مهنة له..

كما يعرف النشر على أنه هو عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل ووفق نظريات الاتصال ،

بناء على ما سبق يمكن القول أن النشر العلمي هو المحصلة النهائية التي يقوم بها الباحث ، لنشر ما أنجزه من أعمال وعلم ومعرفة ، من أجل المساهمة في تنمية المجتمع من خلال تطوير أساليب العمل لدى المؤسسات والأفراد ، أو من أجل تحقيق منافع مادية ومعنوية.

**ماهية النشر العلمي:**

**النشر العلمي** : هو عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل وفق نظريات الاتصال ,[1] ويعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية ، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة ، ومصدرًا أساسيا للحضارة الإنسانية. كما يعد البنية الأساسيةلتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله [2].ويعرف بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون في اغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ومن ثم الفائدة العلمية المرجوة منه[3].

وبما أن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعضلات وإنتاج المعرفة لذا فانه لابد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها من مؤسسات وأفراد لذا فان أفضل وسيلة لذلك هي عملية النشر لأن

1الخشاب ، عبدا لله يوسف . الوردي ، زكي الوردي . النشر العلمي الجامعي في العراق : دراسة نقدية للمجلات العلمية . المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات . مج1 ، ع1 ،1995 . ص6

2 فريدة محمد أحمد ألعوضي . صُناع الثقافة العلمية واقع النشر العلمي في العالم العربي .ـــ 2010.

3 شعبان عبد العزيز خليفة ، الفذلكات في أساسيات النشر الحديث ، القاهرة: دار الثقافة العلمية ، 1998

درجة الإفادة من الشيء تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه فردا أو مؤسسات [1].

## أهمية ومزايا النشر العلمي الإلكتروني وخصائصه

### ■ اهمية النشر العلمي الإلكتروني

تكمن أهمية النشر العلمي الإلكتروني في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه كما ذكرناه سابقا لأن أهميته تكمن في وجود النشر الجيد حيث يتجلى ذلك من خلال الآتي [2] :

- ✓ المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الإطلاع على كل ماهو جديد .
- ✓ تنشيط حركة البحث العلمي .
- ✓ معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى .
- ✓ تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين افراد المجتمع على أوسع نطاق .
- ✓ ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك .
- ✓ وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين .
- ✓ غاية مثلى إلى عالم الشهرة والخلود .
- ✓ المساعدة في تجنب تكرار أجراء البحوث نفسها .

إضافة لما تقدم فإن أهمية النشر العلمي الإلكتروني تكمن في ظهور علوم جديدة لم تكن موجودة سابقا فضلا عن ما يكتسبه الباحث من

1 الخشاب ، عبد الله يوسف . مصدر سابق . ص7 .

2 الخشاب ، عبد الله يوسف .المصدر نفسه .ص11 _13 .

خبرة وحرفية في عالم الكتابة تمكنه من السيطرة الكاملة على اختصاصه .

- **مزايا النشر الإلكتروني وخصائصه:**

من مزايا النشر الإلكتروني نجد [1]:_التفاعلية حيث يؤثر المشاركون في عملية النشر الإلكتروني على أدوار الآخرين وأفكارهم ويتبادلون معهم المعلومات ، وهو ما يطلق عليه الممارسة الاتصالية والمعلوماتية المتبادلة أو التفاعلية. فمن خلال منصات النشر الإلكتروني سيظهر نوع جديد من منتديات الاتصال والحوار الثقافي المتكامل والمتفاعل عن بعد ، مما سيجعل المتلقي متفاعلاً مع وسائل الاتصال تفاعلا إيجابياً.

_اللاجماهيرية ( Demassification ) حيث يمكن توجيه النشر الإلكتروني إلى فرد أو مجموعة معينة من الأفراد.

_اللاتزامنية (Asynchronization) حيث يمكن عن طريق النشر الإلكتروني القيام بالنشاط الاتصالي في الوقت المناسب للفرد دون ارتباط بالأفراد الآخرين أو الجماعات الأخرى.

_الحركية (Mobility) التي تعني إمكان نقل المعلومات عن طريق النشر الإلكتروني من مكان لآخر بكل يسر وسهولة.

_القابلية للتحويل (Convertibility) أي القدرة على نقل المعلومات عن طريق النشر الإلكتروني لها من وسيط لآخر.

_الشيوع والانتشار ( Ubiquity ) بمعنى الانتشار حول العالم وداخل كل طبقة من طبقات المجتمع.

_العالمية أو الكونية ( Globalization ) على أساس أن البيئة الأساسية الجديدة للنشر الإلكتروني ووسائل الاتصال والمعلومات أصبحت بيئةً عالمية.

_القضاء على مركزية وسائل الإعلام والاتصال ، إذ ستعمل الأقمار الصناعية على القضاء على المركزية في نشر المعلومات

1 موريس أبو السعد ميخائيل . النشر الأكاديمي : ماهيته وأثر دور النشر الجامعية فيه .- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية .- مج 10 ، ع2 ( ديسمبر 95- مايو 1996م).- ص111

والبيانات ، ولن يرتبط الناس بوسائل الإعلام من خلال المسافات الجغرافية فقط ، وإنما سيرتبطون معا من خلال اهتماماتهم المشتركة.

_زوال الفروق التقليدية بين وسائل نشر المعلومات المتمثلة في الصحف والكتب والمجلات ، حيث أصبح مضمون أي وسيلة منها عن طريق النشر الإلكتروني متاحاً ومشاعاً في جميع الوسائل الأخرى وبأشكال وأساليب عرض وتقديم مختلفة ومتطورة .

أصبح النشر الإلكتروني والإنترنت بمنزلة مكان يعج بالناس والأفكار تستطيع زيارته والتجول في جنباته ، مما أتاح إيجاد ما اصطلح على تسميته بعالم الواقع الافتراضي (Cyber Space) والذي يزيل حواجز المكان والمسافة وقيود الزمان بين مستخدميه ، حيث يستطيعون التواصل فيما بينهم بصورة تكاد تكون طبيعية ، بغض النظر عن المسافات والتوقيتات التي تفصل بعضهم عن بعض[1].

على المستوى العلمي والبحثي والجامعي فإن النشر الإلكتروني يتيح الفرصة أمام الباحثين والجامعيين إلى توجيه الجزء الأكبر من جهودهم إلى عمليات التحليل والتفسير والاستنتاج والتنبؤ والكشف عن الظاهرات والمتغيرات الجديدة وهو ما يمثل العمود الفقري للعملية البحثية وذلك بديل عما كان يحدث قبل ذلك من ضياع نسبة كبيرة من جهد الباحثين في الحصول على المعلومات ، وهو ما سوف يؤدي إلى تطوير المعرفة وتحديثها في المجالات البحثية المختلفة ، وازدهار الابتكار والبحث العلمي.

أن النشر الإلكتروني يضمن للجامعات ومراكز الأبحاث الجودة العالية للمخرجات المطبوعة التي أصبحت تطور البرمجيات

1إبراهيمي حنان ، "حقوق المؤلف في التشريع الداخلي" ، مجلة المنتدى القانوني ، الصادرة بجامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الخامس ، مارس 2008.

والطابعات ، تضاهي كفاءة منتجات المطابع المحترفة وجودتها ، بشكل يصعب التفريق بينهما أحياناً.

ضمان الاقتصاد الملموس في الوقت والجهد والمال. فالمراحل المعروفة في إعداد النسخ للطباعة كالتنضيد والإجراءات والمتطلبات البشرية والمالية والأجهزة والمعدات التي تستهلكها هذه المرحلة قبل أن تصل النسخة إلى آلة الطباعة هي العامل المؤثر والمباشر في ارتفاع كلفة الطباعة في المطابع ، والتأخير والأجور المرتفعة للأيدي العاملة الفنية. النشر الإلكتروني اختصر هذه العمليات كلها وأصبحت الكلفة الحالية تقدر بعُشْر كلفة الطباعة التقليدية.

والسرعة العالية في الإنجاز مع ضمان الجودة والكفاءة العالية وبأقل جهد[1] .

**أنواع صناعة النشر:**

يمكن أن نحدد أنواع صناعة النشر وحسب وجهة نظر الباحث بالاتي :

- ✓ نشر تقليدي .
- ✓ نشر مكتبي .
- ✓ نشر الكتروني .

- **النشر التقليدي(traditionalpublishing)(T.p):**

هو النشر الذي بدا باختراع الطباعة واستعمال الورق مجالا لذلك[2] .ومن الممكن أن يعرف بأنه مجموعة من العمليات التي يمر بها المطبوع ابتداء كونه مخطوطا حتى يصل للقارئ أو المستفيد ، ويتحكم بهذه العملية مجموعة من الأطراف تبدأ بالكاتب والمطبعة والناشر الذي يقوم بإصدار وبيع وتوزيع المطبوعات عامة وقد يكون له

1 منصور الشرجبي خليل ، "البحوث وأهمية الاتصال والنشر العلمي" ، مجلة الأفاق الزراعية ، العدد2 ، 2006.

2 الدواف ، هيام نائل الدواف . النشر المكتبي في العراق : تطوره وآفاقه المستقبلية . المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات . مج2 ، ع2 ، 1996 .ص52 .

دور في طبعها وليس من الضروري أن يكون الناشر هو نفسه الذي يقوم بالطبع أو التجليد وقد لا يقوم بعملية البيع والتوزيع حيث يتحمل الناشر مسألة التمويل إلى جانب تحمله لمخاطر النشر للمؤلفين وقد أثرت في عملية النشر التقليدي مجموعة من الأمور هي[1] .

1. اختراع الكتابة .
2. اختراع أدوات الكتابة وخاصة الورق على يد الصينيين .
3. اختراع الطباعة بالحروف المتحركة على يد الألماني غوتنبرغ في منتصف القرن الخامس عشر .

- **النشر المكتبي(desktop publishing):**

هو نوع من النشر يكون اعتماده الكلي على تقنيات الحاسوب التي يستطيع الفرد من خلالها تجميع أكثر من خاصية في مستند واحد يتميز بجودة عالية مما أدى إلى طفرة هائلة في عالم الطباعة والنشر أدت إلى تقليص التكلفة والأموال الطائلة التي كانت تدفع إلى شركات الكرافيك فضلا عن تقليص الأيدي العاملة . ويتكون نظام النشر المكتبي الحديث من الأجزاء الآتية:[2]

1. الحواسيب وملحقاتها.
2. الطابعات الليزرية .
3. جهاز المسح الضوئي (scanner) ومودم (modem) لتعديل الإشارات .
4. الفاكس ملي . يسمح بإرسال المستندات عبر جهاز المودم .
5. نظام صوتي يتيح الوصول إلى المصادر المسموعة .
6. برامج النشر المكتبي .وتتكون من ثلاث مجموعات هي :

✓ المجموعة الأولى : (page maker Ventura publisher) وهي جيدة للمشروعات ذات النطاق المحدود والتي يمكن انجازها على شكل صفحة صفحة .

1 عليان ، ربحي مصطفى . المكتبات الاليكترونية والمكتبات الرقمية .ط1 . عمان : دار صفاء ، 2010 .ص16_18

2 عليان ، ربحي مصطفى . السامرائي ، إيمان . النشر الاليكتروني . عمان : دار صفاء ، 2010 .ص29 _30

- ✓ المجموعة الثانية : برامج تطبيقية في مجال التصميم للذين ليس لديهم خبرة كبيرة بالحاسوب .
- ✓ المجموعة الثالثة : وهي تعتمد على القدرات الإبداعية في التصميم الفني .

- **النشر الالكتروني(electronicpublishing):**

ورد في المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات المقصود بالنشر الإلكتروني مرحلة يستطيع فيها كاتب المقال أن يسجل مقاله على إحدى وسائل تجهيز الكلمات (**Word-Processing** ) ثم يقوم ببثه إلى محرر المجلة الإلكترونية ، الذي يقوم بالتالي بجعله متاحاً في تلك الصورة الإلكترونية للمشتركين في مجلته ، وهذه المقالة لا تنشر وإنما يمكن عمل صور منها مطبوعة إذا طلب أحد المشتركين ذلك . وفي هذا السياق أورد حسن أبو خضرة تعريفاً للنشر يأتي في أحد ثلاثة أشكال -:

.1استخدام الحاسب الآلي لتسهيل إنتاج المواد التقليدية .

.2استخدام الحاسب الآلي ونظم الاتصالات لتوزيع المعلومات إلكترونياً عن بعد .

.3استخدام وسائط تخزين إلكترونية .

ومعظم ما جاء في هذا التعريف يتفق مع الاتجاه العام لمفهوم النشر الإلكتروني ويزيد هذا التعريف بإدخاله استخدام الحاسب الآلي. ولذلك فإن إصدار الدوريات والكتب وغيرها عبر شبكة الإنترنت أو على قرص وتوزيعها على المستفيدين هو شكل من أشكال النشر الإلكتروني.

ومن هنا يمكننا تعريف النشر الإلكترونيبأنه [1] :

استخدام أجهزة وأنظمة تعمل بالكومبيوتر في الابتكار والإبداع والصف وإعداد الصفحات وإنتاج صفحات نموذجية وإخراجها كاملة ومنتهية.

لقد استخدم مصطلح النشر الالكتروني متداخلا مع مصطلح النشر المكتبي في معظم الادبيات العربية التي تناولت هذا الموضوع ومن

1 سيد حسب الله ، أحمد محمد الشامي. الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات .- القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 2001 م.- مج 3 ، ص2232

هنا لابد من التميز بين كلا المصطلحين على الرغم من تداخلهما حيث يعتمد كل منها على الحاسوب في النشر والتخزين والاسترجاع ، اما النشر الالكتروني يعني توفير مصادر المعلومات بشكل الكتروني وفوري وعليه يمكن تعريف اخر للنشر الالكتروني على انه استخدام الحاسوب في عمليات انتاج ومعالجة ونشر المعلومات وتقديمها للمستفيدين .

و تعود بداية تجارب النشر الالكتروني الى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفترة التي شهدت الارهاصات الاولى لكثير من الاختراعات التي دفع بعضها النشر الالكتروني الى ان يحتل مكانته الحالية ويقصد بها الحواسيب والاتصالات واجهزة التخزين على وجه التحديد كذلك ظهر مصطلح المجلة الالكترونية معلنا عن نوع من التحولات القادمة التي سوف تطرأ على اشكال النشر وحفظ المعلومة التقليدية بأكملها ، وصاحب ذلك ظهور فكرة الالة (ميمكس) بقدرتها على تخزين الكتب والسجلات التي يمكن استشارتها للحصول على المعلومات المطلوبة بشكل دائم .[1]

ولم يحدد مفهوم النشر الالكتروني بصورة دقيقة لحد الآن رغم المحاولات الكثيرة لذلك ، ويمكن إيضاحه بأنه عملية إنتاج الكتب والدوريات والمطبوعات المختلفة والمتنوعة باستخدام التطبيقات الحديثة والتقنيات الجديدة والتي تتضمن (الحواسيب الآلية ، البرامج الآلية المتنوعة ، تقنيات التنضيد الآلي السريعة ، استخدام أجهزة أخرى حديثة كالماسح الضوئي ، برامج التعرف البصري على الحروف (opticalcharcter recognition) فضلا عن استخدام المنافذ التي تتيح عمليات الإدخال والتعديل على الخط المباشر ، وسائل التخزين المختلفة مثل الأقراص المرنة من أجهزة الحواسيب الشخصية ، وسائل نقل النصوص والرسوم عن بعد عن طريق خطوط الهاتف

1 زين عبد الهادي. النشر الالكتروني:التجارب العالمية مع التركيز على عمليات اعداد النص الالكتروني. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ،ع2 ،القاهرة : احمد امين ،1999 ،ص47

وموجات الميكروويف والأقمار الصناعية.[1] ويمكن أن نجمل أهم المكونات الأساسية للنشر الاليكتروني وبإيجاز كبير وعلى النحو الآتي .

- ✓ المؤلف .
- ✓ المعلومات .
- ✓ اختصاصي المعلومات .
- ✓ شبكة الانترنت .

- **انواع النشر الالكتروني على الانترنت**

:يمكن تحديد اربعة انواع من مصادر المعلومات الالكترونية على الانترنت:

1-نشر الكتروني اولي: وهو نوع من مصادر المعلومات الاولية على شكل معلومات الالكترونية على صفحات (www).

2-نشر الالكتروني موازي :وهو نوع من مصادر المعلومات توجد بشكلين مطبوع والكتروني.

3-اعادة نشر إلكتروني: وهنا نجد الكتب الالكترونية والكتب على الخط منها الكتب في الادب الانكليزي او الامريكي وغيرها.

4-نشرالكتروني مسبق: ويسبق النشر العادي ويوجد بشكل خاص مثل علوم الكيمياء والرياضيات والفيزياء [2].

- **أشكال النشر الإلكتروني**

توالت التطورات في مجال تقنية المعلومات وتعددت الوسائل والطرق والوسائط المستخدمة في تخزين المعلومات واسترجاعها وتبادلها عبر شبكات الحاسب المحلية والإقليمية والدولية ، وكان من

1 عليان ، ربحي مصطفى .السامرائي .ـ المصدر نفسه . ص 42 ، 50 .

2أحمد بدر ومحمد فتحي عبد الهادي. المكتبات الجامعية : تنظيمها وإدارتها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي .- ط4 ؛ مزيدة ومنقحة.- القاهرة: دار غريب ، 2001 .- ص 12 ، 13

أهم نتائج تلك التطورات هذا النمو المضطرد في مجال النشر الإلكتروني ، فعلى سبيل المثال كشفت إحدى الدراسات التي أجريت بين عامي 1985م - 1994م أن عدد قواعد المعلومات المتاحة بالاتصال المباشر يزداد بنسبة 28% في العام ، وأن عدد قواعد المعلومات المخزنة على أقراص مدمجة ينمو بنسبة 100% في العام ، بينما لا تتجاوز نسبة النمو في المطبوعات التقليدية عن 12 - 15% في العام ، وهو الأمر الذي دعت اليه بعض المبررات التي من أهمها ما يلي [1] :

1_ان اللجوء الى مصادر المعلومات المحسبة قد يشكل حلا مثاليا للقضاء على مشكلة ضيق المكان المخصص لمصادر المعلومات التقليدية التي تعاني منها المكتبات نظرا لصغر حجم الوسائط المحسبة وعظم ما تحتويه من معلومات.

2_تتيح مصادر المعلومات المحسبة الفرصة لاستخدامها من قبل عدد كبير من الباحثين أينما كانوا دونما اعتبار لحدود المكان أو الزمان

3_سهولة التوزيع وسرعته علاوة على انتفاء مشكلة نفاذ النسخ ، فهي تحت الطلب في أي مكان وزمان ، فنسخة واحدة من الكتاب كافية للوصول الى ملايين القراء في أنحاء العالم وفي الوقت ذاته .

4_السهولة والمرونة في تحديث البيانات وإصدار الطبعات الجديدة على فترات مناسبة.

5_تعتمد مصادر المعلومات المحسبة على نظم آلية متطورة في التكشيف واسترجاع المعلومات تمكن الباحث من إجراء عمليات الربط بين الواصفات وتقييدها أو توسيع دائرة البحث وتضييقها بما يحقق نتائج مرضية . وهذا مالا يمكن تحقيقه باستخدام المصادر التقليدية .

1مفتاح محمد دياب. معجم المصطلحات العلمية في علم المكتبات والتوثيق والمعلومات: إنجليزي – عربي .– القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1995م.- ص234

6_يمكن إجراء عدد من العمليات كنتيجة لعملية واحدة باعتماد النظم الآلية في تخزين ومعالجة المعلومات ، فمثلا بعد تخزين السجلات الببليوجرافية الخاصة بمصادر المعلومات المتوفرة في مكتبة ما يمكن استخراج قائمة ببليوجرافية وقائمة بأسماء المؤلفين وكشاف للعناوين وكذلك للناشرين وقائمة برؤوس الموضوعات.[1]

7_قلة تكاليف النشر الإلكتروني للكتب وغيرها من مصادر المعلومات كما يتم في المكتبات توفير المبالغ التي تصرف في إجراءات التزويد والطلب والشحن والتجليد والترميم وكذلك تكاليف اشتراكات الدوريات واختصار الجهود التي تبذل في متابعتها ، حيث يمكن دمج الاشتراك في عدد كبير من الدوريات كاملة النص على أقراص مدمجة . وتشكل الدوريات المطبوعة على وجه الخصوص إحدى المشكلات المالية المزمنة لأمناء المكتبات ، إذ أن تكاليف الاشتراك فيها في ازدياد ملموس ، كما أن معدل ما يصدر منها في نمو مستمر يقابله تقليص في بنود الصرف عليها عاما بعد عام ، ذلك ما دفع ببعض المكتبات البحثية في الولايات المتحدة إلى الغاء الاشتراك في دوريات تصل قيمتها إلى 21 مليون دولار ما بين عام 1990 الى 1992.

إذا كان أساس تقنية النشر الإلكتروني متنوعاً لذلك فإن النشر الإلكتروني يأخذ صوراً منها:

بث خدمات غير تفاعلية (non-interactive) مثل التيليتكست.

خدمات تفاعلية (Interactive services) مثل الفيديوتكست ، والبحث المباشر.

منتجات منفصلة مثل أسطوانات الفيديو ، أشرطة الفيديو ، البرمجيات ....

وهناك العديد من النماذج للنشر الالكتروني: من بينها على سبييل المثال لا الحصر:

---

1عبد الرحمن فراج. التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي : الدوريات المتخصصة نموذجا .- cybrarians journal .- ع18 (مارس2009).- تاريخ الزيارة (2009/9/18).-متاح في:(http://www.journal.cybrarians.info/)

_النشر من طريق الأقراص المكتنزة.(CD-ROM).
-النشر على الخط المباشر مثل مشروع مركز أوهايو." GCLC "
-النشر من طريق شبكة الانترنت مثل مشروع تيوليب " TULIP " ، مشروع رد سيج " Sage Red " ، نظام بريموس " Primus " للطبع الالكتروني ...الخ.[1]

وقد كانت بداية ظهور المبادرات والمشاريع للمكتبة الرقمية في الولايات المتحدة 1994 من خلال تبني مكتبة الكونجرس وعدد من الهيئات العاملة في مجال الحواسيب دراسة جدوى تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع ، إضافة إلى مشروع مطبوعات الجمعية الكيميائية الأمريكية الذي يتيح حوالى 425000 صفحة من مطبوعات الجمعية على شبكة الإنترنت ومبادرة المكتبة البريطانية التى تتيح ما يقارب من 18 مليون مجلد من مقتنياتها على الشبكة ، وكنتيجة طبيعية لما في النشر الإلكتروني من مميزات فقد تزايدت إتاحة الدوريات الإلكترونية بصورة كبيرة على شبكة الإنترنت ، إذ إنها وصلت إلى أكثر من 500 دورية خلال عام 1995 بعد أن كانت 1991 حوالي 100 دورية وتعتزم إحدى دور النشر الكبيرة في أوروبا على وجه التحديد هولندا " Elsevier " إتاحة جميع دورياتها على شبكة الإنترنت البالغ عددها 1100 دورية[2].

ومما سبق يمكن القول بان هناك تداخل مواضيع المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني على وجه التحديد على شبكة الإنترنت ، إذ إن النشر الإلكتروني على شبكة الإنترنت يعد محصلة طبيعية أدت إلى إيجاد نصوص إلكترونية على شبكة الإنترنت ، الأمر الذي ساعد على نشأة فكرة المكتبات الرقمية الإفتراضية على الشبكة حيث تقدم خدمات معلوماتية مثل نصوص كاملة لكل ما يستجد من تقارير

2 ) فهد بن محمّد الدرعان. نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية نقدية.- مرجع سابق ، ص 42

الاجتماعات الرسمية وأبحاث ودراسات المؤتمرات والندوات العلمية بأشكالها المختلفة ، إضافة للاسترجاع الذكي للوثائق بصورها المختلفة واستخدام اللغات الطبيعة في عملية البحث وإمكانية الاتصال بمختلف أنحاء العالم .

**أهداف النشر الالكتروني:**

كانت أهداف النشر الإلكتروني تنحصر في هدف واحد هو قدرة الشبكات على نقل الملفات النصية لخدمة الأغراض العسكرية .حتى بدأت أهداف النشر الإلكتروني تتعدى إلى المؤسسات الأكاديمية والجمعيات العلمية وغيرها بما في ذلك الأفراد وأصبحت أهدافه تتركز في النهاية فيما يلي-:

- ✓ تسريع عمليات البحث العلمي في ظل السباق التكنولوجي .
- ✓ توفير النشر التجاري الأكاديمي .
- ✓ وضع الإنتاج الفكري لبعض الدول على شكل أوعية إلكترونية.
- ✓ الاتصال العلمي بين أفراد المجتمع .
- ✓ تعميق فرص التجارة الإلكترونية.
- ✓ سهولة البحث العلمي في ضوء الزيادة الكبيرة في كم ونوع ما ينشر من معلومات .
- ✓ العمل على مساعدة الناشرين التجاريين على توسيع نطاق النشر من خلال الإعلاناتالتفاعلية عما يصدر حديثا من جانب ناشر محدد على شبكة الانترنت [1].

1مرزقلال إبراهيم ، إستراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم المكتبات ، جامعة منتوري ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسنطينة ، 2010 ،2009

**واقع النشر الالكتروني العلمي بالجامعات العربية.**

تواجه الجامعات العربية الكثير من التحديات والمشاكل المرتبطة بالنشر الالكتروني العلمي وفي رأيي أن أهم تلك الصعوبات تتمثل في:

1- معانات معظم الجامعات العربية من البيروقراطية والمشكلاتالإدارية والتنظيمية فضلا عن وجودة فجوة بينها وبين مشاركتها في المجتمع لعدم وجود جهاز يمكنه نشر البحوث الجامعية والتعريف بها في المجتمع لتحقيق أقصى استفادة منها

2- لا يلقى النشر اهتماما من القيادات العليا في الجامعات مما يضطر صناعة النشر الاليكتروني العلمي في العديد من الجامعات إلى التراجع.

3- الفجوة الهائلة بين حجم الشكل التقليدي والشكل الإلكتروني للمعلومات العربية : فما هو متاح في شكل إلكتروني لا يمكن مقارنته بما تختزنه المكتبة العربية من مخطوطات ومؤلفات ومعارف تم إنتاجها جمعاً وتأليفا وتحقيقاً لمئات السنين ونشير هنا إلى أن ما يتاح حاليا في شكل رقمي القسم الأعظم منه هو ما تنتجه وسائل الإعلام الصحفية والتي بدأت منذ النصف الثاني من التسعينات في التواجد على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى جهود غير منظمة لتحويل كتب التراث الإسلامي في هيئة نصوص وإتاحتها في المواقع المختلفة.

4- وجود بعض الممارسات السياسية التي تؤثر على المؤسسات الأكاديمية والنشر الجامعي ؛ منها تدخل السلطة في الأمور الأكاديمية مما يتناقض مع الحرية الأكاديمية وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية ؛ فنجد تهميشا للكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة ، ونشر أبحاث غير صالحة للنشر بدافع المحسوبيات ، فضلا عن ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي – وخاصة في العالم العربي - مما يؤثر سلبا على أنشطة البحث العلمي المختلفة وتطويرها ، وكذلك على مؤسسات البحث العلمي.

5- تقوقع النشر الاليكتروني العلمي العربي في نطاق محدود والعجز عن الانتشار الواسع ؛ فمن النادر أن يترجم بحث عربي إلى اللغات الأخرى

5- غياب المعايير الواضحة التي تحدد أصول وقواعد التأليف والتحكيم والنشر ، وعدم وجود سياسةاستراتيجية واضحة للبحث العلمي. وعدم وجود معايير موحدة بين الجامعات لإخراج الأعمال العلمية الكترونيا ؛ فكل جامعة تنفرد بوضع بعض المعايير التي تختلف عن غيرها من الجامعات .

7- عدم الاهتمام بالإعلان والدعاية عن إصدارات النشر الجامعي ، فضلا عن عدم وجود شبكة توزيع لتصريف إصدارات دور النشر الجامعية

8-الواقع يؤكد أن نشاط دور النشر الجامعية يصطدم بمعوقات إدارية تحد من قدرتها على المنافسة.

وقد أدت كل هذه السلبيات التي لحقت بالنشر العلمي الالكتروني داخل الجامعات في الوطن العربي إلى عزوف الأساتذة عن النشر والبحث عن منافذ للنشر خارج الجامعات ، فضلا عن وجود نظرة من الاحترام والإجلال التي ينظر من خلالها الباحثون والأكاديميون العرب إلى المطبوعات الأجنبية[1].

## مكامن الخلل والقصور لدى الجامعات العربية فيما يخص النشر الالكتروني العلمي .

هناك جملة من المشكلات والصعوبات التي تواجه الباحثين في الجامعات العربية بصفة عامةفي نشر منتوجهم الفكري وأبرز هذه المشاكل:

-1صعوبات ناتجة عن التطبيقات التكنولوجية: حيث يعاني العديد من الباحثين العرب صعوبات مهمة ذات علاقة بتطبيقات تكنولوجيا

1 حشمت قاسم. الدوريات الالكترونية المتخصصة : تطورها وتحدياتها الاجتماعية والاقتصادية .- مجلة مكتبة الملك فهد .- مج9 ، ع2 ( رجب – ذو الحجة ،1424هـ) .- ص 277

المعلومات والاتصالات ، والتي تنعكس سلبا على إنجازهم لبحوثهم العلمية ونشرها ، من أهمها الآتي [1] :

أ- الأمية التكنولوجية: حيث يعاني كثير من الاساتذة والطلبة في الجامعات العربية مسألة الأمية التكنولوجية ، وعدم قدرتهم على استخدام الحاسوب والإنترنت بفعالية ، وذلك لعدم امتلاك بعضهم للمهارات اللازمة في هذا المجال ، لذلك يعتمد هؤلاء على زملاء لهم للقيام باسترجاع المعلومات المطلوبة أو على أمناء المكتبات.

ب- مقاومة التغيير: إذ يزال الاساتذة والطلبة في الجامعات العربية يفضلون الطرق التقليدية في البحث عن المعلومات المطلوبة ، مبررين ذلك بعد حاجتهم إلى المصادر الإلكترونية لتوافر هذه المعلومات في المصادر المطبوعة ، مما يحرمهم من معلومات حديثة مهمة في المجال.

ج- ضعف معرفة الباحثين بقواعد البيانات المتاحة: يحتاج الباحثون في الوقت الحاضر إلى قواعد بيانات أساسية وحديثة تمكنهم من متابعة ما يستجد من معلومات ومعارف متخصصة ، وجدير بالذكر أن هناك آلاف من قواعد البيانات في العالم والدول العربية ، إلا أن غالبية الباحثين العرب لا يعرفون عن هذه القواعد ، ولا بطرق اختيارها ، أو باستراتيجيات البحث فيها ، أو بمحتوياتها ، مما يجعل مسألة إنجاز بحوثهم بالمستوى المطلوب أمر مشكوك فيه.

-2الرقابة على الإنتاج الفكري: يلاحظ على قوانين بعض الدول العربية ، أنها تفرض قيودا على التداول والنشر لا تتناسب مع العصر الذي نعيشه الآن في ظل العولمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وانتشار الفضائيات. [2]

1 عمر أحمد همشري ، مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته (الواقع والطموح) ، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العملي المنعقد يومي 11-13 أكتوبر 2015 ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ، ص 3-4.

2 منى فاروق علي ، أشرف البلقيني ، تقرير حول النشر في العالم العربي لعام 2011 ، مصر: اتحاد الناشرين العرب ، الإصدار الأول 2013 ، ص 75.

3_ الاعتماد على العلاقات الشخصية والجهود الفردية في نشر البحث العلمي: يتسابق الناشرين خاصة منهم العرب للوصول لمختلف الهيئات العربية الحكومية منها والخاصة ، بغرض توزيع منشوراتهم البحثية ، من خلال العلاقات الشخصية ، وعلى الرغم أن هذه الطريقة تعود بمكاسب كبيرة على الناشرين ، إلا أنها لا تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بينهم ، فسوف يتمخض عن هذه الطريقة خسارة بعض الناشرين الذي لم يتمكنوا من الوصول الى هذه الأماكن[1].

4_ صعوبات لغوية: إن كثيرا مما ينشر في الوقت الحاضر في الحقول الموضوعية المتخصصة ، وبخاصة العلمية منها هو باللغة الإنجليزية وبلغات أجنبية أخرى ، لذا تقتصر الفائدة منها على الباحثين العرب الذين يتقنون هذه اللغات ، مما ينعكس سلبا على هؤلاء الذين لا يتقنون سوى اللغة العربية في إنجاز بحوثهم واكتمال معلوماتها[2].

5_عدم توافر معايير ثابتة ومتعارف عليها لنشر البحوثالعلمية إذ لم يتم الاتفاق في البلدان العربية لحد الآن على أنماط الاستشهاد المرجعي ، وكيفية اقتباس المعلومات وطرق توثيقها[3].

وأيضا من الصعوبات والمشاكل التي يواجهها الباحث في نشر أبحاثه نذكر منها مايلي[4]:

-ضعف خبرة القائمين على بعض المجلات العلمية الإلكترونية.

1 رؤوف عبد الحفيظ هلال ، تسويق الكتاب العربي: دراسة للواقع واستشراف المستقبل ، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر العربي الأول الموسوم بمستقبل صناعة الكتاب العربي في القاهرة ، المنعقد يومي 8-12 مايو 2005 ، ص 97.

2 عمر أحمد همشري ، مرجع سابق الذكر ، ص 4.

3 المرجع نفسه ، ص 5.

4 تم اقتباس المعلومات المتعلقة بمشكلات وصعوبات نشر الباحث لبحثه من المراجع التالية:

-عمر أحمد همشري ، مرجع سابق الذكر ، ص 6.

-وجود بعض الممارسات السياسية التي تؤثر على المؤسسات الأكاديمية والنشر العلمي الإلكتروني ، منها تدخل السلطة في الأمور الأكاديمية مما يتناقض مع الحرية الأكاديمية وإمكانية التعبير عن الاختلاف حتى مع ممثلي السلطة السياسية ، فنجد تهميشا للكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة ، ونشر أبحاث غير صالحة للنشر بدافع المحسوبيات ، فضلا عن ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي – وخاصة مجال النشر الإلكتروني – مما يؤثر سلبا على أنشطة البحث العلمي المختلفة وتطويرها ، وكذلك على مؤسسات البحث العلمي.
-عدم وجود معايير موحدة بين الجامعات لإخراج الأعمال العلمية ، فكل جامعة تنفرد بوضع بعض المعايير التي تختلف عن غيرها من الجامعات.

## متطلبات وجود النشر العلمي الإلكتروني في الجامعات العربية

لا يزال العالم العربي مبتدأً في مجال النشر الإلكتروني ، إلا أننا نشاهد تحركات جيدة في بعض الدول وضحلة في بعضها الآخر.
إن إمكانيات النجاح متوفرة ، والكمون الموجود في العالم العربي واعد ، والمسألة الجوهرية في النجاح وجود الرؤية الاستراتيجية الشاملة لتحقيق أهداف محددة في هذا المجال. يجب أن تضم هذه الرؤية الشاملة معالجة الموضوع من كل جوانبه ، فمتطلبات وجود الأعمال الإلكترونية في الجامعات العربية هي في المجالات التالية:
1_البنية التحتية اللازمة في الجامعات العربية (اتصالات ، حواسيب ، معلومات ، نظم ، توزيع ..)
يمكن للأعمال الإلكترونية الانتشار في مجتمع دون وجود بنية تحتية أساسية لازمة لهذه الأعمال والبنية التحتية اللازمة تتألف من مركبات مثل:
وجود الحواسيب الشخصية في المؤسسات والمنازل والتي عن طريقها يتمانتشار شبكات الاتصالات بأنواعها

واقع وجود الحواسيب على الإنترنت في الجامعات العربية
واقع وجود مخدمات آمنة Secure Servers على الإنترنت
1الأطر البشرية من حيث التكوين ومن حيث التدريب .
2 البحث والتطوير والدراسات اللازمة في مجال النشر الإلكتروني .
3التشريعات الضرورية لإيجاد البيئة التنظيمية لتسهيل انتشار الأعمال الإلكترونية.
4_دعم حكومي وفق مبادرة وطنية مبنية على رؤية واستراتيجية لتطوير مجال النشر الإلكتروني الجامعي [1] .

**الخروج بمقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه النشر العلمي الالكتروني بالجامعات العربية**

رغم جملة المشاكل التي تواجه النشر العلمي في ميدان البحوث العلمية ، إلا أن هناك جملة من الحلول التي يمكن أن تساهم في دفع عجلة النشر رغم التحديات الموجودة ومن هذه الحلول نذكر ما يلي .[2]

+العمل على زيادة موارد الجامعات من خلال البحث عن طرق أخرى لتمويل الجامعات وأجهزتها بما يساهم في البحث العلمي منها:
+إتاحة الفرصة لمساهمة القطاع الخاص.
+دعم دور النشر الجامعية والنظر إلى عملية النشر الالكتروني الجامعي على أنه نشاط رئيسي من أنشطة الجامعات مما يضفي على الجامعة سمعة طيبة في الوسط الأكاديمي.
+العمل على الاستقلال المالي والإداري لمطابع والمواقع الالكترونية الجامعية ، وزيادة الموازنة المالية المعتمدة للجامعات والبحث العلمي.

1 رضا سعيد مقبل ، النشر الجامعي في العنصر الرقمي ، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر حركة نشر الكتب في مصر ، ماي 2009 ،ص9.

2 تم اقتباس المعلومات المتعلقة بالأطر المعالجة لمشاكل النشر من المراجع التالية:

-رضا سعيد مقبل ، النشر الجامعي في العصر الرقمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 ، 25.

-سليمان بن صالح العقلا ، تسويق الكتاب العربي: الصعوبات والتصورات ، ورقة بحثية مقدمة لصالح جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2003 ، ص 13

+دعوة جهات النشر بالجامعات إلى الالتزام بالمواصفات القياسية بما يضمن ظهور هذه الأوعية في قالب متميز.
+ضرورة التحرر من النظم والإجراءات البيروقراطية الحكومية مما يعطى دفعة قوية لهذه المؤسسات للعمل والإنتاج أفضل.
+دعوة جهات النشر بالجامعة إلى عقد دورات وبرامج تدريبية مستمرة لربط العاملين بها بأحدث المستجدات والتقنيات في مجال النشر الالكتروني .
+ضرورة قيام الجامعات العربية باستثمار إمكانات التكنولوجيا الحديثة في مجال النشر الجامعي وخاصة النشر الالكتروني ، ودعم كل أنواع النشر الالكتروني من خلال إتاحة أوعية المعلومات التي تصدرها في صورة ورقية والكترونية في الوقت نفسه.
+تحفيز أعضاء هيئة التدريس على استخدام النشر الالكتروني وتطوير قدرتهم على النشر عبر شبكة الإنترنت مما يسهم في تنمية أدائهم العلمي والأكاديمي ، والتغلب على المشاكل التي تنجم عن الكتاب الجامعي المطبوع ، وإثراء المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت[1].
+استخدام الوسائل الحديثة في الإعلان عن إصدارات الالكترونية الجامعية ، والاهتمام بالمواقع الالكترونية الحديثة .
+تشجيع أعضاء هيئة التدريس على نشر مؤلفاتهم بالمواقع الالكترونية الجامعية عن طريق توفير المزايا المادية والمعنوية.
+الدعوة إلى إنشاء جمعية أو اتحاد للمواقع الالكترونية الجامعية في الوطن العربي ، وعلى مستوى كل دولة من الدول ، على غرار الجمعيات والاتحاديات الموجودة في العالم الغربي ، تكون الجمعية مسئولة عن التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالنشر العلمي في الجامعات العربية.

1محسن زهران . أزمة العلم والعلماء ( سبتمبر ،2006 ) .- تاريخ الزيارة (2009/3/20) .- متاح في:
www.mohsenzahran.com/paper/science.doc

+ضرورة العمل على توفير تقنيات النشر الالكتروني في المكتبات الجامعية والعامة كالحواسيب ،تقنية الاقراص المكتنزة ، الوسائط المتعددة ، شبكة الانترنت ، تقنية البحث الالي المباشر لغرض استخدامها من قبل المستفيدين والباحثين وشرائح المجتمع.

+تعليم الطلبة كيفية استخدام محركات البحث ومواقع البحث الالكترونية للحصول على المعلومات المطلوبة من البحث عن المعلومات في شبكة الانترنت .

+وضع خطة إستراتيجية للبحث والاتصال العلمي ، على أن تتعاون فيها كل الأجهزة الجامعية ذات العلاقة مثل المطابع الجامعية ، والمكتبات الجامعية ، ومراكز الحاسوب ... الخ .[1]

+العمل على وضع تشريعات عربية لحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالأوعية الالكترونية ، نظرا لأن التشريعات الخاصة بحقوق التأليف التقليدية لا تغطي كل الجوانب المتعلقة بالتعامل مع المعلومات والأوعية الالكترونية.

+إطلاق موقع إلكتروني يتضمن جميع المؤلفات (خاصة الكتب المترجمة) الصادرة في كافة الدول العربية ، وذلك حفاظاً على الحقوق الأدبية والمادية للجهات المعنية ، ومنعا للتضارب ، وتكرار الترجمات في دول عربية مختلفة.

+تشجيع حركة التأليف والترجمة بإعفاء المؤلفين والمترجمين من جميع أنواع الضرائب ، وإعداد حوافز لهم ، وتخصيص جوائز سنوية مناسبة لها.

**خاتمة**

يواجه النشر العلمي الالكتروني الجامعي في العالم العربي العديد من التحديات ؛ منها ما يتصل بالجوانب التكنولوجية والفنية ، والتحديات التنظيمية المتعلقة بالمكونات البشرية والوظيفية ، فضلا عن التحديات المالية المتعلقة بجوانب التمويل والميزانيات اللازمة ، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على استثمار التقنيات

1 حسنى عبد الرحمن الشيمي. القراءة في عصر التقنيات.- ط1.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2002 ، ص28

بكفاءة ، والقدرة على استيعاب التغييرات الحتمية ، هذا بالإضافة إلى القدرة على خلق الأطر الاجتماعية اللازمة لذلك التغيير. وهذا الوضع الراهن يفرض على كل المؤسسات الجامعية العربية ضرورة التكيف السريع مع البيئة الالكترونية ومواكبةهذه التطورات ومواجهة تلك التحديات ويتمثل هذا في دعم كل أنواع النشر التقليدية والالكترونية ليكون لها مكان في هذا العصر الرقمي

**قائمة المصادر والمراجع المعتمدة :**


1) شاهين شريف كامل (2013).الجامعات العربية بين مطالب الهوية العربية وطموحات الترتيب العالمي.القاهرة:المكتبة الأكاديمية.
2) النشار السيد السيد ، النشر الإلكتروني ، الإسكندرية: دار الثقافة العلمية ،
3) وحدة النشر العالمي ، تنظيمات حوافز التميز في مجال النشر العالمي ، الأردن ، برنامج النشر العالمي ،2012.
4) إحسان علي هلول ، "واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية" ، مجلة مركز بابل ، العدد الثاني ، 2011 ،.
5) الخشاب ، عبدا لله يوسف . الوردي ، زكي الوردي . النشر العلمي الجامعي في العراق : دراسة نقدية للمجلات العلمية . المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات . ،1995 .
6) فريدة مُحَمَّد أحمد ألعوضي . صُناع الثقافة العلمية واقع النشر العلمي في العالم العربي .__ 2010.
7) شعبان عبد العزيز خليفة ، الفذلكات في أساسيات النشر الحديث ، القاهرة: دار الثقافة العلمية ، 1998.
8) موريس أبو السعد ميخائيل . النشر الأكاديمي : ماهيته وأثر دور النشر الجامعية فيه .- مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية 1996م.

9) إبراهيمي حنان ، "حقوق المؤلف في التشريع الداخلي" ، مجلة المنتدى القانوني ، الصادرة بجامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة ، العدد الخامس ، مارس 2008.
10) منصور الشرجبي خليل ، "البحوث وأهمية الاتصال والنشر العلمي" ، مجلة الأفاق الزراعية ، العدد2 ، 2006.
11) الدواف ، هيام نائل الدواف . النشر المكتبي في العراق : تطوره وآفاقه المستقبلية . المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات1996 .
12) عليان ، ربحي مصطفى . المكتبات الاليكترونية والمكتبات الرقمية .ط1 . عمان : دار صفاء ، 2010
13) سيد حسب الله ، أحمد مُحَمَّد الشامي. الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات .- القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 2001 م
14) زين عبد الهادي. النشر الالكتروني:التجارب العالمية مع التركيز على عمليات اعداد النص الالكتروني. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات ،ع2 ،القاهرة : احمد امين ،1999 ،
15) أحمد بدر ومُحَمَّد فتحي عبد الهادي. المكتبات الجامعية : تنظيمها وإدارتها وخدماتها ودورها في تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي .- ط4 ؛ مزيدة ومنقحة.- القاهرة: دار غريب ، 2001.
16) مفتاح مُحَمَّد دياب. معجم المصطلحات العلمية في علم المكتبات والتوثيق والمعلومات: إنجليزي — عربي .— القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع ،
17) عبد الرحمن فراج. التحكيم العلمي ودوره في نظام الاتصال العلمي : الدوريات المتخصصة نموذجًا .- cybrarians journal .- ع18 (مارس2009).- -متاح في:( (http://www.journal.cybrarians.info/

18) فهد بن مُحَمَّد الدرعان. نشر الكتاب في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة تحليلية نقدية.-

19) مرزقلال إبراهيم ، إستراتيجية التسويق الإلكتروني للكتاب في الجزائر: دراسة تقييمية للمواقع الإلكترونية للناشرين ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم المكتبات ، جامعة منتوري ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسنطينة ، 2010 ،2009

20) حشمت قاسم. الدوريات الالكترونية المتخصصة : تطورها وتحدياتها الاجتماعية والاقتصادية .- مجلة مكتبة الملك فهد .- مج9 ، ع2 ( رجب — ذو الحجة ،1424هـ)

21) عمر أحمد همشري ، مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته (الواقع والطموح) ، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر السعودي الدولي الثاني للنشر العملي المنعقد يومي 11-13 أكتوبر 2015 ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ،

22) منى فاروق علي ، أشرف البلقيني ، تقرير حول النشر في العالم العربي لعام 2011 ، مصر: اتحاد الناشرين العرب ، الإصدار الأول 2013 ،

23) رؤوف عبد الحفيظ هلال ، تسويق الكتاب العربي: دراسة للواقع واستشراف المستقبل ، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر العربي الأول الموسوم بمستقبل صناعة الكتاب العربي في القاهرة ، المنعقد يومي 8-12 مايو 2005 ،

24) رضا سعيد مقبل ، النشر الجامعي في العنصر الرقمي ، ورقة بحثية قدمت في مؤتمر حركة نشر الكتب في مصر ، ماي 2009 ،

25) سليمان بن صالح العقلا ، تسويق الكتاب العربي: الصعوبات والتصورات ، ورقة بحثية مقدمة لصالح جامعة الملك سعود ، الرياض ، 2003 ،

26) محسن زهران . أزمة العلم والعلماء ( سبتمبر ،2006 )
27) حسنى عبد الرحمن الشيمي. القراءة في عصر التقنيات.- ط1.- القاهرة: العربي للنشر والتوزيع ، 2002 ،
28) Shanghai Jiao Tong University (2013).AcademicRanking of World Universities. GraduateSchool of Education, Shanghai Jiao Tong University .Accessed 13th March 2014.Available at: http://www.shanghairanking.com/ARWU2013.html.
29) 1Times World UniversityRanking. Accessed 13ThMarch 2014. Available at:http://www.timeshighereducation.co.uk/world-university-rankings/2013-14/worldranking/methodology.
30) 1QS (Quacquarelli Symonds) World UniversityRankings.Accessed 13th March 2014.Available at:http://www.topuniversities.com/university-rankings/world-university-rankings

# النشر العلمي الإلكتروني و دوره في ترسيخ الثقافة المعلوماتية لدى المجتمع الأكاديمي.

د. بادي سوهام
أ. مقداد سعودي
جامعة تبسـة؛ الجزائر

**مقدمـة**

مما لا شك فيه أن المعلومة لها قيمة ثابتة في حياة الفرد و المجتمع على حدٍ سواء ، حيث تعد الركيزة الأساسية في مختلف التعاملات اليومية و كذا في مجال البحث العلمي.و حتى نستفيد من هذه المعلومة ، يعزى لنا توفر بعض المهارات و الخبرات لفهمها و كيفية الحصول عليها و اختيارها من بين الآلاف من مثيلاتها ، و خاصة و نحن نعيش انفجاراً معلوماتياً رهيباً يصعب فيه التمييز بين الرديء والصالح ، ما يعني تحصيل ثقافة معلوماتية تسمح بالبحث عن هذه المعلومات من مختلف مصادرهاوحسن اختيارها و تنقيتها و استرجاعها و استثمارها على أحسن وجه.

و نظراً للتطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، التي لها الدور الأساس في نشر و توزيع المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية ، ظهر أسلوب جديد لإتاحة هذه المعلومات العلمية والتقنية ، هو ما يعرف بالنشر العلمي الالكتروني. حيث تزايدت أهميته في وقتنا المعاصر بجكم إسهاماته في توسيع دائرة التوزيع و نشر و توفير المعلومة العلمية على الخط في الوقت المناسب وللشخص المناسب ، مقارنة بالنشر العلمي التقليدي الذي يتسم بزيادة الكلفة المادية و المالية و كذا الجهد و الوقت. و من هنا يعتبر النشر العلمي الالكتروني مصدراً مهما لتوفير المادة العلمية لأفراد المجتمع الأكاديمي ، لإنجاز بحوثهم و دراساتهم. إضافة إلى كونه أسلوباً حضارياً لنشر الثقافة المعلوماتية ،أي إكساب هذه الفئة من المستفيدين خبرات و إمكانات

و مهارات إضافية ، يستطيعون من خلالها النفاذ لمصادر المعلومات على اختلاف أنواعها و استخلاص ما يحتاجونه منها و ما يغطي احتياجاتهم العلمية.

و من هنا يبرز التساؤل الجوهري لهذه الدراسة و الذي مفاده : " **فيما يتمثل دور النشر العلمي الالكتروني في تثقيف المجتمع الأكاديمي معلوماتياً ؟** "

**تساؤلات الدراسة:**

و لتوضيح مشكلة البحث ، تطرح بعضالتساؤلات الفرعية عن التساؤل الجوهري:

1- ما المقصود بالنشر العلمي الالكتروني ؟
2- مالفرق بين النشر العلمي التقليدي و الالكتروني ؟
3- هل تعد الثقافة المعلوماتية ضرورة أكاديمية ؟
4- كيف يمكن للمجتمع الأكاديمي تطوير ثقافته المعلوماتية من خلال النشر العلمي الالكتروني ؟

**أهمية الدراسة :**

تتجلى أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوعها و ذلك بتجليةدور النشر العلمي الالكتروني في تثقيف المجتمع الأكاديمي معلوماتياً ليكون مواكباً للتطورات من أجل الوصول إلى أهدافه و تضييق الفجوة المعرفية و المعلوماتية بين العالمين (المتقدم و المتخلف)، و المساهمة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ببحوثه و دراساته ذات الأثر الإيجابي.

**أهداف الدراسة** :

و من أهداف هذه الدراسة التي تسعىإلى الكشف عنها و الوصول إلىتحقيقها:

1- تسليط الضوء على النشر العلمي الالكتروني.
2- التعرف على الثقافة المعلوماتية و مدى ضرورتها.
3- معرفة المجتمع الأكاديمي و أهميته بين المجتمعات.

4- الكشف عن دور النشر العلمي الالكتروني لتثقيف المجتمع الأكاديمي.

**منهج الدراسة :**

يعد اختيار المنهج من أهم العناصر المساعدة في إنجاز البحوث العلمية ، فهو يجسد الطريقة المثلى للإجابة على الأسئلة التي تثيرها إشكالية البحث ، كما أنه االسبيل الذي يسلكه الباحث في دراسة موضوع معين ،و عليه قد اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يناسب بحثنا ، الذي يحاول الكشف عن إسهامات النشر العلمي الالكتروني في ترسيخ الثقافة المعلوماتية لدى أفراد المجتمع الأكاديمي.و حتى يتم معالجة هذا الموضوع نظرياً ، تم تقسيمه إلى محاور مفصلة على النحو التالي:-

**1- النشر العلمي بين النمطين التقليدي و الإلكتروني:**

النشر العلمي هو عملية إيصال الإنتاج الفكري البشري من مرسل إلى متلقيعبر وسائل الاتصالويعد النشر العلمي العتبة الأخيرة للبحوث العلمية ، و البوابة الرئيسية لنشرالعلوم والمعارف ، كما يعد البنية الأساسيةلتطوير التعليم بجميع مراحله وخاصة التعليم العالي لما له من قيمة تنموية و اقتصادية و اجتماعية للمجتمعات.

**1-1- النشر العلمي التقليدي:**

**1-1-1- مفهوم النشر العلمي التقليدي:**

النشر التقليدي للمعلومات العلمية يتم من خلال طباعة الكتب و المجلات و الدوريات العلمية و توفيرها للقراء ، كما يتم توزيعها بشكل ورقي على المهتمين ، ويعد الكتاب المطبوع أعظم اختراع على مر العصور ، وتبرز عظمته في حجمه الصغير ، واحتوائه على كم هائل من المعلومات العلمية و الثقافية ، و كذا موثوقية معلوماته.وقد كان الكتاب وما يزال مصدرًا مهمًا للمعرفة والمعلومات عبر مختلف الأزمنة. (وليد)

وكما يعد النشر العلمي التقليدي ذاك النشاط الذي يتضمن اختيار و تجهيز و تسويق المواد العلمية ، حيث يكون المؤلف لها ، مختص في مجال من مجالات العلوم و التقنيات ( أستاذ جامعي ، باحث ، أكاديمي ، عالم)،

وتكون في شكل مقالات ، دراسات ، بحوث ، كتب...الخ ، و إتاحتها للقارئ في شكلها التقليدي. (برغل 135)

**1-1-2- أهداف النشر العلمي التقليدي:**

و من أهداف النشر العلمي التي يسعى إلى تحقيقها نوجزها فيما يلي:

1- تطوير البحث العلمي و توفير المادة العلمية الضرورية للباحث.
2- إتاحة البحوث و الدراسات العلمية للمستفيدين.
3- تأسيس مبدأ الحوار و تأسيسعلاقات بين الباحثين و المؤلفين.
4- تشجيع الابتكار و الإبداع.(بن صالح الزايد)

**1-2- النشر العلمي الالكتروني:**

قبل التطرق إلى النشر العلمي الالكتروني ،يجدر بنا أن نعرج على النشر الالكتروني بصفة عامة أولاً.

كتب **ستفن كينج** الكاتب الأمريكي عقب نشر آخر رواياته عبر شبكة الانترنت دون الاستعانة بأيٍّ من دور النشر التقليدية ، كتب مخاطباً قراؤه "أصبحت لدينا الفرصة لكي نصير ناشرين كبار يا أصدقائي."و حينما قال **كينج** مقولته هذه كان معتمدا على معطيات هامة ، حيث تم خلال الخمسة عشرة ساعة الأولى بعد نشر الكتاب بيع 41 ألف نسخة الكترونية فيما يبلغ سعر النسخة بدولار واحد. و سببت خطوة كينج في مجال النشر الالكتروني مخاوف دور النشر التقليدية آنذاك.

**1-2-1- مفهوم النشر الالكتروني:**

للنشر الإلكتروني تعاريف كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

**تعريف Fancaster**

الذي يرى أن مصطلح النشر الإلكتروني يمكن تفسيره بشكل بسيط على أنه استخدام الحاسب الآلي والتجهيزات المرتبطة به لأغراض اقتصادية في إنتاج المطبوع التقليدي على الورق ، كما يرى أنه يمكن تفسيره بشكل أكثر

تعقيداً على أنه استغلال اللأوعية الإلكترونية بما في ذلك الحركة والصوت في إنشاء أشكال جديدة من المطبوعات.

و عليه فالنشر الالكتروني عبارة عن نشاط تفاعلي في البيئة الافتراضية ،يسمح بعرض المؤلفات و البحوث و الدراسات التي تم تحريرها على صفحات الويب من طرف الأساتذة و الباحثين مهما كان تخصصهم ، ثم إتاحتها على الخط في شكلها الالكتروني للقارئ في أي وقت و في أي مكان.

**1-2-2-التطور التاريخي للنشر الالكتروني**

لقد مكنت تكنولوجيا المعلومات بمختلف أنواعها وتفاعلاتها كالمحواسيب والإتصالات و المتصوير المرقمي والمفيديو من تطـوير وتحسين بث المعلومات ونشر المعارف للمستفيدين في كل مكان ، ولقد مرت عملية نشر و توزيع واستخدام مصادر المعلومات منذ ظهور الأصول الورقية و اختراع المطباعة المعدنية المتحركة بمراحل عدة وهي:

- **المرحلة الأولية**: وهي مرحلة الأصول الورقية ، كالمكتب بمختلف أنواعها والمدوريات والمتقارير والمنشرات وغيرها .

- **المرحلة المتوسطة** : مرحلة بداية استثمار إمكانات المحواسيب ، وتتمثل بالمطباعة والمنشر المكتبي الالكتروني ، والمذي كان نشرا لمكتب والمدوريات والممطبوعات الأخرى فيه يرتكز على استثمار إمكانات المحواسيب في المطباعة والمتحرير ، ومن ثم إخراج المعلومات بشكل ورقي متميز على المشكل المسابق ، ومن أبرز معالم هذا المتحول ما يطلق عليه اسم المنشر المكتبي.

- **المرحلة المتقدمة الأولى**: وهي مرحلة المنشر الإلكتروني بمختلف الأشكال ، كالمبحث بالإتصال المباشر و الأقراص المكتنزة ، والمصادر والأصول الورقية تنتج جنبا إلى جنب مع المصادر الورقية ، ولنفس المواد والمواضيع.

- **المرحلة المتقدمة الثانية**: وهي مرحلة المعلومات الإلكترونية وعدم توفرها بشكل ورقي ، واستبعاد الأصول الورقية والإكتفاء بالمشكل الإلكتروني ، ويعتبر المنشر عبر شبكة الأنترنت مثالاً واضحا لمثل هذه المرحلة ، إضافة إلى الأقراص المكتنزة و أقراص الملتيميديا DVD.

**-مراحل المتحول إلى المنشر الإلكتروني المكامل:**

لقد قام لانكستر Lancaster بوضع قائمة أو جدول عام يعتبره إطار المراحل المتحول المكامل إلى المنشر الإلكتروني ، وذلك يتضمن الإلكترونيات على عمليات المنشر وأثرها على المؤلفين والموزعين وكذا المستفيد من تلك المطبوعات ، وفيما يلي مراحل التحول:

-**استخدم المحاسب الآلي في المطباعة**: المتجهيزات الإلكترونية هي المخطوة الأولى باستخدام في توليد المطبوعات من خلال المتجميع المتصويري وهو طبعا يتطلب بناء قاعدة بيانات مقروءة آليا.

-**المتوزيع الإلكتروني**: وهذه تمثل المرحلة المثانية والمثالثة من المتطـــــــــــور المواضح في المجدول وهو لمتوزيع الإلكتروني لمطبوعات ، حيث يتم المتوزيع في المرحلة المثانية في كل من المشكل الإلكتروني والمشكل المطبوع من الموثائق ، أما المرحلة المثالثة فهي تمثل نوعية جديدة تماما المنتجة في المشكل الإلكتروني وحده.

وقد شهدت سنوات المثمانينات أشكالاعديدة من أشكال المطبوعات الإلكترونية المتي يمكن الموصول إليها علىالمخط المباشر من خلال المشبكات أو من خلال مايوزع من أشكال أخرى بالأشرطة الممغنطة والفيديوتيب و الأقراص المضوئية ، ونظرا لموجود المنص على المشكل الإلكتروني فيمكن بواسطة المحاسب طباعة النص بأشكال عديدة.

- **المؤتمرات المحوسبة**: وهذه شملت إنتاج مطبوعات جديدة تحظى باتفاق عام بين عدد من المباحثين وذلك عن طريق المؤتمرات المحوسبة والمبريد الإلكتروني.

- **المهيبرتكست والمهيبرميديا**: يعتبر **المهيبرتكست** نظام تقديم للنص ، يستطيع معه المستفيد أن يكون حرا في توصيل حركته بطـريقة تكون منطقية له ، بدلا من أن يكون محصورا فقط فـــــي المشكل المتتابعي المنطقي للمؤلف ، أي أن المستفيد يستطيع أن يقفز قفزات سريعة من مكان إلى آخر في المنص عن طـريق المروابط سواء كان ذلك بالمنسبة لنفس الموثيقة أو لموثائق متعددة ، كما يمكن تحديث المنص بصفة مستمرة.

أما **المهيبرميديا** فقد عرفها يانكلوفيتش و زملاؤه: بأنها تلك المطبوعات المتي لها المميزة المخاصة بالمهيبرتكست ، ولكن مع إضافة مكونات أخرى مثل المرسومات والمفيديو والمصوت والمحيوية ، وذلك منخلال بناء بعدين أو ثلاثة أبعاد ، كما

يستطيع المؤلف بالميديا أن ينشئ روابط للنصوص و المصور وأقراص الفيديو و التسجيلات الصوتية و غيرها.(برغل 124-126)

**1-2-3- تعريف النشر العلمي الإلكتروني:**

النشر العلمي الإلكتروني هو عملية نشر المعلومات العلمية من شكلها الورقي الى شكلها الالكتروني عبر تقنيات جديدة تستخدم الحاسبات وبرامج طباعة المعلومات العلمية وتوزيعها ونشرها. بمعني آخر يمكننا القول استخدام كافة إمكانات الكمبيوتر( سواء أجهزة أوملحقات أوبرمجيات) فيتحويل المحتوى العلمي المنشور بطريقة تقليدية إلى محتوى منشور بطريقة إلكترونية على أقراص ليزر أو من خلال شبكة الإنترنت. (احمد مُحَمَّد 169)

**1-2-4- دوافع النشر الالكتروني**

قد يطرح سؤال ثان في هذا المضمارهو لماذا نلجأ للنشر الالكتروني لنشر أعمالنا و بحوثنا و دراستنا وكتابتنا مع توفر دور للنشر مختصة؟ هذاكما هو معلوم راجع لاعتبارات كثيرة نذكر منها:

- **التوفير الهائل لتكاليف النشر**: حيث أن عملية النشر التقليدي لدى دور النشر لها أساليبها بداية من لحظة دخول المكتوب عندها ، حيث يعاد كتابته حرفيا مع مراجعته من الناحية اللغوية و الأخطاء الإملائية ، ثم استخراج نسخ عديدة على الورق لإحالتها للمحكمين عن طريق البريد البسيط و هذا مكلف من الناحية المالية و الزمنية ، لكن بالمقارنة بنظيرتها الإلكترونية أي عملية النشر ، تقلص التكاليف خاصة المالية منها و الخاصة بحقوق النشر و التوزيع.
- **التوفير الهائل في التوزيع**: حيث أن التوزيع الورقي يحتاج إلى تكاليف البريد العادي وبإمكاننا أن نتصور ضخامة التكاليف إذا تصورنا مجلة توزع بآلاف النسخ وعلى عدة دول. ولا شك

أن النشر الإلكتروني سوف يوفر كل ذلك إذ هو غير مكلف أصلاً.

- **التوفير في تكاليف التخزين**: يحوز التخزين مساحات واسعة و أماكن كثيرة لدى دور النشر التقليدي و خاصة للدوريات و المجلات بحكم كثرة أوراقها و نسخها مما يكلف أعباء كثيرة عليها. إضافة الى ضرورة توفير آليات و إمكانات من عتاد وتجهيزات لحماية أرشيفها من الكوارث الطبيعية و الحرائق و التلف و غيرها. أما في النشر الالكتروني فيتيح مساحات ضخمة للتخزين و الحفظ سواء على وسائط الكترونية من أقراص ضوئية و أقراص ليّنة و هي كثيرة في أنواعها و سعتها ، والدراسات الحالية مكنت من إنتاج و صناعة أقراص ضوئية تفوق سعة تخزينها 27 جيقابايت أي بما يعادل 44 قرص من الأقراص الحالية في قرص واحد فقط. أو على قواعد بيانات محوسبة متاحة على الخط.

- **توفير سهولة استرجاع وجمع البيانات**. وهذه النتيجة مضمونة ومعروفة في البيئة الإلكترونية حيث يمكن للمستفيد البحث في آلاف المصادر الالكترونية من خلال عبارة واحدة فقط يقوم بكتابتها.

- قدرة هذا النوع من النشر على توفير نواح فنية خاصة تسهل عملية إيصال المعلومة وتعطي مزيداً من درجة الحرية.
- إمكانية التحكيم والتوزيع الإلكتروني تعين على سرعة توفر المعلومة.(بن صالح الزايد)

**1-2-5- الفرق بين النشر التقليدي و النشر الإلكتروني:**

هناك فروقات تظهر بين نمطي النشر –التقليدي و الإلكتروني – اذا ما بحثنا في هذين النمطين و دققنا في تفاصيلهما. و من الفروقات التي تجلت بين طرق و أساليب النشر نوجزها في الجدول أدناه :-

| النشر الالكتروني | النشر التقليدي |
|---|---|
| إمكانية تجميع الوثيقة بأشكال متعددة صوتية ،نصية ،وصورية. | وهذا ما يصعب عمله في الوثائق التقليدية ،يطول عمله وهو مستحيل في الشكل الصوتي. |
| إمكانية الإنتاج السريع والعالي لكم كبير من الوثائق. | والعكس في الوثائق التقليدية ، حيث تحتاج إلى وقت طويل. |
| تضل الوثيقة الأصلية على جودتها ومن الممكن إضافة تحسين وتعديل عليها. | عدم القدرة على الإضافة والحذف لأن هذا سوف يشوه مظهرها. |
| إمكانية التعديل والتجديد وإعادة استخدام البيانات ، قد يطرح مشكلة في درجة الثقة والضبط. | عدم القدرة على استخدام البيانات والتعديل فيها ،يعطى الوثيقة ثقة تامة وضبط ، حيث تضمن سلامتها من العبث. |
| إمكانية توزيع الوثيقة بشكل سريع وفي أي مكان. | صعوبة نشر الوثيقة بسبب الإجراءات الطويلة التي تمر بها ، وهذا قد يكون ميزة وعيبا في نفس الوقت. |
| صعوبة تحديد وتطبيق الحقوق الفكرية وتطبيق القوانين الإبداعية. | وهنا على العكس ،حيث تضمن الحقوق كاملة من الإيداع وضمان حقوق المؤلف. |

جدول رقم (1) الفرق بين نمطي النشر العلمي. (برغل 123)

**1-2-6- تحديات النشر العلمي الالكتروني**

يواجه النشر العلمي الالكتروني جملة من التحديات و الصعوبات تعترض طريقه و من هذه التحديات نذكر منها :

1- انتهاك حقوق الملكية الفكرية للناشرين و المؤلفين : و تعتبر هذه الظاهرة من أصعب التحديات على الإطلاق بحكم إمكانية نسخ و قرصنة المحتويات المتاحة على الخط من طرف الغير دون أدنى إحترام لحقوق التأليف و النشر ، لأن الانترنت شبكة تفاعلية متاحة المصادر و المعلومات و لا يضبطها ضابط.

2- ضرورة توفر أجهزة لاستخدام المحتوى الالكتروني: مثل أجهزة الكمبيوتر و قارئ المكروفيلم و الميكروفيش و الموبايل و غيرها.

3- صعوبة القراءة من الشاشة للأجهزة الالكترونية : بلا شك تفتقد القراءة الالكترونية الى نكهة القراءة من الكتاب الورقي بحكم استخدامها للأجهزة الالكترونية و الشاشات الحاسوبية التي تسبب إرهاقاً و تعباً للأعصاب و النظر.

4- التسويق الالكتروني للمحتوى : فبرغم من وجود مغريات كثيرة حول النشر الالكتروني الاّ أنه مازال يتخبط في كثير من المشاكل و من ضمنها تسويق المحتوى الكترونياً و طرق الدفع المسبق و الالكتروني الذي يعاني منه بعض المجتمعات خاصة في الدول العربية. وذلك في السعيلتوفير بوابات الكترونية تسويقية و مواقع لتسويق المحتويات الالكترونية.(احمد مُحَّد 177)

**2- الثقافة المعلوماتية**

نظراً لأهمية النشر العلمي الالكتروني وللكثافة العددية للوثائق العلمية المنشورة عبر صفحات الويب و مختلف المواقع (مواقع مكتبات ، قواعد بيانات ، مستودعات رقمية ، مدونات علمية متخصصة ، دوريات و مجلات الكترونية و غيرها...).

يشعر كثير من الباحثين والأكاديميين بالقلق إزاء الكم الكبير من الوثائق الأكاديمية والعلمية الذي توفره شبكة الإنترنت ، إزاء قدرتهم على

الوصول إليها و الاستفادة منها، وهذا يحتاج الى ثقافة معلوماتية كبيرة تمنحهم القدرة و المهارة اللازمتين لفهم احتياجاتهم من المعلومات و تحديد مصادرها و معرفة طرق و أساليب استرجاعها و حسن تقييمها. و مع هذا كله هناك العديد من قواعد البيانات و محركات البحث المتخصصة مثل الباحث العلمي لقوقل Google Scholor و الباحث الاكاديمي لمكروسوفتMAS اللذان بمقدورهما تتبع هذا الكم الهائل من الوثائق العلمية المنشورة الكترونياً.

- **واقع المقالات العلمية المنشورة عبر الويب**

معظمالوثائق المنشورة يتم فهرستها أيضا عن طريق الباحث العلمي من جوجل و الباحث الأكاديمي من مايكروسوفت. حيث اثبتت الدراسات أنه في عام 2006، تم تقدير عدد الأبحاث المنشورة بما يقرب من 1.35 مليونا، بينما في عام 2011 تم تقديرها بما يقارب 1.8 مليون وثيقة.

من الدراسات الحديثة التي تهدف الى معرفة عدد الوثائق العلمية المتاحة على شبكة الإنترنت، الدراسة التي قام بها MadianKhabsa& Giles, C. Leeوتم نشرها في مايو 2014. من خلال دراسة تغطي اثنين من محركات البحث الأكاديمية الرئيسية، وهما : الباحث العلمي من جوجل ( Google Scholar)و الباحث الأكاديمي من مايكروسوفت Microsoft) .(Academic Searchفالوثائق العلمية نعني بها هنا المجلات وأوراق المؤتمرات والأطروحات ورسائل الماجستير والدكتوراه والكتب والتقارير الفنية وأوراق العمل.

بينت التقديرات التي أظهرتها دراسة ( MadianKhabsa& Giles, C. Lee 2014)أن:

- 114مليون من الوثائق العلمية على الأقل باللغة الإنجليزية يمكن الوصول إليها على شبكة الإنترنت.

- الباحث العلمي Google Scholar يحتوي على 99.3مليون وثيقة أي حوالي 87٪ من إجمالي عدد الوثائق العلمية على شبكة الإنترنت.
- الوثائق العلمية التي يتيحها الباحث العلمي Google Scholar هي ضعف الوثائق التي توفرها البدائل الأقرب له ، حيث أن MASوشبكة العلوم على حد سواء لديها أقل من 50 مليون تسجيله.
- يتفوق الباحث العلمي Google Scholar في تغطية العديد من المجالات العلمية على شبكة الإنترنت وخاصة: العلوم الزراعية ، الآداب والعلوم الإنسانية ، علم الأحياء ، الكيمياء ، علوم الحاسب الآلي ، الاقتصاد ، والهندسة ، والعلوم البيئية ، علوم الأرض ، علوم المواد ، الرياضيات ، الطب ، الفيزياء ، العلوم الاجتماعية ، بالإضافة الي مجموعات متعددة التخصصات.

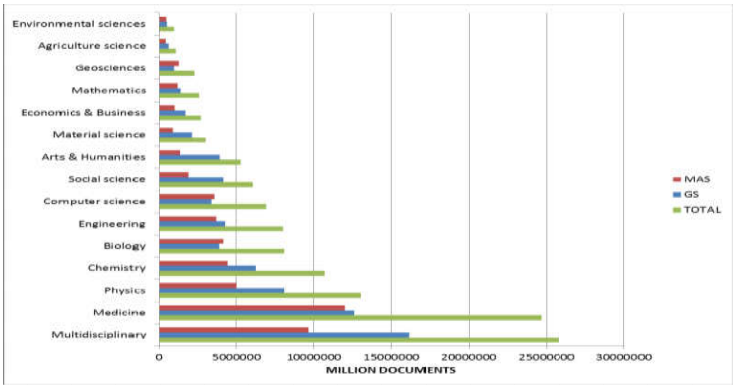


Size of different academic search engines and databases Data source: re-elaborated from Khabsa& Giles 2014

- ما يقرب من 27 مليون وثيقة (24٪) متاحة مجانا ، وهي متاحة بحرية لأنها لا تتطلب اشتراكا أو دفع رسوم من أي نوع.

- تقديرات الوصول إلى المستندات المفتوحة تختلف كثيرا في الحقول الأكاديمية فيما بينها ، فقد نجد أن درجة الإتاحة في بعض الحقول الأكاديميةهي 4 مرات أكثر بالنسبة للوثائق المتاحة للاستخدام في حقول أخرى.

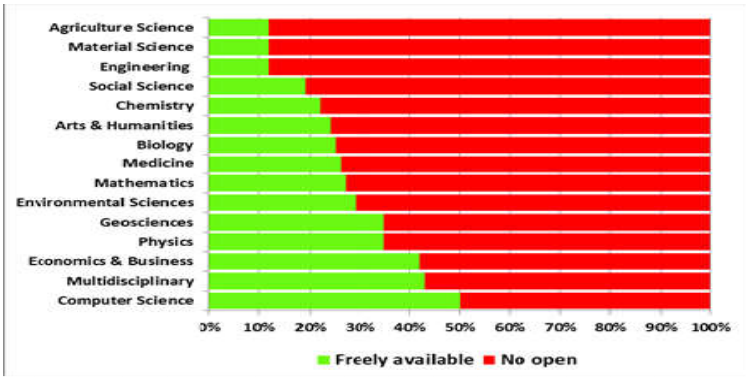


Percentage of publicly available documents according to scientific fields: Data source: re-elaborated from Khabsa& Giles 2014

و من هذا الواقع للنشر الالكتروني للعدد الكبير من البحوث و الدراسات و الوثائق بمختلف أشكالها ومؤلفيها و الكثافة المهولة للمعلومات و التي تجلت من خلال هذه الدراسة (لخابسة و جايلز ، 2014). حيث تقتضي التدقيق و التمحيص الجيد للحصول على معلومات ذات مصداقية و موثوقة من حيث المصدر ، وهذا يتطلب ثقافة معلوماتية عالية لدى الباحثين و الأكاديميين. (د.م)

**2-1-مفهوم الثقافة المعلوماتية:**

تبلورت عدة تعريفات للثقافة المعلوماتية ، لعل أهمها هو أنها مجموعة القدرات المطلوبة التي تمكن الأفراد من تحديد احتياجاتهم من المعلوماتفي الوقت المناسب ، و الوصول اليها و تقييمها و من ثم استخدامها بالكفاءة المطلوبة. و نظرا لتعقد البيئة المعلوماتية الحالية ، و تنوع أشكال مصادر المعلومات والتيقد تفتقر إلى الدقة و المصداقية ، خاصة عندما يتعلق

الأمر بالمعلومات المتاحة على الخط ، فلقد فرضت تحديات جديدة تمثلت في ضرورة تمتعالباحثبعدةمهارات لمساعدته على تحديد اختياراته المناسبة.

و تعرّف اليونسكو الثقافة المعلوماتية بأنها " تهتم بتدريس و تعلم كافة أشكال و مصادر المعلومات ، ولكي يكون الشخص ملما بثقافة المعلومات فيلزمه أن يحدد: لماذا و متى و كيف يستخدم كل هذه الأدوات ، ويفكر بطريقة ناقدة للمعلومات التي توفرها". و تمثل الثقافة المعلوماتية ضرورة لا غنى عنها للتعلم مدى الحياة. و يمكن تحديد سمات الشخص المثقف معلوماتيا على النحو التالي :

- القدرة على تحديد المعلومات المطلوبة.
- النفاذ للمعلومات المطلوبة بسرعة و بكفاءة.
- التقييم الناقد لمصادر المعلومات.
- استخدام المعلومات بكفاءة.
- استخدام المعلومات بطريقة قانونية و أخلاقية تحترم فيها أخلاقيات الباحث.(عزمي)

و مع ظهور الثقافة المعلوماتية في عصر تعددت فيه احتياجات الباحثين و تنوعت مصادرمعلوماتهم ، فقد أصبح لزاما على أي باحث أن يمتلك هذه الثقافة التي تساعده على استرجاع أكثر المعلومات ملائمة لمجال بحثه بأقل وقت وجهد ممكن. وتتجسد هذه الثقافة المعلوماتية في المهارات التالية:

الوصول إلى المعلوماتAccess : كثيرا ما يعاني الباحث من الحرمان من المعلومات ، ويعود ذلك إلى عدم معرفته بما ينشر في مجال اهتمامه. ولذلك فإن امتلاك الباحث لهذه المهارة يساعده على تقصي واسترجاع المعلومات من مصادرها المختلفة ، وأبرزها أدوات الضبط الببليوغرافي وغيرها من أدوات الاسترجاع الأخرى.

· تقييم المعلومات Evaluate: تكتسي هذه المهارة أهمية كبرى ،لأن اذا كانت المرجعية كتابات ذات سمعة قد يضاعف من قيمة محتواها من

المعلومات. وهنا يجدر بالباحث الظفربالمعلومات التي تتميز بعدة مواصفات مثل: الموثوقية ، والحداثة ، والدقة ،والموضوعية ، وغيرها.

- تنظيم المعلومات Organize: يعاني كثير من الباحثين من كثرة المعلومات المتوفرة عبر مختلف المصادر المتاحة و مما تم استرجاعه من عملية البحث المسترسلة وتأتي أهمية هذه المهارة لتصنيف المعلومات و ترتيبها التي بما يحقق الحاجة المرجوة.

استخدام المعلومات Use: يعتقد البعض أن استخدام جميع المعلومات التي تم استرجاعها يزيد في جودة وجاذبية بحوثهم ، لكن يجب فهم شيء ، هو ليس كل ما نسترجعه نوظفه في كتاباتنا و دراساتنا فليس من اللباقة أن نعتمد على أفكار الغير جملة و تفصيلا ، ، وبالتالي فإن هذه المهارة تساعد على تحديد المعلومات التي يمكن استخدامها بحيث يكون وجودها مبررا و استبعاد ما دونها أي التي لا تخدم موضوع البحث. (بن ناصر)

**2-2-عناصر الثقافة المعلوماتية:**

تتمثل الثقافة المعلوماتية على مستوى المجتمع في أربع عناصر أساسية و هي :

- التربية و التعليم.
- الثقافة و الإعلام.
- التراث الثقافي.
- الحقوق و الحريات

1-التربية و التعليم : حيث يعتبر التعليم و التربية هما الركيزة الأولى التي تتشكل بهما قيم الفرد والمجتمع على حدٍ سواء ، و يشمل كذلك جهود الدولة في دعم مراحل التعليم بمختلف أطواره ، حيث تغرس مبادئ التعلم و البحث لدى أفراد المجتمع ، و هي بذلك تعد الخطوة الأولى نحو اكتساب المهارات و القدرات للوصول للمعلومة و الفكرة و المعرفة العلمية.

2-الثقافة و الإعلام: و ذلك باعتبار أن الثقافة و الإعلام وسيلتين داعمتين للفكر المجتمعي ، إضافة لما تقدمه الدولة و الحكومات من

نشر للثقافات و التظاهرات الفكرية و النشاطات الثقافية و الإعلامية من خلال المكتبات العامة و دور الثقافة و مراكز التعلم التي تعمل على المحافظة على ثقافة المجتمع وهويته.

3-التراث الثقافي :حيث يعتبر الركيزة الأساسية للهوية الفردية و المجتمعية و في فقدانه فقدان للهوية و الأصالة و التاريخ لأي مجتمع ، و الحفاظ على التراث الثقافي ضرورة بشرية و اجتماعية.

4-الحقوق و الحريات : فالحفاظ على الحريات و الحقوق الفردية و المجتمعية تساعد على تكوين مفهوم الثقافة المعلوماتية ، و مساعدة الحكومات على احترام الحقوق و الحريات له الأثر الايجابي على الحفاظ على الملكية الفكرية للأفراد ، و ضمان الحرية في النفاذ للمعلومات و المشاركة في مصادرها ، وحرية التدفق الحر و التبادل للمعلومات بين أفراد المجتمع الواحد.

أما عناصر الثقافة المعلوماتية على مستوى الفرد فتتمثل في:

- المهارات : حيث تعد البنية المعلوماتية التحتية للفرد و الذي يعتبر الوحدة الأساسية للمجتمعات الحديثة ؛ و وصوله الى تحقيق قدرات معينة على الكتابة و القراءة ، هو ما يحتم عليه اكتساب هذه المهارات للفهم و الاستيعاب و الاختيار الأمثل للمعلومات المفيدة.
- الخبرات: باعتبارها الأساس في الاستخدام الأمثل للمعلومات ، لأن المعلومة ليست قيمة في ذاتها بدون وجود الخبرة لحسن توظيفها و الاستفادة منها و الاستنتاج الصحيح الى ما تهدف اليه. و عليه فالخبرات ضرورة ثقافية لا غنى عنها. (محي الدين)

**2-3-أهمية الثقافة المعلوماتية:**

تتجلى أهمية الثقافة المعلوماتية في قيمتها في البحث العلمي و في الدراسات الأكاديمية بصفة عامة ، بحكم أنها المفتاح للولوج الى مصادر المعلومات و المعارف المختلفة و الاستفادة منها و استخدام معلوماتها في أوجهها الصحيحة بما يخدم أهداف الباحث و المستفيد على حدٍ سواء ، باعتبارها جامعة

لمختلف المهارات و القدرات الكفيلة بضمان معلومة صحيحة و موثوقة المصدر في أسرع وقت و بأقل تكلفة.

**3-مفهوم المجتمع الأكاديمي:**

هو ذلك المجتمع المتكون أساساً من مختلف العناصر الأكاديمية ، طلبة و أساتذة و باحثين و أكاديميين وعمال و موظفين في مختلف الهياكل ذات الطابع الأكاديمي ، الجامعات و معاهد الدراسات العليا و البحث العلمي و غيرها ، و هو كذلك المجتمع الباحث في حقيقته و وظائفه.

**4- دور النشر العلمي الالكتروني لترسيخ الثقافة المعلوماتية:**

يلعب النشر العلمي الالكتروني دوراً محورياً لترسيخ الثقافة المعلوماتية لدى المجتمع الأكاديمي و المتمثل أساساً في النقاط التالية:

- **توفير و إتاحة مختلف مصادر المعلومات و الدراسات**.: يعد النشر العلمي الالكتروني من الأساليب الرائدة التي لها دور فعال في بث المعلومات العلمية من خلال مصادرها المختلفة في شكلها الالكتروني أو الرقمي وتوفيرها و إتاحتها للمستفيدين عبر الشبكات على الخط المباشر ، مما يسمح لهذه الفئة بمعرفة مصادر المعلومات بأنواعها و الدراسات الأكاديمية المختلفة ومدى قيمتها العلمية و كذا التعرف على مختلف الأقلام المؤلفة و الناشرة لهذه المصادر و التمييز بينها و الاستفادة منها في بحوثهم و دراساتهم. وهذه ميزة النشر العلمي الالكتروني في توفير مصادر المعلومات و تثقيف المجتمع الأكاديمي الباحث.
- **إتاحة فرصة للتشاور و التحاكي بين المؤلفين و الباحثين عن طريق المقالات و التعليقات و الردود**. : وهذا من خلال الردود على المقالات و المنشورات العلمية و إبداء وجهات النظر المختلفة حولها ، مما يتيح خاصية التفاعلية بين المؤلف و المستفيد و هذا ما وفرته تطبيقات الويب في أجياله المتقدمة الويب 2.0 والويب 3.0 ..الخ. و هي في ذات الوقت ، فرص للتشاور و الاستفسار و الردود بين الأطراف المشاركة في عملية النشر العلمي الالكتروني من خلال الدردشة الكتابية و الصوتية و المرئية المباشرة و هذا ما يؤدي بالضرورة الى تطوير المهارات و القدرات لدى

الباحثين في اختيار المعلومات ذات القيمة العلمية و تمييزها بين ملايين المعلومات المنشورة.

- **تكوين الباحثين للتعامل مع مختلف الوسائل و أدوات البحث :** كما يتيح النشر العلمي الالكتروني فرصة للتعامل أكثر مع مختلف الوسائل و الأدوات و الأساليب للوصول للمعلومة المنشورة من خلال شبكة الانترنت و قواعد البيانات المختلفة المتاحة على الخط المباشر و تعلم كيفيات التعامل معها والتمرس على طرق النفاذ لمصادر المعلومات المختلفة دون عناء و بأقل وقت ممكن. و بهذا يعد النشر العلمي الالكتروني وسيلة لتدريب و تكوين الباحثين و الأكاديميين على استخدام مختلف الأدوات والوسائل و طرق التعامل معها.
- **كثرة الوثائق المنشورة الكترونياً بحكم أن كل مؤلف ناشر مما يحتم معرفة سبل الوصول اليها :** سمح النشر العلمي الالكتروني بأن يكون كل مؤلف ناشر في الوقت نفسه بحكم قلة التكاليف و سهولة النشر، مما إرتفعت معه أعداد المنشورات و الوثائق المؤلفة و المتاحة، و للوصل اليها عبر البيئة الافتراضية بمختلف مواقعها للباحثين و الطلبة إمكانية الوصول لهذه المعلومات على صفحاتهامن خلال وسائلها و أدواتها المتوفرة كقواعد البيانات و الروابط المباشرة و غيرها و هذا ما يحتم عليهم معرفة جل هذه الأدوات و الوسائل و طرق إستخدامها و هو ما يعد ثقافة معلوماتية يحتاجونها.
- **التعليم الالكتروني عن بعد.** : و التعليم عن بعد هو نقل العلم من مراكز تجمعه في عواصم الدول إلى مدنها البعيدة التي لا تتوفر فيها وسائل وسائط المعرفة الضخمة و المتخصصة .ويكون الاتصال بين الطالب المتلقي و المحاضر متفاعل interactive ويتيح نظام التعليم عن بعد إمكانية تلقى المحاضرات من مصدر بعيد عن مكان المحاضرة بنفس السرعة وفى نفس زمن التنفيذ real time application ويمكن هذا النظام من بث المحاضرات الحية والمسجلة بكفاءة عالية ، حيث يمكن الطالب أو المستمع من حضور محاضرة داخل أو خارج حدود البلد الذي يقيم فيه. و من فوائد التعليم عن بعد:

1. الملائمة convenience حيث توفر الملائمة بين المحاضر و الطالب .
2. المرونة flexibility يتيح للدارس خيار المشاركة حسب الرغبة.
3. التأثير والفاعلية effectiveness أثبتت البحوث التى أجريت على نظام التعليم عن بعد أنه يوازى أو يفوق في التأثير و الفاعلية نظام التعليم التقليدي وذلك عندما تستخدم هذه التقنيات بكفاءة.
4. المقدرة affordability الكثير من أشكال التعليم عن بعد لا تكلف الكثير من المال .
5. الإحساس المتعدد multi sensory هناك العديد من الخيارات في طرق توصيل المادة الدراسية ، منها المادة الدراسية المتلفزة والتفاعل من برامج الكمبيوتر والمادة الدراسية المسجلة في أشرطة كاسيت. (د.م)

- **تعلم طرق و أساليب البحث عن طريق مواقع النشر العلمي الالكتروني.**

تتيح مواقع النشر العلمي الالكتروني المختلفة إمكانية الاستفادة من الطرق و الأساليب الموضوعة تحت تصرف الباحثين للولوج لمصادر المعلومات المتعددة و كذا الوثائق المنشورة عبرها مما يسمح للباحث بالتمرس على استخدامها و البحث من خلالها.

- **دورات تكوينية عن بعد حول كيفية النفاذ الحرّ و التعاطي مع مختلف مساحات النشر الالكتروني.** : إضافة الى ما سبق فهناك بعض المواقع و الفضاءات الافتراضية تقدم دورات تكوينية و تدريبات في مختلف المجالات العلمية. و كذا توفير واجهات تخاطب سهلة و بسيطة للنفاذ الى مختلف مصادر المعلومات المنشورة مثل المنصات الالكترونية و المواقع التكوينية و غيرها.
- **الحاجة للمعلومة المنشورة الكترونياً.** : إن الحاجة للمعلومات دافع من دوافع البحث و التنقيب علها ، و للوصول اليها لابد من تعلم طرق و أساليب البحث الالكتروني على الخط المباشر و هو ما يجعل الباحث يتعلمها و يتمرس على استخدامها و هو ما يوصله الى ثقافة

معلوماتية يكتسبها من خلال التعامل مع البيئة الافتراضية و البحث فيها لتلبية حاجاته المعلوماتية.

و لذا يعتبر النشر العلمي الالكتروني أسلوب يتيح للباحثين و الطلبة و الأستاذة فرصاً لتطوير ذواتهم من خلال بيئة إفتراضية تفاعلية ، تثقيفية و تعليمية.حيث تكسبهم مهارات و قدرات تمكنهم من الوصول و النفاذ لمختلف المعلومات المتاحة على الخط المباشر أو المخزنة على وسائط إلكترونية ، و الاستفادة منها في بحوثهم و دراساتهم الأكاديمية. و من هنا نقول أن النشر العلمي الالكتروني له دور في تثقيف المجتمع الأكاديمي معلوماتياً.

**خاتمة**

ختاماً لهذه الورقة البحثية نقول أن النشر العلمي الالكتروني هو أسلوب متطور في وسائله و أدواته ، لنقل المعلومة ، إتاحتها و توزيعها ، وكذا تمكين الباحثين و المؤلفين للتفاعل فيما بينهم و حصول الاستفادة المتبادلة ، بحكم أن المؤلف ناشر و هو مستفيد بنشر أفكاره دون عناء ولا معوقات ولا رسوم و الباحث مستفيد بالمعلومة المنشورة. و من خلال هذا كله يكتسب بعض المهارات و القدرات التي تؤهله لتحديد حاجته من المعلومات و كيفية الوصول اليها و استرجاعها و تأهيله لاستخدامها في أحسن الظروف و منه يصبح بفضل النشر العلمي الالكتروني و مختلف وسائله ، مثقفاً معلوماتياً.

**مراجع**

هل تعرف عدد الوثائق العلمية المنشورة على شبكة الانترنت ؟ 11 اغسطس ، 2014.

01 .https://sites.google.com/site/childernlearn/altlym-n-bd
يونيو ، 2017 <- https://sites.google.com/site/childernlearn/altlym-n-bd>.

التعليم الالكتروني عن بعد. 01 يونيو ، 2017
.<https://sites.google.com/site/childernlearn/altlym-n-bd>

الحاج أكرم احمد مُحَّد. "تحديات النشر العلمي الالكتروني ." مجلة البحوث و الدرسات الاجتماعية ، ع2 نوفمبر ، 2013: 169.

المحروقي حمير بن ناصر. "عين عل المكتبة ... عين على الانترنت." مجلة المعلوماتية ، ع.29

عصام عبد الجواد وليد. 16 09 ، 2014 <-http://www.tanmia
.<idaria.ipa.edu.sa/Article.aspx?Id=608>

عطية هانئ محي الدين. "محاضرة." الثقافة المعلوماتية:نحو مؤشرات لقياس القيمة في مجتمع المعلومات.

مُحَّد أمزيان برغل. "اتجاهات أساتذة علوم الاعلام و الاتصال في الجزائر نحو تقنية النشر الالكتروني : دراسة وصفية تحليلية." الجزائر ، 2012.

ناصر بن صالح الزايد. 04 08 ، 2014
.</http://faculty.ksu.edu.sa/m_salem98/Other>

هشام عزمي. 10 08 ، 2017
>
http://www.journal.cybrarians.org/index.php?option=com_co
id=580:2011-09-25-08-13-&view=article&ntent
.<Itemid=73&catid=249:2011-09-25-08-14-48&14>

# أوعية النشر والمسؤولية الأخلاقية في الوطن العربي رهانات "المبادئ والأداء"

د. عبد القادر بودربالة
جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- الجزائر
د. بو سجرة ليليا
المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام، الجزائر

**مقدمة:**

شهد العالم العربي كغيره من دول العالم خلال السنوات الأخيرةتكاثر القوانين والمراسيم والمواثيق التي تروم تأطير عمليةالبحث العلمي على ثلاثة مستويات تكميلية: أخلاقيات المهن البحثية، النزاهة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي،حيث اتخذتمختلف المؤسسات الجامعية والمعاهد ومراكز البحوث عددا من الإجراءات لمواءمة البحوث والمنشورات مع المعايير الدولية وتوافقهالرؤية أطراف عملية النشر العلمي ومموليهم، هذا التأخر العربي لا يفسر فقط من خلال القوانين الصادرة عن الوصاية أو المؤسسات الجامعية العربية، الناشرين والممولين، ولكن أيضامن خلال ظهور العديد من حالات الإخلال بالأمانة العلمية من قبل الباحثين والناشرينفي الوطن العربي،الذي يترافق والجدل الدائر حول علاقة ذلك مع العولمة وتسليع المعرفة، ومكانةالعلوم في الديمقراطية والقيم التي تجسدها - وعلى وجه الخصوص حيادها،وموضوعيتها و / أو حيادها، مقابل الروابط أو تضارب المصالح.

تكشف هذه الحقائق مدى التحديات التي تمر بها العلوم في وقتنا الحالي ، وتعبر عن التحولات السريعة والعميقة التي يمر بها البحث العلمي على صعيد الهوية ، أساليب التنظيم المؤسسي ، الممارسة المهنية ،البنية التحتية والإمكانيات التكنولوجية ،تضاف هذه التغييراتإلى تلك التي شهدها عالم الأبحاث منذ ثمانينيات القرن الماضي والتي تتعلق بالعولمة ، العمل وفق منطق المشاريع ،آلياتالتمويل ،المدة ،الأهداف ومعايير التقييم العلمي.

تضع هذه التحولات الباحثين والهيئات البحثية في وضعيات متناقضة وتأثر مباشرة وبشكل عميق على المهن والهويات والنماذج المهنية ، باختصار يمر البحث بأزمة داخليةتستنبطمن خلالعدم ارتياح الجهات الفاعلة في البحوث والحاجة إلى تجديد مواثيق المسؤولية الأخلاقيةتجاه المجتمع ، هذا الوضع يستدعي العديد من المبادرات المؤسسية والجماعية والفردية لوضع آليات لصالح أخلاقيات البحث والنزاهة العلمية وتفعيل هذه المبادئ إلى أداء يلزم أطراف عملية البحث والنشر العلمي.

تهدف هذه المداخلة إلى فحص التطور الحديث للبحث العلمي كنتيجة لإضفاء الطابع المؤسسي على قضايا أخلاقيات البحث العلمي ، فضلاعن تنامي رؤية تحديات الديمقراطية في إدارة البحوث ،إذ أن الهدف من هذه المبادرات المتعددة هو إلمامالباحثين وبشكل عام الجهات الفاعلة في النشر العلمي على المستوى الفردي ، الجماعي أو المؤسسي ،بالقضايا الأخلاقية المرتبطة بطرق إنتاج المعرفة والالتزام بشرح وضمان القيم الأساسية للعلوم في إطار الديمقراطية التعددية والعولمة ، كما تهدف المداخلة أيضا إلى مراجعة تحليلية حول تحولات الممارسات المهنية والقيم للأفراد والهيئات والبنى التحتية للحياة الاكاديميةالمتعلقة بالمبادرات المختلفة وتحليلالباحثينلممارساتهم ، وأشكال إضفاء الطابع المؤسسي على القضايا الأخلاقية وآثارها على إنتاج المعرفة.

**النشر العلمي:**

يعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشرالعلم والمعرفة، ومصدرا أساسيا للفكر والمعرفةوالحضارة الإنسانية، كما يعد البنية الأساسيةلتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله (العوضي، 2010، ص28)، ويعرف بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة لذلك تكون في اغلبها محكمة ومعترف بها (دوريات علمية) لكي تعطي الحماية الفكرية والخصوصية لهذا النتاج ومن ثم الفائدة العلمية المرجوةمنه، وبما إن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعضلات وإنتاج المعرفة فمن الضروري وصول نتائجه إلى من يحتاجها من مؤسسات وإفراد، لذا فان أفضل وسيلة لذلك هي عملية النشر لأن درجة الإفادة من الشيء تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه فردا أو مؤسسات (الخشاب، وآخرون، 1995، ص30).

تهتم الجامعات ومراكز البحوث العالمية بنشر نتائج أبحاثهم العلمية في أوعية النشر المحكمة والتي تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة أو كتب أعمال المؤتمرات من أجل تبادل المعرفة والنتائج لكي تستمر الأبحاث وتتكامل نتائجها وأهدافها، وتعتبر المنشورات العلمية شريانا هاما من شرايين المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات وخاصة المكتبات الأكاديمية التي تولي اهتماما خاصا بالمنشورات العلمية في مختلف مجالات المعرفة ويرجع هذا الاهتمام بالنشر العلمي لعدة أسباب من ضمنها:

- إطلاع العلماء والباحثين والجمهور عامة على النتائج والمعلومات الجديدة عن طريق قراءة ماينشر من تلك الأبحاث.
- يعتمد تصنيف الجامعات على مساهمات اعضاء هيئة التدريس من حيث النشر، ونوعيةوكمية المنشورات باسم الجامعة ومقدار أثر تلك المنشورات ومدى الاستشهاد بها من قبل الباحثين.

- المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ما هو جديد.
- تنشيط حركة البحث العلمي.
- معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى.
- تنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين افراد المجتمع على أوسع نطاق.
- ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك.
- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية المتوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين العلماء والأساتذة الآخرين.

**أخلاقيات البحث العلمي**:

إن البحث العلمي عملية أخلاقية ومنهجية ، لذا يستلزم على الباحث أن يكون متسلحا بمواصفات أخلاقية تتوافق مع المواصفاتالمعرفية والمنهجية ، ولذلك فالبحث العلمي له أخلاقيات ينبغي مراعاتها والالتزام بها ، ونعني بالأخلاقيات العملية التي تتم عن طريقها تأكيد الالتزام بقيم أخلاقية معينة وتحديد الصواب والخطأ ، وهكذا فإن الأخلاقيات هي عملية البحث عن المعايير الأخلاقيةوتعرف بأنها "المبادئ الأساسية التي تقوم عليها القوانين والأعراف وفقا للقواعد المعمول بها التي تلتزم بها الفئات المهنية المتخصصة ، كما تعتبر قواعد بناءة لضبط السلوك ، وتستهدف تحديد الأفعال والعلاقات والسياسات التي ينبغي اعتبارها صحيحة أو خاطئة. (السعيد ، 2015 ، ص17).

أما أخلاقيات البحث العلمي فتعرف بأنها "مبحث من مباحث علم الأخلاق يقصد به إحياء المثل الأخلاقية للبحث العلمي لدى الباحثين والدارسين وطلاب العلم التي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه" (قنديلجي ، والسامرائي ، 2009 ، ص77).

**مفاهيم عن الأخلاقيات:** الاخلاقيات مصطلح يحدد المبادئ والقيم وكذلك الواجبات والالتزامات التي ينبغي أن يلتزم بها الإنسان ، وعليه فأخلاقيات أي مهنة هي مجموعة من المعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها صاحب المهنة(أونجل ، 1984 ، ص 38) ، وتنقسم أخلاقيات المهنة إلى أخلاق عامة وهي أخلاقيات مشتركة بين جميع المهن كالصدق ، الأمانة ، الإخلاص ، وحسن المعاملة ، وأخلاقيات خاصةوهي تختص بكل مهنة على حدى فلكل مهنة طبيعة خاصة تميزها عن سواها وكل مهنة تجابه مشكلات خاصة ولذلك هي تحتاج لأخلاقيات خاصة ،وعلى ذلك فأن أخلاقيات المهنة العامة والخاصة هي السلوكيات الحسنة التي يجب أن يتحلى بها الجميع مهما كانت طبيعة المهنة(بدر ، 1973 ، ص18).

**الأمانة العلمية كأخلاقيات العلم:**

هناك توجه لدى بعض العلماء بعدم الاهتمام بالانحرافات الأخلاقية في العلم ، وذلك لاعتبارهم الانحراف الأخلاقي "شيئا نادرا وغير ذي دلالة " فهي وفقا لهم "أحداث فردية وخروج عن المألوف" ، ولدى بعض آخر من العلماء توجه آخر يفسر الانحرافات الأخلاقية في العلم في سياق نظرية "المرض النفسي" ، بمعنى اعتبار العلماء الذين يخالفون المسلك الأخلاقي بأنهم "مرضى" ، ويبررون حكمهم ذلك بأن "الشخص المختل هو فقط الذي يتصور أنه يمكن أن يقترف أمرا فاضحا من قبيل الانتحال والخداع" ، وأشكال أخرى من الانحراف ثم ينفذ بجلده(رشاد ، 2005 ، ص7) ويدعم *David* B. *RESNIK* الرافض لتوصيف الأخطاء الأخلاقية بالشذوذات حتمية فضح حقيقة العلماء المخالفين للمسلك الأخلاقي ، فيقر بأن "الجريمة لا تفيد في العلم" ، ومؤدى توجهه ذاك أن "المنهج العلمي ، ونظام تحكيم النظراء والطبيعة العامة للبحث العلمي ، كل هذا يخدم بوصفه آلية لتصيد الذين يكسرون القواعد الأخلاقية للعلم (رشاد ، 2005 ، ص7) ، وإذا ما أردنا تأسيس الأمانة العلمية وردها لمفهوم الأخلاق ، للمحنا توجها فكريا يؤمن بعدم وجود مسائل أخلاقية ذات شأن قد تنشأ في العلم ، مؤسسين ذلك على نظرتهم للعلم بوصفه "موضوعيا" ، بمعنى أن العلم يدرس وقائع موضوعية مستخدما

مناهج موضوعية ، وبالتالي ينتج "معرفة مجمعا عليها" ، وهم ينظرون إلى الأخلاقيات بوضعها على الجانب الآخر المقابل للموضوعية ، فهي تدرس القيم مستخدمة مناهج ذاتية ومنتجة آراء يثار الاختلاف بشأنها.

هذا التوجه يؤمن بوجوب عدم انشغال العلماء بالموضوعات الأخلاقية وهم يمارسون نشاطهم العلمي ، فهم العلماء يواجهون المسائل الأخلاقية بوصفهم أعضاء في المجتمع (رشاد ، 2005 ، ص7) لكن توجها أكثر مصداقيةيؤمن بعدم إمكانية العلماء الهروب من الموضوعات الأخلاقية المثارة في المجتمع الذي يعيشون فيه ، مما يعني إمكانية استيعاب العلم لأية مناقشات أخلاقية قد تثار تجاوبا والحقيقة المتمثلة بكون "العلم نشاط تعاوني يحدث داخل سياق سياسي اجتماعي أكبر".

**بيئة البحث العلمي فاعلفي الأخلاق**:

وفقا لـ*David* B.*RESNIK* ، هناك خمسة عوامل رئيسية تساهم في الانحرافات الأخلاقية في العلم وهي:

**أولا**:اعتبار العلم بالنسبة لمعظم العلماء مهنة ، وما يترتب على تلك الحقيقة من السعي نحو نشر المؤلفات والحصول على وظائف ، وبالتالي نجد البعض يساوي بين الأمانة العلمية وانتهاك المبادئ الأخلاقية في سبيل التقدم في المسار المهني.

**ثانيا**:إشكالية التمويل البحثي غير المستقل والمشروط ، وبالتالي احتمالية محاباة النتائج وفقا لمصالح الجهة الممولة فقط.

**ثالثا**: المكافآت المالية المرتبطة بالابتكارات البحثية ، وبالتالي اعتماد الغاية مبررا للوسيلة.

**رابعا**: فيرتبط بآليات التصحيح الذاتي للعلم بالغة الصرامةوالتي تتمثل بعدم فعالية تحكيم النظراء في كشف الخداع أو الخطأ ، إضافة إلى الإهمال الذي تلقاه الأطروحات والأوراق البحثية لدى المحكمين الذين ليس لديهم الوقت الكافي لفحصها ومراجعتها.

**خامسا:** فله علاقة بعلم التربية وإسهامه في تشكيل السلوك الأخلاقي لدى الباحثين. وبذلك يعاود *David* B.*RESNIK* ليؤكد على خطورة التعامل مع الانحرافات أو الأخطاء الأخلاقية بوصفها شذوذات، وبالتالي التقليل من خطورتها. فهو يرى أن تلك الانحرافات تأتي وليدة لجملة من العوامل التي تشكل بمجملها بيئة البحث العلمي، لذلك لا بد من التعامل مع كل حالة انحراف أخلاقي في العلم بجدية وحزم.

**أسباب الاهتمام بمبادئ الأخلاق في البحث العلمي:**

مع اتساع مجال العلوم وتعدد طرق البحث والتحليل وتزايد الاهتمام بالمبادئ الأخلاقية المتعلقة بإجراء البحث، لاقت حقوق المشاركين ومصالحهم والتزامات الباحثين كثيرا من الجدل في التخصصات العلميةالمختلفة، وقد تبنت غالبية المؤسسات العلمية قوانين أخلاقية وفق متطلباتها الاختصاصية الخاصة فلا يقصد عند البحث انتهاك حقوق ومصالح المشاركين بالبحث، فالهدف الوحيد للبحث هو المساهمة في تطوير معرفة نظامية قابلة للتحقق... (الطويل، 2004، ص85)تتطلب كل مرحلة من مراحل عملية البحث دراسة وتفكير للاعتبارات الأخلاقية بالإضافة إلى الاعتبارات العلمية المحضة، تثار القضايا الأخلاقية من خلال أنواع الإشكاليات البحثية التي يحاول المختصون اكتشافها والطرائق المستخدمة للحصول على بيانات صحيحة وذات مصداقية، قد تنشأ القضايا الأخلاقية من مشكلة البحث نفسها ،أو المواقع التي يتم إجراء البحث فيهاأو الإجراءات التي يتطلب تصميم البحث.... أو نوعيه الأفراد المشاركين في البحث.

**أخلاق البحث العلمي:**يمكن أن نستعرض هنا مجموعة الاخلاق الأساسية التالية:

**العناصر البشرية:**

أن وجود العلوم الإنسانية والاجتماعية يرتبط بالاعتراف بحق المجموعة في دراسة العنصر البشري مثلما تم الاعتراف بحق دراسة المجالات المعدنية، النباتية والحيوانية، ومع ذلك إن هذا الحق في دراسة العناصر

البشرية يفترض احترام الأشخاص المشاركين في البحث (موريس أنجرس ، 2007 ، ص87)، احترام نزاهتهم ، أي عدم استغلالهم واحترام حياتهم الخاصة وذلك بعدم إفشاء أسرارهم وما قد يسببه ذلك من قلق وحيرة ، لهذا فالمطلوب من الباحث أن يقلل من ذلك قدر المستطاع .حيت تزيد الاهتمام بالعنصر البشري في البحوث والحث على احترامه والحفاظ على حقوقه وممتلكاته ومصالحهم.

**احترام شخصية الأفراد:**

عندما يتعرض الأفراد المشاركون للبحث إلى عواقب سلبية من الناحيتين الجسدية والنفسية ، فعندئذ نقول أن هؤلاء الأفراد قد استغلوا هكذا ، فإن جمع الأشخاص حتى ولو كان عن طريق استعمال سلطة الباحث أو الباحثة ثم الضغط عليهم لإرغامهم على القيام بسلوكات مضنية ومنفرة والتي قد تكون مثلا عكس القيم التي يتبنونها فهذا شكل من أشكال الاستغلال ، زيادة على ذلك فإن ترك الأفراد جاهلين كلية أسباب مشاركتهم في البحث لدليل على عدم احترامهم المبالغ فيه.....فالقاعدة العامة هي أن يقدم الباحث للمشاركين في البحث ، ومنذ الوهلة الأولى سبب البحث وبالتالي سوف يتعاونون معه وهم على دراية بذلك إضافة إلى هذا ينبغي تجنب الحالات التي قد تترك أثارا جسدية و نفسية سلبية لدى المبحوثين.

**احترام الحياة الخاصة:**

نقول إن الباحث لم يحترم الحياة الخاصة عندما يكون عاجزا على إخفاء هوية الأشخاص قبلوا بالمشاركة في البحث ، وذلك من خلال الكشف عن أسمائهم أو المجموعة الخاصة التي ينتمون إليها حسب الحالةفالقاعدة في العلوم الإنسانية هي ألا يبوح الباحث بهوية هؤلاء وأولئك الذين أرادو عن طواعية أن يشاركوا في البحث ، وتتجلى ضرورة احترام هذه القاعدة فيما يتطلبه البحث من المبحوثين أن يكونوا أحرار في التعبير التلقائي ، وألا يتأثروا بما قد يتم الكشف عنه حولهم ، أو بالصورة المتوقع نقلها عنهم ، أما

فيما يخص البحث الذي يجرى على وثائق فإن الأشخاص والمؤلفين الذين قد يشار إليهم سواء كانوا من المتوفين أو من الأحياء ، فينبغي معاملتهم باحترام.

لذلك تعتبر السرية منتهكة لما يسمح الباحث بالتعرف على المبحوثين ، ولتجنب المساس أو الأضرار بسمعتهم ، فينبغي اتخاذ كل تدابير الحذر الممكنة بهدف ضمان سرية أكثر للمبحوثين ، هكذا في بحث يجري على عينة فلابد من الالتزام بنشر فقط النتائج في صيغ عامة ، إذا لا يمكن الإشارة إلى الأفراد المشاركين في البحث بطريقة منفردة (موريس أنجرس ، 2007 ، ص89).

**الاهتمام بتقليص الجهد:**

إن الجهد التي قد يتسبب فيها الباحث نتيجة الوقت أو التنقل الذي قد يفرضه على المبحوثين ، لابد من تعويضه بالاهتمام الذي يثيره البحث لدى هؤلاء المبحوثين ، إن هذا الاهتمام قد يكون ذو صبغة فكرية مثل إرادة المساهمة في فهم أفضل للإنسان أو المساهمة في تطوير العلم ، كما يكون ذو صبغة عاطفية وذلك لان الأشخاص قد يظهروا ارتياحا كبيرا لأنه يكون في إمكانهم التعبير عن جزء من ذاتهم الخاصة وأنهم قد وجدوا مثلا من يستمع إليهم باهتمام أثناء إجراء مقابلة البحث ، كما يمكن أن يكون هذا الاهتمام ذو صبغة مالية ، ولكن ليس إلى درجة أن تكون هي المصدر الوحيد الذي يحثهم على المشاركة ، هكذا فإن كان من السهل القيام ببحثمع الأشخاص المستعدين لتقبل ذلك فلابد بالمقابل من تشجيعهم ومكافأتهم بأية صورة كانت ، باختصار مهما كانت المزايا الممنوحة للمشاركين في البحث فينبغي أن تكون موازية على الأقل للعيوب التي قد تحدث بعض المتاعب لهؤلاء المشاركين(موريس أنجرس ، 2007 ، ص89).

**شفافيةمجموعة العلمية:**

إذا كان مطلوبا من الباحث أو الباحثة أن يكون صادقا مع الأشخاص الذين يشاركون في البحث ، فالأحرى به أن يكون كذلك مع أعضاء المجموعة العلمية ، إن الأمر يتعلق هنا بزملائه ، أي أولئك الذين يتقاسم

معهم نفس ميدان النشاط ، لهذا ينبغي ان يكون ذا شفافية أمام زملائه في البحث المكتمل ، وناقد للبحوث التي يقوم بإنجازها الآخرون.

يمكن للباحث أن يطمئن زملاؤه ونواياه الحسنة باستعماله للمنهجية الأكثر ملائمة وبتحليله الأكثر صرامة ، إلا أن الشفافية تتطلب أكثر من هذا لذلك لابد من نشر البحث وجعل معطياته في متناول الغير ، وهذا يسمح بالتبادل العام للانتقادات كضمانة للموضوعية ، إن العلم بهذا الشكل لا يثمن أو يقيم إلا من طرف المجتمع ، ومصداقيته لا تستمر إلا إذا قبل العلماء هذا النوع من لعبة التقييم المتبادل ، وينبغي أن تذهب نزاهتهم إلى حد السماح للآخرين بالاطلاع على معطيات البحث ، وهذا ما يؤدي بالتأكيد إلى الكشف عن الأخطاء الممكنة.

**مسؤولية الباحث:**

إن عملية ضمان الموافقة المطلقة (للمبحوثين) هي الحل الأفضل عموما لمشكلة كيفية تعزيز البحث العلمي بدون الاعتداء على حقوق الأفراد وصالحهم ، إذا توفرت جميع الشروط المرتبطة بالموافقة المطلقة ، الأهلية والطوعية والمعلومات الكاملة والفهم أو الإدراك ، فإن العالم يمكن أن يشعر بالثقة نسبيا بأن حقوق ومصلحة المشاركين قد أعطيت الانتباه والاهتمام الملائمين.

يجب ألا يكون مبدأ الموافقة المطلعة شرطا مطلقا لجميع الأبحاث في العلوم الاجتماعية ، فعلى الرغم من أنه مرغوب ، لا توجد ضرورة مطلقة لإتباعه في الدراسات الخالية من الأخطار ، فكلما زاد الخطر الذي يتعرض له المشاركون زاد الالتزام بالحصول على الموافقة المطلعة ، ولكن في نفس الوقت ، يبقى العلماء مسئولين لاحتمال أي أثار سلبية على المشاركين ، حتى ولو كان هناك موافقة على المشاركة البحث.

رغم كل هذا التأصيل النظري للمسؤولية الأخلاقية للبحث والنشر العلمي ، تطالعنا وسائل الإعلام بشكل يومي بأخبار المؤسسات الأكاديمية عالميا وعربيا تروي ما يجري في مجال البحث العلمي من سرقات وتحايلات

بالغة الخطورة ، لماذا الخطورة ؟ لأنها لا تمس طالبا استحوذ على نتائج الغير للحصول على شهادة بل إن التحايل والتزوير يركز أكثر فأكثر على اختصاصات تطبيقية كالبيولوجيا والكيمياء ويذهب إلى حد تزييف حقائق التجارب الميدانية من قِبل الباحثين لبلوغ أهدافهم كالترقية أو تلبية رغبة شركة أو مؤسسة تجارية.

وقد عرفت هذه الظاهرة في النُظم القانونية الغربية باسم:Plagiat ، وهو مصطلح مشتق من اللاتينية ، ويحيل ، في معناه الأصلي ، على حركة التصرف في شخص حر ، بيعا وشراء ، كما لو كان عبدا ، ثم اتسعت دلالته لتشمل التصرف في ملكيات الغير ، الفكرية والأدبية ، وانتحالها كليا أو استراق أجزاء منها دون إشارة إلى مصدرها.

ذلك أن التصدي لهذا النوع من السرقات مهمة يكاد يتحملها المؤلفون بصفة فردية بحتة ، حيث يشتكي أصحاب الأعمال الأصلية من الاستيلاء على مقالاتهم التي قد توقع ، جزئياأو كليا ، بأسماء أخرى. وكان الأحرى أن تتولى ذلك المؤسسات الجامعية والهياكل القانونية ، التي من المفترض أن تتوفر على سلطة تتجاوز الحدود القطرية ، بما أن السرقة العلمية ، في الأمثال المذكورة ، تراوغ الحدود بحثا عن طمس آثار الجناية وإخفاء قرائنها ،تحميل مسؤولية اكتشاف السرقات العلمية للباحثين وحدهم ، هو جناية ثانية في حقهم ، وقد لا ينتبه كثيرون إلى أن اكتشاف هذه الحالات لا يضرب مصداقية الباحث المنتحل وحده ، بل أيضا مؤسسته الجامعية ، فضلا عن أن نشر البحث في مجلة علمية أو كتاب ، يشوه سمعة المؤسسات الناشرة ويضر بصورتها ، وهكذا يتضح أن انتشار ظاهرة السرقة العلمية مؤشر على وضع ثقافي شامل ، وليس عملية معزولة يجري تحميل فرد ما مسؤوليتها ، للاطمئنان بعدها أنها لن تتكرر.

وفي خضم ذلك ، ننسى مستوى آخر من السرقات العلمية يتمثل في اختلاس صفحات متفرقة من المعلومات المتاحة على الشبكة العنكبوتية دون أية إحالة على المرجع ، وهذا المستوى منتشر بشكل لا يمكن حصره ، بسبب اعتقاد الكثيرين أن المادة المنشورة على الصفحات الإلكترونية مشاعيمكن

استعماله دون توثيق ،ونظرا إلى تأخر نظام التسجيل والأرشفة في الجامعات العربية ، إذ لا نتوفر على رصيدقومي موحد ، تسجل فيه عناوين الأطروحات ومواضيعها ، وأسماء الأساتذة المشرفين عليها ، كما لا نتوفر على رصيد مماثل في البلد الواحد لربط جامعاته ، وتسجيل ما فيها من أبحاث ، فإن عملية المراقبة والتثبت منعدمة أو تكاد تكون كذلك.

خلق التهاون في التوثيق مناخا ملائماللسرقة العلمية في المؤسسات البحثية العربية ، فانتشرت عمليات الاستيلاء ليس فقط على الموضوعات وبعض الفصول ، بل في أحايين أخرى على العمل العلمي في كليته ، دون أدنى تحوير أو تصرف أو حتى تغييرات طفيفة ،وقد لا ينتبه سارقو الأبحاث إلى أن الوسيلة التي سهلت عليهم عملية الاستيلاء على جهود الغير ، أي: شبكة الإنترنت ، هي نفسها التي تسهل التعرف على المسروق.

على أن الأهم من توفير أدوات كشف السرقات الأدبية ، هو تبنّي الجامعيين ، أكانوا طلبة أو أستاذة ، لأخلاقيات البحث العلمي ، وإدراج ذلك ضمن المواد التي يتلقاها الباحثون حتى يتمكنوا من التمييز بين السرقة ، والاستلهام ، والاستناد حسب قواعد منهجية صارمة ،ولا تندرج مسألة أخلاقيات البحث ضمن هذا الإطار الأكاديمي فقط ، بل هي جزء من إطار أعم ، فهي محكومة بالثقافة السائدة في الحياة اليوميةالتي تسمح السرقة العلمية بالظهور والامتداد.

قد يفسّر النظر في واقع مؤسساتنا الجامعية العربية من زاوية السرقات العلمية ، أسباب تأخر تصنيفها في قائمات أفضل الجامعات في العالم ، بداية بتخبطها حيال هجمة الشبكة الإلكترونية ، ووصولاإلى غياب الحزم في مكافحة ظاهرة السرقة. فإذا كانت هذه الجامعات تسعى بحق إلى تحسين صورتها ، فإنه من المجدي أن تضع هذه القضية ضمن أولوياتها.

**مستجدات النشر العلمي في ظل الانفتاح الرقمي:**

على مستوى النشر العلمي العالمي فإن قاعدة البيانات التي أسستها THOPMSON-REUTERS (المعروفة سابقاً بمعهد المعلومات العلمية) في أمريكا الشمالية كانت الأكثر شهرة حتى زمن قريب في مجال عرض

المنشورات العلمية وقياس تأثيرها ، ولا زال كثيرون يعتبرون المجلات العلمية التي تغطيها قاعدة البيانات هذه والتي يقارب عددها ثلاثة عشر ألفا الأفضل في تخصصاتها من بين عشرات آلاف المجلات العلمية التي تنشر مقالات ودراسات في حقول وتخصصات مختلفة ، على الرغم من الانتقادات المتعلقة بضعف تغطيتها للعلوم الاجتماعية والانسانية.

وقد ساهم تطويرها لمعامل التأثير للمجلات العلمية IMPACTFACTOR منذ ستينيات القرن الماضي بتحقيق ما يشبه التفرد داخل الأوساط العلمية لقاعدة البيانات هذه وللمجلات التي تغطيها من ناحية تصنيف مستوى ونوعية ما ينشر في الكثير من الحقول العلمية ، إلا أنه ومع إطلاق قاعدة بيانات SCOPUS من قبل شركة النشر الأوروبية العملاقة ELSEVIERسنة 2004 بدأ تفرد THOMPSON-REUTERS بالانحسار ، يأتي ذلك نتيجة قيام قاعدة بيانات SCOPUSبتغطية ما يقارب ضعف عدد المجلات التي تغطيها THOMSON-REUTERS مضاف إليها أعداد كبيرة من الكتب المنفردة والدورية ، وقيامها كذلك بتطوير أكثر من معيار لقياس تأثير المنشورات العلمية مثل SJR و SNIP وأخيراCITESCORE الذي أطلق حديثا ، وقد أدى كل ذلك لأن تصبح معطيات SCOPUS معتمدة من قبل شركات التصنيف الجامعي العالمية كمصدر شبه وحيد لقياس الانتاج العلمي للباحثين ولمؤسساتهم كماونوعا.

مع القفزات الرقمية المتلاحقة وتحكم محرك بحث GOOGLE في العالم الرقمي مع بداية القرن الحالي ظهرت منصة الباحث العلمي GOOGLE SCHOLARكمنافس قوي –إن لم نقل كبديل- لكل منTHOMSON-REUTERSوSCOPUS ، حيث يستفيد GOOGLE SCHOLAR من قدرات محرك بحث GOOGLE على الوصول لكل ما ينشر تقريباً في العالم الرقمي من انتاج علمي في الدوريات والمجلات والكتب وأطروحات الدراسات العليا وأوراق المؤتمرات والتقارير والدراسات وغيرها. ليس هذا فحسب بل إن GOOGLE SCHOLARومؤيدوه في العالم الأكاديمي يطرحون مقاربة جديدة مثيرة للجدل تنال من الأسس التي كانت

تعتبر راسخة في مجال النشر العلمي وتقييم مستواه وتأثيره ، من خلال اعتبار أن أي وثيقة منشورة هي قابلة للقراءة والاقتباس بغض النظر عن الموضوع الذي تتناوله أو الكاتب الذي ألفها أو المنطقة أو اللغة التي صدرت بها ما أصبح يطلق عليه "دمقرطة الانتاج العلمي وقياس التأثير".

يأتي ذلك في إطار تغييرات جذرية طرأت على طبيعة النشر العلمي نتيجة لبروز النموذج المفتوح للنشربما له وما عليه ، وفي ظل تبلور مجموعة من الاشكاليات المتعلقة بقواعد البيانات وأساليب النشر العلمي التقليديةومن أهمها:

- ✓ الاحتكار التجاري لشركات النشر الكبرى الذي أدى لارتفاع كبير في تكلفة الاشتراك في قواعد البيانات والدوريات والمجلات العلمية ، وحال بشكل هام دون وصول الباحثين في الدول الفقيرة إلى المنشورات العلمية.
- ✓ اعتماد قواعد البيانات الكبرى مثل على المجلات والدوريات الصادرة غالبا في الدول الغربية ، مما قد يحدث تحيزات في المواضيع التي يتم تغطيتها ، إضافة للتحيزات الجغرافية واللغوية ، حيث أصبحت الانجليزية لغة مهيمنة في مجال النشر العلمي ،
- ✓ الاقتصار شبه الكامل على المقالات العلمية المنشورة في المجلات في موضوع قياس التأثير ، دون إيلاء اهتمام كبير لقياس تأثير الكتب والأطروحات والتقارير وما شابه ، وهو ما يدفع المؤلفين المحتملين نحو تفضيل النشر في المجلات العلمية كونها لا زالت الأكثر ثقلا في أنظمة الترقية والتثبيت وفي الحصول على التمويل للمشاريع البحثية ،
- ✓ التركيز على المنشورات والدوريات العلمية بشكل منفرد مع غياب الشكل الاجمالي للباحث وضعف مؤشرات قياس إنتاجه البحثي ككل ،

ومع تغلغل وسائط التواصل الاجتماعي في مناحي الحياة المختلفة فقد أصبح من المهم قياس التأثير للمنشورات العلمية الذي تحدثه في تلك الوسائط ، وفي المنصات الرقمية التفاعلية والشبكات الأكاديمية والمهنية الآخذة في التزايد وتوسيع النشاط ، ولم يعد من الخفي القول بأن النمط التقليدي للنشر العلمي وقواعد البيانات المرتبطة به تعاني من قصور في هذا الجانب ، وهو ما يؤدي لبروز جهات تسعى لتغطية هذا القصور.

لقد ساهمت هذه العوامل بشكل متزايد في تعزيز نفوذ المنصات والشبكات الأخرى سالفة الذكروالتي تتيح إنشاء حسابات شخصية مجانية للباحثين لعرض إنتاجهم العلمي والفكري المحكم وغير المحكمللجمهور بشكل مفتوح وبلغات مختلفة ، بالإضافة لتوفير إمكانية للتفاعل والنقاش بين الباحثين. وهذا ما أدى إلى تخفيف القيود التي فرضها تقليديا نموذج تقييم النظراء على النشر العلمي ومنح هامشا لتقييم النتاج البحثي من خلال الجمهور المتلقي ، وهذه التطورات وإن كانت تلتقي مع الانفتاح اللامحدود على تقاسم المعرفة في العالم الرقمي إلا أنها لا زالت تطرح إشكالية تتعلق بمدى جودة وموثوقية ما ينشر وفي بعض الأحيان تغيب البعد النوعي المتعلق بقياس التأثير والاقتباسات المستلة من الأبحاث المنشورة ، أو بمعنى آخر إشكالية المسؤولية الأخلاقية.

**خاتمة:**

كما هو معلوم فإن جزءا كبيرا من التراث والانتاج العلمي المنشور باللغة العربية ليس مرقمنا ، وإنكانت هناك جهود تبذل في هذا الاتجاه ، وأهميةالرقمنة لا تكمن فقط في إتاحة هذا الانتاج للجمهور المعنيبل إن لها بعدا هامامتعلق بالنزاهة الاكاديمية ، حيث أن رقمنة وأرشفة المحتوى العلمي تساعد في مكافحةظواهر الانتحال ومخالفات الأمانة الأكاديمية التي تشكو منها قنوات النشر والمؤسسات التعليمية.

أما المعضلة الأخرى التي يعاني منها النشر العلمي باللغة العربية فتتمثل في الافتقار لمؤشرات لقياس تأثير الأبحاث المنشورة باللغة العربية ورصد الاقتباسات من تلك المنشورات ، علما بأن هناك محاولات تبذل للقيام بذلك ، ومن ضمنها مشروع تحديد "معامل التأثير العربي".

لقد حاولت بعض المجلات العلمية الصادرة من طرف الجامعات العربية الوصول للعالمية من خلالنشر الأبحاث باللغة الانجليزية وطلب الاعتماد من قاعدة بيانات SCORPUS ونجح عدد قليل منها في ذلك ،وغالبيتها من المجلات المختصة بالعلوم الطبيعية والتطبيقية ، ومثل هذا وإن كان له جانب ايجابي يتعلقبمعايير الجودة إلا أنه لا يجيب بالتأكيد على الحاجة لإنتاج المعرفة باللغة العربية كضرورة علمية وحضاريةخصوصا في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ففي هذه الحقول العلمية يقف الباحثون العرب في أحيان كثيرةبين معضلتين ، فمن جهة فإن انتاج المعرفة باللغة العربية يخضع لعلامة استفهام تتعلق بالجودة وبقياسالتأثير ، ومن جهة أخرى فإن إنتاج المعرفة باللغات الأجنبية يخضع لعلامة استفهام تتعلق بعلاقة هذاالانتاج بالواقع المحلي وبتحيزات محتملة تجاه القضايا الجوهرية التي تعاني منها المجتمعات العربية ، ولاشك بأن الانفتاح الرقمي الحاصل في عصرنا الحاضر وإمكانية تحميل الانتاج العلمي المنشور باللغة العربيةعلى المنصات والملتقيات التفاعلية العالمية ، وعلى مستودعات البحث المؤسساتية في الجامعات العربية تتيحتواصلا يسيرا بين هذا الانتاج وبين الجمهور ، وهو ما يعزز من القيمة الأكاديمية والاجتماعية والاقتصاديةللبحث العلمي. إلا أن كل ذلك لا يغني عن الحاجة لجهد مركزي ممنهج من أجل رقمنة وأرشفة هذا المحتوى ،وبلورة معايير موضوعية وشفافة لقياس مستوى ومدى تأثير الأوعية العلمية التي تنشر باللغة العربية.

**قائمة المراجع:**


1. السعيد مبروك ابراهيم: البحث العلمي ودوره في التنمية في العالم الرقمي ، دار الوفاء ، الإسكندرية ، ط1 ، مصر ، 2015.
2. عامر قنديلجي ، إيمان السامرائي: البحث العلمي الكمي والنوعي ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، 2009.
3. جمال شحاته حبيب: قضايا منهجية في البحث في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، دار الكتب والوثائق القومية ، 2013.
4. عبد القادر الشيخلي: قواعد البحث القانوني –الجوانب الشكلية والموضوعية- دار الثقافة ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2010.
5. فهمي سليم الغزوي وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، ط2 ، عمان ، الأردن ، 2003.
6. ماجد مُحَمَّد الخياط: أساسيات البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية ، ط1 ، دار الراية ، الأردن ، 2010.
7. مبروكة عمر محيريق: الدليل الشامل في البحث العلمي ، مجموعة النيل العربية ، ط1 ، مصر ، 2008.
8. ممدوح عبد المنعم صوفان وآخرون: دليل أخلاقيات البحث العلمي ، كلية العلوم دمياط ، جامعة المنصورة ، مصر ، 2012.
9. منال سيد يوسف: التميز البحثي المفهوم والأسس والمتطلبات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 2015.
10. موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2004.
11. اشم فوزي العبادي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي-مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر- ، الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط1 ، 2008.
12. منال سيد يوسف: التميز البحثي المفهوم والأسس والمتطلبات ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية مصر ، 2015.

## المراجع باللغة الأجنبية:


1. Gérard TOULOUSE, Guillemette DE VERICOURT, Les scientifiques face à leursresponsabilités, 2005, Ed, Les Essentiels Milan.
2. Hans JONAS, Traduit par Jean GREISCH,Le Principe de responsabilité: Une éthique pour la civilisation technologique, 2013, Ed, Flammarion.
3. Paul RICOEUR, Philosophie, éthique et politique Broché, 2017, Ed, du seuil.
4. Jean-François TRINQUECOSTE ,Responsabilité, éthique et logique marchande Broché, 2008, Ed, EMS Management et société.

# تطور معايير التقييم العلمي للمنشورات العلمية الاكاديمية بالجزائر،الجودة والعوائق.

**د. مولاي حليمة**
**المركز الوطني للبحث في الانثربولوجيا الاجتماعية والثقافية ؛ الجزائر.**

**المقدمة:**

يعد تثمين البحث العلمي من اهم الاهداف التي سطرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر من خلال تحفيز طلبة الدراسات العليا، واساتذة الجامعات للنشر في مجلات وطنية ودولية معتمدة.

حاولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ، ومنذ استقلال البلاد يوم 5 جويلية 1962 تنظيم عملية البحث العلمي الذي واجه نقصا في المؤهلين الجزائريين الذين كان عددهم قليل جدا بسبب ما خلفه الاستعمار الفرنسي.قامت الدولة الجزائرية بارسال بعثات لطلبة جزائريين للتكوين بالخارج والحصول على شهادة الدراسات المعمقة حتى يتمكنوا من التدريس بالجامعات، ثم تحضير الماجستير فالدكتوراه دون اشتراط مصاحبة عملهم نشر مقال بمجلة محكمة او غيرها وهذا لتزويد الجامعة الجزائرية بعدد كبير من الاساتذة المؤهلين لتقديم دروس للطلبة الذين بدأ عددهم يتزايد.

ان تزايد عدد الطلبة بالجامعات الجزائرية انعكس ايجابا على تزايد عدد الطلبة الملتحقين بالدراسات العليا مما دفع الوزارة الوصية الى وضع مجموعة من القوانين ، ونشر المراسيم التي من شانها تنظيم البحث العلمي وخصوا فيما يتعلق بنشر المقال وهو ما سنحاول معالجته في الاشكالية التالية: دور القوانين الوزارية في تحقيق الجودة في المنشورات العلمية(المقال العلمي)،

او تغييبها من خلال التجربة الجزائرية ، وذلك بالاجابة على التساؤلات التالية:

- ماهي اهم قوانين نشر المقالات في الجزائر ؟
- ماهي معايير انتقاء المجلات المحكمة والمصنفة ؟
- كيف اثرت هذه القوانين على جودة النشر العلمي للمقالات في الجزائر ؟

**الاطر القانونية التنظيمية لنشر المقال العلمي في الجزائر:**

يحاول الباحث جاهدا تثمين دراساته العلمية من خلال البحث عن اوعية النشر المختلفة بهدف نشر منتوجه. ويعرف النشر بانه " مجموع العمليات التي تمر على المطبوع من اول كونه مخطوطا حتى يصل يد القارئ ، وانه العملية التي تتضمن جميع الاعمال الوسيطة بين كتابة النص الذي يقوم به المؤلف ، ووضع هذا النص بين ايدي القراء عن طريق المكتبات والموزعين « (حفيظي ،تبينة ،2015، 154).

واما ما يخص المقال العلمي فهو كل "اعادة تصنيف ، او تنظيم ،او تاليف وابتكار وابداع وتجديد ، او جمع متفرق او دراسة وتحليل ، او تحقيق معلومة مجهولة"(سيدهم ،2015، 126). ويتم نشره اما في مجلة ورقية ، او الكترونية ، او كتاب جماعي.

هناك من يرى ان الدافع وراء النشر هو الحافز المادي(حفيظي ، تبينة..،2015، 159) ، ولا يمكننا انكار ذلك حيث يعد التحفيز المادي من اهم العوامل المساعدة على تنويع الانتاج ، وكثرته ليس فقط في مجال البحث العلمي ، بل في كل المجالات لكن بخصوص موضوعنا فان نشر المقالات العلمية بالجزائر ليس له علاقة بالحافز المادي على الاطلاق وهو ما تشير اليه القوانيت الخاصة بقواعد انشاء مخابر البحث وتنظيمه.

صدر مرسوم تنفيذي منذ 1999 ويتم تحديثة بشكل دوري بالجريدة الرسمية الجزائرية(الجريدة الرسمية الجزائرية ،2018) ويتعلق بالشروط القانوينة لفتح مخبر بحث ومن بين هذا الشروط ان يكون للمخبر نشاط ومنتوج علمي دون

تحديد شكله وهو ما دفع معظم رؤساء المخابر الى تنظيم ملتقيات عليمة ، الى جانب اصدار مجلات باسم المخبر وتعتمدها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كمجلة محكمة ، كما تمنع منعا باتا اي ربح مادي من خلالها بل ان الوزارة تعوض المخبر ماديا على الاعداد التي يقوم بمنحها كهدايا وبالمجان الى الاشخاص او المؤسسات وذلم مع نهايةكل سنة جامعية وبناءا على تقرير اداري مفصل يكتبه صاحب المخبر. وبالتالي يسقط الحافز المادي لصاحب المقال من اهدافه في النشر وذلك بقوة القانون والمراسيم.

ان وجود مخابر البحوث في الجزائر والتي بلغ عددها سنة 2016 الى 1400 مخبر ،ولكل منها مجلتها المعتمدة من الوزارة الا ان وفي السنتين الاخيرتين اعلن وزير التعليم العالي الجزائري الحالي السيد الطاهر حجار انه هناك اكثر من 31 الف باحث دكتوراه لم يناقشوا ، بل وهددهم بالاقصاء في حالة عدم مناقشة رسائلهم قبل 30جوان 2018 ،وايداعها قبل ديسمبر 2017 (تعليمة وزاريةرقم 2018 ،56)، وهو ما جعل هيئة المجلس الاعلى لاساتذة التعليم العالي وبلسان رئيسها وهو السيد: ميلاط عبد الحفيظ بمراسلة الوزير للعدول عن هذا القرار ، مرجعا الاسباب الى صعوبة النشر في لمجلات العلمية والت يتعد شرطا اساسا لمناقشة رسائل الذكتوراه بالجزائر.

كما اصدرت الوزارة مجموعة اخرى من القرارات التي تنظم عملية نشر المقالات بالمجلات المحكمة حيث اجبرت طلبة الدكتوراه على النشر في مجلة علمية محكمة مقالا له علاقة وطيدة مع موضوع الاطروحة ، ويتم اثبات ذلك من خلال وثيقة خاصة بذلك(منشور رقم 3 ،2018).

و يدرج في المقال اسم الطالب ، واسم الاستاذ المشرف ، والمؤسسة الجامعية التي سجل بها والا لن يناقش رسالة الدكتوراه حيث جاء في مراسلة من الجامعات الجزائرية ومنها جامعة وهران 01 احمد بن بلة مايلي:"ليكن في علم كافة الطلبة الدكتوراه في العلوم ، وطلبة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د المقبلين على نشر مقالاتهم من اجل مناقشة اطروحاتهم ، انه يشترط اظهار على المقال الى جانب الاسم واللقب: جامعة وهران1احمد بن بلة Université d'oran1Ahmed ben belle .

وعليه ننهي الى علمكم انه يجب الحرص على **تحقيق هذا الشرط** من اجل قبول المقال ، واكتمال ملف المناقشة"(مراسلة ،2017 ،جامعة وهران1). وكان هناك طلبة قد نشروا مقالاتهم قبل هذه التعليمة مما ادخلهم في صراع مع الجامعات ووزارة التعليم العالي حتى تولت المجالس العلمية للكليات حل الموضوع بقبول جميع المقالات الصادرة قبل التعليمة ، بل ومن الصعوبات التي وجدها الطلبة في نشر مقالاتهم العلمية المرتبطة برسالة الدكتوراه هي القرارات المنفردة لكل مجلس علمي في مختلف جامعات الجزائر حيث هناك من طالبهم بمقالين علميين بدل الواحد مثل جامعة تلمسان مثلا مما صعب المهمة ، وعقدها.

خلقت هذه العراقيل صراعا بين طلبة الدكتوراه ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الحالي الذي ظل مصرا على قراراته ، وحاول التجاوب مع مشاكل الطلبة المتعلقة بصعوبة النشر من خلال اجبار المجلات االمحكمة التابعة للمخابر الوطنية على النشر لهؤلاء الطلبة وذلك باستحداث ASJP Algerian scientific journals Platform اي البوابة الجزائرية للمجلات العلمية.

تعد هذه البوابة منصة الكترونية بها عدد كبير من المجلات الجزائرية والتي تبلغ 431 مجلة محكمة ،تضم 67892مقالا علميا موزعا على هذه المجلات ،وتسير من طرفِ CERIST) وهو مركز البحث في الاعلام العلمي والتقني والذي ينضوي بموجب المرسوم رقم 03-454 المؤرخ 1 ديسمبر 2003 تحت اشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،( http://ceriste.dz). وتفتح البوابة لمديري المخابر امكانية ادخال مجلاتهم بشكل آلي ، على ان يدرج جميع المعلومات الخاصة بالمجلة(سنشرحه لاحقا).

تقيد طلبة الدكتوراه بجميع التعليمات الوزارية حتى يتمكنون من مناقشة رسائلهم ،الا ان الوزارة اصدرت قرار 586 المؤرخ في 21 جوان 2018(قرار وزاري ،2018)، والقاضي بتاهيل المجلات العلمية حيث لم يتم تاهيل 431 مجلة المدرجة بالبوابة ، بل اقتصر التاهيل على 30 مجلة فقط سميت بالمجلات المصنفة ج ،وبالتالي على الاف الطلبة الجزائريين ان بتنافسوا على

النشر في هذه الثلاثين فقط مما عرقل الاسراع في مناقشات رسائل الدكتوراه خصوصا للطلبة المتاخرين.

**المجلات العلمية بين التحكيم والتصنيف في الجزائر:**

ظهر تحكيم الابحاث العلمية منذ منتصف القرن العشرين ، وعرفته شركة Elseiver للنشر : »عملية اشراك الخبراء في تخصص ما في قراءة الابحاث الجديدة والتعليق عليها من اجل التحقق من صحتها وتوكيدها « (عالم ،ص173 ،بدون)، كما يجب توظيف المنهج العلمي في التحكيم حتى يكون التقييم موضوعيا وبالتالي يمكن تعريف التحكيم العلمي بانه تقييم للبحوث والمنتوجات العلمية من طرف مختصين، حيث يتم اخضاعه الى مجموعة من الانتقادات والملاحظات يتوجب على صاحبه الاخذ بها قبل نشر عمله في المجلات العلمية.

عند الاطلاع على عدد من المجلات الجزائرية فنجدهم يشتركون في وجود الهيئة العلمية التي تشرف على التحكيم ، والتيقد ترفض التحكيم في حال مخالفة صاحب المقال لشروط النشر في المجلة المعنية والتي تكتب في الصفحات الاولى من المجلة.

ان هذا التحكيم بخصوص المقالات والاعمال البحثية ،لكن ما تبادر الى ذهن الفاعلين في التعليم العالي والبحث العلمي من اساتذة وطلبة هو ماهية الشروط والمعايير التي بموجبها تم ادراج المجلة في حد ذاتها على انها محكمة او مصنفة.

تولى مسالة التحكيم والتصنيف اللجنة العلمية الوطنية لتاهيل المجلات العلمية ، وهي لجنة مستحدثة حيث تم انشاؤها سنة 2014(قرار393 ،2014) والتي تم تكليفها لاعادة تصنيف المجلات العلمية حيث تم تقسيمها الى 6 فئات وهي حيب ما وردت في القرار:

- ان يكون المقال منشورا في مجلات عالمية تساهم في تقدم جامعاتهم بالمراتب الاولى عالميا ضمن تصنيف ترتيب شنغهاي

ونظرا لما فيه من صعوبات لما تعانيه الجامعة الجزائرية من ادراجها خارج التصنيفات العالمية جعلته اللجنة من الفئة الاستثنائية.

- مجلات للناشر Tomson Reutrs الموجودة ضمن قائمة CR(journal citation report) وهي تمثل الفئة أ.

- الفئة ب والتمثلة في عدد غير محصور من المجلات الدولية.

- الفئة ج وهي جميع المجلات الوطنية المحكمة والتي قبلتها اللجنة وتتوفر على الشروط التالية:اقدمية المجلة(سنتين ، واربع اعداد) ،مجلة مجانية ،تملك نسخة الكترونية قابلة للتحميل ،لها رقم ايداع قانوني ISSN ،الانتظام في النشر ،ادراج ما تناولته من دراسات داخل المجلة ،لها رئيس تحرير ، وهيئة تحرير دولية ،تذكر بالمجلة مايلي: الناشر ودار النشر ،ذكر اسماء المستخدمين جميعهم ،العنوان الالكتروني والفعلي للامانة ، العنوان بالكامل ، الايداع القانوني ،العدد وتاريخ الصدور ، اجراءات النشر ، اجراءات طلب النشر.صياغة المنشور بصيغة DOC,TEXT ,LATEX

تتضمن تعليمات للناشرين:ان البحث اصلي لم ينشر من قبل ، وضع الفهرس (عنوان المقال ،الناشر ،الصفحات)، يتضمن المقال:مكان عمل الناشر ،تاريخ ايداع المقال ،تاريخ المراجعة ، تاريخ القبول ،الملخص ، الكلمات المفتاحية.يقيم المقال مصححين اثنين على الاقل.(منشور رقم 3، 2018).

التزمت الثلاثون مجلة وطنية المصنفة ج بجميع الشروط التي وضعتها لجنة تاهيل المجلات العلمية ، ومنها نماذج ناجحة مثل مجلة الحوار المتوسطي ، ومجلة المواقف.لكن المطلع على اعدادها سيلاحظ مباشرة نقص في عدد مقالات طلبة الدكتوراه وهو ما سنوضحه في تاثير هذه القرارات على النشر

،وهو امر طبيعي جدا فلا يمكن لهذا العدد القليل من المجلات المصنفة ان يلبي جميع طلبات النشر الخاصة بالطلبة الذين تجاوز عددهم الالاف.
حسب اخر احصاء لبوابة ASJP الى غاية 22ديسمبر2018 فانه تم نشر الاف المقالات بمختلف المجلات الوطنية المصنفة والغير المصنفة حيث وصل العدد الاجمالي لشهر ديمسمبر4114 مقالا(http://www.asjp.cerist.dz) ، على 432 مجلة محكمة ، ومنها فقط ثلاثون مصنفة وبالتالي عدد طلبة الدكتوراه الناشرين يبقى قليلا جدا ، و ينافسهم الدكاترة الطامحين الى الترقية الذين ينطبق عليهم نفس شروط النشر مع طلبة الدكتوراه.
ان نشر القوانين لضبط اي ميدان يعد امرا ايجابيا بشرط ان تكون قوانين تتماشى مع الاوضاع القائمة ، ولا تخلق غموضا ، الى جانب ضرورة مرونتها.

**انعكاسات التشريعات على جودة النشر العلمي في الجزائر:**

حاولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضبط النشر في المجلات الوطنية والدولية بهدف تحقيق جودة النشر من خلال تجسيد مجموعة من المعايير العلمية المهمة ستسمح بتحقيق مايلي:جودة المنتوج العلمي. ،ترقية الجامعة الجزائرية ،خلق باحثين مؤهلين علميا ،المنافسة العلمية الدولية ، بناء مجلات علمية جزائرية انموذجية ،ضبط عملية النشر التجارية والقضاء عليها.
لكن اذا كان نسبة مساهمة الجزائر محتمعة مع كل من المغرب وتونس وليبيا في نشر المقالات بالمجلات المحكمة بلغ عام 2004 ،0.33% فقط رغم فتح مجال النشر في كافة المجلات الوطنية والدولية الموجودة ، فكيف ستكون النسبة مستقبلا مغ تقليص عدد المجلات المسموح بالنشر فيها ؟(الاغبري ،2004 ،121) ،وفي دراسة لسنة 2012 تبين نسبة المنشورات الجزائرية في مختلف التخصصات بالمجلات المحكمة لعام 2008ان نسبة المنشورات الدولية مثلث نسبة73.48% مقابل 26.51% فقط للمنشورات الوطنية(مشحوق ،2012 ،90) وهو ما يؤثر سلبا على تطوير البحث العلمي في الجزائر حيث تعد اوعية النشر الوطنية احدى اهم السبل في تحقيق ذلك.

يتفق الجميع على ضرورة بناء باحث مؤهل ،ودراسته الدكتورالية هي احدى معايير بنائه من خلال ما يقوم به من بحث يساعده على ان يجعل منه:باحث مبدع بشكل مستمر ، وآني بالضافة الى مايوم به عملية نشر ومشاركة الاخرين في نتائج بحثه (http://vador.sciencesconf.org , Zeghmouri,2017) وهذا لا يتحقق الا من خلال النشر العلمي. فالطالب الذي يتلقى تاطيرا من الاستاذ المشرف يكسبه تكوينا علميا محترما يطمح الى ابرازه من خلال تقديم نتائج دراسته او جزءا منها.بل ويتعلم ان من اساسيات البحث العلمي هو مشاركة المعلومة وعدم احتكارها ، بل ويوجهها الى جمهور عريض وهم الطلبة والاساتذة والباحثين والمثقفين. فالمنشور ات العلمية هي الطريقة الانجع لنقل المعلومة ، ونشرها.( https://www.Cairn.info Deligneres ;2 ;2010 ) .

ذكرنا انفا ان هناك بعض المجلات التي التزمت بجميع قرارات الوزارة الوصية ، ولكن اصطدمت بعائق كثرة الطلب ، الى جاتب ضرورة التزامها بجودة ما تنشر فلا يمكنها التنازل عن هذا بسبب مشكل لا شأن لها به وهو ارتفاع عدد طلبة الدكتوراه المتاخرين في المناقشة بل وحتى الغير المتأخرين والذي بات يؤرق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية.

ويمكننا ابراز ذلك من خلال نموذجين مهمين لمجلتين وطنيتين مصنفتين بالصنف ج وهما: الحوار المتوسطي ومجلة المواقف.

تصدر مجلة المواقف عن جامعة معسكر ، يتراسها الاستاذ غماري طيب من نفس الجامعة وتم انشاؤها منذ سنة 2007 ، ومدرج منها المجلد13 المنشور في عام 2018 ، بعدديه الأول والثاني حيث صدر العدد الاول يوم 29 نوفمبر 2018 ، والثاني يوم11ماي2015.وقريبا سيصدر عدد جديد. وتصدر كل سداسي اي بمعدل عددين في السنة(.http://www.asjp.cerist.dz)

اما مجلة الحوار المتوسطي فتصدر عن جامعة سيدي بلعباس منذ عام 2009 ،برئاسة الاستاذ حنيفي هلايلي ، وتعد مجلة سداسية حيث ادرجت خلال سنة 2018 المجلد التاسع لها بعدديه الاول يوم 20 نوفمبر 2018 ، والثاني يوم31 مارس2018. (http://www.asjp.cerist.dz)

من خلال الجدول التالي سنحاول ابراز مدى قدرة المجلتين على خدمة طلبة الدكتوراه من خلال نشر اعمالهم المرتبطة بشروط المناقشة باعتبارهما من اوعية النشر المعتمدة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية لهذا الغرض:

| اسم المجلة وعددها | عدد المقالات | مقالات ثنائية | معايير الكتابة (اسم الطالب اولا) | شروط التصنيف |
|---|---|---|---|---|
| المواقف<br>المجلد:13:<br>العدد 01<br>العدد 02<br>العدد القادم | <br>20<br>10<br>10<br>07 | <br>04<br>02<br>02<br>04 | متوفرة | متوفرة |
| الحوار المتوسطي:<br>المجلد: 09<br>العدد الأول<br>العدد الثاني<br>العدد القادم | <br>54<br>26<br>28<br>45 | <br>06<br>05<br>01<br>08 | متوفرة | متوفرة |

من خلال الجدول يتبين مايلي:

- التزام المجلتين بقرارت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المتعلقة بشروط التصنيف.

- لا يمكن التمييز بين المقالات الثنائية في شكلها العام، وبين المقالات الثنائية التي تكون بين طالب الدكتوراه ومشرفه كشرط من شروط المناقشة بسب غياب كتابة الهيئة العلمية للناشرين كما نصت علية تعليمة الجامعات الجزائرية واخص بالذكر الطالب الدكتورالي وليس غيره من الدكاترة بمختلف رتبهم .وهو امر طبيعي لانه يتماشى مع

الشروط التي وضعتها اللجنة العلمية الوطنية لتاهيل المجلات العلمية ، وهو ما تتعارض معه تعليمة الجامعات بخصوص ضرورة ذكر اسم ولقب الطالب وجامعته. وكان على المجلة الاخذ بالقرار الاعلى سلطة وهو ما اقرته لجنة التاهيل بخصوص ضرورة كتابة اسم صاحب المقال ،ومكان عمله ،تاريخ ايداع المقال ، تاريخ المراجعة ، تاريخ القبول ، الملخص ، والكلمات المفتاحية.كما ان المنشور يؤكد على ان كتابة اسم المشرف امر راجع له وله حق القبول او الرفض ، ولم تشترط اللجنة ضرورة الاشارة الى الناشر على انه طالب دكتوراه (منشور رقم 03 ،2018).

- في حال افترضنا انها مقالات لطلبة الدكتوراه برفقة مشرفيهم فاننا نلاحظ ان العدد قليل جدا مقارنة بالعدد الاجمالي للمقالات المنشورة ففي مجلة المواقف نجد 8 مقالات من 27 مقال ما يمثل نسبة 28.57% فقط وان كانت نسبة مقبولة مالم يثبت لنا انه قد تكون من بينها مقالات ثنائية ليس لها علاقة بطلبة الدكتوراه. وفاما مجلة الحوار المتوسطي فمن بين99 مقال هماك فقط14 منها ثنائية اي بنسبة14.14%فقط وهو عدد قليل جدا.

ويمكن ارجاع ذلك الى كون مسيري المجلتين يلتقون مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي في نفس الهدف وهو ضرورة انتقاء المقالات ذات الجودة التي تليق بسمعة المجلة ،والتي تحدده الهيئة العلمية اي لجنة القراءة والتقييم ،وهو ما يصبو اليه طالب الدكتوراه لكن قلة المجلات المصنفة تجعله ينتظر وقتا طويلا لاعلامه بقبول مقاله من عدمه وهو الوقت نفسه الذي تعتبره وزارة التعليم العالي تاخرا في المناقشة مما يخلق مجموعة من العوائق.

لا يمكن لوزارة التعليم العالي تحقيق اهدافها المسطرة من خلال هذه التشريعات المجحفة في حق طلبة الدكتوراه ، وحتى الدكاترة الطامحين في الترقية العلمية حيث خلقت هذه القوانين العوائق التالية: تجميد حركة النشر العلمي (المقالات ، قراءة في كتب ، تحقيقات..) بالجزائر ، وتاثير التصنيف على باقي المجلات الغير المصنفة التي سيتراجع طلب النشر عليها وبالتالي تراجع حركتها البحثية ، الضغط على المجلات المصنفة التي بدورها لا يمكنها

تلبية جميع طلبات النشر ،فتح باب النشر بمبالغ مالية طائلة لمجلات دولية غير جزائرية مما سيؤثر على نشاط المنتوج العلمي بالجزائر ،تعطيل الباحث عن البحث المفيد وانهاكه في البحث عن مجلة لنشر عمله ،لدوء الطالب او غيره الى النشر بالمجلات الدولية او الالكتروني مما سيؤثر سلبا على المجلات الوطنية.

الخاتمة:

ان للنشر العلمي بمختلف اوعيته اهمية كبرى في ترقية البحث العلمي ، ةتقدم جامعات الدول المختلفة في مؤشر الجودة العلمية عالميا وهو ما كانت تطمح اليه الجزائر منذ الاستقلال عام 1962 كشكل من اشكال التحدي للدمار الذي تركه الاستعمار الفرنسي.

ان ترقية اي مجال يحتاج الى ضوابط لتنظيمه وهذا لتحقيق الجودة في المنتوج ولذلك حاولت وزارة العتعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية ضبط شروط النشر في المجلات الوطنية من خلال جعلها محكمة بعد ثالث عدد منها ،ثم تصنيفها في الصنف ج ، ووضع مجموعة من المعايير التي يتوجب ان تتوفر عليها المجلة المصنفة والتي لم يتجاوز عددها 30 مجلة من مجموع 431 .

ان هذه المجهودات الوزارية لضبط عملية النشر بالمجلات الوطنية ظهرت نتائجها الانية بمجرد الاعلان عن المراسيم الوزارية واهمها الضغط على المجلات المصنفة من خلال طلبات النشر ،والصراع بين طلبة الدكتوراه والوزارة الوصية. وسلبيات اخرى على المدى البعيد والتي تتمثل في تعطيل حركة النشر العلمي بالجزائر مما سيؤتر على الترتيب العالمي للجامعات الجزائرية التي اصلا تعاني منه حتى قبل هكذا قرارات.

ان تجنب الانعكاسات السلبية يفرض على الوزارة اعادة النظر في قراراتها ، والانتباه ان التحكيم اكثر نجاعة من التصنيف لان الاول يعتمد على معايير علمية بحتة ، بينما الثاني فان يرتكز على معايير الشكلية التي وحسب اطلاعنا على مجموعة من المجلات الوطنية الجزائرية ملتزمة بها بل حتى تلك المدلات الغير محكمة ونجد منها من يلتزم بقرارات التصنيف الى حد بعيد

ان تطور البحث العلمي مرتبط ب: اين انشر ؟ ، وماذا انشر ؟ وهما يحتاجان الى فتح فرصة للنشر بالمجلات الوطنية لترقية البحث العلمي ، وتكوين الطالب والباحث على اهمية مشاركة الجميع في نتائج بحثة وهنا تكمن اهمية نشر المقال العلمي بالمجلات العلمية.

**المراجع:**

الجريدة الرسمية الجزائرية 2018.

مناشير وزارية:

مرسوم تنفيذي رقم99-244 ، مؤرخ في 31 اكتوبر 1999 ،قواعد انشاء مخبر البحث وتنظيمه ،ص32.

قرار رقم393 ، مؤرخ: 17 حوان 2014 ،انشاء اللجنة العلمية الوطنية لتاهيل المجلات العلمية.

منشور رقم 56 ، مؤرخ يوم 9 جانفي 2018.

منشور رقم رقم03 ، مؤرخ في 8 مارس 2018 ، شروط وكيفيات مناقشة اطروحة الدكتوراه علوم.

قرار رقم586 ،مؤرخ في 21 جوان 2018 ، تحديد قائمة المجلات العلمية الوطنية من الصنف ج.كتب ومقالات:

الغة العربية:

حفيظي نور الدين ،تبينة راوية:النشر بين الاهمية العلمية والصعوبات الواقعية ،ملتقى تثمين ادبيات البحث العلمي ،2015/12/29 الجزائر.

عالم عمر ابراهيم:معايير وخطوات تحكيم الدوريات العلمية ،دراسة خاصة عن دوريات جامعة افريقيا العالمية ،دراسات تربوية ،

سيدهم خالدة هناء: دراسة استطلاعية للباحثين حول واقع صعوبات نشر المقالات والابحاث العلمية بالجامعة الجزائرية ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، ملتقى تثمين ادبيات البحث العلمي ،2015/12/29 الجزائر.

مجلة المواقف ،المجلد13 ، العدد 01 و02 ،2018.

مجلة الحوار المتوسطي ،المجلد09 ، العدد 01 و 02 ،2018.

مشحوق ابتسام:العلاقة بين انشاء المخابر والبحث العلمي وتطوير الانتاج العلمي في الجزائر ، دراسة حالة جامعة فرحات عباس ،سطيف ،رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ،2011-2012.

اللغة الفرنسية:

https://www.Cairn.info ؛ Delignieres Didier ,publication scientifique et diffusion des connaissances ، Mouvement et sport sciences، N°71,2013,pp.01-02.

http://vador.sciencesconf.org Zeghmouri Cherifa Bouhacem : Donnée de la recherche et publication scientifique : à la lumière des valeurs et des régulation de l'Open Science, Elio ;Toulouse 31 Mai2017.

المواقع الالكترونية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية:

http://www.asjp.cerist.dz

http://www.asjp.cerist.dz

# جهود الجامعة الجزائرية في محاربة أوعية النشر العلمي غير الجادة

أ.د نورالدين دخان
د. إسماعيل زروقة
جامعة المسيلة – الجزائر-

**مقدمة:**

يعتبر النشر العلمي بمثابة القناة الاتصالية بين الباحث و المستهدف ، فهو بذلك شرطية أساسية لتقدم الأمم و الشعوب ، و هو ما أدركته الجزائر و حاولت بشتى الطرق و الوسائل تحسين و زيادة جودة النشر العلمي منذ الاستقلال ، رغم كل التحديات التي تعانيها الجامعة الجزائرية خاصة مع التطور التكنولوجي الرهيب ، و السهولة في الوصول الى أي معلومة عبر الانتشار الكثيف لعدد أوعية النشر في العالم ،و بالتالي **الإشكالية** التي تحاول هذه الورقة مناقشتها هي : ما هي أهم الجهود المبذولة من طرف الجامعة الجزائرية في محاربة أوعية النشر العلمي غير الجادة ؟

**المحور الأول: النشر العلمي، قراءة في المفهوم و المحددات**

يعد النشر العلمي أحد المفاهيم التي تمتاز بالغموض والضبابية و عدم الوضوح ، و ذلك لارتباطه بخارطة ادراكية سمتها التغير و الديناميكية المستمرة ، فالنشر العلمي في القرن الماضي يختلف تماما عن النشر العلمي في عصرنا هذا ، إذ أن ثورة المعلومات و غزارتها و تطور وسائل التكنولوجيا جعلت من العالم قرية صغيرة ، كانت لها انعكاسات مباشرة أدت الى تحول جذري في البحث العلمي و كيفية نشر هذه الأبحاث و ايصالها الى المتلقي ، حيث العالم اليوم يشهد أكثر من 2 مليون مقال أكاديمي منشور في السنة ، عبر 60000 مجلة أكاديمية متخصصة أي مقال كل أربعة دقائق ، و بالتالي نحن أمام كم غزير من المنتوج المعرفي المسوق ، يحتاج فيه القارئ الى

ضرورة التمييز بين النشر العلمي الرصين ، والنشر العلمي لأغراض ربحية و تجارية .

**1- البحث العلمي ضرورة اكاديمية أم ترف فكري ؟**

إن اختيار الموضوع المراد معالجته للإجابة عن قلق فكري أو مشكلة بحثية ، يعد أهم خطوة في عملية البحث العلمي ، عبر عملية فكرية و منهجية منظمة فردية كانت أو جماعية ، بهدف ابتكار مجموعة من المعارف الجديدة ، أو عبر تطوير و تحديث لمعارف سابقة ، يمكن التحقق منها عبر الاختبار العلمي.أو بعبارة أخرى هو مجموع الآليات التي يتم اعتمادها ، و الاعمال و المشاريع الابتكارية والإبداعية التي يجري تنفيذها بطريقة منظمة و تكاملية ، بهدف زيادة المخزون المعرفي و الثقافي للبشر بما فيها معرفة الانسان و المجتمع و إستخدام هذه المعارف لبناء تطبيقات جديدة و تحسين حياة البشر و زيادة النمو الاقتصادي و رفع الكفاءة الإنتاجية ( قويدري ، 2004 ، ص 163) ، كما يعتبر البحث العلمي عملية اختراع واكتشاف وتحقق واثبات ، من خلال إحداث اضافات جديدة في ميادين المعرفة المختلفة ، أو تعديلات لمعارف قائمة ، بالتقصي المنظم القائم على التبحر والغوص في أعماق الحقيقة (عناية ، 1990 ، ص 154) ، لذلك فالهدف المنشود من هذه العملية هو :

1- تقوية الروابط بين الجامعة و المؤسسات الأخرى سواء كانت اقتصادية أو عمومية بغية زيادة الفاعلية و تطوير الأساليب و الطرق المتبعة .

2- تضييق الفجوة بين المعرفة ووضع السياساتو البرامج من خلال دعم العقلانية في التفكير.

3- تقديم تحليلات ودراسات إستراتيجية تتميز بالعمق والمهنية ، ومناسبة من حيث واقعيتها وإمكانية تطبيقها وزمن تقديمها.

4- إجراء الدراسات والبحوث وفق رؤية موضوعية غايتها إثراء الدراسات الأكاديمية والمساهمة في استثمار الكفاءات من أجل تصويب وتطوير تجربة بناء الدولة الحديثة.

5- تحقيق وفرة إقتصادية للمواطن من خلال إبتكار و خلق منتوجات ذات جودة عالية و بأقل كلفة و أسرع وقت .

6- ربط الجامعة بالمجتمع و تضييق الهوة بينهما و بالتالي يصبح البحث العلمي كقاطرة لقيادة الدولة نحو التقدم و الازدهار و تحقيق معدلات نمو تكرس نموذج دولة الرفاه.

و لهذا تعتمد معظم الدول المتحضرة في صياغة وإعداد إستراتيجيتها المختلفة وتهيئة مستلزماتها على الجامعات و المخابر و مراكز الدراسات والمعاهد البحثية ومتابعة نتاجها من البحوث والدراسات الرصينة ،التي تعالج الأزمات والمواقف وفق منظور علمي ومنطقي وموضوعي ، وتتجنب بذلك المفاجئة والأزمات ، ولذا تعتبر مخابر و مراكز الدراسات هي مفاتيح الفكر وصناعة القرار العقلاني ، و هذا ما أدركته الدول المتطورة و جسدته على أرض الواقع ، فبمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945 سارعت الولايات المتحدة الامريكية الى إنشاء مؤسسة Rand Corporation بدعم من وزارة الدفاع الامريكية للحفاظ على قوتها و زيادة هذه القوة بغية استمرار الهيمنة العالمية ، و منذ ذلك الحين تشهد مراكز الأبحاث أو الفكر ThinkTnaks انتشارا رهيبا في العالم ، و أصبح أحد مظاهر تطور الدولة والبحث العلمي لديها .

**2- مفهوم النشر العلمي :**

مع تطور الكتابة ظهرت الحاجة الملحة لكيفية إيصال الرسائل الفكرية التي يبدعها و يبتكرها المؤلف للفئة المستهدفة سواء كانوا أفراد عاديين ، أو مؤسسات أو حكومات أو منظمات ...الخ ، و هو ما أصطلح عليه النشر العلمي ، الذي هو عبارة عن جميع الإجراءات الفكرية و الفنية و العملية لإختيار موضوع الكتاب و ترتيب إصداره و تنمية توزيعه ، حيث يقوم الناشر باتمامإعداد المخطوطة إعدادا سليما ، و إخراج الكتاب إخراجا متقنا ، و محاسبة أصحاب الحقوق حسابا عادلا ، ومن ثم تسليم الكتاب مطبوعا الى مكاتب البيع و التوزيع ( فاروق علي ، 2013 ، ص3). كما تعرفه دائرة المعارف البريطانية على أنه : ذلك النشاط العلمي الذي يتضمن اختيار و تجهيز و تسويق المواد المراد نشرها مع ضرورة مراعاة حقوق الملكية الفكرية ( O'brien ، 2007، p 3).

كما يعرف النشر العلمي أيضا على أنه عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل الى مستقبل وفق نظريات الاتصال ، و يعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية ، و الباب الرئيسي لنشر العلم و المعرفة ، و مصدرا أساسيا للحضارة الإنسانية ، كما يعد البنية الأساسية لتأسيس و تطوير التعليم بجميع مراحله ، و يعرف أيضا بأنه وسيلة فاعلة لإيصال النتاج الفكري الرصين عبر قنوات خاصة ، لذلك تكون في أغلبها محكمة و معترف بها لكي تعطي الملكية الفكرية و الخصوصية لهذا النتاج و من ثم الفائدة العلمية المرجوة منه ( علي هلول ، 2011 ، ص 151).

فالملاحظ أن عملية النشر العلمي تحتكم الى ثلاثة مراحل أساسية :

1- إختيار الموضوع :المراد معالجته و الذي يحاول تقديم إجابات علمية و قوانين قابلة للاختبار والتحقق .

2- تجهيز الموضوع : و المقصود به إتباع مجموعة من الخطوات العلمية المتعارف عليها عالميا ،بغية الوصول الى تفكيك الإشكالية و إزالة الغموض و الضبابية عن الموضوع المراد معالجته ، بالوصول الى إجابات للتساؤلات التي أثارها الباحث .

3- التسويق: وهي مرحلة مهمة في البحث العلمي تكاد لا تختلف في جوهرها عن الطريقة الاقتصادية لتسويق المنتجات المادية التي يستهلكها المواطن ، عبر الاشهار لهذا المنتوج في القنوات الاتصالية الأكثر مشاهدة و سماعا ، أو عن طريق التسويقالالكتروني الحديث في المواقع العلمية ، ووسائل التواصل الاجتماعي .

لهذا فنحن بحاجة الى نشر علمي جاد من أجل وضع بصمة متميزة في مجال العلم ، أو حتى على مستوى الطموح الشخصي قريب المدى ، كالحصول على شهادة و من ثم البحث عن وظيفة في مجال الاختصاص ، أو بحثا عن ترقية مهنية عبر تطوير المعارف السابقة و اكتساب مهارات جديدة ، كما قد يكون النشر العلمي بهدف الحصول على تمويل لتجسيد فكرة جديدة أو تحسين منتوج معين .

**المحور الثاني : مسار النشر العلمي في الجزائر**

تعد مسألة النشر العلمي في الجزائر من أكبر الرهانات التي تسعى الدولة عبر جامعاتها لمواكبة التحولات السريعة التي يعرفها العالم في المجالات العلمية المختلفة ، و ذلك عن طريق التحديث المستمر و المراجعة الدورية و إعادة القراءة للنتائج التي افرزتها كل مرحلة من المراحل التاريخية المختلفة ، ولذلك يمكن تقسيم هذا المسار الى المراحل التالية :

1- مرحلة ما بعد الاستقلال 1962- 1970 :

ما ميز هذه المرحلة هو أن الجزائر كانت تعيش فترة انتقالية من المرحلة الاستعمارية التي شهدت إنشاء أول جامعة في الجزائر سنة1909 الى مرحلة الاستقلال ، و بالتالي أصبح تحرير الجامعة من الهيمنة الاستعمارية ضرورة و مظهر من مظاهر الاستقلال و السيادة ، لأنها مؤسسة وطنية قبل أن تكون أكاديمية (تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - 50 سنة في خدمة التنمية ، 2013 ، ص18 ) ، و هذا ما انعكس بشكل مباشر على البحث العلمي و من وراءه عملية النشر العلمي ، إذ في سنة 1963 لم تمنح الجامعة الوحيدة آنذاك - جامعة الجزائر -إلا 93 شهادة تخرج لم يحول منها إلا جزء بسيط الى مقالات و كتب ، و هذا راجع للتوجه العام للدولة الجزائرية الذي كان ينصب بإتجاه ضرورة التكوين في الاطوار الثلاثة - الابتدائي- المتوسط- الثانوي ، محاولة القضاء على الجهل الرهيب الذي خلفته المرحلة الاستعمارية ، و من ثم لم يكن البحث العلمي أحد الأولويات الكبرى للاستراتيجية الجزائرية ( سعد الله ، 2003. ص 163) ، كما عرفت هذه المرحلة حركة هجرة كبيرة للباحثين الفرنسيين باتجاه بلدهم الأم ، و لم يبق إلا العديد القليل من الباحثين الجزائريين الذين أوكلت لهم مهمة التدريس و التسيير الإداري ( غانم ، 2007. ص 15) .

2- المرحلة الثانية 1971 -1984 :

لقد ظهرت الجامعة الجزائرية بالمفهوم الفعلي مع إنشاء وزارة التعليم العالي و البحث العلمي سنة 1970 ، و اطلقت أول عملية اصلاح للقطاع سنة 1971 ، بأنشاء هيئات و مؤسسات وطنية لترقية البحث العلمي و تطويره ، فتم انشاء المجلس المؤقت سنة 1971 و لأول مرة بوصاية جزائرية ، و تلاها

استحداث الديوان الوطني للبحث العلمي سنة 1973 ، تابع لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، الذي تتمثل مهمته الأساسية في كونه هيئة تجمع بين الباحثين و الجامعيين في كل الاختصاصات العلمية ، و كان هذا الجهاز مدعما بالمنظمة الوطنية للبحث باعتبارها الهيئة التنفيذية لكي تعوض منظمة التعاون العلمي الجزائرية - الفرنسية المنحلة سنة 19774 ، و كانت مهامها تتمثل في :

1- المساعدة في انطلاق البرامج البحثية

2- المساعدة في التكوين العالي في مجالات التخصص

3- تعمل على تنظيم الندوات العلمية

4- تعمل على تنظيم تربصات في الخارج

5- تعمل على مساعدة الباحثين في الإسهام في الندوات العالمية

6- تعمل على تمويل المشروعات العلمية فمثلا مولت ما بين ( 1975-1977) ستة وخمسون مشروعا ( ولد خليفة ، 1989 ، ص 255 ).

و بغية نشر الأبحاث العلمية المنجزة في مختلف التخصصات تم انشاء الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية سنة 1973 ،الذي يعد أول خطوة رسمية لبداية النشر العلمي في الجزائر حيث أن مختلف أوعية النشر ، سواء كانت المنشورات أو الكتب تم إنجازها ووضعها كليا تحت تصرف المؤسسات الجامعية و الطلبة و الاساتذة ، و بأسعار مدعمة و مدروسة لتعميم و توسيع انتشارها واتاحة فرص الحصول عليها بكل سهولة ، كما تم خلق محافظة للطاقات المتجددة تشرف عليها رئاسة الجمهورية مباشرة سنة 1982 ، و هذا إدراكا من صانع القرار ضرورة إيلاء أولوية قصوى للأبحاث العلمية و ما ينتج عنها من بعث عجلة التنمية للدولة ( بلمير ، 1996 ،ص 26 ) ، حيث حاولت الوزارة الوصية فتح الجامعة على المحيطين الاقتصادي و الاجتماعي ، محاولة التأثير في المحيط الخارجي عبر ربط المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية بالأبحاث و المنشورات العلمية التي تنتجها الجامعة الجزائرية.

3- المرحلة الثالثة 1985- 1997:

شهدت هذه المرحلة محاولات لتعزيز البحث العلمي باستحداث محافظة البث العلمي و التقني سنة 1985 ، و تم الحاقها بالوزارة الأولى

لإعطائها ،كبر حيز من المسؤولية ، و انطلقت أولى وحدات البحث في اطار اللجان متعددة القطاعات ، و تتمثل مهمتها الأساسية في :

- تحضر العناصر التي تساهم في تحديد الأهداف الوطنية للسياسة العلمية والتقنية.

- تعد بالاتصال مع جميع القطاعات والمشاريع التمهيدية لمخططات البحث العلمي والتقني السنوية والمتعددة السنوات، قصد إدماجها في المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- تعد بالاتصال مع جميع القطاعات المعنية والمشاريع التمهيدية لمخططات الإعلام العلمي والتقني وبرامجه ، وتسهر على تطبيق المخططات المتعددة ومتابعتها.

- تنسق وتراقب برامج البحث وتقترح أي إجراء من شأنه أن يساعد على حسن السير البرامج المذكورة.

- تقترح أي إجراء من شأنه أن يطور البحث العلمي والتقني وتنميته في مختلف ميادين العلوم والتكنولوجيا.

- تشجع النشاط الإبداعي الوطني وتتلقى من أي هيئة معنية جميع المعلومات التي تخص الأعمال وبرامج العمل في مجال الإبداع والملكية الصناعية.

- تدرس المحافظة وتقترح الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لتطوير أعمالا لبحث العلمي و التقني وهياكله وتراقب ذلك ( حفحوف ، 2007 ، ص ص 112-113)

و في سنة 1986 تم أيضا استحداث المحافظة العليا للبحث و تم الحاقها برئاسة الجمهورية ، وقد تم من خلالها الدمج بين محافظة البحث العلمي و التقني و بين محافظة الطاقات المتجددة ، وبالرغم من كل نقائصها فإن المحافظة السامية للبحث أدت مهامها بصفة جيدة ،وبذلك تطور قطاعا لبحث العلمي وأصبح مكسبا لا نقاش فيه ، فقد تبنت 460 مشروع بحث بلغ فيها معدل عدد الباحثين 2700 باحث في هذه الفترة ، حيث كانت يضم تحت وصايتها العديد من مراكز البحث نذكر من بينها :

- مركز البحث و استغلال الموارد

- مركز تطوير التقنيات الذرية.
- مركز الحماية من الأشعة والأمن.
- مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة.

و بفضل هذه الإمكانيات تمكنت المحافظة خلال مدة ثلاث سنوات فقط من تأسيسها من نشر قرابة 400 مشروع بحث في شتى المجالات العلمية ، و في نفس الفترة بلغ عدد مشاريع البحث المنشورة في العلوم الاجتماعية 136 مشروع ثم ارتفع ليصل إلى 157 مشروع عام 1988 و 145 مشروع عام 1989 (ولد خليفة ، مرجع سابق .ص275) .

أما في سنوات التسعينيات كما هو معروف فإن الجزائر عرفت أزمة أمنية خطيرة والتي سميت بالعشرية الدموية والتي إنتشرت فيها مظاهر العنف والإرهاب وقد حصدت حسب التصريحات الرسمية 200 ألف ضحية و أكثر من 100 مليار دولار أمريكي كخسائر مادية ، ولقد مست هذه الأزمة قطاعات كبيرة في البلاد ومنها الجامعات ففي هذه الفترة تم إغتيال عدد كبير من أساتذة الجامعات والإداريين وكذا الطلبة ، وهذا ما دفع الكثير منهم للهجرة للخارج للنجاة بالنفس ، أما وضعية البحث العلمي فقد كانت مؤسفة للغاية فقد حاولت الدولة ترقية النشاط العلمي مما أدى الى استحداث الصندوق الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي ، ضمن قانون المالية لسنة 1995.

وقد إنجر عن هذه الوضعية التي مرت بها البلاد آنذاك خاصة في الجانب العلمي مايلي:

- نقص في إنتاج الأوراق العلمية وإصدار المجلات المحكمة والمنشورات والدراسات العلمية.
- قلة تسجيل براءات اختراع جزائرية لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية.
- غياب سياسة معقولة لتثمين البحوث العلمية وربطها بالمحيط الاقتصادي بسبب غياب التنسيق ( كبار ، 2014. ص 303).

فالملاحظ لهذه المرحلة يدرك و بسهولة أن نقص الإمكانيات البشرية المدربة و كذا الهياكل و البنى التحتية ، أدى الى التذبذب و عدم الاستقرار في منظومة البحث العلمي ككل في الجزائر .

4- المرحلة الرابعة 1998 - 2010:

عرفت هذه المرحلة إصدار القانون 98-11 سنة 1998 الذي يعزز ترقية نشاطات البحثالجامعي ، و يمكن تلخيص أهم أهداف هذا القانون فيما يلي :

- تعزيز الأسس العلمية و التكنولوجية في البلاد .

- تحديد و جمع الوسائل الضرورية للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي

- إعادة تأهيل وظيفة البحث في مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي ، وفي مؤسسات البحث ، و الحث على تثمين النتائج .

- تعزيز تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي و التطور التكنولوجي.( تقرير وزارة التعليم العالي ، مرجع سابق . ص 93).

و لقد تم تعزيز هذا المسعى بالقانون 99-05 سنة 1999 ، المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، و كذا المرسوم التنفيذي 99/244 المؤرخ في 13 أكتوبر 1999 ، المحدد لأنشاء المخابر البحثية وتنظيمها و سيرها بإعتبارها فضاء مستحدث و جديد يساهم في التكفل بالبحث العلمي و ترقية النشر العلمي بجميع اشكاله ( حروش ، 2018 ، ص 36) ، أما من ناحية النشر العلمي الذي يعد مؤشر لعملية البحث العلمي ، فرغم قلة المجلات والدوريات المتخصصة في الجزائر طوال السنوات الماضية ، إلا أنها بدأت في الظهور تدريجيا ، إذ تشير الاحصائيات إلى أنه تم نشر 1165 مقالا وبحثا علميا ، بمعدل نشر 166 مقالا في السنة ، محتلة بذلك الجزائر المرتبة السابعة في قارة افريقيا ،حيث تستحوذ فقط على 2,5 % من الإنتاج العلمي في القارة الافريقية كاملة ( تنقوت ، 2017 ، ص 173) .

و المنحنيات البيانية التالية تبين التزايد المقارن للمطبوعات الجامعية الجزائرية متعدد الاختصاصات حسب الميادين الكبرى ( 1996- 2010) : (تقرير وزارة التعليم العالي 50 سنة في خدمة التنمية ، مرجع سابق ، ص 102).

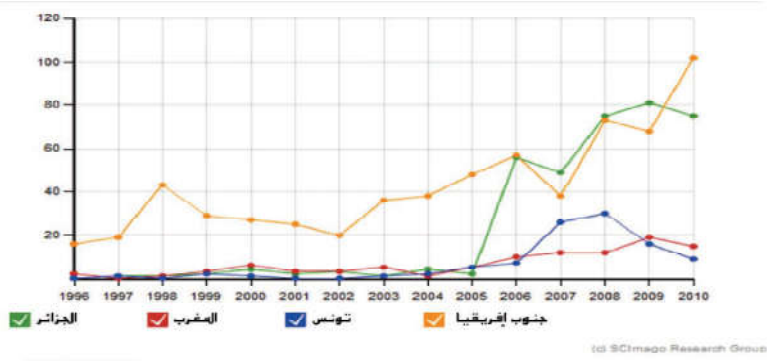


5- المرحلة الخامسة 2011-2018 :

يمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة التوسع الافقي و العمودي ، فقد شهدت الجامعة الجزائرية تزايد في فضاءات البحث العلمي ، حيث أصبحت تضم اليوم 106 مؤسسة موزعة على 48 ولاية كالأتي:

- 50جامعة عمومية موزعة على كافة القطر الوطني و بالتالي زيادة فرص التعليم بالنسبة للطلبة

- 13 مركز جامعي أنشأت حديثا و هي تخطو بثبات نحو ترقيتها الى جامعات وطنية.

- أكثر من 20 مدرسة وطنية عليا متخصصة ذات تكوين أساسي متطور موجهة بالأساس الى النخبة من الطلبة المتفوقين .

- ارتفاع عدد مخابر البحث من 1297 سنة 2013 الى 1324 مخبرا بحثيا سنة 2015 .

أما على المستوى العمودي فقد راهنت الجامعة الجزائرية على تعزيز و ترقية البحث و النشر العلمي ، و ذلك عبر وضع خطة طريق تتمحورحول :

- تحقيق اهداف البحث العلمي و التطوير التكنولوجي في مجال علمي محدد.

- إنجاز الدراسات و أعمال البحث التي لها علاقة بالأهداف التي أنشأت من أجلها المخابر .

- ترقية نتائج البحث و نشرها ( حروش ، مرجع سابق ، ص 37).

**المحور الثالث :آليات الجامعة الجزائرية لتأطير النشر العلمي**

يعرف العالم اليوم سرعة كبيرة في تدفق المعلومات عبر مختلف أوعية النشر ، و هو ما أدى الى بروز إشكالية تنظيمية لمراقبة و تصنيف هذه الأوعية الى أوعية نشر جادة و غير جادة ، و هي عملية صعبة جدا تحتاج من المؤطرين لها ، الى قاعدة بيانات حديثة و احصائيات دقيقة و ضرورة المراجعة المستمرة ، و هذا ما تعمل عليه الجامعة الجزائرية حاليا مع شركائها في القطاع سواء كانوا طلبة أو باحثين أو دور نشر ، حيث أن في السنوات الأخيرة استغلت بعض دور النشر غير الجادة حاجة الباحثين للنشر في المجلات العلمية الدولية بسرعة ، فإنشأت مواقع لمجلات وهمية على شبكة الانترنت بمسميات مرموقة ، بهدف جذب أكبر عدد ممكن من الضحايا للنشر لديهم مقابل تسديد نفقات مالية باهظة ، حيث يكون المقر الرئيسي للموقع في إحدى الدول الكبرى كأمريكا و بريطانيا و كندا ، لكن ماليكيهامن الهند أو باكستان أو نيجيريا ، حيث تقوم هذه الدور الوهمية بالنشر دون مراعاة شروط النشر العلمي وجودته ، و للأسف مازالت هذه المجلات في تزايد مستمر حيث قامت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي DGRSDT بمراجعة دورية لهذه المجلات ودور النشر الوهمية كانت نتائجها كالتالي:

- في سنة 2016 تم إحصاء 1161 دار نشر غير جادة و كذا 1302 مجلة غير جادة أو وهمية.

- في سنة 2017 تم إحصاء 1179 دار نشر غير جادة و كذا 1385 مجلة غير جادة أو وهمية.

- في سنة 2018 تم إحصاء 1195 دار نشر غير جادة و كذا 1395 مجلة غير جادة أو وهمية.( قائمة المجلات العلمية الوهمية DGRSDT ، تاريخ الزيارة 2018/12/22 ، http://www.dgrsdt.dz/Ar)

فالملاحظ أن هذه الدور و المجلات في تزايد مستمر ، و أن غالبية الاقبال عليها من الدول النامية و بالخصوص العربية منها ، لعدة أسباب كسهولة و سرعة النشر فيها ، من هذا المنطلق حذر العديد من الباحثين و الأكاديميين من الوقوع في فخ دور النشر غير الجادة ، أو كما يسميها البعض redatorypublishers ، حيث أنها تمثل خطرا كبيرا على تقدم البحث

العلمي ، و في ذلك يقول جيفري بيل jefferybeall : " إن المجلات التي أساسها أن من يدفع ينشر تدمر الإصدارات المحكمة و تعكس مسار البحث العلمي" ، و لهذا تعتبر قائمةbeall مصدرا مهما للكشف عن المجلات و دور النشر الوهمية ، حيث وضع beall مجموعة من المؤشرات التي توحي بأن وعاء النشر العلمي غير جاد ، من بينها:

- سرعة قبول النشر عبر معالجة البحث و تحكيمه و إبداء الرأي فيه خلال مدة زمنية قياسية

- النشر بالمقابل المادي و في بعض الأحيان تكون المبالغ جد باهظة مما يوحي على الغرض الحقيقي من هذه الاوعية المحتالة .

- الاعتماد على النشر الإلكتروني فقط بحجة النشر المفتوح open accessو بالتالي سهولة الولوج إليها و تصفح محتوياتها .

- استعمال أسماء لباحثين وهميين من دول مختلفة كمحكين و أعضاء للجنة العلمية المشرفة على المجلة.

- الحملات الترويجية الكبيرة التي تستعملها لجذب الباحث سواء عن طريق ارسال إيميلات للباحثين ، أو عبر مواقع انترنت تنشئها هي ، أو عبر وسائط التواصل الاجتماعي المختلفة ( نور الدين ، biblothequedroit.blogspot.com1 ، تاريخ الزيارة 2018/12/20).

و لهذا تم استحداث المنصة الالكترونية للمجلات العلمية ASJP لمحاربة هذه الظاهرة غير الصحية بالنسبة للبحث العلمي ، من أجل حماية البحوث الموجهة للنشر من الوقوع في فخ أوعية النشر العلمي غير الجادة ، أو الناشرين المفترسين ، فهي بمثابة الضامن و المرافق و المؤطر لوصول المقال أو البحث العلمي المراد نشره الى المجلة ، حيث تعتبر المنصة طرفا ثالثا بين الكابت و الناشر ، فتقوم بتوثيق جميع المراحل حتى النشر ، ومن بين أهداف المنصة نذكر النقاط التالية :

- تتيح للناشرين نظام اصدار الكتروني من خلاله يمكن متابعة فريق عمل المجلة و المراجعين ، إرسال المقالات ، قرار القبول أو رفض المقالات ، و كذلك نظام نشر المجلة .

- هيكلة و تنظيم المجلات من أجل تصنيفها وفق معايير علمية ، و ذلك من أجل ضمان الجودة العلمية ، و سهولة وصول المستخدمين لها ، ومن بين الامتيازات التي تتيح ادراج المجلة على البوابة هو ترشيحها للتصنيف في أهم المواقع العالمية :scopus , tomson , reuters.

و قد تمكنت المنصة من إحصاء المجلات العلمية الوطنية بشكل دوري و عبر اخضاعها الى مجموعة من المؤشرات كالتالي :

- 396 مجلة علمية وطنية الى غاية 2017/01/30
- 505 مجلة علمية وطنية الى غاية 2017/12/06
- 552 مجلة علمية وطنية الى غاية 2018/06/05
- 587 مجلة علمية وطنية الى غاية 2018/11/14

و هي قائمة غير نهائية حيث يمكن للجامعات و المعاهد و المدارس العليا ، و كل مسؤول عن مجلة علمية ووطنية لاحظ أنها غير موجودة في هذه القائمة ، مراسلة المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.( قائمة المجلات العلمية الوطنيةDGRSDT ، تاريخ الزيارة 2018/12/22 ، http://www.dgrsdt.dz/Ar)، و قد قامت المديرية بتقسيم المجلات العلمية المقبولة للنشر الى ستة فئات ، حسب درجة جودتها العلمية حيث يمكن للباحث أو الطالب إختيار الأنسب للنشر وفق ضوابط و شروط :

1- الفئة الاستثنائية : و تسمى مجلات NATURE و SCIENCE التي تتيح للباحثين اللذين نشروا بهما لترشيح A المؤسسات التي ينشرون لها ، أي أن يكونوا ضمن عينة تريتب شانغهاي Shanghai

2- الفئة A :المجلات أو المقالات العلمية المفهرسة Indexeé في Web of science لتومسون روتر Thomson Reuters ، مع معامل تأثير Impact Factor الذي يوجد ضمن أفضل 10 مجلات العلوم الدقيقة .

3- الفئة B : هي قوائم انتقائية و ليست حصرية لذا تدعو المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي دوما أصحاب المجلات لمراسلتها بغية أضافتها .

4- الفئة C : و هي المجلات التي تتوفر فيها الشروط التالية :

- أن يكون للمجلة على الأقل سنتين من الوجود و أن يكون النشر مجاني ، أي أن الكابت لا يدفع لينشر .

- يجب أن يكون لها نسخة الكترونية ، يمكن من خلالها تحميل كل مقال فيها على حدى ، أو تحميل المجلة كاملة لوحدها مع توافرها على الشروط و المعايير التي ستذكر أسفله .

- يجب أن يكون للمجلة رقم دولي تسلسلي معياري ISSN .

- التصريح بوتيرة صدور المجلة مثال : سنوية ، فصيلة ، شهرية .

- عرض التخصصات العلمية التي تغطيها المجلة في صفحات العرض أو الواجهة .

- أن يكون لها رئيس تحرير و هيئة تحرير دولية.

- الناشر و موقع النشر يجب أن تظهر في واجهة المجلة .

- إسم رئيس التحرير و أعضاء هيئة التحرير الدولية و المؤسسات التي ينتمون اليها يجب أن تظهر في واجهة المجلة .

- البريد الالكتروني للأمانة يجب أن يظهر في واجهة المجلة .

- عنوان المجلة الكامل ، شعارها البيبليوغرافي رقمها التسلسلي المعياري ، الإيداع القانوني ، رقم المجلة أو العدد ، و التاريخ يجب أن تظهر كلها في واجهة المجلة.

- وجود جدول محتويات للمقالات المنشورة ، مع إسم صاحب المقال و رقم الصفحات المرجعية.

- وجود ورقة بصيغة doc , tex , laten ، تقدم إرشادات للمؤلفين الى كيفية التقديم للنشر وفق شروط المجلة.

- كل مقال منشور يجب أن يحتوي على إسم المؤلف و المؤسسة التي ينتمي اليها ، تاريخ الاستقبال ، تاريخ المراجعة أو التحكيم ، تاريخ القبول ، الملخصات و الكلمات المفتاحية .

- على الأقل مراجعين إثنين لكل مادة قبل النشر مع الإشارة الى ضرورة اصالة البحث أو المقال ضمن الارشادات المقدمة للمؤلفين.

5- الفئة D : المجلات بدون هيئة قراءة ، او المنشورات المسجلة في قواعد مكتبية ، و المتاحة على الانترنت في الحالتين .

6- الفئةE : المجلات أو الكتب الشعبية.( classification of scientificjournals in algeria، biblothequedroit.blogspot.com1، تاريخ الزيارة 2018/12/20)

و بهذه التصنيفات أصبح لزاما على أي باحث في الجزائر هو بصدد إما مناقشة أطروحته أو بهدف الحصول على ترقية ، أو تعزيزا لسيرته الذاتية أأن يتقيد بهذه الشروط التي تعتبر بمثابة القناة الرسمية للنشر العلمي الجاد ، و لتحسين ترتيب الجامعة الجزائرية على المستوى المغاربي و العربي والإفريقي و حتى العالمي .

إضافة الى ذلك تم استصدار القرار 933 المؤرخ في 28 /2016/07 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و الذي يعد بدورهأحد الجهود المهمة لمكافحة النشر العلمي غير الجاد و الذي يحدد فيه تعريف السرقة العلمية على أنها : " كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي ، أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الاعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى" ، و قد فصل القرار في السرقة العلمية بمختلف أشكالها و مظاهرها في النقاط التالية :

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكارأو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع منشور من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.

- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين .

- نشر نص أو مقالة أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملا شخصيا.

- الترجمة من إحدى اللغات الى لغة الباحث دون ذكر المصدر .

- إدراج الأستاذ الباحث لإسم باحث آخر دون المساهمة بشكل فعلي في العمل العلمي .

- إضافة إسم باحث آخر له سمعة في اختصاص معين دون علمه لتسهيل عملية النشر ... الخ ( القرار رقم 933 ، 2016 ، ص 3).

فمظاهر السرقة العلمية متعددة الأوجه و هي في تزايد مستمر تعاني منه الجامعة الجزائرية والبحث العلمي عموما، فعلاقة الاخلاق بالبحث العلمي هي متلازمة ووطيدة ، رغم أنه في بعض الأحيان يقع الباحث في بعض مظاهر السرقة العلمية عن جهل و دون قصد، و في أحيان أخرى لأحد الأسباب التالية:

- قصر الوقت نتيجة لتأجيل المهام الى أن يحل الموعد النهائي لتسليم البحث

- صعوبة البحث و التعقيد الذي يعيق تحليل الموضوع و معالجته .

- غياب الوازع الديني و الأخلاقي .( بخولة ، 2017 ، ص 60).

و لمحاربة هذه الظاهرة زاوجت الجامعة الجزائرية بين الآليات القبلية القائمة على التوعية والتحسيس و الوقائية ، و بين الآليات البعدية المرتكزة على القوانين و العقوبات الردعية في حال ثبوت سرقة علمية بعد عملية النشر في أحد الأوعية :

1- تدابير التوعية و التحسيس و يمكن تحديد أهمها في النقاط التالية:

- تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة و الأساتذة الباحثين حول قواعد التوثيق العلمي و الوقاية من السرقة العلمية.

- تنظيم ندوات و أيام دراسية لفائدة الطلبة الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه .

- إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي التوثيق في كل أطوار التكوين العالي .

- أدراج عبارة التعهد بالالتزام بالنزاهة العلمية و التذكير بالإجراءات القانونية في حال ثبوت السرق العلمية .

2- تنظيم التأطير و الرقابة على المنشورات و الاعمال العلمية:

من خلال تفعيل دور اللجان العلمية و المجالس العلمية و رؤساء الميادين و مسؤولي الشعب ، في تحديد عدد الرسائل و الاطروحات الممكن الاشراف عليها من طرف الأساتذة في بعض التخصصات ستة و في تخصصات أخرى تسعة بحوث ( طالب ، 2017 ، ص 91)، حتى يكون صمام الأمان الأولي في نشر بحث علمي جاد ، ضف الى ذلك السهر على ضرورة أن يكون

الأستاذ متخصص في الموضوع المشرف عليه ، فيمكنه إطلاعه الواسع على الموضوع من توجيه و تأطير الطالب بعيدا عن الوقوع في فخ السرقة العلمية.

3- الإجراءات العقابية :

لقد حدد القرار الإجراءات المتبعة في حالة شبهة سرقة علمية و كيفية التعامل معها خطوة بخطوة ، و يمكن تفصيل ذلك كالآتي :

- يتم الاخطار عن عملية السرقة العلمية بتقرير كتابي مفصل مرفق بالوثائق و الأدلة المادية المثبة.

- يقدم مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة تقريره النهائي لمسؤول وحدة التعليم في أجل لا يتعدى 15 يوما .

- عندما يتضمن تقرير مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة ثبوت عملية السرقة العلمية يحال الباحث على مجلس التأديب.

- يجتمع مجلس التأديبلإصدار القرارات الازمة و الردعية تجاه الباحث. ( القرار رقم 933، 2016 ، ص 10).

**الخاتمة :**

يمكن من خلال ما سبق استخلاص مجموعة من النتائج كالتالي :

1- تعتبر كل من البحث العلمي و النشر العلمي عمليتين معقدتين و متشابكتين نظرا الى الديناميكية و الحركية السريعة اللتين تتميزا بها ، خاصة سرعة و كمية المعلومات المتدفقة و المنشورة في مختلف الميادين ، هذا ما يؤدي الى ضرورة ازالة الضبابية و عدم الوضوح حول المفهومين .

2- تميز مسار النشر العلمي في الجزائر بعدم الثبات و الاستقرار و كانت الميزة الغالبة هي عدم الاستقرار ، فبعدما شهدنا في بداية الاستقلال نواة لبناء بحث علمي و أوعية نشر جادة ، و بدأت هذه المساعي تكلل بالنجاح مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات ، إلا أننا شهدنا تراجع حاد في النشر العلمي تزامنا مع الازمة الأمنة و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر ، و كان من الصعوبة تجاوزها بفضل الجهود المبذولة من طرف الجامعة الجزائرية مع الألفية الثالثة .

3- نجاح الجامعة الجزائرية في تطوير أوعية النشر العلمي الجادة من خلال استحداث البوابة الالكترونية الجزائرية للمجلات العلمية ، و القضاء

على الأوعية المفترسة أو المحتالة ، عبر تعزيزها دوريا بقائمة للمجلات الوطنية الرصينة.

4- استحداث و استعمال الآلية القانونية- القرار 933 - الذي ينظم عملية البحث و النشر العلمي ، كانت بمثابة الذراع الثاني للجامعة الجزائرية في سبيل ترسيخ و بناء أوعية نشر علمي جاد.

**قائمة المراجع :**

1- قويدري ، مُحَمَّد .( 09-10 مارس 2004). واقع و آفاق أنشطة البحث و التطوير في بعض البلدان المغاربية. مداخلة قدمت في الملتقى الدولي: التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية. الجزائر . جامعة الاغواط .

2- عناية ،غازيحسين.( 1990 ).مناهج البحث العلمي في الإسلام. بيروت. دارالجبل.

3- فاروق على ، منى .( 2013). تقرير حول النشر في العالم العربي 2011. مصر . اتحاد الناشرين العرب .

4- O'brien, Damin .( 2007). Copyright Guide for researchStudents:Whatyouneed to know about copyright beforedeostingyourelectronicthesis in an online repository, Australian. Faculty of law Queensland University of Technology.

5- علي هلول ، احسان .(2011). واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية . مجلة مركز بابل.العدد الثاني.

6-تقرير وزارة التعليم العالي و البحث العلمي – 50 سنة في خدمة التنمية. ( 2013 ). الجزائر.

7- سعد الله ، أبو القاسم .( 2003). بحوث في التاريخ العربي الإسلامي. بيروت. دار الغرب الإسلامي.

8- غانم ، مُحَمَّد( 2007). البحث العلمي في الجامعات العربية و دوره في تمنية قدرات التكنولوجيا . جامعة دمشق. المؤتمر الدولي : افاق البحث العلمي و التطور التكنولوجي في العالم العربي.

9- ولد خليفة ، مُحَّد العربي. ( 1989 ). المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية . الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية .
10- بلمير ، كريم. ( 1996) . البحث العلمي و الجامعي بالخصوص بين الماضي و الحاضر. يوم اعلامي حول افاق البحث العلمي في الجزائر .الجزائر . دائرة الدراسات .
11-حفحوف ، فتيحة .( 2007 ) . معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين - دراسة ميدانية في جامعات سطيف ، قسنطينة ، المسيلة . مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير . تخصص إدارة و تنمية الموارد الشرية .سطيف . جامعة فرحات عباس .
12- كبار ، عبد الله .( 2014). الجامعة الجزائرية و مسيرة البحث العلمي - تحديات و افاق . مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية .الجزائر . جامعة بسكرة.
13- حروش ، لامية . ( 2018) . البحث العلمي و التطوير في الجزائر : الواقع و مستلزمات التطوير. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية . الجزائر قسم العلوم الاجتماعية.
14- تنقوت ، وفاء. (2017 ) . مخرجات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وانعكاساتها التنموية في الجزائر بين الفعالية والركود .الجزائر . المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
15- مديرية البحث العلمي و التطور التكنولوجي.( تاريخ الزيارة 2018/12/22).قائمة المجلات الوهمية .http://www.dgrsdt.dz/Ar
16- نور الدين ، ك .( تاريخ الزيارة 2018/12/20 ). الناشرون المفترسون و المجلات العلمية الوهمية .https://1biblothequedroit.blogspot.com
17- بدون اسم الكاتب .( تاريخ الزيارة 2018/12/20 ) . classification of scientificjournals in algeria . https://1biblothequedroit.blogspot.com.
18- القرار 933 المؤرخ في 28 /2016/07 .( 2016) . القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها .الجزائر . وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

19- بخولة ، بن الدين. ( 2017) . اخلاقيات البحث العلمي و إشكاليات الأمانة العلمية. الجزائر . الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية .
20- طالب ، ياسن .( 2017) . جريمة السرقة العلمية و اليات مكافحتها .الجزائر . الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية .

# معوقات البحث العلمي في الجزائر

د. نور الدين فلاك
جامعة مُحَمَّد بوضياف بالمسيلة .الجزائر

جاءت هذه الورقة البحثية لأجل طرح الإشكالية التالية : كيف أثرت تلك التحديات والمعوقات في مجالات البحث العلمي في الجزائر على الإنتاج المعرفي والعلمي وما هي أهم الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة ذلك ؟

ولمعالجة هذه الإشكالية البحثية نتناول المحاور التالية :

**المحور الأول : تشريح دقيق لواقع البحث العلمي في الجزائر**

**المحور الثاني : مؤشرات البحث العلمي في الجزائر**

**المحور الثالث : معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر وآليات النهوض .**

**مقدمة :**

يعتبر البحث العلمي من أهم وابرز الوظائف في مجال التعليم العالي ، وهذا باعتباره الوسيلة الأمثل من اجل تحقيق التقدم العلمي والفكري والاقتصادي والاجتماعي والحضاري للمجتمعات ، وعلى الرغم من محاولات وجهود الدولة الجزائرية الاهتمام الملفت لتطوير المنظومة التعليمية الجامعية من خلال تزويد الهيئات الجامعية بكل الوسائل المادية وتوظيف الطاقات البشرية إلا أن ميدان البحث العلمي خاصة الأكاديمي بقي مجالا مستعصيا على الوصاية أن تجد له الحلول المناسبة لأجل بعثه من جديد وتوفير كافة الوسائل المادية وغير المادية للباحثين والأكاديميين في شتى العلوم والمجالات البحثية بغية إحداث تلك القفزة النوعية في مجال البحث العلمي .

من هذا المنطلق تهدف هذه المساهمة العلمية إلى رصد - بشكل مركز - واقع البحث العلمي الجامعي في الجزائر ، وتوضيح المعوقات والعراقيل التي تحول

دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الأبحاث الجامعية وقطاعات التنمية العمومية والخاصة .

**المحور الأول : تشريح دقيق لواقع البحث العلمي في الجزائر**

1- تطور البحث العلمي في الجزائر :

بعد الاستقلال كانت الجزائر أمام تحديات كبيرة اجتماعية واقتصادية غيبت الاهتمام بالبحث العلمي ولم يكن من أولويات الدولة الجديدة نظرا للوضع المتأزم ، وظل الحال على ما هو عليه الى غاية بداية السبعينيات التي شهدت ميلاد سياسة البحث العلمي والتطور التكنولوجي وذلك بإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1971م وذلك من خلال الورقة التي قدمتها الجزائر إلى ندوة الأمم المتحدة والمتعلقة بتطبيق العلم والتكنولوجيا في ميادين التنمية .

-عرفت سنة 1973 إنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمي ،وتلاه إنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي في سنة 1974والتي حلت في عام 1983وتعزز لأول مرة البحث العلمي في الجزائر بهيكل جديد سنة 1984وهومحافظة البحث العلمي والتقني التي أنشأت لأول مرة لجنة التنسيق بين القطاعات والتي كانت مهمتها ربط البحث العلمي بالقطاعات الاقتصادية والصناعية .

-أجريت عدة تعديلات على تلك الهياكل البحثية إلى أن تم في الأخير تأسيس المحافظة السامية للبحث العلمي وأيضا وحدات البحث ملحقة بالجامعات الوطني ، وتلك المحافظة كانت تحت وصاية رئاسة الجمهورية سنة 1986والتي كان من أدوارها الأساسية [1] :

- ترقية الطاقات المتجددة .

- ترقية وتنشيط وتنسيق البحث بين مختلف القطاعات .

إن هذه المحافظة وبالرغم من كل نقائصها فقد أدّت مهامها بصفة جيّدة ، وبذلك تطور قطاع البحث وأصبح مكسبا لا نقاش فيه ، فقد تبنّت خلال

[1] عبدالكريم ،بن عراب ،أهمية استقرار المنظومة الجزائرية للبحث العلمي في تحقيق التنمية الإنسانية ،جامعة قسنطينة LABECOM.الجزائر ،ص8

الفترة بين (1986 و 1989) 460 مشروع بحث بلغ فيها معدّل عدد الباحثين 2700 باحث[1].

- وبحلول معالم النظام العلمي الجديد واقتصاد السوق الديمقراطية حولت المحافظة السامية الى وزارة منتدبة للبحث والتكنولوجيا في عام 1990 ، وفي سنة 1992اسندت مهامها الى كتابة الدولة التابعة إلى وزارة التعليم العالي .

-وفي سنة 2000 أنه وعياً من الدولة الجزائرية بضرورة تعزيز صلاحيات الهيئات المكلفة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي — قصد ضمان الشروط اللازمة لإنجاح تنفيذ مجمل التدابير التي جاء بها البرنامج- أقدمت الجزائر في منتصف عام 2000 على إنشاء وزارة منتدبة للبحث العلمي والتي أسندت لها المهام التالية[2]:

-إعداد السياسة الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، وفقاً لأهداف وأحكام القانون98 11 وتنفيذها بالتنسيق مع القطاعات والهيئات المعنية ، عمومية كانت أو خاصة.

-دراسة واقتراح وتنفيذ الترتيبات التي من شأنها تسيير الاستعمال الأمثل للوسائل الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-التكفل بالتنسيق بين القطاعات فيما يخص نشاطات البحث وانجاز البرامج الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى جميع مؤسسات وهيئات البحث.

-إعداد ميزانية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي و توزيع التمويلات.

-القيام بمراقبة و متابعة التمويلات لهياكل ووحدات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

-ترقية عمليات تثمين نتائج البحث العلمي.

-إعداد تقرير سنوي يتضمن حصيلة وآفاق نشاطات البحث العلمي وتقديمه إلى المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني.

---

[1] مشحوق ابتسام ،العلاقة بين إنشاء مخابر البحث العلمي وتطوير النتاج العلمي بالجزائر ،ص ص108-.109

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-1998 المتعلق بوجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجزائر .

-تقديم تقرير سنوي للبرلمان حول نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتضمن على الخصوص مستوى إنجاز الأهداف المسطرة، الحصيلة المالية، الآفاق والميزانية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- منذ سنة 1993 والى غاية 1998تكفلت وزارة التعليم العالي بالبحث العلمي ، فتغيرت بذلك فلسفة البحث العلمي تماما إذ لم يعد برمجة البحث يعتمد على مفهوم "فوارة الماء "أو من الأسفل إلى الأعلى حيث يحدد القائمون بالبحث محاور لمواضيع البحث ويقترحونها على الهيئات العليا بغرض المصادقة عليها لتصبح **برنامج البحث الوطني** ، ولا تملك هذه الطريقة الانسجام أو التماسك المطلوب لمثل هذه البرامج ، وقد صححت هذه الوضعية بطريقة "المظلة "أي من الأعلى إلى الأسفل حيث يتم أولا تحديد أهداف البحث بمسايرة الواقع الاقتصادي والاجتماعي ثم بثها وتوزيعها على شكل محاور ومواضيع يتكفل بها القائمون على عملية البحث [1] .

- في سنة 1998 وبمرسوم وزاري يحدد توجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وضعت الوزارة برنامج لمدة خمس سنوات حيث ترتفع فيه النسبة المخصصة للبحث العلمي من 0.2% سنة 1997 إلى 1%سنة 2000من ناتج الدخل الخام [2] ، هذا ما ممكن من رصد مبالغ مالية ضخمة لقطاع البحث العلمي ، حيث اعتمدت الوزارة في عام 1999 نظام إنشاء المخابر البحثية حيث صدر مرسوم تنفيذي يحدد قواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وتسييره ،حيث يتكون المخبر من مجموعة فرق بحث [3] .

- هذا وفيما يتعلق بالجانب الهيكلي / المؤسساتي ، يلاحظ بأن البحث العلمي في الجزائر انتظم -عبر سيرورته التاريخية -وفق عدة صيغ مثل :المجلس

[1] وقائع اليوم الدراسي حول واقع البحث العلمي في الجزائر 1996 الأكاديمية الجامعية ، قسنطينة الجزائر .

[2] المرسوم التنفيذي رقم 11-1998 المتعلق بوجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجزائر .

[3] المرسوم التنفيذي رقم 244-1999 المتعلق بقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وتسييره ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجزائر

الوطني العلمي للبحث العلمي سنة 1973 المنظمة الوطنية للبحث العلمي سنة 1974، مراكز البحوث العلمية كمركز العلوم وتكنولوجية الذرة مركز البحث في الفلاحة والمصادر الطبيعية، مركز البحث في الدراسات العمرانية، مركز البحث في العلوم الاجتماع[1].

وهكذا، فإنه ضمن هذا الإطار القانوني والهيكلي تحرك فعل البحث العلمي في الجزائر في طموح ليؤدي الدور المحوري المنتظر منه في المشروع التنموي للمجتمع، ودفع ديناميكية التنمية العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا ضمن إستراتيجية يتم فيها الأخذ بعين الاعتبار عدة متغيرات منها[2]:

1- اختيار وتحديد الموضوعات ذات الأولوية في المشروع التنموي على المستوى الوطني.

2- وضع معايير علمية ومنهجية أكثر دقة وص ا رمة لقبول مشاريع البحث ومتابعة إنجازها.

3- الانفتاح أكثر على المؤسسات الاقتصادية، والبحث عن مصادر أخرى، غير تلك المقدمة من طرف الدولة، لتمويل البحث العلمي.

4- الاهتمام أكثر بدراسة المتغيرات الإقليمية، والدولية، وانعكاساتها على الوضع المجتمعي الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ونخص بالذكر في هذا الإطار، ظاهرة العولمة، الخوصصة، ثورة الاتصالات، والتقدم العلمي والتكنولوجي[3].

5- توجيه النشاط البحثي ،ولاسيما نشاط المختبرات العلمية، بما يتفق ومتطلبات التنمية في المجالات المختلفة والمتعددة.

---

[1] مُحَّد العربي، ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية ،مساهمة في تحليل وتقييم نظام التربية والتكوين والبحث العلمي. ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1989، ص ص254-259-206.

[2] مقال لحرش موسى ، ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر ،ص4

[3] صالح فيلالي : ملاحظة عامة حول سياسات ) ديمقراطية التعليم، البحث العلمي والجزأرة مجلة الباحث الاجتماعي ، العدد 5 جامعة منتوري ، قسنطينة جانفي 2004 ،ص81.

6 - خدمة المجتمع من خلال تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين الجامعيين على الإبداع والابتكار في أبحاثهم

- في الفترة التي تلت سنة 1998تاكدت أكثر أولوية البحث العلمي في سياسة الدولة الجزائرية والتي وضعت له كل الوسائل والميكانزمات والتدابير من اجل ترقيته والنهوض به [1] .

-ولقد تم تأكيد هذا المسعى بالقانون رقم 99-5 المؤرخ في 04 أفريل 1999المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي ، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 244-99 المؤرخ في31 أكتوبر1999 المتضمن قواعد إنشاء المخابر البحثية ، بهده صدر قانون 08-05 المكمل والمتمم للقانون التوجيهي والمؤرخ في الفترة الخماسية الممتدة من 2008-2012ووضع أهداف طموحة بتوفير الموارد المادية والمالية والبشرية ولتحقيق ذلك شدد القانون على ضرورة القيام بعدة إجراءات جديدة من شأنها تطوير نشاطات البحث العلمي ومنها الاهتمام بالموارد البشرية في البحث العلمي مع توفير الوسائل المادية والتنظيمية المساعدة على ذلك ومنها رفع ميزانية البحث العلمي ثلاثة أضعاف ووضع إستراتيجية للتعاون في هذا المجال [2] .

-لقد حدد القانون التوجيهي رقم 15-21 المبادئ الأساسية والقواعد العامة التي تحكم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر وهي على النحو التالي [3] :

*ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي بما في ذلك البحث الجامعي .

*تدعيم القواعد العامة والتكنولوجيا للبلاد.

---

[1] عبد المجيد بن نعيمة ،التعاون الجزائري الخارجي في مجال البحث العلمي ،جامعة وهران ،ص17 على الموقع : .http//www.swissinfo.ch/ar/detail/c

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 15-21 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1473الموافق ل30ديسمبر 2015يتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، الجريدة الرسمية ،العدد 71 ،ص7.

[3] المرجع نفسه.

*فهم التحولات التي يعرفها المجتمع بغرض تحديد وتحليل الأنظمة والمعايير والقيم والظواهر التي تتحكم فيها .

*تحديد الوسائل الضرورية للبحث العلمي التطوير التكنولوجي وتطويرهما .

*ترقية وظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم والتكوين العاليين ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الأخرى وتحفيز وتثمين نتائج البحث.

*دعم تمويل الدولة للأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

*تثمين الأطر المؤسساتية والتنظيمية من اجل التكفل الفعال بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

نستخلص مما سبق أن هناك إرادة واضحة من اجل تطوير البحث العلمي في الجزائر، بالمقابل لا يمكن تجاهل التقلبات التي تميزت بها منظومة البحث العلمي من وصاية لأخرى ،مع العلم أن كثرة المؤسسات والهياكل تؤدي إلى كثرة الصلاحيات وتعقيداتها وتداخلها في كثير من الأحيان ، وبالتالي هل هذه الوضعية تمكن من إنتاج علمي قادر على توفير الإضافة الحقيقية والمأمولة للدولة الجزائرية ؟

**المحور الثاني : مؤشرات البحث العلمي في الجزائر**

بهدف توصيف وتقييم الوضع الحالي لفاعلية البحث العلمي في الجزائر لابد من الاستعانة بمجموعة من المؤشرات المستخدمة في هذا المجال والمقصود هنا هي تلك المدخلات والتي تعنى بالموارد المادية والمالية والبشرية والمخرجات والمتمثلة أساسا في عنصر **الأداء** .

**1- مدخلات البحث العلمي في الجزائر :**

تتمثل في مؤسسات البحث العلمي والموارد البشرية مثل عدد الباحثين العاملين في البحث ، وكذا المؤشرات المالية المرتبطة بالإنفاق على البحث العلمي ونسبته من الناتج المحلي الجمالي .فكلما زادت نسبة هذه المؤشرات كلما زادت نسبة مساهمتها في توليد مخرجات تعزز تنافسية عالية ونوعية من شأنها أن ترفع بمستوى البحث العلمي وتطويره.

**أ-مؤسسات البحث العلمي في الجزائر :**

عدد المؤسسات الجامعية ارتفع من 35 مؤسسة سنة 2000 إلى 56 مؤسسة سنة 2004 ليصل عام 2009 إلى 62 مؤسسة جامعية بين جامعات ومراكز جامعية ومدارس وطنية عليا ثم ارتفع سنة 2011 إلى 84 مؤسسة منا 36 جامعة 10مراكز جامعية و16 مدرسة عليا و5 مدارس عليا للأساتذة 10مدارس تحضيرية ، أما فيما يخص المخطط الخماسي 2010-2014 فقد سطر عدة برامج في توسيع الهياكل المادية ، وكان أهم ما جسد منه زيادة في عدد المؤسسات الجامعية والذي وصل إلى 97 مؤسسة جامعية [1].

والآن تضم الشبكة الجامعية 106 مؤسسة للتعليم العالي موزعة على 48 ولاية على مستوى التراب الوطني تضم 50جامعة 13 مركزا جامعيا 20مدرسة وطنية عليا 10مدارس عليا 11مدارس عليا للأساتذة ملحقتين جامعيتين [2].

- وباعتبار المخابر إحدى الوسائل المستحدثة من اجل تطوير عملية البحث العلمي في الجزائر فقد ارتفع عددها من1297مخبرا بحثيا سنة 2013الى 1324مخبرا سنة 2015 بما في ذلك مخابر البحث المشتركة ومخابر بحث مشاركة والتت جندت في مجموعها 27584استاذ باحث وطالب دكتوراه [3].

**ب- الموارد البشرية العاملة في مجال المعرفة :**

من اجل تحقيق أهداف البحث العلمي في الجزائر أوصى المشرع الجزائري بضرورة رفع عدد العاملين في مجال البحث بما يتماشى ومتطلبات المرحلة والبرامج المسطرة سنويا والمصادق عليها ، وقد قدر عدد العاملين في هذا المجال سنة 1998 ب3275باحثا أي ما يعادل 116 باحث لكل مليون نسمة

---

[1] موقع وزارة التعليم العلي والبحث العلمي :.http//www.mesrs.dz

[2] المرجع السابق.

[3] المجلس الشعبي الوطني التقرير التمهيدي عن مشروع القانون التوجيهي حول لبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .على الموقع الالكتروني :
http//www.apn.dz/AR/textes-de la lois-ar

في حين ارتفع عدد الباحثين إلى 8000 سنة 2000لتصل إلى ما يقارب 11319باحث في نهاية 2007اي ما يقارب 170باحث لكل مليون نسمة .[1]

وصل عدد الباحثين في سنة 2014الى حوالي 29183 باحث بين أساتذة باحثين وباحثين دائمين يتكون هذا العدد من 26607اساتذة يمارسون نشاط البحث من مجموع 51229استاذ و2576باحثين دائمين منهم 1468 أستاذ باحث تابع لوزارة التعليم العالي و1108 باحث خارج قطاع التعليم العلي [2] .

**ج- الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي :**

يتطلب البحث العلمي تخصيص ميزانية من اجل القيام بالأبحاث والدراسات المتخصصة واقتناء الأجهزة والوسائل اللازمة ودفع مرتبات الباحثين ، وبالتالي فان نجاح البحث العلمي وتطويره في أي دولة في العلم متوقف على حجم الموارد المالية التي تسخرها تلك الدولة لهذا القطاع الحساس والمهم وكيفية ترشيد تلك الموارد .

إذا أخذنا الجزائر فان مقدار ميزانية البحث العلمي إلى الناتج الخام الإجمالي قبل سنة 1998سجلت أدنى المستويات واستمر الحال إلى سنة 1999حيث أقرت المادة 21 من القانون التوجيهي رفع الميزانية المخصصة للبحث العلمي بالنسبة للناتج الداخلي الخام من 0.2%سنة 1997 إلى 1%سنة 2000.وذلك بعد إنشاء الصندوق الوطني لتطوير البحث التكنولوجي ،كما اتخذت تدابير أخرى كالحوافز الضريبية بالنسبة للشركات التي تمارس نشاطات بحثية ، وإزالة الضريبة على القيمة المضافة لشراء المعدات و الأجهزة العلمية [3] .

كما استفاد هذا القطاع من تلك المخصصات المالية استفاد من برامج هامة تابعة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004والذي منح القسم المتعلق بالبحث العلمي أهمية قصوى حيث رصد له ما قيمته 12.38مليار دينار ، وأما

[1] موقع وزارة التعليم العالي ،مرجع سبق ذكره

[2] لامية حروش مُحَمَّد طوالبية ، البحث العلمي والتطوير في الجزائر الواقع ومستلزمات التطوير ،مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 19 جانفي 2018. ،ص39.

[3] المرجع السابق ،ص40

في برنامج التنمية الخماسي 2010-2014خصص له ما قيمته 100مليار دينار جزائري [1] .

على الرغم من تلك المخصصات المالية العالية المرصودة للبحث العلمي في الجزائر إلا أنها تبقى قليلة وغير كافية ، فنسبة 1%لا تستجيب للمعايير العالمية حيث أن المعدل العام الدولي بلغ 3% ، وأما في بعض الدول مثل سنغافورا وكوريا الجنوبية فيتراوح ما بين 4%4.3% ، كما أن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي تعاني من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 60% من الميزانية المخصصة للبحث العلمي .

2- مخرجات البحث العلمي على التنمية الوطنية :

بتضمن هذا العنصر من الدراسة النظر في النتائج المنتظرة من تلك العملية التي رصدت لها الطاقات البشرية والموارد المالية والمتمثلة أساسا في تلك المنشورات العلمية والبحثية ومدى قدرتها على إعطاء الإضافة الحقيقة للتنمية الوطنية في شتى المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية .

أ- عملية النشر العلمي على المستوى الدولي :

المنشورات العلمية الدولية أصبحت تحتل حيزا كبيرا من الاهتمام الدولي وعاملا أساسيا في التصنيف العالمي للجامعات ، كما أن مسالة تمويل قطاع البحث العلمي على المستوى الدولي يعتمد بالدرجة الأولى على عدد المنشورات الدولية التي يقوم بها الباحثون أو المجموعات البحثية [2] ، وهو ما جعل الجامعات والمراكز البحثية الدولية تسارع إلى نشر نتائج أبحاثها العلمية عبر أوعية النشر المحكمة والتي تلتزم بالمعايير العلمية الرصينة كالدوريات العلمية المتخصصة أو كتب أعمال المؤتمرات الدولية من اجل التبادل المعرفي والعلمي بين مختلف الدوريات لتستمر بذلك تلك الأبحاث وتتكامل

[1] المرجع نفسه ص40

[2] إسماعيل مُحَمَّد صادق ،البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي ، كيف نهضوا ولماذا تراجعنا ،دار الكتب المصرية ،القاهرة ،2014 ،ص80.

المكتبات والمراكز الأكاديمية للمعلومات التي تولي اهتماما خاصا للدوريات العلمية في مختلف المجالات[1].

*الجزائر في هذا المجال وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الباحثين على غرار الدول العربية الأخرى إلا أن أداء هذا المؤشر يبقى ضعيفا وهو ما يفسر قلة الإنتاج العلمي البحثي ، فبالنسبة للجزائر من حيث النشر في المجلات الدولية تحتل المرتبة التاسعة عربيا في إنتاج المنشورات العلمية بعد مصر والسعودية وتونس المغرب والأردن .

-بلغ عدد المنشورات الدولية 25000في ديسمبر 2012 تم إحصاء 2578من المنشورات في فترة البرنامج الخماسي الأول من 1998-2002 و10834في فترة برنامج الخماسي الثاني من 2008-2012 .

*النسبة الكبيرة من تلك المنشورات العلمية الدولية كانت في المجالات العلمية مقارنة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية ،وذلك راجع بالأساس إلى لغة تلك المنشورات الدولية التي تعتمد اللغتين الانجليزية والفرنسية في كثير من التخصصات العلمية والتكنولوجية يقابله اللغة العربية بالنسبة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والأدبية.

* يبقى عامل جودة البحث العلمي من الناحية العلمية واللغوية من أهم عوائق زيادة معدلات النشر في الدوريات العالمية المتخصصة .

*في مجال التعاون الدولي في مجال البحث العلمي فقد طور باحثون جزائريون شركات علمية مع باحثين من 140 دولة 55% أوربية 10%من أمريكا اللاتينية ، 2.5%تونس والمغرب ، وقد بلغ حجم المنشورات العلمية لتلك الشركات 10912منشور علمي دولي ما يمثل 57.3% من إجمالي المنشورات ، 7889عمل بحث كان بشراكة فرنسية أي بمعدل 41.5% من

[1] مُحَمَّد رمضان حسنين ،النشر الدولي وعودة الثقة للبحث العلمي المصري ، منظمة المجتمع العلمي العربي ، ملتقى العلماء والأطباء والمهندسون العرب ،12-10-2015.انظر على الموقع الالكتروني : http//www.arsco.org/detailed/e366a2f9-aaca-28FOCC4275C1.

إجمالي المنشورات ، الباحثين الأمريكيين 553 أي ما نسبته 2.9% من إجمالي المنشورات العلمية .[1]

**المحور الثالث: معوقات البحث العلمي الجامعي في الجزائر وآليات النهوض .**

**1- معوقات البحث العلمي في الجزائر**

مما لاشك فيه أنه توجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي في الجزائر ترتبط بنواحي عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- حيلولة البنية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عموما دون إنتاج المعرفة العلمية ، والتي كثيرا ما ارتبطت( المعرفة العلمية) في الذهنية الجزائرية بدور حاسم للخبرة الأجنبية واستصغار الكفاءات العلمية الوطني القادرة على إنتاج الإضافة العلمية اللازمة إذا ما أتيحت لها الفرصة وقدم لها الدعم اللازم مثلما هو عليه الشأن في باقي الدول المتقدة في هذا المجال .

2- عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم لمسيرة البحث العلمي ليتم التقيد بها إداريا وعلميا[2].

3- ضعف الإنفاق على البحث العلمي كما بيّنا سابقا ، وهو ما يساهم في تقديرنا في ضعف مستواه ، وقلته ، وعدم إسهامه في التنمية ، فضلا عن هجرة العلماء إلى الدول المتقدمة ، وهذه مشكلة أطلق عليها الباحثين" نزيف المخ البشري" ، أو" هجرة الكفاءات.. "

4-ضعف العلاقة بين الجامعة وقطاعات التنمية الأخرى" الصناعة ، الفلاحة [3] ويظهر ذلك من خلال الانطباع الموجود في الجامعة بأن المؤسسات

---

[1] لامية حروش مرجع سابق ،ص42

[2] علي سموك ،:إشكالية إنتاج المعرفة في المجتمع الجزائري ومحددات الفجوة الإستراتيجية في التنمية البشرية من -أجل مقارنة سوسيو اقتصادية مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرض الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، جامعة ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،-10-09مارس 2004.ص ص . 268-267

[3] صالح فيلالي: ملاحظة عامة حول سياسات(ديمقراطية التعليم ، البحث العلمي والجزأرة) ، مرجع سابق ، ص

الصناعية وغيرها لا تثق كثيرا في الأبحاث الجامعية ، بل وغير مقتنعة بفائدتها ، في الوقت الذي يشعر فيه المسؤولون ورجال الأعمال في القطاع الصناعي وغيره بأن الجامعات لا تهتم بإجراء بحوث تطبيقية تعالج الإنتاج أو تحل مشكلات عملية.

5-ضعف قاعدة المعلومات في المراكز البحثية والمختبرات العلمية بالمقارنة إلى نظيراتها في الدول التي تشهد تقدما علميا.

6- الأجواء العامة والخاصة للباحثين المقيدة لكل ما يقتضيه البحث والمعرفة والتفكير في الحقيقة ، من حرية أكاديمية ومسؤولية علمية ترتقب من الجامعة تجاه محيطها..

7- عدم التكفل( العملي) بالأبحاث العلمية المتميزة في مختلف المجالات ، وبشكل كامل في إطار أوعية النشر المتخصصة والطباعة.

8- القصور النوعي في مؤسسات التعلم العلي في الجزائر حيث لازالت مؤسسات استهلاكية للمعرفة فقط التي ينتجها الآخرون ، وهذا راجع لانخفاض نسبة المشتغلين بميدان البحث العلمي إلى أعضاء هيئة التدريس حيث ترتكز غالبية البحوث العلمية لدى من يرغبون في الترقي إلى الدرجات العلى لاستيفاء شرط الترقية ن ثم يتوقف لدى الكثير من الأعضاء لدى هيئة التدريس بعد وصولهم إلى مرتبة الأستاذية في الوقت التي تمثل فيه هذه الرتبة قمة العطاء العلمي الجاد وليس التوقف .

9- على الرغم من ارتفاع معدلات استقطاب الجامعة الجزائرية للدكاترة ومستويات الماجستير إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابا على المجهودات الوطنية الموجهة نحو البحث العلمي الوطني ومنه على المردود التنموي الوطني ،ويرجع ذلك بالأساس إلى أن تلك المشاريع البحثية لم تكن تطبيقية أي لم تراعي الواقع الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي الجزائري ، وقد يرجع أيضا إلى أن الجهات البحثية لم تقم بالتخطيط المسبق لتلك البحوث التي يقوم بها الباحثون الاكادميون بما يلبي الحاجات التنموية الاقتصادية ويطور النتاج الوطني أو يبحث عن حلول لمشاكل قائمة ، وبذلك فان البحوث العلمية

المنتجة بعيدة عن تلبية حاجات الصناعة والزراعة مما يصعب أو يستحيل تطبيقها أو الاستفادة منها [1].

10- العدد القليل من نتائج البحوث العلمية خاصة المنجزة في إطار ثنائي مشترك يبقى حبيس الرفوف والأدراج لعدم متابعة وتثمين نتائج تلك البحوث العلمية وضعف توظيفها في قطاعات التنمية بما يعود على الفائدة على المجتمع والدولة تحقيقا للتنمية المستدامة التي رفعت شعارها الدولة الجزائرية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي الوطني والبحث عن الاقتصاد البديل خارج المحروقات .

**2- الآليات الجدية للنهوض بالبحث العلمي في الجزائر:**

لأجل النهوض بواقع البحث العلمي في الجزائر ومسايرته للتطور الهائل الذي شهدته الوحدات الدولية في هذا المجال لابد على صناع القرار في الدولة الجزائرية القيام بمجموعة من الإصلاحات الفعلية والجذرية التي كانت منتهجة والتي التي تحتاج إلى تعديلات ضرورية من خلال :

- توفير البيئة التمكينية اللازمة للبحث العلمي وتطويره وخاصة إذا علمنا أن البحث العلمي هو أهم الأولويات التي تصارع عليها الدول المتقدمة ، لأن التقدم والتنافسية الدولية أصبحت تعتمد بشكل رئيسي على مخرجات البحث العلمي المنتج فكلما نجحت الدولة الجزائرية في توفير متطلباته كماما حصدت نتائج أفضل وأحسن ، ومن تلك الإجراءات

* إطلاق الحريات العامة في الجامعات ، وتوفير موارد مالية مستدامة

* القياس المتواصل لحالات البيئة التمكينية ومعرفة مختلف أبعادها وعناصرها لأجل توفير بيئة تمكينية وإرفاقها بالحاجيات التي تضع لبرنامجها إمكانية التحقيق والإنجاز.

-ضرورة ربط الأبحاث العلمية بانشغالات المجتمع ومتطلباته في شتى القطاعات الحيوية الصناعية والزراعية والخدماتية والحكومية من خلال :

[1] نصيرة قريشي ،إشكالية البحث العلمي ومخرجات التعليم العالي في الجزائر ، مداخلة ألقيت في ملتقى وطني حول دور التعليم العالي والبحث العلمي في تحقيق التمنية المستدامة في الجزائر ، الجزائر جامعة الشلف ،16-04-2013

* المسح الشامل للمشكلات المجتمعية وضرورة إيجاد الحلول المناسبة لها بما يخدم برامج التطوير والتنمية الشاملة

* ضرورة وجود التنسيق بين الجامعة والمحيط الخارجي الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع وضع آليات الشراكة المناسبة بين الإنتاج البحثي العلمي الأكاديمي النوعي لحل الكثير من المشكلات التي تواجه التنمية المستدامة بكل أبعادها ومستوياتها .

* ضرورة توعية أصحاب القطاع الخاص بأهمية البحث العلمي والاستفادة من مخرجاته التي تعطي دفعا قويا إذا ما أحسن استغلال تلك البحوث العلمية المتخصصة في تطوير الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وفي حل المشكلات المختلفة، بالمقابل سيسهم ذلك القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي المنتج.

* توظيف المعرفة العلمية النوعية في قضايا التنمية، وذلك عن طريق استغلال مخرجات البحوث العلمية المتخصصة وتوظيفها لأجل خدمة المواطن ، وها الأمر تسعى إليه معظم الشراكات الكبرى في العالم من أجل تطوير قدراتها وطاقاتها الإنتاجية والتنافسية ، هنا يفرض -في هذا السياق- على الجامعة أن تسعى إلى تطوير نفسها وتحقيق التقدم والرقي العلمي والمعرفي عن طريق ربط علاقاتها مع الإنتاج الخدماتي والسلعي والمعرفي والخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية والربط المستمر مع الحاجات والتطبيقات العملية للتنمية بمختلف أبعادها والتطوير المستمر للتعليم والتأهيل والتدريب.

- استقطاب الأدمغة المهاجرة إلى الخارج ومحاولة بناء الثقة بينهم وبين أوطانهم عن طريق توفير التسهيلات الضرورية من أجل إقامة استثمارات علمية مشتركة بين أولئك الخبراء والباحثين المغتربين والمؤسسات الجامعية وحتى القطاع العام والخاص الجزائري

- كذلك لابد من النظر إلى مسألة المرتبات التي يتقاضاها الباحث الجزائري خاصة إذا ما قورن ببقية الباحثين على الأقل في الدول أقل منا دخلا،فنظام الأجور لا يلقي بالا للإنتاج العلمي للباحث الجزائري والذي هو أساس قياس كفاءة أداء المنظومة الجامعية ، مما يعني أن الإنتاج العلمي لابد أن يوضع

على رأس قائمة تحديد حجم الإعانات الحكومية المالية للمؤسسة الجامعية ، وان يعتمد كمعيار أساسي لاحتساب أجر الأستاذ والباحث الجزائري

* ربط أجرة الأستاذ ومردوديته بمقدار الانجازات العلمية وليس بتدرجه الوظيفي ، وهو ما ينعكس على الترقية النوعية والكمية للبحث العلمي المنتج في الجامعة الجزائرية.

* ضرورة وضع إجراءات جديدة فيما يخص لآلية توظيف أعضاء هيئة التدريس في التعلم العالي والبحث العلمي من خلال اعتماد معايير تتعلق بالحصاد المعرفي والبحثي والطاقات المتوفرة والمتجددة من اجل أعطاء الإضافة الحقيقية والنوعية للبحث العلمي الجاد والمنتج خدمة للجامع وللمجتمع .

**خاتمة :**

يبقى البحث العلمي في الجزائر وعلى الرغم من الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة الجزائرية لهذا المجال الحساس ،الذي أصبح الآن وأكثر من أي وقت مضى يشكل تحديا هاما وبارزا بالنسبة لها ،كيف لا وهو الذي يزودها بمختلف الأبحاث العلمية التطبيقية المتخصصة التي تساعد في قضايا التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ومستوياتها ، إلا أن الواقع الآن يبن -مما لا يدع مجالا للشك- أن الدولة الجزائرية وعلى الرغم من التحفيزات التي تقدمها من أجل تطوير البحث العامي في شتى التخصصات إلا أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع الحيوي تبقى متواضعة جدا خاصة إذا ما قورنت بالدول الأخرى التي تخصص نسبة كبيرة من ميزانيتها لذلك القطاع لأنها تدرك ما له من دور في زيادة النمو اقتصادي والتماسك الاجتماعي والرقي الحضاري لتلك المجتمعات ،إذا لا بد من إعادة النظر في رؤية صناع القرار لمسألة البحث العلمي المنتج ،من خلال وضع تشريعات جديدة لقطاع البحث العلمي في الجزائر تتواكب مع نظيراتها في الدول المتقدمة ،واستغلال تلك البحوث العلمية التطبيقية المهمة وزيادة ربط قطاع التعليم العالي بالسوق الاقتصادية على شكل شراكة حقيقية تتيح من جهة فرص للجامعة في مسألة التمويل بالموارد المالية المهمة للباحث ولتلك الأبحاث التطبيقية المنتجة ،كما توفر لقطاعات الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من الخطط والاستراتيجيات في

مختلف القطاعات لأجل النهوض بتلك القطاعات لتصبح أكثر تنافسية وإنتاجية في السوق الوطنية والدولية ،لأنه كلما اتسعت الفجوة بين الدولة والبحث العلمي وأرباب القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فان مسألة التنمية المستدامة والمراهنة عليها تبقى مجرد شعارات لا توفر تقدما ولا ازدهارا ولا تنمية للفرد ولا للمجتمع ولا للدولة الجزائرية الباحثة عن مجالات جديدة للاقتصاد البديل خارج قطاع المحروقات..فالفكرة الأساسية هي وضع قطاع البحث العلمي في الجزائر من أهم الأولويات الوطنية من أجل النهوض بقطاع التعليم العالي ليصبح قطاعا منتجا ومساهما بفعالية في التنمية المستدامة. .

# النشر العلمي الالكتروني للمجلات العلمية والتقنيات المعاصرة

م.د. ريزان جلال احمد
الكلية التربوية المفتوحة؛ العراق

**مقدمة :**

يعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية ، والباب الرقمي لنشر العلم والمعرفة ومصدرا اساسيا للحضارة الانسانية ، كما يعد البنية الاساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله .

فقد اصبح من المتعارف عليه ، في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية ، ان أي عمل أو نشاط بحثي لايعتبر كاملا مالم يتم نشره وايصاله الى المستفيدين من ذلك البحث ونتائجه ، في الوقت المناسب والمكان المناسب ، وعبر الوسيلة الاتصاليةالمناسبة. فالاهتمام بالبحث العلمي المرآة العاكسة والمنطقية على الطلب المتزايد على النشر العلمي .

لذا لم يكن غريبا علينا ونحن في مجتمع المعلومات او المجتمع الرقمي ان نرى نتاجا جديدا يولد من رحم الثقافة الالكترونية يطلق عليه النشر الالكتروني ، ويشمل الانتاج الفكري والثقافي والعلملي ، وهو الذي يستند على ادوات هذا العصر من تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات والشبكات وخصوصا شبكة الانترنيت ذلك الاختراع الذي غير مجرى الحياة من كافة الجوانب والذي تطور بشكل كبير ومتسارع ، مما أسهم في تطور بيئة النشر الالكتروني وبالتالي سيكون تركيزنا على ذلك التأثيرعن طريق هذا البحث .

**مشكلة البحث :-**

في الوقت الذي دخلت فيه دور النشر العالمية منذ عشرون عاما العالم الرقمي ، ومعها دخلت كل هذه الثقافات والحضارات عالم الحاسوب والانترنيت في

صورة رقمية ، الا ان حجم التواجد الرقمي للثقافة العربية والاسلامية ما ازال يشكل نسبة ضئيلة ولا يتعدى 1% من حجم المحتوى العالمي على الانترنيت وهذه نسبة ضئيلة مقارنة بنسبة تعداد سكان العالم ، ولايخفى على احد حجم الاستثمارات على مستوى العالم في مجال المحتوى الالكتروني فعلى سبيل المثال تجارة التعليم الالكتروني ، وها نحن هنا نسلط الضوء على اهمية النشر العلمي وفق معايير واسس سليمة ورصينة في ظل افتقار المحتوى العلمي العربي ، على شبكة انترنيت من مواضيع النشر العلمي.

**اهمية البحث :-**

من المهم التركيز على صناعة النشر الالكتروني في العالم العربي ودراسة واقعها وطموحاتها والعمل الجاد على سد هذه الفجوة الرقمية التي تهدد حضارة امتنا العربية بالاندثار والذوبان في الحضارات الاخرى وتهدد اقتصاديات .

**هدف البحث :-**

يهدف البحث الحالي الى مجموعة من الاهداف التي تسعى الباحثة الى تحقيقها وعلى النحو الاتي :-

- بناء مجلات علميةنموذجية .
- تفعيل الدعم المعنوي والمادي بصورته فاعلة وكاملة في كافة اجزاء مؤسسات النشر الجامعي.

**تحديد المصطلحات :**

- النشر الالكتروني:

ويقصد به انه مرحلة يستطيع فيها كاتب المقال ان يسجل مقالة على احدى وسائل تجهيز الكلمات ثم يقوم ببثه الى محرر المجلة الالكترونية الذي يقوم بدوره بجعله متاحا في تلك الصورة الالكترونية للمشتركين في مجلته كما ا النشر الالكتروني يعني نشر المعلومات التقليدية عبر تقنيات جديدة

تستخدم الحاسبات وبرامج النشر الالكتروني في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها .( 9)

- المجلات العلمية :

" هو المطبوع الذي يصدر بشكل دوري عن جمعية او مؤسسة اكاديمية ، ويحتوي على مقالات علمية متخصصة تتضمن معلومات جديدة في مجال الاهتمام وتستمر في الغالب في الصدور (صادق ، 2000: 26)

- التقنيات المعاصرة :

" انها الاشياء الموجودة بنوعيها المادي ولا مادي ، التي تم تخيلها بتطبيق الجهود المادية والفيزيائية للحصول على قيمة ما ، وفي هذا السياق تشير التقنية الى المعدات والالات التي يمكن استعمالها لحل المشاكل الحقيقية في العالم (مجلة مجمع اللغة العربية ، 2014)

ان المجلة الالكترونية قد اسهمت في دعم الاتصال العلمي في البيئة الاكاديمية ،وساعدت على تعميم المعرفة ، واشاعة العلم بين المتخصصين . اذ يمكن من خلال النشر الالكتروني تقديم خدمات المعلومات لأكثر من باحث في الوقت ذاته ، وهي خدمة يصعب توفيرها في حالة المجلة المطبوعة ، علاوة على سهولة الاسترجاع والتصفح .(صادق ، 2000: 5)

كما يمكن القول ان النشر العلمي هو الصورة المعاصرة لتقنية المعلومات ، والتي تتكون من ثلاثة عاصر اساسية وهي الحاسبات الإلكترونية ، بما تحتوي من قدرات هائلة على الخزن والسرعة الفائقة في التجهيز والاسترجاع . وتتخطى الحواجز الجغرافية بكل انواعها واشكالها .كما ان لها القدرة الهائلة على توفير الحيز اللازم لاختراق الوثائق.( الشرجبي ، 2006: 240)

فالنشر العلمي يعد احد اهم اليات إثراء المعرفة العلمية والتبادل المعرفي الى جانب دور النشر في تصنيف الجامعات والمؤسسات العلمية والبحثية عربيا وعالميا ، لذا فان اهتمام المراكز والمؤسسات العلمية تستند على القيمة العلمية للدراسات والبحوث واوعية النشر الصادر عنها ( شريف ، 2000: 78)

كما يمكن القول ان النشر الالكتروني هو الاختزال الرقمي للمعلومات مع تطويعها وبثها وتوصيلها وعرضها الكترونيا او رقميا من خلال شبكات الاتصال

، وهذه المعلومات قد تكون نصوص ، صور ، رسومات يتم معالجتها اليا .( بدر ، 1996: 309)

وتتركز اهمية النشر العلمي للبحوث والتقارير والدراسات والكتب العلمية من خلال ضرورة نشر المعرفة العلمية والمساهمة في تبلورها التراكمي لذلك تسعى الجامعات ومراكز الدراسات والبحوث لاسيما الباحثين في نشر ابحاثهم ضمن مجالات النشر العلمي الاكاديمي ، التي تعتمد على المعايير العلمية ، سواء كانت كتب او دوريات علمية او مجلات ، لنشر العلم والمعرفة ، ولضمان فعالية الدراسات والابحاث العلمية .وبالرغم من كل ما يتم نشره من بحوث ودراسات علمية الا ان المعول الاساسي لتلك المنشورات هو القيمة العلمية لتك البحوث والدراسات .( المؤتمر الدولي الاول 2018)

ان النشر العلمي يهدف الى اثراء المعرفة العلمية في جميع مجالات العلم والمعرفة ، كما انها لها دور في تنمية مهارات البحث العلمي والترجمة والتأليف ، لاسيما في الجامعات ، اذانالدوائر العلمية تعرف بإنجازات الجامعة العلمية والبحثية كما انها تنمي الاتصالات العلمية بين الجامعات ، وبذلك يكون لها دور في النشر العلمي الالكتروني ( جامعة السلطان قابوس ، قسم النشر العلمي)

**علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي :-**

تظهر علاقة تكنولوجيا المعلومات بالبحث العلمي في دواعي استخدام المعلومات الالكترونية ، مما ترتب عليه اللجوء الى استعمال مصادر البحث الالكتروني ، والتي لاتخلو من معوقات تفيد الاستفادة المثلى منها عملية البحث . ويظهر ذلك في الاتي :

1- من دواعي استخدام المعلومات الالكترونية في العصر الحاضر ضرورة ذات حيوية لمواكبة التطور التكنولوجي السريع ، والذي اصبح يعتمد عليه المجتمع بشكل كبير.
2- مشاكل النشر التقليدي الورقي والمتمثلة في زيادة تكاليف انتاج وصناعة الورق وهذه الاوراق قابلة للتلف.
3- متطلبات الباحث المعاصر في سرعة الحصول على المعلومات بغرض انجاز اعماله البحثية التي لم تعد تحتمل التأخير.

4- تقلل مصادر المعلومات المحوسبة من الجهود المبذولة من قبل الباحثين بعكس المصادر التقليدية التي تحتاج الى الجهد من اجل الحصول عليها .

5- تساعد الحواسيب السيرة على الكم الهائل المتزايد من المعلومات وتخزينها ومعالجتها بشكل يسهل التخزين . ( شريف ، 2000: 16)

**الغاية من النشر العلمي :**

ان الغاية الاساسية من النشر العلمي الالكتروني تتمثل ، بالدرجة الاولى السرعة في نشر المعلومات واختصار الوقت عبر شبكة الاتصالات ، وخلق نوع من التعاون بين المؤلفين والكتاب لا نتاج مادة علمية الكترونية ، وكذلك لايصال المعلومات في المادة الالكترونية لاكبر عدد في العالم دون أي كلفة كما ان النشر الالكتروني له دور في مواكبة التطور التكنلوجي السريع ، والذي اصبح يعتمد عليه المجتمع بشكل كبير . (بدر ، 2002: 40)

ان انخفاض تكاليف النشر العلمي الالكتروني يعني فسح المجالات لفئات واسعة من المجتمع في نشر بحوثهم ودراساتهم ، لاسيما اولئك الذين لايتسنى لهم طبعها في كتب مجلدة لارتفاع تكاليفها ، ناهيك عن استغناء الناشر للوسطاء في توزيع المادة .( المصدر / المرسال / ماهر النشر الالكتروني )

كما انه يمكن اجراء أي تعديل على البحث وبشكل سريع ، يتمكن المستفيد من شراء المقالة او الدراسة الواحدة فقط ، بعكس الدوريات التقليدية التي يتم شراء الدورية كاملة ، وهذا بدوره يدعم الغاية الاساسية من نشر البحوث العلمية الاوهي ايصال منشورات البحث العلمي الالكتروني الى اكبر عدد ممكن من دول العالم

(https;//ar.m.wiki books.org)

**انواع النشر العلمي الالكتروني :-**

هناك عدة اشكال من النشر الالكتروني ، مثل الصف الالكتروني التقليدية وتشمل القرص المضغوط والكتاب الالكتروني ، والصحيفة الالكترونية ، والمجلة الالكترونية ، فضلا عن استخدام الملفات والبؤدكسات والمدونات ،

والبرمجيات التعاونية ، ونظام ادارة المحتوة والذي استخدم بكثرة في المدة الاخيرة .

**ويمكن تقسيم النشر العلمي الالكتروني الى نوعين رئيسيين:**

1- النشر الالكتروني الموازي : وفيه يكون النشر الالكتروني ما خوذ عن النصوص المطبوعة والمنشورة وموازيا لها ، أي انه ينتج نقلا عنها او الى جانبها .
2- النشر الالكتروني الخالص: وفيه يكون النشر الكترونيا صرفا ، ولايوجد الا بالشكل الالكتروني أي ان النشر لايكون الا عن طريق نصوص مطبوعة .
3- نشر الكتروني اولي : وهو نوع من مصادر المعلومات الاولية على شكل معلومات الكترونية على صفحات.
4- اعادة نشر الكتروني: وهنا نجد الكتب الالكترونية والكتب على الخط منها الكتب في الادب الانكليزي والأمريكي وغيرها.
5- نشر الكتروني مسبق: ويسبق النشر العادي ويوجد بشكل خاص مثل علوم الكيماء ، والرياضيات ، والفيزياء.( صوفي ، 2016: 19)

توالت التطورات في مجال تقنية المعلومات ، وتعددت الوسائل والطرق والوسائط المستخدمة في تخزين المعلومات ، واسترجاعها وتبادلها عبر شبكات الحاسبات المحلية ، والاقليمية والدولية ، ولذلك حدث نموا مضطردا في مجال النشر الالكتروني ، فعلى سبيل المثال كشفت احدى الدراسات التي اجريت بين عامين 1985- 1994 ، ان عدد قواعد المعلومات المتاحة بالاتصال المباشر يزداد بنسبة 28% ، وعدد قواعد المعلومات المخزونة على الاقراص المدمجة نما بنسبة 100% في السنة في حين ان نسبة النمو المطبوعات التقليدية لم تشكل سوى 12- 15% في السنة ، وهذا طبعا بسبب انتشار ظاهرة النشر العلمي الالكتروني بما تحمله من مزايا ، سهلت الامر للباحثين في نشر بحوثهم في مدة وجيزة وعلى نطاق اوسع (https;//ar.m.wiki books.org

**تصنيف النشر الالكتروني :**

**وينقسم التصنيف الى نوعين وهما :-**

1- **النشر التجاري** : البعض يعرفه على انه تجارة ، اذان الناشر يستثمر اموالا بغرض الحصول على الربح كمن يستثمر اموالا في تجارة ما فيخضعها لقانون العرض والطلب ، وظيفته الاساسية التي قام من اجلها هي النشر وتكسب عيشه وحياته المهنية مرتبطة به سواء كان ناشرا تقنيا او خلط النشر بتجارات اخرى وخسارتهالمتكررة في النشر تعني خروجه من السوق .

2- **النشر غير التجاري** : وهونوع تختص به الهيئات والمنظمات والمؤسسات مثل الجمعيات الدولية او النوادي العلمية او الجامعات ومراكز البحوث او البنوك او المكتبات الكبرى ، فالجامعات مثلا وظيفتها الاساسية التعليم والبحث العلمي ومن ثمهيكون نشر الكتب والدوريات وظيفة مساعدة للتعليم والبحث العلمي ، وهناك جامعات لديها مطابع عظيمة وبرامج نشر قوية مثل جامعة اكسفورد ، وجامعة كمبرج وايضا المكتبات الوطنية تقوم بنشر البيلوغرافيات والفهارس وغيرها .( مرزقلال ، 2010: 45)

**اهمية النشر في ميدان البحوث العلمية :**

تحدد النشر الالكتروني في بدايته في قدرت الشبكات على نقل الملفات النصية ، لخدمة الاغراض العسكرية ، وبعد تطور عمليات النشر الالكتروني وانتشاره السريعة تعد اهدافه الى المؤسسات الاكاديمية ، والجامعات العلمية وغيرها

( الصباغ ،1999: 50). واصبحت اهدافه تتمثل في ما يلي:-

**اولا- الاهمية المادية** :- يعد الحافز المادي دورا في تحريك وجدان العاملين وتوجيه سلوكهم نحو الاستخدام الامثل لقدراتهم وطاقتهم.

**ثانيا:-** المساهمة الفاعلة في تطوير طرق اساليب العمل لدى الافراد والمؤسسات من خلال الاطلاع على كل ماهو جدبد.

ثالثا:- تنشيط حركة البحث العلمي .

رابعا: معرفة رصانة البحث العلمي .

خامسا معرفة عدد الاشارات الى البحوث المنشورة في الدراسات الاولى وتنمية الوعي العلمي بضرورة البحث العلمي بين افراد المجتمع على اوسع نطاق.
سادسا: ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة ، لان ذلك توثيق ذلك يعني تجنب تكرار البحوث نفسها .
سابعا: النشر العلمي الالكتروني سهل البحث من خلال الزيادة الكبيرة في كم ونوع ما ينشر من معلوما. ( التلهوني ، 2005 )
وترى الباحثة اضافة لما تقدم اهمية البحث العلمي تكمن في ظهور علوم جديدة لم تكن موجودة سابقا فضلا عن ما يكتسبه الباحث من خبرة وحرفية في عالم الكتابة تمكنه من السيطرة الكاملة على اختصاصه
لذى يعد النشر العلمي واحد من النشاطات التي تقيم عليها الجامعة وبالتالي ، فالنشر العلمي يمكن ان يعرف الباحث الى العالم وبفضل الانترنيت اصبح العالم قرية صغيرة (فاروق ، 2013)

**عوامل نمو النشر الالكتروني :**

اسهمت عدة عوامل في اللجوء الى النشر الالكتروني والابتعاد عن النشر التقليدي وهي :-

1- ارتفاع تكاليف صناعة الورق وكذلك اليد العاملة.
2- مشكلة اماكن وتخزين الورق.
3- طبيعة الورق القابل للتلف.
4- مشكلة نقل وشحن وايصال المصادر الورقية.
5- طبيعة القاري والمستفيد من المعلومات وحاجته الى المعلومات السريعة والدقيقة.
6- المشكلات التوثيقية المتمثلة بالتصنيف والفهرسة .
7- المشكلات التي يواجهها الباحثون والمستفيدون من المعلومات في ظل الكم الهائل من المعلومات .

( الصباغ ، 1999: 60)

**الاستنتاجات**:-

1- توصلت الباحثة الى اهمية تكنولوجيا المعلومات في البحث العلمي الالكتروني للمجلات العلمية.

2- من دواعي استخدام النشر الالكتروني انها توفر الوقت والجهد ودقة المعلومات .
3- توسع النشر الالكتروني وتنوعت ما بين الدوريات والكتب والمجلات والادلة والقواميس والمعاجم وغيرها .
4- توصلت الدراسة الى تفعيل الدعم المادي بصورة فاعلة .

**التوصيات :**

- تحفيز اعضاء هيئة التدريس على استخدام النشر الالكتروني وتطوير قدرتهم على النشر عبر شبكة الانترنيت مما يسهم في تنمية ادائهم العلمي والاكاديمي .
- بناء مجلات علمية انموذجية من خلال تفعيل الدعم المادي والمعنوي للجهات العليا.
- ضرورة توفير بيئة تقنية متطورة تسهم وبشكل فاعل في تحفيز الكوادر العلمية على النشر الالكتروني .
- نتيجة لكون تقنيات النشر الالكتروني صعبة لدى الكثيرين لذا نوصي بأجراء دورات تعليمية وتثقيفية للنشر الالكتروني من خلال الجامعات للاكاديميين والاساتذة.
- طريقة النشر الالكتروني واهميتها وكيفية الاستفادة من خلال جعلها مادة تدرس في الجامعات العربية في مختلف اختصاصاتها.
- ضرورة اشراك المكتبات الجامعية بقواعد بيانات محلية ، عربية ، وعالمية وذلك للوقوف على ما وصل اليه العلم في المواضيع البحثية.
- العمل على تحسين البيئة التكنلوجية والحد من مشكلة انقطاع الكهرباء ، وضعف الشبكة ، وضعف وسائل الاتصال .

**المصادر:**


1. شريف ، كامل شاهين ، مصادر المعلومات الالكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات ، 2000، مصر ، الدار المصرية اللبنانية .
2. بدر ، احمد ، التكامل المعرفي لعلم المعلومات والمكتبات ، 2002، مصر ، دار غريب للطباعة والنشر.
3. صادق ، امنه مصطفى ،الدوريات الالكترونية واثرها على جهود خدمات المعلومات في المكتبة ، 2000، مجلة المكتبات والمعلومات العربية .
4. مجلة مجمع اللغة العربية ، 2014، بدمشق، على موقع واي باك فيش.
5. مرزقلال ، ابراهيم ، استراتيجية التسويق الالكتروني للكتاب ، دراسة تقيمية للمواقع الالكترونية ، 2010، الجزائر ، رسالة ماجستير منشورة.
6. التلهوني ، بسام ، الاطار القانوني الدولي لحماية حق المؤلف والحقوق المجاورة ، 1005، ورقة مقدمة لصالح ندوة الويبو الوطنية حول الملكية الفكرية .
7. فاروق ، علي منى ، تقرير حول النشر في العالم ، 2013، مصر ، اتحاد الناشرين العرب .
8. الصباغ ، عماد عبد الوهاب ، الانترنيت وافاق النشر في العالم العربي ، 1999، مجلة رسالة المكتبة ، مجلد 34، العدد 3.
9. (https;//ar.m.wiki books.org)*
10. الشرجبي، منصور ، البحوث واهمية الاتصال والنشر العلمي ، 2006، العدد2، مجلة الافاق الزراعية.

# المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي

**ا.م.د. بيمان جلال احمد**
**جامعة بغداد**

**مقدمة :-**

يعد البحث العلمي الاجتماعي هو الطريقة العلمية المنظمة التي تستخدم لدراسة الواقع الاجتماعي .

لذا يحتاج البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الى استراتيجية علمية واضحة المعالم . وقابلة للتطبيق فضلا عن ادارة سياسية داعمة تؤمن باهمية البحث العلمي في تقدم وتطور الدول والمجتمعات كما يحتاج الى ادارات جامعية مؤهلة اكاديميا وقياديا ويقوم بع علماء مبدعون في ميادينهم مدركون اوضاع اوانهم وحاجاتها.

والناضر الى وضع البحث العلمي في العالم العربي يلاحظ ان هناك الكثير من العقبات والصعوبات التي تعترض البحث العلمي وتحد من ادائه لدوره المتوقع منه. مما ادى الى تأخير عملية التنمية والتور في هذا الحيز من العالم.

**مشكلة البحث :-**

لايزال البحث العلمي في العالم العربي دون المستوى الذي تتمناه الشعوب العربية ، ان انخفاض مستوى البحث العلمي وانخفاض عدد الباحثين رغم ان الجامعات والمراكز والمؤسسات التي ترعي البحث العلمي في الدول العربية تزخر بالعديد من الكوادر والخبرات العلمية والاكاديمية المؤهلة علميا وفنيا ، الا انها تعاني من ضعف كبير في مستوى التمويل ،فضلا عن عدم توفر المراجع العلمية وعدم كفاية المختبرات ، وعدم ملائمة المكتبات فضلا عن ان الباحث ذا دخل محدود والنشر في المجلات العالمية باهظة الثمن ، ومن جه اخرى عدم وجود دعم للباحث من قبل

الجامعات ، مما ادى الى عزوف الاساتذة الاكاديميين من النشر الالكتروني خارج الدول العربية .فضلا عن ان جامعات الدول الاوربية هي أكثر ميلا لتحقيق أهدافها الجامعية الرئيسية هو اهتمامها بالحث العلمي ، واجراء البحوث العلمية ، وخدمة المجتمع ( خرفان ، 2008: 553)

**اهمية البحث :-**

ان كل امة من الامم تسعى الى مكانة مرموقة بين امم العالم وان هذه المكانة لاتصل اليها الامة الا من ريق اهمية البحث العلمي ودوره الفاعل في ايجاد الحلول والمقترحات لحل الكثير من المشكلات التي تعاني منها هذه الامم والمجتمعات ، وان النشر العلمي للمجلات العلمية مع التقنيات المعاصرة له دور كبير في تأهيلالأكاديميين من طريق اطلاعهم على منهجيات الدول الاخرى ، فضلا عن دور البحث العلمي في تعجيل النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان اذ ما توفرت المتطلبات الاساسية الضرورية لأعداد وتنفيذ البحوث العلمية .

وتأتي اهمية البحث العلمي من خلال :-

1- استقطاب النخبة من الباحثين من طريق السمعة العالمية للجامعة .
2- مد جسور التعاون مع المؤسسات والجامعات المحلية والعربية والعالمية على هيئة عقود واستشارات بحثية وخدمات فنية .
3- تأهيل الأكاديميين المحلين كباحثين ومساعدين باحثين .
4- ان تطور المستوى العلمي لائي مجتمع وتنوع اتجاهاته يعني تكوين قاعدة علمية رصينة قادرة على النهوض بالبحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي.

( شيخة ، د.ت: 76)

**<u>مرمى البحث</u>** :-

يرمي البحث الحالي الى معرفة ( المشكلات التي تواجه البحث العلمي في الون العربي المعاصر).

**فرضية البحث :-**

ان البحث العلمي في المؤسسات والجامعات المحلية والعربية يعاني من قصور واضح وكبير في توفر المتطلبات الاساسية للارتقاء بواقع النشر العالمي مما ادى الى انخفاض مستوى انتاجية الباحث العربي وانخفاض اعداد الباحثين الاكاديميين العرب بصورة عامة .

**تحديد المصطلاحات :**

والبحث العلمي عرفه كل من :

- (مسعود 1986)

انه " اسلوب استقراء الحقائق العلمية لمعالجة مشكلة حتمية ، ينطلق من فرضيات محدودة للخروج بنتائج تحقق الاهداف الموضوعية " (مسعود ، 1986: 23)

- وعرفته ( هدى 1989)

بانه " اسلوب علمي موجه لاستعراض حقائق معينة يستند الى افتراضات منقية من اجل الخروج بمعالجات موضوعية لمشكلة محددة بغية تحقيق غايات علمية مطلوبة " ( هدى ، 1989: 16)

- ويعرف اجرائيا من قبل الباحثة بانه هو تحديد مشكلة تنطلق من طريقها الافكار العلمية للبحث اذ يجب ان تحدد مشكلة تحديدا دقيقا .

لقد اعتمدت الاقطار العربية سياسة السهولة ، فعمدت الى نقل التقنيات والمعارف العلمية الجاهزة بعيدا عن منظومة العلم والتقنيات العربية . لتعفي نفسها من مشقة التأقلم والتكيف والتوطين بحجة انها تسعى للحفاظ على القيم التقليدية ، وهذا يـــدل على انها غير قادرة على التغير بشكل ابداعي ، وانها لم تأخذ بنظر الاعتبار حقـيقة ان العلم واتقانه لايمكن شراؤها ويـــمكن فقط انتاجها .( خضر ، 1989: 90)

فضلا عن ذلك ضعف البنى الثقافية والاعلامية المرتبطة بالثورة العلمية والتقنية الامر الذي يجعل الثقافة لدى الدول العربية تكون غير قادرة على

ايضاح ثمارها ولا تستطيع دفع المجتمع العربي الى مرحلة التطور العالمي المعاصر الى ثورة المعلوماتية والاعلام .

وهذا ما ينعكس بشكل سلبي على واقع البحث العلمي ، ، فان نقص الامكانات المالية يؤدي الى نقص المواد والاجهزة والادوات والمصادر العلمية التي بتطلبها البحث العلمي لذلك نجد ان دور الجامعات في العـالم العربي في مجال البحث العلـمي بات ضعيـفا بسبب قلة انتاجية اعضاء هيئة التدريس للأبحاث العلمية ( مُحَمَّد ، 2000: 69)

كما اشار كل من ( كمال واحمد) الى ان عدم كفاية الموارد المالية المخصصة للبحث التربوي تعد من المشكلات التي تواجه البحث التربوي والنفسي في وطننا العربي ( كمال ،و علي ، 1995: 166)

اما ما يتعلق بالجانب التربوي في مؤسساتنا التعليمية هو نظام قائم على الحفظ والتلقين وهو فهم التعليم السائد وان طرائق التدريس السائدة في الوطن العربي هي الريقة التقليدية الحفظ والتلقين دون استخدام الطرائق الحديثة مقارنة مع الدول المتقدمة مثل اليابان والسويد وسنغافورة بحيث توفر افضل تجهيز ولاسيما في توفير الحاسوب وبرامجه المتنوعة ( النجار ، 2001: 98)

لذى ترى اعتماد المجتمع العربي على مجرد النقل والمحاكاة والتقليد ومن هنا تبرز الحاجة الى العلم الذي يطرح تحديات كبيرة امام الثقافة العربية على الرغم من امتلاك الدول العربية لوسائل الاتصال وتقنيات العصر المتطورة في هذا المجال ، لكن التحدي الكبير هو عـدم قدرة الباحث العربي نت الاستفادة من هذه الوسائل ( خضر ، 1989: 198)

ترى الباحثة البحث العلمي يعاني في الدول العربية ويواجه عدة صعوبات ومعوقات ومشاكل اثرت سلبا على مردوده ورغم المحاولات المتكررة من تطويره .

فالبحث العلمي الوظيفة الثانية من وظائف التعليم العالي ففي كثير من الدول الراقية والنامية اعطيت لها اهمية باعتبارها المحرك الحقيقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ،

**ومن ابرز المشاكل التي تواجه اعداد البحث العلمي هو :-**

- عدم وجود خلفية كافية او نقص هائل عن موضوع الذي يريد البحث عنه ووجود حالة من الانغلاق الفكري لدى كل من الاستاذ والطالب.
- هنالك العديد من الدول تقوم بدورات على مدار السنة للأستاذ من اجل تدريبهم لتعليم خطوات النشر العالي مثل دولة اليابان .
- من اهم الصعوبات التي يواجهها الباحث العربي عدم وجود دعم مادي من قبل الدولة .( ظاهر ، 2013: 76)

شكل يوضح العلاقة بين تمويل التعليم والناتج القومي الاجمالي

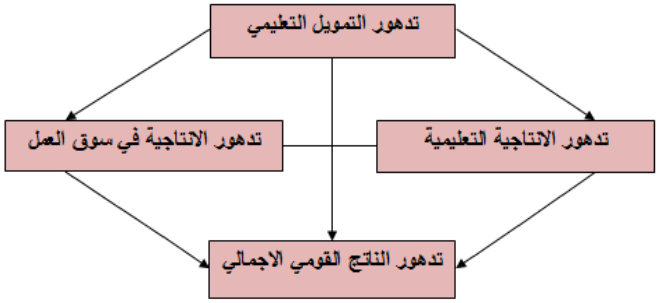


من عمل الباحثة بالاعتماد على:

المصدر: مُحَمَّد متولي ، 2001

فضلا عن المشاكل التي ذكرتها الباحثة سابقا هنالك محددات للبحث العلمي في الدول العربية التي تعيق النشر:-

- عدم وجود استراتيجيات محددة وواضحة في مجال البحث العلمي بحيث تكون اهداف ووسائل واضحة ، فان البحث العلمي يخضع الى خطط علمية سنوية وهذه الخطط قد لاتلبي او تعالج بشكل واف للتحديات والمشكلات المحلية .

- ضعف مهارات البحث العلمي لدى الباحثين ، لان اعباء الحياة لها دور كبير ،ة وانشغال الباحثين بمسؤوليات كثيرة مثل التدريس والمهام الادارية والشؤون المعاشية للاسرة وعدم وجود تمويل يعطي حافز للباحث الاكاديمي من ان يبدع في بحوثه حتى يستطيع ان ينشرها في المجلات العالمية .
- هنالك عقبة كبيرة يواجهها اغلب الباحثين العرب وهي ضعف مستوى اللغة الانكليزية التي تعد الاوسع والاكثر انتشارا على المستوى العالي .
- اعتماد مراكز البحوث والدراسات على التمويل الحكومي بشكل كبير هذا ما يخص الدول العربية اما بالنسبة لنا فيقع التمويل على الباحث نفسه بصورة كاملة دون أي دعم من الجامعة او الحكومة بينما نجد الدول الاوربية ترصد الحكومات (30%) في الولايات المتحدة و (20%) في اليابان للبحوث العلمية ( برنامج الامم المتحدة ، 2009: 174.

وهناك اسباب ادت الى انخفاض حجم الانفاق المالي على البحث العلمي في الدول العربية ، وهو ضعف او انعدام المخصصات المادية التي ترصد من خلال الموازنات الى البحوث العلمية اسوة بالدول الاوربية ، فضلا عن ان الدول العربية تركز على جانب التدريس فقط دون تركيزها على البحوث ، وعدم وجود رغبة حقيقية مقترنة بالعمل الفعلي لدى الجهات السياسية العليا في تلك الدول وهذا ما يفسره عدم الانفاق على البحث والتطوير .( عوض ،وعوض ، 1998: 42)

ولقد اعتمدت الباحثة على عدد من الدراسات السابقة لبحثها ومن اهم هذه الدراسات هي :

**دراسة ( سمك والنعيمي 1989)**

التي اجريت غي العراق حول الاتجاهات المستقبلية لتخطيط البحث العلمي في الجامعات العراقية ، وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج اهمها -:

- غياب التنسيق بين هيئات التخطيط والتنفيذ المعنية بالبحوث العالمية .
- ضعف الانفاق على البحث العلمي الذي لايتجاوز (0,3%) من الدخل القومي . ( سمك ،والنعيمي ،1989: 48)

**اما دراسة كل من ( كمال واحمد 1995)**

التي اجريت في دولة قطر عن مشكلات البحث العلمي التربوي والنفسي في الوطن العربي حيث توصلت الدراسة الى ان مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي يمكن اجمالها بالاتي :

- عدم وجود سياسة واضحة للبحث التربوي .
- عدم توفر قاعدة بيانات.
- قلة الكوادر البحثية.
- ضعف التفاعل بين البحث التربوي والنظام التعليمي .
- عدم كفاية التفاعل بين البحث التربوي والنظام التعليمي .
- عدم كفاية الموارد المالية المخصصة للبحث . ( كمل ،واحمد ، 1995: 149)

**اما دراسة ( النجار 2001)**

فهدفت الى تعرف واقع استخدام الانترنيت في البحث العلمي لدى اعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل ) والتي اجريت في المملكة العربية السعودية .

ومن خلال المسح الذي اجراه الباحث على عينة من اعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين والمعيدين من الجنسين لاربع كليات بالجامعة بلغ عددهم ( 200) فردا وتوصل الباحث الى جملة من النتائج منها :-

- ان معظم افراد العينة يستخدمون الانترنيت اسبوعيا في البحث العلمي.

- اهم استخدامات الانترنيت كانت في البحث عن مصادر بحثية .

( النجار ، 2001: 160)

وبعد استعراض الباحثة للدراسات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي توصلت الباحثة عن طريق تحليل هذه الدراسات الى ان واقع البحث العلمي في العالم العربي لايزال واقعا ضعيفا بسبب عدم توفر البيانات وغياب المصادر العلمية الحديثة .

لذا نجد ان ضعف المستوى العلمي وتدني مستوى الابتكار في الدول العربية ووجود فجوة كبيرة بين الدول العربية والدول المتقدمة في هذا المجال وهو ما يوضحه مؤشر المعرفة الذي يتكون من ثلاثة اعمدة رئيسية هي التعليم والابتكار وتقنيات المعلومات والاتصالات تشكل في مجموعها مؤشر المعرفة الذي يتكون من عشر نقاط وكما في الجدول التالي :

**جدول ترتيب الدول العربية في مؤشر المعرفة لعام 2012**

| الدولة | قيمة المؤشر | الترتيب عالميا | الترتيب عربيا |
|---|---|---|---|
| الامارات | 7.09 | 41 | 1 |
| البحرين | 6.98 | 42 | 2 |
| السعودية | 6.05 | 54 | 3 |
| عمان | 5.84 | 57 | 4 |
| قطر | 5.15 | 61 | 5 |
| الكويت | 4.80 | 68 | 6 |
| تونس | 4.71 | 80 | 7 |
| الاردن | 4.65 | 81 | 8 |
| لبنان | 4.28 | 82 | 9 |
| الجزائر | 3.54 | 91 | 10 |
| مصر | 3.25 | 101 | 11 |
| المغرب | 3.01 | 105 | 12 |
| سوريا | 3.01 | 106 | 13 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **السودان** | 1.82 | 122 | 14 |
| **اليمن** | 1.66 | 126 | |
| **موريتانيا** | 1.52 | 129 | |
| **جيبوتي** | 1.17 | | |
| **متوسط الدول العربية** | 4.19 | | |
| **متوسط دول العالم** | 5.01 | | |

من اعداد الباحثة .

المصدر : البنك الدولي : منهجية تقييم المعرفة من الموقع الالكتروني

ومن خلال الجدول يمكننا ملاحة الفارق الكبير بين متوسط الدول العربية ومتوسط العالم . كما يتضح ان دول مجلس التعاون هي فقط التي تجاوزت حاجز (50) نقطة فيما كانت احدى عشرة دولة عربية اخرى قيمة المؤشر لديها اقل من النصف في دلالة واضحة على انخفاض مستويات المعرفة في هذه الدول واحتلت دولة الامارات العربية المركز الاول تلتها البحرين ثم السعودية فيما احتلت تونس المرتبة الاولى على الدول العربية خارج اطار دول مجلس التعاون تلتها الاردن ثم لبنان.

وكذلك تفتقد الدول العربية الى الاكاديميات العلمية المتخصصة بالبحث العلمي ما عدا سبع دول من اصل (22) دولة عربية تتوافر فيها الاكاديميات العلمية هي **( مصر ، والعراق ، والاردن ، ولبنان ، والمغرب ، وفلسطين ، والسودان ) .**

وغياب قواعد البيانات الخاصة بالبحث والتطوير وهذا ما لاحظته الباحثة اثناء بحثها عن البيانات فقد وجدت ان العديد من الدول العربية ليس لديها قواعد بيانات حول البحث العلمي .(الجوارين ،و قاسم ، 2012: 9-10

**الفشل في ابداع نموذج تنمية ثقافية :-**

حيث يعتمد المجتمع العربي على مجرد النقل والمحاكاة والتقليد ، من هنا تبرز الحاجة الى العلم الذي يطرح تحديات كبيرة امام الثقافة العربية على

الرغم من امتلاك الوطن العربي وسائل الاتصال العصرية وتقنياته المتطورة في هذا المجال ، لكن التحدي الكبير يكم في عدم القدرة على الاستفادة من هذه الوسائل بسبب غياب المشروع الثقافي العربي الواضح . الذي يتجاوز واقع الاقليمية الضيقة ويعطي البعد الثقافي ما يستحقه.

**الاستنتاجات :**

يتبين من العرض الذي تناولته محاور البحث بان الفرضية التي قامت عليها قد تحققت اذ يعاني البحث العلمي في المراكز والمؤسسات العلمية العربية من قصور كبير في متطلباته الاساسية الامر الذي انعكس في انخفاض مستوى انتاجية الباحث العربي وانخفاض اعداد الباحثين العرب مقارنة بدول العالم المتقدم ، فضلا عن انخفاض اعداد براءات الاختراع في العالم العربي ، ويمكن اجمال اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة بما يلي :-

- تعاني مراكز البحوث من واقع متردي يتضح من خلال ضعف مسارات الابتكار والابداع لديها .
- تدني مستوى مساهمة المرأة العربية في البحوث العلمية فضلا عن ضعف التعاون والتنسيق المتبادل بين المراكز البحثية في الدول العربية وانعدام تبادل الخبرات والافكار العلمية والتقنية فيما بينها.
- الانخفاض الكبير في عدد براءات الاختراع في الدول العربية والمحلية نتيجة حتمية لانخفاض المستوى العلمي للجامعات العربية وغياب الحوافز واكاديميات البحث العلمي المتخصصة.
- انخفاض نسبة الاتفاق على البحث العلمي في الدول العربية مقارنة مع دول العالم .
- يفتقر البحث العلمي في البلدان العربية الى الوسائل العلمية والتكنولوجيات المتقدمة .
- عدم وجود روح عمل الفريق للنهوض بالبحث العلمي ، على اعتبار ان البحث العلمي يتطلب مشاركة اراف عديدة منها الباحثين في حد ذاتهم ومنظمات الاعمال والهيئات العمومية.

- عدم توفر المناخ المناسب ، على الرغم من وجود كفاءات علمية في البلدان العربية.

ومن خلال ما استعرضته الباحثة فقد توصلت الى عدد من التوصيات والمقترحات

**المقترحات :**

- انشاء مؤسسات خاصة للبحث العلمي تتمتع بالاستقلالية وتوفير ميزانية خاصة لها لتقليل الوتين الاداري الذي يواجه الباحث العربي عند مشاركة في المؤتمرات الدولية.
- اشراك المؤسسات أي القطاع الخاص اسوة بالدول الاوربية لتطوير ودعم البحث العلمي.
- العمل على تطوير اساليب التعليم لكي تكون مشجعة للبحث العلمي والابتكار بدلا من اسلوب التلقين التقليدي الذي تتبعه معظم الجامعات العربية.
- فضلا عن اجراء المسابقات السنوية بين الباحثين وتكريم المتفوقين منهم من اجل تحفيزهم على الابداع والابتكار..

**التوصيات :**

- اقامة دورات تدعم جوانب الضعف من اجل اعداد الباحث بالشكل الامثل.
- رسم السياسات ووضع الخطط عبر جلسات استشارية علمية تخصصية ، يمكن ان تهتم في حل الكثير من المشكلات التربوية او التنموية.

- لابد من المؤسسات التربوية ان تمارس دورا فاعلا في اعداد الاساتذة بشكل يؤهلهم للإفادة من الثورة المعلوماتية عبر تدريبهم على استخدام التقنيات والبرامج الحديثة

**قائمة المصادر:**


1. الاخزومية ، شيفة ، دور البحث العلمي بجامعة السلطان قابوس في التنمية المستدامة ، بدون تاريخ.
2. برنامج الامم المتحد الالماني ، تقرير المعرفة للعام 2009 .
3. جامعة الملك عبد العزيز ، ندوة بعنوان معوقات البحث العلمي ، 1463 ، كلية التربية ، المملكة العربية السعودية.
4. الجوارين ، عدنان ، قاسم ، ربيع ، معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات والبحوث في جامعة البصرة ، 2012 ، مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية ، المجلد الخامس ، العدد 24.
5. خضر ، بشارة ، دور العلم والتكنولوجيا في نهضة المجتمع ، 1988 ، مجلة الوحدة ، الربا المجلد 5 ، العدد 50
6. سمك ، مُحَمَّد ، النعيمي ، جلال ، الاتجاهات المستقبلية لتخيطط البحث العلمي في الجامعات العراقية ، 1989 ، مجلة اتحاد الجامعات العربية العدد الرابع والعشرون.
7. عبد الستار ، مُحَمَّد صلاح ، نحو بحث علمي لعصر العلم والتكنولوجيا ، 2008 ، المؤتمر الثاني للتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية ، المجلد الثاني .
8. عوض ، عادل ، عوض ، سامي ، البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية ، 1989 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، الامارات العربية.
9. غنيمة ، مُحَمَّد متولي ، تمويل التعليم والبحث العلمي العربي المعاصر ، 2001 ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة.

10. كمال ، عبد العزيز، سيد احمد ، شكري ، مشكلات البحث التربوي والنفسي في الون العربي ، 1995، حوليات كلية التربية ، جامعة قطر.
11. مسعود ، عبد الحليم احمد ، اسلوب البحث العلمي في المناهج التعليمية ، 1986، دار الحرية للباعة والنشر ، بغداد ، العراق.
12. النجار ، عبد الله بن عمر ، واقع استخدام الانترنيت في البحث العلمي لدى اعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل ، 2001، مجلة مركز البحوث التربوية ، جامعة قر ، العدد 19 .
13. هدى ، مُحَمَّد سليمان ، مناهج البحث العلمي ، 1989، دار المعارف الجامعية ، الاسكندرية .

# المفاهيم النظرية لجودة النشر العلمي في الدول العربية

أ.م.د. جمال حامد رشيد
جامعة بغداد

**الملخص:**

بدأ الوصول الحر للنشر العلمي كحركة ثورية علمية ظهرت في المجتمعات الغربية في بداية الالفية الثالثة في سبيل حل مشكلة نظام الاتصال العلمي القائم وأخذ في الانتشار عربيا.

ويعد البحث العلمي في هذا العصر الذي يوصف بانه عصر المعلومات الاساس الرئيس الذي يعضد قدرات الادارة بشتى انواعها ومستوياتها ، والمفاهيم تعني التعميم العقلي والذهني للافكار المستنتجة من الفروض وهي تمثل بدورها الاساس لتحديد المبادئ والاجراءات .

**Theoretical concepts of quality of scientific publishing in the Arab countries**

**Dr. Jamal Hamed Rachid**
**University of Baghdad**

**Abstract:**

Free access to scientific dissemination began as a scientific revolutionary movement that emerged in Western societies at the beginning of the third millennium in order to solve the problem of the existing scientific communication system and spread in the Arab world.

Scientific research in this age, which is described as the information age, is the main foundation that strengthens the

management capabilities of all types and levels,Concepts mean the mental and mental generalization of ideas derived from hypotheses, which in turn represent the basis for determining principles and procedures.

# النشر العلمي بين المحفزات والجودة في الوطن العربي

أ. سحنوني مُحَمَّد
جامعة الجزائر03

**الملخص:**

يعتبر النشر العلمي مؤشر من مؤشرات التنمية والتطوير بالنسبة للدول والجامعات ، لاسيما في ظل التسارع العلمي والتكنولوجي ، حيث أصبحت مراكز البحث والتطوير والجامعات تصنف على أساس ما تنتجه من أبحاث علمية وتكنولوجية وبراءات إختراع ، وكذا مدى إعتماد الباحثين على النتائج المحققة في البحوث أي أنها تتحول إلى مرجع يلجأ إليها المهتمين ، فالجودة في البحث العلمي و خاصة النشر كمنتوج أصبح هدف للباحثين وكذا المؤسسات التي تحتويهم ، لذلك أخذت هذه المؤسسات تضع محفزات للإنتاج العلمي مع حرصها على الجودة حتى تتماشى ومتطلبات العصر والمنافسة ، ومؤسسات الوطن العربي كغيرها من المؤسسات تسعى وتحاول أن تضع محفزات للباحثين ومنتجي المعرفة بالجامعات وفقا لمعايير الجودة ، لكن وبالرغم من ذلك يبقى النشر العلمي لا يرقى إلى غيره في المؤسسات البحثية العالمية ، و ترتيب الدول العربية لا يزال متأخر من حيث النشر والإنتاج العلمي والمعرفي وكذا براءات الإختراع.

تقوم دول الوطن العربي بجهود على مستوى مؤسساتها من أجل الوصول للجودة والعالمية إلا أن جامعاتها ومراكز بحثها لازالت متذيلة الترتيب وهذا يضعنا أمام مفارقة مضمونها إما أن المحفزات غير كافية و لا ترقى إلى تطلعات الباحثين أو المحفزات المقدمة لا تتماشى ومتطلبات الجودة العالمية.

سنحاول في هذه الورقة معالجة الإشكالية التالية:

**ما هو واقع محفزات النشر العلمي بالمؤسسات البحثية والجامعية في الوطن العربي ؟ وهل ترقى هذه المحفزات لتحقيق الجودة في النشر العلمي ؟**

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في الوقوف على واقع النشر العلمي في الوطن العربي من حيث المحفزات والجودة ، وكذا متطلبات الإرتقاء بالنشر في الوطن العربي ، ولفت الإنتباه لمؤشر مهم يعبر عن مدى تطور الدول وإرتقائها في مؤشرات التنمية البشرية خاصة في قضايا التعليم وتكوين الباحثين.

**الهدف من البحث:**

- تحديد المفاهيم كالمحفزات على النشر (المالية والمادية والمعنوية) بمفهومها الواسع والجودة في النشر
- تحديد العلاقة بين المحفزات والجودة

أما الدراسة المنهجية ستكون عبارة عن مسح لواقع النشر في الوطن العربي من حيث المحفزات والجودة بالإعتماد على المنهج الوصفي وكذا تحليل النتائج والأرقام المتعلقة بالإنتاج العلمي وذلك بالإستناد على المنهج التحليلي.

**الكلمات المفتاحية: البحث العلمي،النشر العلمي،محفزات النشر العلمي، جودة النشر العلمي.**

**مقدمة:**

يعتبر النشر العلمي مؤشر من مؤشرات التنمية والتطوير بالنسبة للدول والجامعات ، لاسيما في ظل التسارع العلمي والتكنولوجي ، حيث أصبحت مراكز البحث والتطوير والجامعات تصنف على أساس ما تنتجه من أبحاث علمية وتكنولوجية وبراءات إختراع ، وكذا مدى إعتماد الباحثين على النتائج المحققة في البحوث أي أنها تتحول إلى مرجع يلجأ إليها المهتمين ، فالجودة في البحث العلمي و خاصة النشر كمنتوج أصبح هدف للباحثين وكذا المؤسسات التي تحتويهم ، لذلك أخذت هذه المؤسسات تضع محفزات للإنتاج العلمي مع حرصها على الجودة حتى تتماشى ومتطلبات العصر والمنافسة ، ومؤسسات الوطن العربي كغيرها من المؤسسات تسعى وتحاول أن تضع محفزات للباحثين ومنتجي المعرفة بالجامعات وفقا لمعايير الجودة ، لكن وبالرغم من ذلك يبقى النشر العلمي لا يرقى إلى غيره في المؤسسات البحثية العالمية ، و ترتيب الدول العربية لا يزال متأخر من حيث النشر والإنتاج العلمي والمعرفي وكذا براءات الإختراع.

تقوم دول الوطن العربي بجهود على مستوى مؤسساتها من أجل الوصول للجودة والعالمية إلا أن جامعاتها ومراكز بحثها لازالت متذيلة الترتيب وهذا يضعنا أمام مفارقة مضمونها إما أن المحفزات غير كافية و لا ترقى إلى تطلعات الباحثين أو المحفزات المقدمة لا تتماشى ومتطلبات الجودة العالمية.

سنحاول في هذه الورقة معالجة الإشكالية التالية:

**ما هو واقع محفزات النشر العلمي بالمؤسسات البحثية والجامعية في الوطن العربي ؟ وهل ترقى هذه المحفزات لتحقيق الجودة في النشر العلمي ؟**

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في الوقوف على واقع النشر العلمي في الوطن العربي من حيث المحفزات والجودة ، وكذا متطلبات الإرتقاء بالنشر في

الوطن العربي ، ولفت الإنتباه لمؤشر مهم يعبر عن مدى تطور الدول وإرتقائها في مؤشرات التنمية البشرية خاصة في قضايا التعليم وتكوين الباحثين.

**الهدف من البحث:**

- تحديد المفاهيم كالمحفزات على النشر (المالية والمادية والمعنوية) بمفهومها الواسع والجودة في النشر.
- تحديد العلاقة بين المحفزات والجودة

أما الدراسة المنهجية ستكون عبارة عن مسح لواقع النشر في الوطن العربي من حيث المحفزات والجودة بالإعتماد على المنهج الوصفي وكذا تحليل النتائج والأرقام المتعلقة بالإنتاج العلمي وذلك بالإستناد على المنهج التحليلي.

**المحور الأول :الإطار المفاهيمي للدراسة:**

1. **مفهوم النشر العلمي:** نجد العديد من التعاريف في مجال البحث العلمي فيما يتعلق بالنشر العلمي من بينها:

كمصطلح لغوي يعني إذاعة و إشاعة الشيء حيث يصبح متداول ومعروف ومتاح للجميع وتوصيل الرسالة للمستقبل ، أما كمصطلح متداول في البحث العلمي يقصد به توصيل منتوج الباحث من مقال او كتاب او أي منتوج فكري للمستهلكين والمهتمين (شعبان عبد العزيز خليفة ، 1998 ، 10-11).

يعرف كذلك على أنه كل المراحل التي يمر بها المنشور أو المطبوع ليصل ليد القارئ ، كما انه هو جميع الاعمال الوسيطية بين كتابة النص و وضعه تحت تصرف المستقبل عن طريق المسوقين والموزعين (رتحي ، و إيمان ،2010 ، 13).

النشر Publishing يعرف النشر بأنه كل الإجراءات الفكرية والفنية والعملية ؛ لاختيار موضوع الكتاب وترتيب إصداره و توزيعه ؛ حيث يعد الناشر بحثه بطريقة سليمة ، وإخراج النشر يكون متقنا ، إما في مجلة محكمة أو في شكل كتاب للجهات المختصة للتوزيع للمستهلكين المباشرين( فاروق مُحَمَّد ، 2007 ، 22) .

ويعـرف علـى أنـه تقـديم الإنتـاج الفكـري للباحـث مـن المرسـل للمستقبل وفقا لنظرية الاتصال ، فالنشر هو محصلة النهائية للباحث و تقديم المعرفة ، أو هو وسيلة لإيصال نتائج البحث العلمي عن طريق الدوريات العلمية المحكمة التي تضمن حماية فكرية للباحث( فاروق مُحَمَّد ، 3 ،2013).

إذن النشر العلمي هو محصلة مخرجات الباحث من نتائج البحث العلمي عبر وسائط كالمجلات المحكمة و كذا الوسائط الإلكترونية حيث تعتبر كإسهامات في تطوير الحياة العامة وتحقيق منافع مادية ومعنوية.

2. **البحث العلمي**:

هو عبارة عن مجموعة الآليات التي يتم اعتمادها والأعمال والمشاريع الابتكارية والإبداعية ، التي يجرى تنفيذها بطريقة منظمة وتكاملية ، بهدف زيادة المخزون المعرفي والثقافي للبشر بما فيها معرفة الإنسان والمجتمع واستخدام هذه المعارف لبناءة تطبيقات جديدة وتحسين حياة البشر وزيادة النمو الاقتصادي ورفع الكفاءة الإنتاجية ( قويدري ، 163 ،2004).

تذهب معظم الآراء حول تعريف البحث العلمي على انه أسلوب علمي موجه لإستعراض حقائق معينة يستند إلى افتراضات منطقية من أجل الخروج بمعالجات موضوعية لمشكلة محددة بغية تحقيق غايات علمية مطلوبة( مُحَمَّد سليمان ، 6 ،1989) ، كما ينظر للبحث العلمي في تعريف آخر على انه أسلوب استقراء الحقائق العلمية المعالجة مشكلة حتمية ، ينطلق من فرضيات محددة للخروج بنتائج تحقق الأهداف الموضوع.

هو المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إل حلول للمشكلات التي تواجه البشرية و تحيرها ،وكذلك البحث العلمي هو استعمال إجراءات و طرق منظمة متقنة سعيا وراء الحصول على المعرفة ، وهو استقصاء منظم يهدف إلى اكتساب معارف جديدة و موثقة بعد الاختبار العلمي لها ، و هو التحري و الاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن

حقائق الأشياء و علاقاتها بعضها ببعض و ذلك من أجل تطوير الواقع لها فعلا أو تعديله ( دلال ، و محمود ، 25، 2008_26).

وهو نشاط علمي هادف يتضمن جمع و تحليل المعطيات قصد إيجاد حل لمشكلة بحث معينة( Mourice Angers, 1997,P36).

يعتبر البحث العلمي أحد أهم ركائز المعرفة في البيئة الكلية للمجتمع ،أصبح من متطلبات عصر المعرفة الإهتمام بالبحث العلمي و تزايد إدراك الأمم أن الرقي والإزهار والتطور مرهون بكفاءة و مهارة موردها البشري من الناحية العلمية ، فالبحث العلمي بحاجة لمجموعة من الوسائل المادية والمالية والبشرية وهي تمثل مدخلات حيث تفاعلها يعطينا مخرجات مختلفة من حيث الجودة ويكون لها أثر على الحياة العامة وهذا ما جعل الدول المتقدمة تخصص وسائل و ظروف و أموال ضخمة لجودة البحث العلمي ، والوطن العربي كجزء من هذا العالم العلمي والتكنولوجي المتسارع يسعى لتحقيق الجودة بوضع المحفزات المادية والمالية ، لكن يبقى واقع البحث العلمي ومخرجاته لاتتماشى ومتطلبات الجودة العالمية.

1.2 **مدخلات البحث العلمي:** تركز الدراسات على نموذج المدخلات والمخرجات للبحث العلمي حيث تركز عند تناولها للمدخلات على المورد البشري و كذا المالي باعتبارها مؤشران مهمان لتحقيق الجودة والفعالية وتتمثل في:

- **إعداد المورد البشري الفاعل في انتاج المعرفة:** حيث يعتبر محور هذه العملية في خلق ونقل المعرفة وتطويرها ، وكذا تنمية العنصر البشري وتطويره من خلال عمليات التعليم وتكوين باحثين المستقبل هي جزء من هذه العملية ، كما يعتبر عدد الباحثين لكل مليون من السكان مؤشر من مؤشرات التي تقاس بها جودة البحث العلمي ومدى التنمية في هذا البلد.

- **الميزانية المخصصة للبحث العلمي والتطوير:** تخصص الدول المتقدمة ميزانيات ضخمة للبحث والتطوير لإدراكها أنه محفز مهم لخلق الثروة إنطلاقا من مؤسسات البحث العلمي و هذا عكس دول الوطن العربي فمثلا في بلدنا لا تتجاوز 0.2% من الناتج الخام وهذا الإنفاق في الغالب حكومي حيث يقدر في الوطن العربي بـ89% وتبقى إسهامات القطاع الإقتصادي و الخدماتي في حدود 3% ، في حين دول العالم المتطورة تخصص 2.5%و % 5 من ناتجها الداخلي الخام للبحث العلمي مع إسهام المؤسسات الإقتصادية الإنتاجية والخدماتية تفوق 50% ( حمداوي ، و أحمد ، 2012 ، 148) .
- **مؤسسات البحث العلمي:** تعتبر من أهم المدخلات كالجامعات ومراكز التعليم العالي و مراكز البحث والتطوير والمخابر ، حيث تسعى هذه المؤسسات لخلق المعرفة والإبداع وتحقيق الجودة وكذا تحقيق أثر في الواقع الإقتصادي والإنساني من خلال الدراسات التي تجيب على إحتياجات المجتمع .

**2.2 مخرجات البحث العلمي:**

تتمثل مخرجات البحث العلمي في المنشورات العلمية وبراءات الإبتكار و الإبداع ، حيث أن المنشورات العلمية تمثل أهم المخرجات خاصة تلك التي تنشر في كبرى المجلات العلمية العالمية ذات معامل تأثير كبير فهي تعبر عن جودة ورصانة في المنتوج العلمي وتعطي صفة الجودة لمخرجات المؤسسة وتحسن من ترتيبها العالمي كما أن زيادة عددها مقانة مع عدد السكان لكل مليون يعبر عن تطور البلد.

1. **مفهوم الجودة** :

يعطي المعهد الأمريكي للجودة تعريفا على أساس أنها: " هي تأدية العمل الصحيح بشكل صحيح من أول مرة مع الاعتماد على تقييم العميل في مدى التحسن في الأداء(عوض الترتوري ،30، 2009 )" .

إن مفهوم الجودة حسب مؤتمر اليونسكو الذي عقد بباريس سنة 1998 ينص على أن مفهوم الجودة يشمل العديد من الأنشطة و المتطلبات المتعلقة بالبحث العلمي منها: المرافق كالبنايات المخصصة للبحث العلمي والوسائل المستخدمة والتقنيات ، البرامج والمناهج الدراسية ، الطلاب والباحثين ، ما تقدمه من إسهامات للمجتمع المتواجدة فيه ، البيئة الداخلية والمحيطة بالبحث العلمي ومدى إسهاماتها في تطوير كفاءة ومهارة الباحث وتعليمه ، وهل هذه المراكز تعتمد على معايير الجودة العالمية في أعمالها وكذا المنتوجات العلمية من بحوث منشورة وبراءات إختراع.

في العصر الحديث تحولت الجودة في النشر العلمي إلى ثقافة سائدة لدى مراكز البحث والتطوير و الجامعات للدول المتقدمة و وضعت لذلك هيئات وآليات مشتركة لخلق التوليفة المناسبة بين منظومة إدارية تعمل على توفير المحفزات اللازمة لتحقيق الجودة المساهمة في التنمية وخلق القيمة ، و دول الوطن العربي في هذا التسارع العلمي والتكنولوجي تعمل على الوصول للجودة و كذا تحسين ترتيبها على المستوى العالمي بالرغم من العوائق و الظروف التي تعيق هذه العملية.

**المحور الثاني: البحث العلمي و النشر في الوطن العربي**

**1.1 واقع البحث العلمي و النشر في الوطن العربي**

يعد معيار عدد الباحثين الفاعلين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة من المعايير المهمة التي لها دلالة على الإهتمام بالبحث العلمي ، حيث يقدر هذا المؤشر في الوطن العربي 318 باحث لكل مليون نسمة من السكان أما في الدول المتقدمة نجد 3600 باحث لكل مليون نسمة ، أما تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 يشير إلى أن لكل مليون نسمة في فرنسا مثلا 5100 باحث ، أما بريطانيا 4400 ، وفي اليابان 6000 باحث ، إسرائيل 5900 باحث ، أما في بعض الدول العربية نجد مثل الأردن 310 ، و العراق 200 باحث ، مصر 600 (خوشي عثمان عبد اللطيف ،2016 ،207) ، إن هذه النسب تبين أنه هناك ضعف كبير في هذا المؤشر لدى الدول العربية مقارنة مع غيرها من الدول المتطورة

وهذا من شأنه أن يؤثر على المخرجات المتمثلة في النشر والعلمي و براءات الاختراع و على نمو وتطور الوطن العربي الذي يمتلك رقعة جغرافية كبيرة ونمو سكاني معتبر ومقومات بإمكانها أن تكون أفضل ، والجدول التالي يبن عدد الباحثين المشتغلين خلال المرحلة (2005_2012) :

**الجدول(1): عدد الباحثين في البحث والتطوير في الدول العربية خلال (2005_2012)**

| الدولة | عدد الباحثين المشتغلين في البحث والتطوير لكل مليون نسمة |
|---|---|
| العراق | 426 |
| الجزائر | 165 |
| الكويت | 132 |
| المغرب | 864 |
| تونس | 1837 |
| مصر | 524 |
| سلطنة عمان | 160 |
| فلسطين | 327 |

**Source: World Bank, World Development Indicators 2015, Washington, 2015, Table5.13**

نجد مثلا في دولة مثل كوريا عدد الباحثين الممثلين لمليون نسمة من السكان 25593 باحث و 6464 باحث لدولة مثل سنغافورة ، وهذا يدل أن نسبة منخفضة جدا للباحثين المتفرغين في الوطن العربي دون نسيان النقص الفادح للتقنيين الداعمين فنيا للباحثين وبالتالي لا نتوقع إنتاج علمي متنوع ولا منشورات بجودة عالمية تنافس منشورات العالم المتطور.

### 1.1 المحفزات والنشر العلمي:

❖ **المحفزات المالية:**

إن الحديث عن المحفزات التي تتعلق بالنشر العلمي تجعلنا نتحدث عن أحد أهم المحددات المهمة التي لها علاقة مهمة و وطيدة بجودة النشر و كذا المحفزات ، ألا وهي الإنفاق الذي تخصصه الدولة للبحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي ومخرجاته المتمثلة في المقالات و المنشورة وبراءات الاختراع و الجدول التالي يوضح نسبة الإنفاق المخصص للبحث والتطوير في بعض الدول العربية خلال المرحلة (2005_2012):

**الجدول(2): نسبة الإنفاق المخصص للبحث والتطوير الإجمالي المحلي في بعض الدول العربية (2005_2012)**

| الـــدولـة | النسبة |
|---|---|
| الإمارات | 0.49 |
| العراق | 0.03 |
| الجزائر | 0.07 |
| الأردن | 0.43 |
| الكويت | 0.09 |
| المغرب | 0.73 |
| تونس | 1.16 |
| مصر | 0.43 |
| سلطنة عمان | 0.13 |

Source: World Bank, World Development Indicators2015, Washington, 2015, Table5.13.

نجد في جامعاتنا العربية لا تتجاوز نسبة الإنفاق % 30 وهي تمثل نسبة جد ضعيفة على ما هو في الجامعات العالمية فنجد بعض الجامعات مثلا تنفق ستة أضعاف ما ينفقه العرب مثل جامعة بيركلي كاليفورنيا تخصص أموال ضخمة مقابل خدماتها البحثية.

إن انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير له دلالة على أن الاهتمام بهذا المجال لازال منخفض مما إنعكس على مخرجاته من حيث الكمية والجودة خاصة المنشورات العلمية من مقالات أو كتب أو مطبوعات ومجلات علمية وكذا براءات الاختراع.

إن تدني الإنفاق إنعكس على دخل الفرد من ميزانية البحث العلمي حيث نجد في بعض الدول العربية مثلا تقدر 39.5 دولار في اليمن ، بينما في إسرائيل نجده مقدرا بـ 385 دولار و في اليابان نحو 601 دولار ، وهذا له دلالة سلبية تعكس التخلف العلمي والتكنولوجي والتبعية التي لازال الوطن العربي لم يتخلص من شراكها ، وكيف نصل للجودة ومؤشر الإنفاق المالي منخفض جدا لا يلبي حتى الإكتفاء الذاتي للباحث دون الحديث على التقنية والتجهيز والتدريب وغيرها من متطلبات جودة النشر العلمي ومشتقاته.

حسب تقارير منظمة اليونسكو للعلوم والثقافة في العام 2008 فإن إنفاق الدول العربية للفرد في مجال البحث العلمي يقدر بـ 14.7 دولار ، في حين نجد الدول الأوروبية ماقيمته 531 دولار ، بينما تنفق الولايات المتحدة الأمريكية 1205.9 دولار لكل مواطن ، إن تقرير منظمة يونيسكو يشير إلى أن الإنفاق في العالم العربي على البحث العلمي ضعيف جدا فدولة كمصر إنفاقها يقدر بـ % 0.23 من الميزانية العامة ، والأردن % 0.34 ، وفي المغرب % 0.64 و في سوريا % 0.12 ، ولبنان % 0.3وتونس % 1.02والسعودية % 0.05 ، والإما ا رت % 0.6 ، والكويت % 0.09 ، من إجمالي الناتج القومي(خوشي ، 205 ،2016).

إن المخصصات المالية للبحث العلمي لها أثر كبير على مخرجاته خاصة المتعلقة بالنشر العلمي من حيث الجودة والكمية وكذا التحفيزات المالية والمادية التي تدفع الباحث للوصول لإنتاج علمي متميز منشور

في كبرى المجلات العلمية العالمية المحكمة ذات مؤشر تأثير عالمي يعتد به في بيئة العلم والتكنولوجيا و الأبحاث الخلاقة للمعرفة والإبداع.

- **محفزات البيئة الكلية**: بالرغم من الجهود لتطوير البيئة الإجتماعية والعلمية والتجارية والتشريعية لتعزيز ودعم النشر العلمي وخلق ديناميكية في مراكز البحث والتطوير إلا أنها تبقى غير كافية للنهوض بالانتاج العلمي ، فمثلا في الجزائر إستحدثت وزارة التعليم العالي منصة للمجلات العلمية عبر بوابة إلكترونية وهذا يثمن كخطوة أولية لكن هناك صعوبات في خدماتها و صياناتها وحتى محدوديتها من حيث عدد المجلات المصنفة.
- **محفزات سياسية**: يمكن تلخيصها في أن البحوث التي ينشرها الباحث والتي تتعلق بحلول لبيئته الإجتماعية والسياسية والإقتصادية و الثقافية والتكنولوجية والعلمية يجب ان تستخدم في الواقع المعاش لتشعره بمساهمته الفعالة في خدمة مجتمعه وتنميته وتطويره كقضايا الأمن الغذائي وندرة الموارد المائية والبحوث المتعلقة بالصناعات الكميائية وقضايا البيئة وكل ماله علاقة بالتنمية المستدامة .
- **محفزات فرق العمل** : حيث توفير الجو الداخلي لتفعيل دور الأفراد في فرق عمل وسد الفجوات المعرفية من خلال تكامل الباحثين فيما بينهم وتفعيل قواعد البيانات بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال للإستفادة من الكفاءات والباحثين العرب بالخارج خاصة المتواجدة بالدول المتطورة للمساهمة في تنمية كفاءة ومهارة الباحث العربي بالداخل من حيث نقل المعرفة و التكنولوجيا وتحويل بيئة البحث إلى بيئة لحيازة وإعداد المعارف وبيئة تعلم تنعكس منطقيا على جودة المخرجات العلمية.
- **محفزات مادية**: تشييد مراكز للبحث ومخابر تتوفر بها جميع متطلبات الانتاج العلمي من حيث التقنية والمجلات و قواعد

البيانات العلمية الدولية عبر شبكات خاصة للاتصال و التكنولوجيا وتوفير آليات للتعاقد والتبادل بين مراكز البحث العربية والدولية وتفعيل دورها في القطاع العام والخاص للمساهمة في التنمية المستدامة ، بالإضافة لهذا دعم وخلق بيئة للإبداع والإبتكار من خلال احتضان الاستثمارات والمشاريع والربط بين البحث العلمي و الجامعات وسوق العمل مما يحفز الباحث على توجيه طاقته ومجهوده للوصول للإنتاج الفكري الخلاق للثروة.

**2.1 واقع جودة النشر العلمي بالوطن العربي:**

❖ **البحوث المنشورة:**

تشير الدراسات المهتمة بمجال النشر العلمي أنه عرف تطورا كبيرا بداية من سنوات التسعينات وازداد حجمه خلال بداية الألفية الجديدة للعديد من المعطيات منها تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا التسارع العلمي والتكنولوجي وظهور الإقتصاد المعرفي كأساس للإقتصاديات العالم المتطور .

إستادا إلى سجلات منشورات البحوث العلمية التي جمعت في قاعدة بيانات مخصصة (Elsevier ) خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1996 إلى 2015 حيث حسب إحصائيات قاعدة البيانات نشر الباحثون العرب ما يقارب 560 ألف ورقة بحث خلال هذه الفترة حيث يمثل نسبة 1,37 %من إجمالي عدد البحوث المنشورة ، والشكل التالي يبين تطور المنشورات العلمية خلال الفترة الزمنية المذكورة التي سجلتها قاعدة البيانات :

**الشكل 1: تطور المنشورات العلمية للدول العربي خلال الفترة( 1996 _ 2015 )**

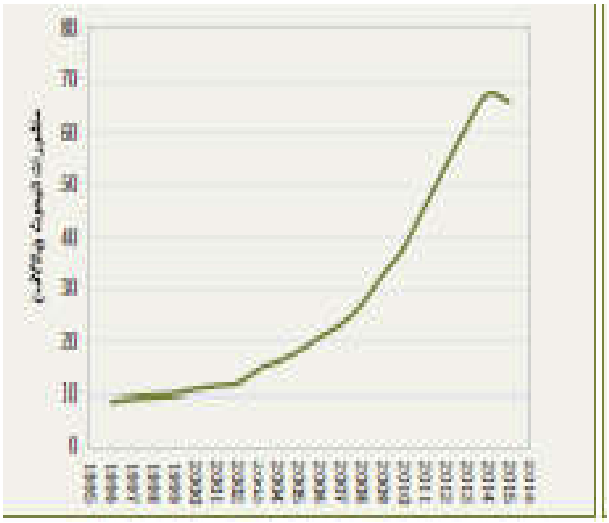

**المصدر:التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية،الابتكار والاندثار البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه2017_2018 الطبعة الأولى مؤسسة الفكر العربي ص 104.**

من خلال الشكل المحصل عليه نلاحظ أن تطور المنشورات في الوطن العربي مر بثلاث مراحل:

مرحلة(1996_2000) إزداد عدد الأوراق بنسبة صغيرة حيث بلغ 33 ألف ورقة بحثية سنويا ، اما الفترة الثانية (2001_2010) وصل المتوسط السنوي للأوراق المنشورة إلى 170 ألف ورقة حيث إستقر على 130 ألف ورقة بحثية خلال الفترة 2011_2014 ، ثم تراجع بين الفترة الزمنية 2014و 2015 ، إن الإنخفاض قد يعود إلى طريقة جمع البيانات وتبويبها بدلا من الإنخفاض في المنشورات ، أو إختيار الناشرين لوسائط

نشر تقليدية غير مغطات من طرف قاعدة البيانات كالمدونات وغيرها عبر شبكة الأنترنيت.

❖ **مؤشر الإستشهاد والأثر لمنشورات الوطن العربي:**

إن الاستدلال و الإستشهاد بالمنشورات في مجالات العلوم المختلفة له علاقة وطيدة بأهمية البحث ورصانته من حيث المحتوى وجودته خاصة إذا كان معدل الإستشهاد مرتفع ، فحسب الدراسات والإحصائيات هناك إرتفاع في معدل الاستشهاد بالمنشورات في الوطن العربي عبر العالم لاسيما خلال الفترة الزمنية 2010_2011 أين عرفت ذروتها ، ثم بعدها شهدت إنخفاضا كبيرا خلال الفترة 2012_2015 ويرجع ذلك إلى سرعة تآكل المنشور وكثرة الإستدلال كما أن أهميته تفقد خلال مرور الوقت ويبقى البحث عن منشورات جديدة تعطي قوة للبحوث العلمية الحالية.

للوقوف على جودة البحوث العربية يمكن النظر للإستشهاد بهذه البحوث مقارنة بغيرها من دول العالم والشكل التالي يبين الفرق بين المنشورات العربية وغيرها في العالم من حيث نسبة :

**الشكل 2: نسبة حالات الإستشهاد بالمنشورات العربية و بلدان العالم( 1996 _ 2015 )**

**المصدر:التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية،الابتكار والاندثار البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه2017_2018 الطبعة الأولى مؤسسة الفكر العربي ص 111.**

عرفت نسبة الإستشهاد الذاتي بالمنشورات العالمية نسبة 0,31 خلال سنوات 1996_2008 ثم إرتفعت إلى 0.41 في سنة 2015 ، حيث الإستشهاد الذاتي بالمنشورات العربية منخفض جدا بالمقارنة مع غيره في بلدان العالم ، بالرغم أننا نلاحظ إرتفاع في نسبة الإستشهاد بالدول العربية بداية من 2009 إلى 2015 إلا أنه يبقى منخفض مقانة بغيره من دول العالم لتغير جودة المنشور و رصانته وتماشيه مع تطورات البيئة الكلية المحيطة.

❖ **قيم مؤشر هيرش للبحوث المنشورة من قبل دول الوطن العربي:**

نجد من الصعوبة التعرف على نوعية البحث وجودته وأثره في توليد المعارف وخلق الإبداع فلهذه الغاية هناك مجموعة من الأدوات تستعمل لتحديد نوعية البحث من جملتها مؤشر هرش (**Hirsch**) الذي يهدف إلى قياس عدد الإستشهادات والجدول التالي يبين قيَم هذا المؤشّر بشأن البلدان العربيّة ، في ما عدا الصومال ، وخمس دول مُجاورة لها في الشرق الأوسط للفترة الممتدة بين العامين 1996 و2015 :

**الجدول(3): مؤشر هرتش وترتيب الدول العربية (1996_2015)**

| | قيم مؤشر هرش 1996 – 2015 | تصنيف الدول وفقاً لقيم مؤشر هرش1996[3] – 2015 | تصنيف الدول بناء على حجم منشوراتها البحثيّة[4] |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 106 | 85 | 55 |
| البحرين | 55 | 138 | 110 |
| جزر القمر | 13 | 213 | 208 |
| جيبوتي | 18 | 203 | 195 |
| مصر | 184 | 51 | 42 |
| العراق | 59 | 131 | 85 |
| الأردن | 112 | 81 | 66 |
| الكويت | 108 | 84 | 70 |
| لبنان | 138 | 63 | 68 |
| ليبيا | 51 | 145 | 113 |
| موريتانيا | 32 | 177 | 173 |
| المغرب | 129 | 71 | 56 |
| عُمان | 91 | 95 | 80 |
| فلسطين | 60 | 129 | 111 |
| دولة قطر | 86 | 98 | 77 |
| السعودية | 195 | 43 | 44 |
| سودان | 70 | 120 | 99 |
| سورية | 81 | 102 | 101 |
| تونس | 123 | 75 | 53 |
| الإمارات | 130 | 70 | 61 |
| اليمن | 50 | 149 | 121 |
| دول مجاورة للمقارنة | | | |
| قبرص | 127 | 74 | 71 |
| إيران | 199 | 42 | 22 |
| إسرائيل | 536 | 16 | 23 |
| مالطا | 83 | 99 | |
| تركيا | 296 | 37 | 20 |

**المصدر:التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية،الابتكار والاندثار البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه2017_2018 الطبعة الأولى مؤسسة الفكر العربي ص 112.**

قيمة مؤشّر هِرش للبلدان العربيّة تأخذ 50 في اليمن كقيمة دنيا و 195بالنسبة للسعودية كأقصى قيمة ثم تليها مصر في المرتبة الثانية بين البلدان العربيّة من حيث تأثير منشوراتها البحثيّة بـ 184 كقيمة لمؤشر هرش ، لكن بالرغم من ذلك فإن المنشورات للبلدان المجاورة والمذكورة في الجدول للمقارنة أخذت عوامل تأثير كبيرة مقارنة مع دول الوطن العربي فإسرائيل المحتلة لوطننا وصل مؤشرها إلى قيمة 536 وهي نسبة بعيدة على الدولة المتصدرة في الوطن العربي ، ثم تركيا بقيمة 296 ، و إيران بقيمة 199 ، في كل الأحوال نجد أن المنشورات البحثيّة التي وُضعت من قبل الباحثين في البلدان المجاورة المدرجة في هذا الجدول تمتلك عوامل تأثير تتجاوز تلك التي يمتلكها معظم البلدان العربيّة.

ماعدا السعودية ومصر ولبنان والإمارات والمغرب وتونس وهي ستة دول نجد الدول العربية الأخرى تقع مع دول العالم الأدنى من حيث قيمة مؤشر هرش ، بينما نجد الدول المجاورة لها كالكيان المحتل بمرتبة 16 من بين بلدان العالم وإيران في المرتبة 42 و تركيا في المرتبة 37 حيث نجد هذه البلدان الثلاثة من جملة 20% من مجموعة الدول المؤثرة حسب مؤشر هرش(التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية ،2018، 112).

بالرغم من التأخر الذي تشهده الدول العربية إلا أن هناك تحسن من حيث ارتفاع مؤشر هرتش ونجد خاصة مصر والأردن ولبنان والمغرب وقطر والمَملكة العربيّة ، بينما حقَّقت السعودية ، والمغرب ، ومصر ، مكاسب إذ تمكّنت من الارتقاء بمقدار 51 و 37 و 36 مرتبة على التوالي وهذا يتماشى مع تقرير رويترز لمؤسسة طومسون Thomson Reuters للعلوم(27 ، J. Adams et al، 2011 ) حيث تناول أثر الإستشهاد لثلاث دول وهي السعودية ومصر والأردن خلال فترات 1990 و2009 حيث متوسط الإستشهاد ظل دون المتوسط الذي حدد عند 1.00 .

حسب تقييم مؤسّسة كلاريفت أناليتكس Clarivate Analytics لسنة 2017 الصادرة عن عن وكالة طومسون رويترز Thomson Reuters المهتمة بتحديد الباحثين الأكثر استشهاداً بأبحاثهم ، فالقائمة تتضمن ثمانية باحثين عرب من أصل 3538 باحثاً من دول العالَم المُختلفة ، نجد ثلاثة من الأردن في مجال الرياضيّات ، واثنان من الجزائر ، و واحد من مصر ، و واحد من المغرب ، و واحد من تونس ، تتصدر جامعة هارفرد الأميركية المركز الأوّل في هذه القائمة ب 159 عالِماً ، تليها جامعة ستانفورد بـ 64 عالِماً ، كما حظيت القائمة بزيادة ملموسة لعدد العُلماء الصينيّين واحتلّت الصين المركز الثالث في القائمة بعد الولايات المتّحدة و بريطانيا (التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية ،2018 ،14).

❖ **معطيات قاعدة البيانات نيتشر إندكس**Nature Index **:**

هي قاعدة بيانات تتضمن المعلومات حول كل ما يُنشر من أوراقٍ بحثية علمية في أهم الدوريّات المرموقة والمحكّمة ذات الجودة والصمعة العالمية ، كما تشير قاعدة البيانات إلى ما يُنشر من ضمن 68 دورية متميزة في تخصصها حيث تشمل هذه الانتماءات الوطنية والمؤسّسية للمؤلّفين ، وتوفِّر وسائل لرصد نواتج البحوث ضمن أربعة مجالات عريضة من البحوث العِلميّة :الكيمياء ، وعلوم الأرض والبيئة ، ويمكن التعرف على جودة البحث وتميزه من خلال النتائج المتوصل إليها والجدول التالي يبين عدد المنشورات البحثية لعشر بلدان عربية ضمن 68 دورية عالمية مرموقة التي تغطيها قاعدة البيانات نيتشر إندكش:

**الجدول 4 : عدد المنشورات البحثية اعشر بلدان عربية صمن دوريات عالمية مرموقة التي تغطيها قاعدة البيانات نيتشر إندكش**

| | تعداد المنشورات | التعداد الكسري للمنشورات |
|---|---|---|
| السعودية | 545 | 115.8 |
| مصر | 134 | 12.4 |
| المغرب | 88 | 6.1 |
| قطر | 74 | 8.7 |
| لبنان | 28 | 5.5 |
| تونس | 26 | 4.4 |
| الأردن | 16 | 1.8 |
| الجزائر | 15 | 3.5 |
| الإمارات | 15 | 15.4 |
| العراق | 12 | 1.8 |

**المصدر:التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية،الابتكار والاندثار البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه2017_2018 الطبعة الأولى مؤسسة الفكر العربي ص 119.**

حسب المعطيات لقاعدة البيانات في الجدول أعلاه السعودية تحتل المرتبة الأولى ثم تليها كل من مصر و المغرب ثم قطر والإمارات و لبنان وتونس و الأردن والعراق ، لكن هذا الإنتاج في المجلات المرموقة والمتميزة يبقى منخفض جدا إذا ماقارناه مع تركيا و إيران لوحدهما مع الدول العربية أو ما تنتجه مراكز البحث الأوروبية و جامعاتها والأمريكية ودول جنوب شرق آسيا ، إذن الإنتاج العلمي ذو علامة الجودة يبقى متدني ومنخفض في الوطن العربي بالرغم من الجهود.

**3.1 متطلبات جودة النشر العلمي في الوطن العربي:**

من أجل النهوض بالنشر العلمي من حيث الجودة والنوعية والكم يجب القيام بمجموعة من الإجراءات على كل المستويات التي تتعلق بالنشر العلمي سواء من حيث الجانب المادي والمالي والبشري والتي من أهمها مايلي (حروش ،2018، 34) :

- ✓ وجود سياسة إقتصادية تعمل على تطوير أنشطة البحث العلمي والتي من ضمنها النشر العلمي ،و بناء المختبرات وتطويرها وتوفير الأجهزة و إنشاء مراكز و دور النشر و معاهد

متخصصة مكونة للباحثين المتميزين في مجال النشر العلمي و يحققون الميزة التنافسية للبلد.

- ✓ الإهتمام السياسي حيث يجب على النخبة السياسية أن تكون له نظرة تقدير وإ حترام للبحث العلمي وأنه جزء مهم من سياسة الدولة حيث يفترض أن البحث العلمي هو من مخططاتها لترشيد و دراسة الموارد تلك التي تتعلق بالأمن القومي كالطاقة والمياه والبيئة والصحة.
- ✓ البيئة الثقافية والاجتماعية تعتبر من المحفزات المهمة للإبداع و الإبتكار في مجال النشر خاصة إذا شعر الباحث أن إسهاماته تجيب على إشكاليات مجتمعه ، كما أن الثقافة السائدة في المجتمع سيكون لها دور في إفرازات الباحث خاصة الأهمية التي يوليها المجتمع للعالم كمورد بشري خالق للقيمة وصانع للحضارة ،كما يجب توفير بيئة ديمقراطية مجال الحرية فيها واسع لتحقيق الإبداع الفكري والتكنولوجي والعلمي.
- ✓ الجانب التشريعي الذي يضمن للباحث حقوقه من حيث الملكية الفكرية وبراءات الإختراع ، بالإضافة إلى تنظيم العلاقات بين الناشرين و مؤسسات النشر وكذا المؤسسات الإقتصادية.
- ✓ تفعيل دور مؤسسات البحث العلمي من جامعات ومراكز بحث و مخابر من حيث إهتماماتها خاصة مايتعلق بالتنمية المستدامة و دفعها للانتاج العلمي والنشر وفقا لحاجة المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي وخلق جو المنافسة بين هذه المؤسسات.
- ✓ الإهتمام بالمورد البشري المنتج للبحث العلمي حيث النشر العلمي له علاقة بكفاءة وخبرة وجودة تكوين الباحثين المنتجين للمعرفة حيث عددهم في كل مليون نسمة يعتبر مؤشر مهم من مؤشرات التنمية البشرية.

- ✓ الإنفاق على البحث العلمي حيث كلما خصصت الدول غلاف مالي معتبر كلما كان الإنتاج العلمي متميز كما ونوعا حيث من المؤشرات المعتمدة هو مدى إنفاق البلدان من الناتج الإجمالي المحلي حيث تقول الدراسات إذا كان أقل من 1% فإن دور البحث العلمي جد محدود وضعيف أما إذا كان بين 1 و 1.5 فهو في الحد الأدنى أما إذا كان بين 1,5 و 2 فإنه في المستوى المقبول أما إذا زاد عن 2 فإنه يكون في مستوى التطوير للقطاعات الإنتاجية وبتقنيات حديثة.
- ✓ توفير تقنيات حديثة و أنظمة بيداغوجية فعالة لتعليم لغة العلم خاصة اللغة الإنجبيزية التي تحوز 80% من منتجات البحث العلمي و المنشورات ، حيث إمتلاك اللغة كآدات للباحث في الوطن العربي تمكنة من نشر أبحاثه في المجلات العلمية المرموقة ذات تأثير عالمي عالي وتمكنه من الإستفادة من البحوث المنشورة حديثا لبناء أبحاث جديدة إنطلاقا مما توصل له الآخرون.

إن جودة النشر العلمي بالوطن العربي هو رهين مشاريع متكاملة تجمع بين كل المتغيرات التي لها علاقة به لا سيما المحفزات بإختلاف أنواعها و أشكالها ، المادية والمالية والبشرية ، و كذا البيئة الداخلية لمؤسسات البحث العلمي والخارجية التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة من اقتصاد وسياسة وثقافة واجتماع ، فانتقال بلدان العالم العربي إلى إقتصاد المعرفة أصبح ضروريا لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة والرفاه لمواطنيها ، حيث جل دول العالم التي حققت النمو و الإستقرار و الرفاه لبلدانها إرتكزت نهضتها على نوعية تعليم متميزة و كذا الإهتمام بالبحث والتطوير والإبداع في ظل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال مع ما يتماشى ومتطلبات عصر المعرفة ، فجودة النشر العلمي في الوطن العربي يمكن إعتبارها كمؤشر يعبر عن تطور الدولة و عن الفجوة المعرفية بينها وبين العالم المتطور.

**خـــاتمـــة :**

يتبين لنا من العرض الذي تناولته محاور الدراسة أنه بالرغم من التطور الذي عرفته المنشورات العلمية في الوطن العربي غير أننا نجدها لا تزال محدودة مقارنة بدول الجوار كتركيا و إيران والكيان المحتل ، أما بالمقارنة مع دول العالم المتطور فهناك فجوة معرفية كبيرة من حيث جودة المنشورات والمحفزات المخصصة لذلك ،حيث نجد أن منظومة البحث العلمي لات زال ضعيفة سواء من جهة الباحثين و العلماء العاملين في البحث العلمي أو من جهة الموارد المالية المخصصة لذلك حيث تعتبر ميزانيات بلدان الوطن العربي من الميزانيات المتدنية في هذا الجانب ،أما النشر العلمي فيعرف ضعفا كبيرا سواء ما يتعلق ببراءات الإختراع أو النشر في مجلات عالمية ذات معامل تأثير كبير ومتميز.

إن تحليلنا لواقع النشر في الوطن العربي يضعنا أمام مجموعة من الإشكاليات خاصة تلك التي تتعلق بالتحفيز كضعف الإنفاق على البحث العلمي و تخصيص جزء منها للنشر ،و تهيئة البيئة المناسبة للعمل والبحث والتطوير والإبداع مع قلة دور النشر و المجلات ذات معامل التأثير العالي بالوطن العربي ، وضعف التكوين والميزانية المخصصة له ، وضعف البنية المؤسساتية العلمية المخصصة ، بالإضافة لهجرة الكفاءات المتميزة من الوطن العربي لعدم توفر عوامل الجذب من محفزات مادية ومالية و محفزات تتعلق ببيئة العمل الداخلية والخارجية وغياب فرص لتنمية كفاءات ومهارات البحث العلمي الخاصة بالباحث ، كل هذه المعطيات حالت دون الوصول لتحقيق الجودة في النشر وصعوبة سد الفجوة المعرفية العلمية بين دول العالم المتطور و الوطن العربي.

إن تحقيق الجودة في النشر العلمي للوطن العربي رهين لبناء بيئة داعمة للتجديد و الإبتكار في مجال البحث العلمي من خلال وضع محفزات تتماشى ومتطلبات العصر المعرفي المتسارع ، و كذا توفر رغبة سياسية جادة للدول العربية للرفع من مستوى البحث العلمي و وضع إستراتيجية شاملة لكل دولة و العمل على خلق هيئات عربية علمية

وتعزيز العمل في إطار مشاريع مشتركة مع العالم المتطور من أجل تحقيق التنمية المستدامة و الإستقرار والرفاهية.

## 1. المراجع:

### ❖ المراجع العربية:


1. رتحي ، مصطفى عليان ،و إيمان السامرائي. (1998) . النشر الإلكتروني. ط1 . دار صفاء للشر والتنزيع. عمان.
2. التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية.(2017_2018). الابتكار والاندثار البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه. ط1. مؤسسة الفكر العربي.
3. حمداوي عمر ، و أحمد بخوش.(2012) . " إنعكاس الأداء التنظيمي في جودة البحث العلمي من منظور بعض الأساتذة بجامعة قاصدي مرباح ورقلة". مجلة العلوم الإنسانسة و الإجتماعية. العدد الثامن: 148.
4. خوشي ، عثمان عبد اللطيف. (2016). "واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتطورة في توطين التكنولوجيا الصين و ماليزيا واليابان نموذجا". مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية. العدد 30: 207.
5. لامية حروش ، ومُحَّد طوالبية. (2016). البحث العلمي والتطوير في الجزائر :الواقع ومستلزمات التطوير ، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. العدد19 : 34.
6. التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية ،الابتكار والاندثار البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه2017_2018 الطبعة الأولى مؤسسة الفكر العربي:112_ 114.
7. هدى ، مُحَّد سليمان. (1989) مناهج البحث العلمي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. مصر.
8. خوشي عثمان عبد اللطيف ،واقع البحث العلمي في الدول النامية مقارنة بالدول المتطورة في توطين التكنولوجيا الصين و ماليزيا

واليابـان نموذجا ،مجلـة كليـة التربيـة الأساسـية للعلـوم التربويـة والإنسانية ، العدد 30، 2016 ، ص 205

9. دلال القاضي ، و محمود البياتي. (2008). منهجية و أساليب البحث العلمي.ط1 . دار حامد لنشر و التوزيع. عمان.
10. شعبان ، عبد العزيز خليفة. (1998). الفذلكات في أساسيات النشر الحديث. دار الثقافة العلمية. القاهرة
11. عوض الترتوري ، مُحَمَّد.(2009 ). ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي و المكتبات ومرا كز المعلومات. ط2. دار المسيرة. عمان. الاردن.
12. قويدري ، مُحَمَّد. (2004). واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية ، مداخلة قدمت إلى الملتقى الدولي – 09 10مارس2004 حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، الجزائر :جامعة الأغواط ،.
13. منى فاروق ، وعلى أشرف البلقيني. (2013). تقرير حول النشر في العالم العربي لعام 2011 مصر اتحاد الناشرين العرب. ط1 ، مصر.
14. منى ، فاروق مُحَمَّد. (2007). دور اتحادات الناشرين العربية في دعم و تطـوير حركـة النشـر فـي الـوطن العربي ،دراسـة ميدانيـة مسحية.حلوان. مصر.

### ❖ المراجع الأجنبية:

1. Adams et al. (2011). Global Research Report, Exploring the Changing Landscape of Arabian, Persian and Turkish Research. J..; February. Thomson Reuters Science. ISBN: 1–904431–27–5.

2. Mourice، Angers (1997) . Initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines. ED Casbah ,Alger.

# اشكالية البحث والنشر في العلوم العصبية- الجزائر نموذجا-

**د. بزيح هناء**
**استاذمحاضر في جامعة مُحَمَّد لمين دباغين سطيف 2**

**ملخص**: إن البحث العلمي من محددات الحكم على تصنيف وتقويم وريادة الجامعة عالميا ، ويعتبر النشر العلمي القناة الرئيسة لنشر المعرفة ، ومن أهم المؤشرات الدالة على ثراء الجامعة العلمي وتبوؤها مكانة لها في التصنيف العالمي ، لذا وجب الاهتمام بمعايير البحث العلمي بما يضمن إثراء المعرفة ويدعم مكانة الجامعة وسمعتها على المستوى العربي والعالمي ، ولعل التجارب المحلية بالجزائر في مجال البحث و النشر العلمي المتميز مازالت متواضعة خاصة في مجال العلوم العصبية التي تستلزم امكانيات ضخمة ومراكز بحثية مجهزة ، وبالنظر الى معايير ومواصفات النشر في المجلات العلمية العالمية المصنفة ، يعد الباحث الجزائري في مجال العلوم العصبية بعيدا عن الخوض في التجارب والنتائج العلمية الدقيقة التي يستطيع نشرها.

تهدف الباحثة من خلال عرض المقال الى طرح اشكالية الفراغ الموجود في البحث والنشر العلمي في مجال العلوم العصبية عن طريق دراسة حالة لجامعة جزائرية ، استطلعت الباحثةعن سبب النقص النوعي في البحوث المميزة في مجال العلوم النفسية العصبية ، فاجرت دراسة وصفية لعدد مراكز بحثية موجودة في الجزائر خاصة بالعلوم العصبية الموجودة في الجامعة لرصد امكانية البحث المميز في هذه المراكز .

**الكلمات المفتاحية: النشر العلمي، البحث العلمي، السياسة البحثية**

مقدمة: إن البحث العلمي أحد أهم أهداف ووظائف الجامعة ومن محددات الحكم على تصنيفها ،ولا تنحصر مكانة البحث العلمي في تقدم العلم والمعرفة( F.Bacon, 1960 :22-25.)، وتعتبر المؤسسات الأكاديمية هي المراكز الرئيسية لهذا النشاط العلمي الحيوي (صلاح الدين شاروخ: 53) ، كما أن النشر العلمي المتميز أهم المؤشرات الدالة على ثراء الجامعة العلمي وتبوؤها مكانة لها في التصنيف العالمي ،ومن خلاله يتم التمكين لمجتمع معرفي منتج ، إذ يأتي ذلك في مقدمة أولويات كل دولة إمكانية تطوير البحث العلمي وجعله يواكب تطلعات واهتمامات الدولة ( عمار عوابدي:43).فالجامعات الغربية حققت شهرتها وسمعتها العالمية من خلال إنجازاتها واكتشافاتها العلمية المتميزة التي ساهمت في معالجة المشاكل المختلفة ، **ف**نجد مثلا ان أكثر من % 90 من بحوث الماجستير في اليابان تتجه نحو إيجاد حلول للمشاكل الصناعية التي تواجهها الشركات في اليابان(أحمد البستان ، 2000:)45.فالجامعة لها دور مهم في تنمية المعرفة وانمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من نشاطات بحثية تمثل بدورها ركنا أساسيا في مضمار التطوير والتحسين المستمر الذي يشكل أحد متطلبات الجودة ، إذ يجب على الجامعة أن تكون لدى أساتذتها وطلابها اتجاهات قوية نحو الاهتمام بالبحوث (أحمد الخطيب ، 2008 :20) ، إن من الثغرات البارزة التي يشكو منها التعليم العالي في الدول العربية تقصيره في ميادين البحث بوجه عام وفي ميدان البحث الموجه نحو التنمية بوجه خاص ، وأن معجم الأبحاث في الدول العربية هي أكاديمية بحثه من أجل الترقية العلميةلاترقى للنشر العالمي ،(أحمد الخطيب ،2008:28)

اما في الجزائر يعاني البحث والنشر العلمي ما يعانيه في الدول العربية ، هذا ما اثبتته العديد من الدراسات لكل من (بوعشة:2000) ( مطانيوس ،2006 )، ففي دراسة ل(معمرية ، 2007: **9-69** ) حول معوقات البحث والنشر العلمي من وجهة نظر أساتذة الجامعة ، حدد ها الباحث في: نقص إمكانيات النشر ، نقص الخبرة بمنهجية البحث العلمي ، عدم التشجيع المادي على البحث العلمي ،الشعور بعد الجدارة لانجاز البحث العلمي ،الخوف من رفض البحث من جهة النشر ،عدم الميل إلى ممارسة البحث العلمي.

اثبتت هذه الدراسات ان البحث العلمي في العالم العربيواجه عدة صعوبات ومعوقات ومشاكل أثرت سلبا على مردوده وهو النشر العالمي ،ولا وجود لأيتحقيق التراكم المعرفي في مختلف العلوم عن طريق الابحاث العلمي الذي يؤدي إلى تطور العلوم و تقدمها(بو بكر بوخريسة ،1996:12) ، ولقد ابرز غانم( 2000) بعض الحقائق والأرقام المتعلقة بالبحث العلمي في الوطن العربي مقارنة مع دول متقدمة ، ومن أبرز ما عرضه الباحث أن معدل الإنفاق على البحوث والتطوير في الدول العربية في العالم لكل فرد من السكان يصل إلى 4 دولارات ، بينما يصل إلى 190 دولارا في اليابان ، والى 230 دولار في ألمانيا. و كان نصيب فرنسا من البحث العلمي العالمي سنة 1986م من 5% إلى 7 % ، و تحتل فرنسا المرتبة الثانية في أوروبا بعد ألمانيا( Françoise m, f, 1992 :7.) ، لقد أوضح الدكتور عمار بوحوش (2010) في محاضرة بعنوان إشكالية البحث العلمي في الجزائر ألقاها يوم 1 ماي 2010 بجمعية ملاقى المعرفة والبحث العلمي بالجلفة ، ان أزمة البحث العلمي في الجزائرتنبع من الجهة المركزية هي التي تمول البحث وتفرض شروط الصرف مع عدم وجود ميزانيات للنشر في المجلات العلمية ، ناهيك عن سوء التنظيم والتسيير وقلة الوعي بالبحث العلمي ، ولعل من أهم الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في الدول العربية ضعف الدعم المخصص للبحث العلمي ، ضعف الدراسات العليا ، عدم وجود سياسة علمية واضحة للنشر.(البرغوثي ، أبو سمرة.2007: 145).فمعظم البحوث تتم بهدف الترقية العلمية لا اكثر.

**الاشكالية**: أن الإنتاجية العلمية للباحث العربي ضعيفة جدا فقد ورد في منشورات معهد
الإحصاء العلمي العالمي ، أن إنتاجية الباحث العربي تعادل 10%من المعدل العادي لغيره من العلماء
حتى عام(1973)كما أن إنتاج العلماء و المفكرين العرب مجتمعين يقل عن إنتاج الفئة نفسها في
إسرائيل قبل عشر سنوات(مُحَمَّد متولي غنيمة ، 2001:18) ، وقدرت إنتاجية الباحث الواحد في الدول المتقدمة عام 1985 ب 2.5 بحثا سنويا ، في حين كانت إنتاجية الباحث العربي خلال نفس الفترة في حدود 0.2 بحثا للباحث

سنوياونسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في الدول العربية ضعيفة .0.21في مصر مثلا 0.45 ، السعودية 0.1. في حين تصل هذه النسبة إلى 3.00 في الدول المتطورة (البرغوثي ، أبو سمرة.2007: 1145)و أكد البروفسور (Lundgren)إلىوجوب نشر مختلف الأعمال و الأبحاث tarrou-Hostmark, 1991:128)"فضلًا عن الالتزام بأخلاقيات البحث والنشر العلمِيَّيْن. كما أنَّ معامل التأثير العربي ؛ لا يُستخدم فقط للتقييم العلمي والأكاديمي للمجلات العلمية وتميزِها ، وإنما أيضا لتقييم أداء الباحثين والجامعات والمؤسسات البحثية ونوعية التخصصات التي يتم البحث فيها ، ومدى مساهمة هذه البحوث في التطوير العلمي ، وكذا آثار هذه البحوث على المجتمع والمؤسسات الوطنية ، لذاتهتمالجامعات و مراكز البحوث العالمية بنشر نتائج أبحاثهم العلمية في أوعية النشر المحكمة و التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة من دوريات علمية متخصصة أو كتب أعمال المؤتمرات من أجل تبادل المعرفة و النتائج لكي تستمر الأبحاث و تتكامل نتائجها و أهدافها. و تعتبر الدوريات العلمية شريانًا هامًا من شرايين المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات وخاصة المكتبات الأكاديمية التي تولي اهتماماً خاصاً للدوريات العلمية في مختلف مجالات المعرفة. هناك اهتمام متزايد بالنشر العلمي لعدة أسباب من ضمنها:

1. ليتعرف العلماء و الباحثين و الناس جميعاً على النتائج و الأخبار الجديدة عن طريق قراءة ما ينشر من تلك الأبحاث. و لقد حقق النشر العلمي إنجازات هامة و صائبة.
2. كما ان تصنيف الجامعات اصبحت تعتمد في معظمها علي مساهمات اعضاء هيئة التدريس ونوعية وكمية المنشورات باسم الجامعة ومقدار أثر تلك المنشورات ومدي الاستشهاد بها من قبل الباحثين

لكن النشر العلمي في الوطن العربي عموما يعاني تحديات ترتبط بشكل وثيق بمشكلات البحث التي تعيق سيره وتعطل مسيرته وتضعف دوره ، فجاءت إشكالية بحثنا كالتالي:

ما هي اهم تحديات النشر في المجال النفسي العصبي للبحوث العربية ؟
- **الفرضية** : يتاثر النشر العربي كمنتوج للبحث العلميبمشكلات البحث العلمي التخصصي في الجامعة الجزائرية من وجهة عينة البحث.
**أهداف البحث:**

1. التعرف على مشكلات النشر المتعلقة بالبحث العلمي من وجهة نظر عينة من أساتذة بالجامعة الجزائرية.
2. التعرف على تحديات ال.

**مفهوم البحث العلمي** :هناك عدة تعاريف تختلف باختلاف الباحثين ، حيث يعرفه أحدهم:" هو الاستخدام المنظم لعدد من الأساليب والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما ، عما يمكننا الحصول عليه بطرق أخرى ، وهو يفترض الوصول إلى نتائج ومعلومات أو علاقات جديدة لزيادة المعرفة للناس أو التحقق منها(ماثيو جيدير ،ص 15).وهو عملية منظمة هادفة تتبع المنهج العلمي ووسائله وقواعده وأدواته ومبادئه وخطواته من اجل تقصي الحقائق والوصول إلى معرفة جديدة أو حل مشكلة قائمة أو تنفيذ أو تطبيق نظرية. **فهو** مجموع الطرق الموصلة إلى معرفة الحقيقة ، ويعرف على انهعملية الوصول إلى حل معتمد عليه للمشكلات التي تواجه الباحث وذلك من خلال الجمع المنظم و المتناسق للمعلومات ثم تحليلها وتفسيرها"' (تركي ، 1984: 15)وعرفه John w .best(1983)بأنه " محاولة دقيقة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق الإنسان وتحيره (معمرية ،2007: 70) .و" البحث العلمي وسيلة موضوعية للكشف عن الحقيقة العلمية وهو دفع عجلة التنمية داخل المجتمع ، وضرورة لتطوير البيئة وحل مشكلاتها ، وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار(شحاتة ،2001: 41). وذلك عن طريق " الاستخدام المنتظم لعدد من الأساليب المتخصصة والإجراءات للحصول على حل أكثر كفاية لمشكلة ما عما يمكن الحصول عليه بطرق أخرى اقل تمييزا " (عفيفي ، 1983 :12- 15)، وهو يعتبر الإجابة على السؤال أو المشكلة التي تواجه الباحث.( بدر ، 1986: 26.)كما عرف البعض البحث العلمي على أنه محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقصي

دقيق ، ومن ثمة عرضها عرضا متكاملا بذكاء وإدراك ، ولذلك يعد البحث وسيلة وليس غاية بحد ذاته ، لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما ، والتعرف عليها وعلى العوامل التي أدت إلى وقوعها ، ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل ، أو علاج المشكلة( فوزي غرايبية ، و نعيم دهمش ، 2002: 102). ان البحث العلمي يعبر عن " طريقة منظمة وموضوعية في جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها لاستخلاص وتطوير المعلومات لتزويدها للمؤسسة وأصحاب القرار لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار( هاشم فوزي دباس العبادي وآخرون ، 2002)

**النشر العلمي** : هو عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل ووفق نظريات الاتصال (الخشاب ،عبد الله يوسف: 6) **ويعد النشر العلمي المحصلة النهائية للبحوث العلمية، والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة، ومصدرًا أساسيا للحضارة الإنسانية. كما يعد البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله فريدة (مُحَمَّد أحمد ألعوضي،2010).**

**. وبما إن البحث العلمي هو الطريق العلمي لحل المعضلات وإنتاج المعرفة لذا فانه لابد لنتائجه من الوصول إلى من يحتاجها من مؤسسات وإفراد لذا فان أفضل وسيلة لذلك هي عملية النشر لان درجة الإفادة من الشئ تكمن في عملية نشره وإيصاله إلى من يستفيد منه فردا أو مؤسسات (الخشاب ، عبد الله يوسف :7)**

**اهم اشكاليات البحث والنشر العلمي في العلوم العصبية في الجزائر:**

أجرت الباحثة "موزة بنت مُحَمَّد الربان" (رئيسة منظمة المجتمع العلمي العربي) دراسة حول البحث العلمي بالجزائر ومقارنته ببقية الدول العربية حيث جاء عنها:" وللمقارنة فقد نشرت دول مجلس التعاون الخليجي الست 51917 ورقة بحثية ، أي ما نسبته 31,18 ٪ من الإنتاج العربي لنفس الفترة ؛ بينما نشرت مصر لوحدها 48042 ورقة وبنسبة 28,85 ٪ ، وباقي الدول العربية مثلت النسبة الباقية ، ان البحث العلمي في الجزائر والذي يمثل 30,62 من إنتاج بلاد المغرب العربي و 9,33 ٪ من الإنتاج العربي في هذه الفترة ، شهد زيادة ملحوظة في هذه السنوات العشر الأخيرة"(موزة بنت مُحَمَّد الربان ، 2013). و يبدو من خلال الإحصائيات التي قامت بها الباحثة أن البحث في مصر هو

الأعلى عربيا ، ثم تليه دول الخليج ، أما في الجزائر فإن البحث العلمي بها هو المتوسط مغاربيا ، ولكن بنسبة ضعيفة إذا ما قورن بالدول العربية المشرقية ، يعود إلى اجبارية البحث باللغة الإنجليزية عكس الفرنسية التي تتعامل بها دول المغرب التي تتسم بالضعف علميا أمام الإنجليزية.

**والرسم التوضيحي 01 يبين ذلك النمو البحثي وعدد الاوراق المنشورة في الجزائر لغاية 2003**

:

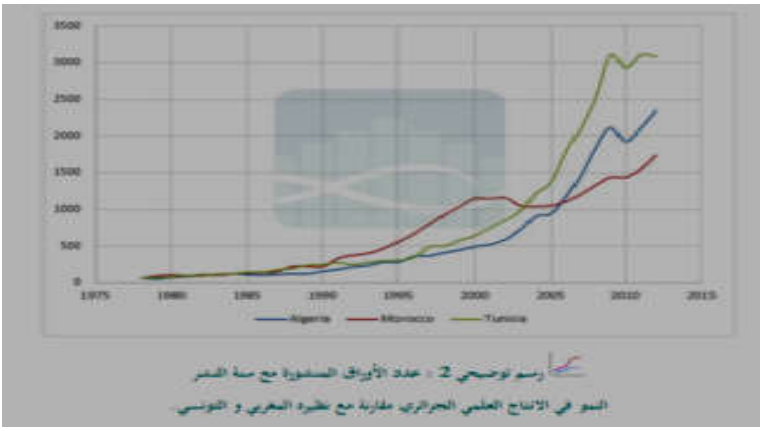


رسم توضيحي 2 : عدد الأوراق المنشورة مع سنة النشر

النمو في الانتاج العلمي الجزائري مقارنة مع نظيره المغربي و التونسي

فمن خلال المنحنى يظهر أن الجزائر تفوق المغرب في الأوراق المنشورة ولكنها تقل عن تونس ، حيث أن الجزائر تساوي أضعاف تونس مرات مساحة وشعبا ، ولكن تونس فاقت الجزائر ، ويرجع ذلك إلى جودة التعليم وتنظيمه في تونس من الاستقلال ، وكذلك يرجع تفوق تونس إلى الاستقرار الذي عرفته المؤسسات ، اما فيما يخص الانتاج العلمي، فإذا ما قارنا عدد المجلات الجزائرية وبراءات الاختراع والأوراق العلمية بما يجري عند دول أوربا مثلا نلاحظ فرق كبير وفجوة كبيرة وكذلك نلاحظ بأن البحث عندنا لا ينتج الكثير بقدر ما هو نظري ومحصور في حدود الكتابة والتقنين ،

إن اغلب المنشورات العالمية ذات تاثير قوي كانت تابعة للجامعة المنتجة التي تحوي حاضنات الأعمال داخل الجامعة مثل حاضنة UBC

ResearchEnterprisesوالتي تقع داخل جامعة ColombiaUniversity of britishوأيضا جامعة Maryland universityالتي تمتلك لوحدها ثلاث حاضنات تكنولوجية توجد داخل الحرم الجامعي، و فكرة الحاضن التكنولوجي (أوستن) و الذي أقامته جامعة تكساس كمشروع تعاوني بين الجامعة و الحكومة المحلية للولاية و هو مصمم لأن يكون عاملا مساعدا للتنمية الاقتصادية ، و ذلك بتحويل نتائج البحث العلمي إلى ثروة اقتصادية هو ما يميز النموذج الأمريكي ذوالصيغة الاستثمارية " و هي الجامعات التي ترتبط بمراكز تنمية التكنولوجيا أو معاهد التكنولوجيا المتعددة ، ومنها جامعة ستانفورد ،جامعة نيويورك ،جامعة أريزونا وتقوم الجامعة الاستثمارية باستخدام التطبيقات و الأبحاث التي يكون الدافع إليها وجود مشاكل معينة أو نقل نتائج البحوث العلمية من الجامعة إلى مؤسسات و قطاعات الإنتاج، .و يعتبر الحاضن التكنولوجي آلية للربط بين البحث العلمي الجامعي و التنمية الاقتصادية و يحقق مفهوم التزامن بين نتائج البحث العلمي و تطبيقاتها التكنولوجية "(راشد القصبي ، 2003: 20 ،)

كما تعتبر البحوث التطبيقية الحلقة المفقودة في البحث العلمي في الجزائر ، و البحوث لا تعدو ان تكون نتائج وهمية متخفية بأساليب احصائية غامضة ، ولا يثق في نتائجها .ان البحث التطبيقي يعتمد على التجارب المخبرية و الدراساتالميدانية للتأكد من إمكانية تطبيق النتائج في الواقع، أو لتصميم ووضع المناهج والوسائل الجديدة التييمكن من خلالها تحقيق غاية البحث وتحديد قيمته العلميةمن خلال نشره في المجلات العالمية Madeleine) 345: 1999,بينما البحوث المنتشرة في جامعاتنا ومراكز البحث هي البحوث الوصفية المسحية التي تكتفي بجمع المعطيات وتحليلها وتفسيرها ووضع بعض الاقتراحات والتوصيات، والتي قد لا يكون لها علاقة بجودة النشر العلمي .

كما تشكل اللغة عائقا كبيرا امام النشر العالمي ، وقدتناول د. جمال الدهشان في مؤتمر ؛ أبرز التحديات التي تواجه النشر العلمي باللغة العربية ،2017 بجامعة المنوفية والتي تتمثل في عدم التزام أوعية النشر العربية بالمعايير المتعارف عليها عالميا، وعدم وجود مجلة عربية في قائمة

التصنيفات العالمية التي لها معامل تأثير عال ، إضافة إلى احتكار مؤسسة "تومسون رويترز" لتصنيف المجلات والدوريات واقتصارِها على المنشور باللغات الأجنبية ، بالإضافة إلى وضع مجموعة من الشروط المجحفة والتعجيزية للنشر باللغة العربية ، مما أدى إلى حرمان المجلات العربية من هذا الحق ، وعدمِ وجود قواعد بيانات شاملة للإنتاج العلمي المنشور باللغة العربية ، كما أن المحاولات التي تمت في هذا المجال ما تزال غير ذي جدوى وتأثيراتُها محدودة جداً.

وقامت جامعة شنغهاي بالصين خلال السنتين الماضيتين بنشر ابحاث اساتذة الجامعة على شبكة الانترنت وفي المجلات العلمية المرموقة مثل science , nature مع التركيز على البحوث المكتوبة باللغة الانجليزية ، نظرا لان البحوث المكتوبة باللغة الصينية لم يتم احتسابها

**معايير جودة مخرجات البحث العلمي**:ان مخرجات البحث من المعايير المعتمدة لقياس جودة التعليم العالي للجامعات من حيث قياس ثلاث مؤشرات ***وفق تصنيف جامعة شنغهاي بالصين***:

**<u>مؤشر المقالات المنشورة</u>**: وتعطى نسبة 100٪ من المعدل المخصص للمؤشر للمؤسسة التي تنتمي اليها الباحث المسؤول عن الدراسة و50٪للكاتب الثاني و 25٪للكاتب الذي يليه و10٪للمؤسسات التي ينتمي اليها باقي الكتاب.

**<u>مؤشر المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية</u>**: يؤخذ هنا مؤشر صنف المقالات بحساب العدد الاجمالي من المقالات لكل مؤسسة (معامل1) ويتم اعطاء معدل خاص (معامل 2) للمقالات الواردة في دليل النشر للعلوم الاجتماعية . (سعيد الصديقي ،2016)

**<u>مؤشر الباحثون الاكثر استشهادا به</u>م**وأوضح محمود عبد العاطي ؛ أستاذ ورئيس قسم الرياضيات بجامعة زويل. ونائب رئيس أكاديمية العلوم الأفريقية ورئيس العلوم الطبيعية للنشر الدولي بأمريكا ؛ ومدير مشروع مُعامِل التأثير العربي.AIF ان التقييم يُجرى من خلال تحليل عوامل متعددة ، مثل استعراض عدد الاستشهادات بالبحوث المنشورة في هذه المجلات من قِبل المجلات والدوريات الأخرى ، ويراعى في هذا الاستشهاد الأصالة والجودة

العلمية للبحوث المنشورة ، والجودة التقنية لهيئة التحرير ، ونوعية التحرير ، وانتظام صدور المجلات ، ونظام تحكيم البحوث فيها.

كما يوضح ***التصنيف الذي وضعه المجلس التعليم العالي للتقويم والاعتمادبنايوان*** عام 2007 حول اداء جامعات العالم من حيث جودة الابحاث العلمية وفق 3 معايير اساسية: قياس البحث العلمي ، معايير الانتاج البحثي ، اثر البحث والتميز البحثي ، ويعتمد التصنيف على 8 مؤشرات:

- عدد الابحاث العلمية المنشورة خلال الاحد عشر عام الماضية
- عدد الابحاث العلمية المنشورة حاليا
- متوسط عدد الابحاث العلمية خلال احد عشر عام الماضية
- متوسط عدد الابحاث العلمية حاليا
- النشر في افضل مجلات بالقوائم العالمية للنشر
- اعلى الابحاث العلمية اثرا جودة
- مدى الاثر والاهمية للأبحاث العلمية المنشورة بالمجلات العلمية

احتلت جامعة هواري بومدين بوهران الرتبة 1411 عالميا ، باجي مختار1591 بعنابة ، جامعة منتوري بقسنطينة المرتبة 1597.(www.urapcent.org;2012)

***اما تصنيف الجامعات حسب القياس الافتراضي***webometrics للبحث العلمي الذي وضعه المركز الاعلى للبحث العلمي باسبانيا Censejosuperior de InvestigacionesCientificsCISCwww.csic/index/do) ويعتبر هذا التصنيف تنمية النشر على الشبكة الدولية الانترنت الهدف الاصلي له ، حيث يقيس حجم volume ووضوح visibilityالصفحات الالكترونية Web pageوالقياس البيبليوغرافي bibliometricsللعلماء النخبة الاكثر استشهادا واعتمادا على ابحاثهم ونتائجهم مع التركيز على مخرجات البحث العلمي Scientific Outputالتي تضم الاوراق المحكمة والمساهمات في المؤتمرات العلمية والمكتبات الرقمية ، ويهدف الى رفع حجم وجودة ما ينشرونه الباحثون من مضمون علمي وبذلك يعكس افضل الجودة العامة Globale

Qualityللباحث ومؤسسات البحث، وهو متاح للعامة Open Accessوذلك لتقليص الفجوة الرقمية الاكاديمية بين مختلف الجامعات ، وحاليا تم تجريب ونشر القواعد الحالية لمؤشرات التصنيف في مجال المقالات العلمية. (www.webmetrics.info/methodology)

اما تصنيف منظمة دول المؤتمر الاسلام، فيشترط ان تكون جامعات الدول الاعضاء قد نشرت مقالات خلال الفترة الممتدة من 2001 الى 2006 في المجلات والدوريات التي حددها مركز المعلومات العلمية Institue for Scientific Information ISIبفلاديلفيا ولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة ، هذا المعهد يقوم باعداد كشوفات دورية للاستشهادات المرجعية في البحوث (http:/scientic.thomson.com)

وهي على التوالي:

- دليل التوثيق العلمي للبحوث الاساسية Scientific Citation Index SCI
- دليل النشر العلمي الموسع Scientific Citation Index Expanded SCIE
- دليل النشر للعلوم الاجتماعية Social Scientific Citation Index SSCI

ويقيس المؤثرات التالية:

- معايير حجم مخرجات البحث المنجزة من طرف اعضاء هيئة التدريس
- جودة البحث
- كفاءة البحث
- نمو جودة البحث
- معايير نمو جودة البحث
- معايير الجودة في البحث المنجز

- حجم البحث

**معايير المجلات العلمية الرصينة:**

**عامل التأثير Factor Impact**عامل التأثير هو مؤشر مبني على تكرار استخدام بحوث
مجلة ما في منشورات علمية اخرى ، وهو قد يعكس جودة هذه المجلة. وقد أجرى عدد الباحثين دراسة عن مدى كون هذا العامل مقياس صادق على جودة المجلة (Saha et al., 2003)هدفتهذه الدراسة إلى فحص الاقتران بين جودة المجلة كما تقدر من قبل باحثين وممارسين سريريين وعامل التأثير. وقد أظهرت النتائجأن هناك إرتباط دال و ايجابي بين تقديرات الباحثين وعامل التأثير.وهذا يؤشر أهمية هذا العامل في تقييم رصانة المجلة. ومع ذلك لا ينبغي تجاهل العوامل الأخرى في تقييم رصانة المجلات العلمية. هذا العامل ينبغي حسابه بناء على المجلات المسجلةضمن قاعدة بيانات Reuters Thomsonوبناء على تقارير
Reports Citation Journalلهذه القاعدة .ويتم حساب عامل التأثير للمجلة كما يأتي: فلتقدير عامل تأثير مجلة معينة لعام 2111 على سبيل المثال يتم بحساب عدد المرات التي استخدمت فيها البحوث المنشورة في المجلة للعامين 2119 و2111 والتي استخدمت في بحوث نشرت في مجلات مؤشرة ضمن قاعدة بيانات تومسون رويترز في العام 2111. ثم يتم تقسيم هذا العدد على مجموع البحوث المنشورة في المجلة للعامين 2119 و2111 .هناك بعض النقد يوجه لهذا العامل:

- مجموعات محددة من المجلات مؤشرة في قاعة بيانات تومسون رويترز ، وبعض التخصصات تغطى بشكل ضعيف.
- تضم المجلات باللغة الانكليزية فقط ، رغم إضافة بعض اللغات الأخرى مؤخرا
- فترة السنتين تعد قصيرة نسبياً لأن بعض التخصصات تأخذ وقتاً طويلاً لانتاج البحوث.

- العامل هو معدل وبالتالي فأن بعض البحوث قد لا تكون بالمستوى المطلوب في المجلات ولكنهاستستفاد من البحوث الاخرى.
- اضافة المجلات لقاعدة تومسون رويترز مكلف ماليا وقد يدفع مجلات رصينة فع لا لعدم الاشتراك فيه.

**مؤشر h—Index** هو مؤشر على جودة النتاج العلمي لباحث معين. وهو يتضمن تقييم للكم من حيث عدد البحوثوالجودة واستخدام هذه البحوث في بحوث اخرى ،و يعتمد حساب هذا العامل على عدد البحوث المنشورة للباحث وعدد المرات التي استخدم فيها كل بحث في بحوث اخرى.لهذا العامل عدد من الفوائد منها: إنه مقياس حقيقي لجودة النتاج البحثي للباحث وليس للمجلة ، ويمكننا بهذا المؤشر معرفة الباحثين الجيدين في تخصص معين .هناك بعض النقد أيضاً يوّجه لهذا العامل:حيث أن الاشارة إلى بحث معين على سبيل المثال قد لا يكو ن بسبب جودة البحث بل على العكس لبيان سلبيات هذا البحث.

. وقد أعترفت شركة تو مسون ر ويترز في بيان لها بأن عامل التأثير الخاص بها لا يقيس نوعية

البحث المنشور في المجلة العلمية وأنما يقيس إنجاز المجلة نفسها كوحدة متكاملة. ولزيادة رصانتها ، تقوم شركة تومسون رويترز بمراجعة سنوية للمجلات العلمية التي تصنفها وتخرج من قائمة

عامل التأثير المجلات التي يثبت تلاعبها بهذا العامل أو تلاعبها بحيث تزيد عامل تأثيرها بشكل غير واقعي أو صحيح من خلال الإشادة لبحوثها بشكل مقصود. وقد بلغت أعداد المجلات التيأوقفت من تصنيف عامل تأثير شركة تومسون رويترز لعام 2012مجلة من مختلف بلدان العالم في العام السابق 51 مجلة علمية والعام الذي قبله 34 ، وقد زادت قيمة عامل التأثير في العام 2112 لـ55% من المجلات ونقصت لـ45% من المجلات من خلال المراجعة السنوية المستمرة. ويستنتج المؤلفون كوان منك Ming-Kuanوجماعته بأن هذا العامل لا يشير من قريب أو بعيد ، لان اهمية ونوعية البحوثهذا العامل يعتمد على عدد البحوث المنشورة في المجلة ،وكذلك على عدد المجلات في

قاعدة البيانات ، وهما عاملان متغيران ،ولهذا لا يوصى بإعتماد عامل التأثير للمقارنة والمفاضلة بين المجلات أو حتى البحوث .من هذا المنطلق نؤكد مرة أخرى بأن عامل التأثير أو أي عامل آخر مثل SJRيجب أن يستعمل في تقييم المجلة العلميةنفسها فقط. ولتقييمالبحث العلمي يجب الاعتماد على الناتج العلمي ومحتوى البحث ومدى إضافته للمعرفة العلمية موضوع البحث ، مع مراجعة لغة البحث من قبل مراجعين ومقيمين لغوييمختصين في لغة كتابة البحث حيث تقوم مؤسسات ومصالح لتحرير وتصليح القواعد اللغوية وغيرها من مواصفات البحث الجيدوالرصين. وهنا تبرز أهمية المزاوجة بين المحتوى العلمي و أهمية ودقة النتائج و أصالة البحث من جهة و استخدام برامجيات الاستلالالرصينة من جهة أخر ى قبل ارسال البحث فهي تعطي مؤشرا على علمية ورصانة الناشر. (**فؤاد قاسم مُحَمَّد** واخرون ، 2015)

**إجراءات الدراسة**

**منهج الدراسة** :اعتمد المنهج الوصفي الميداني.

**مجتمع الدراسة**:يتكون من أساتذة مختصين في علم النفس العصبي ، العلوم العصبية والمعرفية في الجزائر العاصمة جامعو يوسف بن خدة الجزائر 3 وعددهم 13 .

**أداة الدراسة:**الأداة المستخدمة في قياس موضوع البحث المتعلق بمشكلات البحث والنشر العلمي هي عبارة عن استبيان من إعداد الباحث اعتمادا على أدب البحث والدراسات السابقة في الموضوع. والأداة متكونة من 30 فقرة .والإجابة على فقرات المقياس تكون وفق سلم رباعي الإجابة: بدرجة كبيرة (4)- بدرجة متوسطة (3) –بدرجة قليلة(2)–بدرجة منعدمة(1) ، وأجريت دراسة استطلاعية للتأكد من صلاحية الأداة على عينة متكونة من 10 أستاذا وأستاذة وتم حساب صدق الارتباط الداخلي بين درجات الفقرات والدرجة الكلية للمقياس ، وكانت درجات الارتباط مقبولة ، و تم حساب الثبات بطريقة الاتساق الداخلي بمعادلة ألفا كرونباخ وكانت الدرجة 0.90.و بطريقة التجزئة النصفية حيث حصلنا على معامل ثبات 0.90بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان-براون. ونتائج حساب الثبات المتحصل باستخدام طريقتين من طرق حساب الثبات تؤشر على موثوقية و صلاحية الأداة للتطبيقوبعد التأكد

من صدق وثبات الأداة تم توزيع الأداة على عينة البحث من طرف الباحثة ثم جمعها و تفريغها وتحليلها واعتمدنا المتوسط كمعيار الحكم والمقارنة والتفسير حيث :المتوسط النظري للفقرة :2.50.المتوسط النظري لمقياس التقدير:50 درجة.مستويات القياس :المستوى المرتفع ( أكثر من 2.85 ) ،مستوى المتوسط ( 2.15-2.85) ،المستوى غير مقبول ( اقل من 2.15)

**نتائج الدراسة:**

**الإجابة على الفرضية** وجود مشكلات بدرجة مرتفعة في مجالالنشر العالمي المتعلق بالبحث العلمي المتخصص من وجهةأساتذة مختصين في علم النفس العصبي والمعرفي .للإجابة على هذا الفرضية عمدنا إلى وضع جدولين رقم (2) ورقم(3)الذي يوضح النتائج كالتالي:

الجدول رقم (2): استجابات أفراد عينة البحث على مفرداتمقياس تحديات النشر العالمي

| الرقم | العبارة | بدرجة كبيرة | بدرجة متوسطة | | بدرجة قليلة+منعدمة | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | عدم معرفة الباحث الجزائري ب**(IF)و(h index)** | 60.00 | 10 | 33.33 | 2 | 6.60 |
| 2 | **عدم معرفة الباحث بالمجلات المصنفة حسب (ISI) Thomson وكالة ورويتر** | 40.00 | 10 | 33.33 | 8 | 26.70 |
| 3 | عدم تمكن الباحث الجزائري من اللغة الانجليزية | 60.00 | 8 | 26.70 | 4 | 13.30 |
| 4 | عدم وجود التراكم المعرفي المناسب للإبداع والابتكار والتطوير في المجال العلوم العصبية | 53.30 | 13 | 43.30 | 1 | 3.30 |
| 5 | عدم اعتماد المجلات المحكمة على مؤشرات | 56.70 | 10 | 33.30 | 3 | 10.00 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجودة المعتمدة في القياسات العالمية | | | | | |
| 6 | نقص جودة المجلات المحكمةبسبب بيروقراطية النشر داخل الجزائر وغياب اسس التحكيم النزيه في المجلات الوطنية | 70.00 | 7 | 23.30 | 2 | 6.60 |
| 7 | غياب لتبادل العلمي بين مجلات الجامعات الأخرى مما يساهم في حركة البحث العلمي | 63.30 | 9 | 30.00 | 2 | 6.60 |
| 8 | عدم توافر معايير واليات و مؤشرات موضوعية للنشر في الجزائر. | 46.70 | 13 | 43.30 | 3 | 10.00 |
| 9 | عدم ارتقاء الابحاث في المجال العلوم العصبية الى المستوى العالمي للنشر | 46.70 | 12 | 40.00 | 4 | 13.40 |
| 10 | بعد المجلات الوطنية عن المواصفات العالميةوالتصنيفات العالمية | 63.30 | 10 | 33.30 | 1 | 3.30 |
| 11 | عدم دراية الباحث بكيفية النشر في المجلات العلمية المحكمة الرصينة | 50.00 | 12 | 40.00 | 3 | 10.00 |
| 12 | عدم وجوداتفاقيات للعمل البحثي بين المخابر بين الدول. | 60.00 | 10 | 33.30 | 2 | 6.6 |
| 13 | عدم استجابة المجلات الوطنية التخصصات الفرعية مثل مجلة خاصة بالعلوم العصبية | 56.70 | 6 | 20.00 | 7 | 23.30 |
| 14 | ندرة الملتقيات التكوينية للتعريف باوعية النشر | 40.00 | 7 | 23.30 | 11 | 36.70 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العالمي | | | | | |
| 15 | عدم القدرة و الامكانية على اجراء البحوث في الميدان لنقص الكفاءات ، التاهيل ، التكوين ، واستعمال الاجهزة المتطورة وغيابها | 33.30 | 13 | 43.30 | 7 | 23.30 |
| 16 | غياب الشفافية للنشر وممارسات النشر الجيد داخل الجزائر | 60.00 | 8 | 26.70 | 4 | 13.30 |
| 17 | الإحساس بعدم جدوى النشر إلا لغرض الترقية | 60.00 | 4 | 13.30 | 8 | 26.70 |
| 18 | عدم القدرة على اصدارالمجلات العلمية في الجزائر بأكثر من لغة عالمية | 6.7 | 8 | 26.70 | 20 | 66.70 |
| 19 | غياب التعاون بين الأساتذة وغياب فريق بحث متعدد الاختصاصات والخدمات البحثيةمثل خدمات الاحصاءلانجاز بحث متكامل للنشر | 53.30 | 9 | 30.00 | 5 | 16.70 |
| 20 | عدم خضوع المجلات العلمية إلى معايير (الجودة الشاملة) | 63.30 | 6 | 20.00 | 5 | 16.7 |

**التعليق على الجدول رقم 1:**يلاحظ من خلال النتائج المسجلة في الجدول أن 19 عبارة من 20 عبارة تمثل مشكلة للنشر العلمي ، حصلت على نسبة إجابة عالية في فئة موجودة بدرجة كبيرة ، ثم موجودة بدرجة متوسطة ، و3 عبارات ة كانت نسبة الإجابة عالية في فئة موجودة بدرجة قليلة ومنعدمة .إذا مؤشر النسبة المئوية يثبت وجود مشكلات للنشر العالمي وبنسب مرتفعة وفي جل المشكلات التي تضمنها مقياس التقدير ما عدا المفردة رقم 15 المتعلقة بقدرات الباحث على النشر العالمي.بمعنى أن أفراد عينة البحث من

أساتذة الجامعة يرون أن مشكلات النشر العالميفي المجلات العلمية المتخصصة بالعلوم العصبية موجودة بدرجة كبيرة جدا وترتبط كلها بالسياسة والاستراتيجية المعتمدة للنشر داخل الجزائر ، وقد عكستها استجاباتهم العالية على وجود 19 مشكلة للبحث العلمي من بين 20 مشكلة تضمنها مقياس التقدير.

الجدول رقم (2): استجابات أفراد عينة البحث على مفردات مقياستحديات النشر العالمي: المتوسط الحسابي- الانحراف المعياري –مجموع الدرجات

| رقم | العبارة | المتوسط | الانحراف المعياري | مج | التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | عدم معرفة الباحث الجزائري ب**معامل ( h index)(IF)** | 3.50 | 0,73 | 107 | مرتفع |
| 2 | **عدم معرفة الباحث بالمجلات المصنفة حسب (ISI) ()thomsonووكالة رويترز** | 2.96 | 1.09 | 101 | مرتفع |
| 3 | عدم تمكن الباحث من اللغة الانجليزية | 3.46 | 0,73 | 106 | مرتفع |
| 4 | عدم وجود التراكم المعرفي المناسب للإبداع والابتكار والتطوير في المجال العلوم العصبية | 3.56 | 0,50 | 95 | مرتفع |
| 5 | عدم اعتماد المجلات المحكمة على مؤشرات | 3.43 | 0,77 | 89 | مرتفع |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الجودة المعتمدة في القياسات العالمية | | | | |
| 6 | بيروقراطية النشر داخل الجزائر وغياب اسس التحكيم النزيه في المجلاتالوطنية | 3.60 | 0,72 | 108 | مرتفع |
| 7 | غياب لتبادل العلمي بين مجلات الجامعاتالأخرى مما يساهم في حركة البحثالعلمي | 3.60 | 0,62 | 101 | مرتفع |
| 8 | عدم توافر معايير و مؤشرات موضوعية للنشر داخل الجزائر | 3.36 | 0,66 | 97 | مرتفع |
| 9 | عدم ارتقاء الابحاث في المجال العلوم العصبية الى المستوى العالمي للنشر و نقص جودة العمل البحثي وغياب تقييم | 3.26 | 0,86 | 67 | مرتفع |
| 10 | بعد المجلات الوطنية عن المواصفات العالمية والتصنيفات العالمية | 3.56 | 0,67 | 98 | مرتفع |
| 11 | عدم توفر تصنيف معياري عالمي للمجلات الوطنية | 3.36 | 0,76 | 105 | مرتفع |
| 12 | عدم وجوداتفاقيات | 3.53 | 0,62 | 89 | مرتفع |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | للعمل البحثي بين المخابر بين الدول. | | | | |
| 13 | عدم استجابة المجلات الوطنية التخصصات الفرعية مثل مجلة خاصة بالعلوم العصبية | 3.16 | 1,14 | 104 | مرتفع |
| 14 | ندرة الملتقيات التكوينية للتعريف باوعية النشر العالمي | 2.96 | 1,03 | 107 | مرتفع |
| 15 | عدم القدرة و الامكانية على اجراء البحوث في الميدان لنقص الكفاءات ، التاهيل ، التكوين ، واستعمال الاجهزة المتطورة وغيابها | 3.16 | 0,81 | 64 | متوسط |
| 16 | غياب الشفافية وممارسات للنشر الجيد داخل الجزائر | 3.36 | 0,96 | 107 | مرتفع |
| 17 | الإحساس بعدم جدوى النشر إلا لغرض الترقية | 3.23 | 1,07 | 101 | مرتفع |
| 18 | عدم القدرة على اصدارالمجلات العلميةفي الجزائر بأكثر من لغة عالمية | 2.23 | 0,81 | 98 | مرتفع |
| 19 | غياب التعاون بين الأساتذة وغياب فريق بحث متعدد | 3.26 | 0,94 | 101 | مرتفع |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الاختصاصات والخدمات البحثيةمثل خدمات الاحصاءلانجاز بحث متكامل للنشر | | | | |
| 20 | عدم خضوع المجلات العلمية إلى معايير الجودة الشاملة | 3.463 | 0,73 | 98 | مرتفع |
| مج | | 66.03 | 8,60 | | |

التعليق على الجدول رقم 2:

نتائج الجدول2 تؤكد نتائج الجدول 1 حيث تمثل 19عبارة مشكلة النشر العالمي في الجزائر علىمتوسطات مرتفعة عن حد المتوسط ، وفقط عبارة واحدة هي رقم 15 التي تمثل مشكل واحد حصلت على درجة متوسطة.وبالتالي استخدام مؤشر المتوسط الحسابي للعبارات يؤكد وجود مشكلات للبحث العلمي بدرجة مرتفعة وفي جل المشكلات التي تضمنتها 20 عبارة في المقياس.بمعنى أن أفراد العينة من أساتذة الجامعة يرون وجود مشكلات النشر وبدرجة مرتفعة عن حد المتوسط وفي جل المشكلات والمعوقات التي تضمنها المقياس.

**مناقشة النتائج :** لقد توصلنا من إجراء الدراسة إلى وجود درجة مرتفعة من تحديات النشر العالمي بالجامعة الجزائرية.وقد كانت الدراسة الحالية محاولة للتعرف على المشكلات التي تواجه الشر العالمي بالجامعة الجزائرية وتحديد درجة ومستوى المشكلات ، واتبعنا المنهج العلمي ، وطبقنا مقياس للتقدير تضمن 20 مشكلة ، أجاب عنها 13أستاذا وأستاذة من أساتذة التخصص في العلوم العصبية والمعرفية بجامعة الجزائر العاصمة يوسف من خدة ، وبعد تفريغ النتائج وتحليلها توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا:وجود درجة مرتفعة من التحديات التي تواجه النشر العلمي حيث 19 مشكلة من 20 مشكلة تضمنتها عبارات المقياس حصلت على درجات اعلي

من المتوسط النظري والافتراضي، كما بينت المؤشرات الإحصائية المستخدمة النسبة المئوية والمتوسط الحسابي، مما يكشف عن وجود مشكلات كبيرة وكثيرة تواجه النشر العلمي.

ثانيا:.توصلت الدراسة ان مشاكل النشر عموما في العلوم العصبية تتلخص في قدرات الباحث على مثل هذه المواضيع ،فبدون توافر خلفية وافية لدى الباحث حول موضوع البحث أو المشكلة المراد دراستها تكون إجراءات البحث ونتائجه ضعيفة ، ( ".مُحَمَّد عبيدات ،12:1999) و إتقان المهارات اللازمة و المتقدمة للبحث العلمي، فالباحث العلمي بذلك لا يعتبر تدريبه متكاملا إلا إذا اكتسب قدرا من المهارة في هذه التقنيات سالفة الذكر (رجاءوحيد دويدري ، 62:2002 )

ثالثا: ان جدية البحوث المنشورة عالميا في هذا المجال ترتبط استغلال تراكم المعرفة:و نقصد بذلك أن يستفيد الباحث ممن سبقه من الباحثين، فمن المفروض أثناء قيام الباحث ببحثه أن يكون ملما بأدبيات البحث، وماسبق و أن كشفت عنه البحوث السابقة فيما يخص بحثه، و بذلك فهو يكمل خطوات غيره و يبدأ من حيث انتهى إليه غيره أو يوسع النطاق وبذلك فإن العلم يتطور ولا يتوقف عند حد معين، فالبحث العلمي هو عملية موجهة لزيادة و تحديث المعرفة الإنسانية . كما ترتبط بالدينامية و الحركية :أي أن البحث العلمي ينطوي على تجدد دائم و استبدال متواصل للمعرفة بمعرفة جديدة، فأقوى قوانين العلم و بياناته استمرتعلى أكثر تقدير عدة قرون وتم تعديل بعضها أو استبداله (أركان أونجل ،9:1983)

رابعا:الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بنشر الابحاث العلمية : تمثل الاعتبارات الأخلاقية نقطة هامة جدا بالنسبة للبحث، من حيث الشفافية ووجود معايير ثابتة ونزيهة للنشر،

خامسا: ينبغي على الباحث معرفةآليات النشر في المجلات العلميةلغرض زيادة احتمالية قبول بحث ما للنشر مثل كتابة البحث بوضوح و استخدام لغة سليمة. والتركيز على مهارات الكتابة الاكاديمية ووفقا للتعليمات التي تضعها كل مجلة او جمعية علمية. وارسال البحث الى واحد او اكثر من الزملاء لغرض مراجعته

قبل ارساله للنشر وعدم التعامل بشكل انفعالي مع الملاحظات التي تقدم بخصوص البحث وحمل الموضوع محملا شخصيا ، والاستفادة من الملاحظات والمؤشرات على البحث في حالة رفضه لغرض المعالجة وترصين ودعم البحث بالنتائج والأدلة والمصادر لغرض نشره لاحقا. واختيار المجلة المناسبة لغرض نشر البحث فيها. لان ارسال البحث الى مجلة غير مناسبة قد يؤدي الى رفض البحث وبالتالي ضياع الجهد والوقت وربما المال ايضًا.

خاتمة: إن وضعية البحث العلمي في الوطن العربي عموما لا تأهلنا أن نجاري منطق العولمة المبني على
التطورات التكنولوجية والعلمية المذهلة ،والتي هي نتيجة لإستثمارات ضخمة في التعليم والبحث
العلمي ، فلكي تتبوأ الجامعة مكانة مرموقة بين الجامعات عالميا لابد لها من الباحثين المتميزين القادرين على النشر المتميز ، و تفعيل المراكز
والمؤسسات البحثية في دعم البحث العلمي عموما والنشر العلمي المتميز خاصة ، من خلال تبني سياسات فعالة لدعم الباحثين وتعزيز ثقافة البحث العلمي المتميز وتطوير سياسات البحث والنشر العلمي في الجامعة والاهتمام بمعايير ومواصفات النشر في المجلات العلمية العالمية المصنفة ، بما يضمن إثراء المعرفة ويدعم مكانة الجامعة وسمعتها في الأوساط الأكاديمية على المستوى العالمي ، فالنشر المتميز يعتبر القناة الرئيسة لنشر المعرفة وإثراء مجالاتها.

**المراجع:**


- أحمد البستان ، (2000) واقع برامج الدراسات العليا بجامعة الكويت ، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، الكويت ، العدد 70 ، ، ص .45
- أحمد الخطيب(2008) التعليم العالي : الإشكاليات والتحديات ، عالم الكتاب الحديث ، الأردن ، ص28.

- أركان اونجل(1983) ،دليل إعداد البحث التطبيقي في العلوم الاجتماعية ، ترجمة مُحَمَّد نجيب ،معهد الإدارة العامة.
- بدر احمد(1986) أصول البحث العلمي ومناهجه .الطبعة الثامنة وكالة المطبوعات ، الكويت.بوحوش عمار (2010) . محاضرة بعنوان إشكالية البحث العلمي في الجزائر ألقاها يوم 1 ماي 2010 بجمعية ملاقى المعرفة والبحث العلمي بالجلفة djazairess.com/djelfa/
- بوبكر بوخريسة" ( 2000 ) ، الجامعة و البحث العلمي في الجزائر أو رحلة البحث عن النموذج المثالي "جامعة عنابه ، مجلة التواصل ، عدد6
- بوعشة مُحَمَّد.(2000).أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل.بيروت .دار الجيل .ط1
- تركي رابح .(1984) مناهج البحث في علوم التربية وعلمالنفس.المؤسسة الوطنية للكتاب .الجزائر.
- فوزي غرايبية ، و دنعيم دهمش (2002) ، أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة ، ص 102.
- فريدة مُحَمَّد أحمد ألعوضي(2010) ،صُناع الثقافة العلمية واقع النشر العلمي في العالم العربي
http://laamkan.maktoobblog.com
- فؤاد قاسم مُحَمَّد. غسان حميد عبد المجيد ،. سعد سابط جابر العطراني ،. نصري صالح مُحَمَّد (2015) رصانة المجلات والنشر العلمي ، العراق ، موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- عفيفي حمودة مُحَمَّد.(1983)البحث العلمي – أصول وقواعد البحث وكتابة التقارير والبحوث.الطبعةالثانية .مكتبة عين شمس.القاهرة.مصر.

- عمار بوحوش ، د مُحَمَّد محمود الذنيبات (2001) مناهج البحث العلمي ، وطرق إعداد البحوث ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة ، ص 17
- عمار بوحوش ، د مُحَمَّد محمود الذنيبات ، المرجع السابق ، ص 37.
- عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ، ص 43
- ماثيو جيدير ، منهجية البحث ، تر: ملكة أبيض ، تنسيق: مُحَمَّد عبد النبي السيد غانم ، ص 15.
- موزة بنت مُحَمَّد الربان ، (2013) "البحث العلمي بالجزائر" ، منظمة المجتمع العلمي العربي ، الموقع الالكتروني www.arsco.org :
- مطانيوس ميخائيل (2006) مشكلات البحث التربوي كما يراها أعضاء هيئة التدريس في الكليات التربوية في سورية.مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس.المجلد الرابع-العدد الأول - 2006.
- معمرية بشير (2007) بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس ،الجزء الثاني ، منشورات الحبر.الجزائر.
- راشد القصبي(2003) ،"استثمار و تسويق البحث العلمي في الجامعة " ، مستقبل التربية العربية ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ، العدد28
- لحرش موسى ، "ملاحظات حول البحث العلمي الجامعي في الجزائر" ، قسم علم الاجتماع ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، ص 04.
- صلاح الدين شاروخ ، بدون سنة الطبع ،منهجية البحث العلمي ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، الجزائر ، ، ص 53.

- سعيد الصديقي ،(2007) الجامعات العربية وجودة البحث العلمي: قراءة في معايير العالمية ، مجلة المستقبل : 70 الى 93 ، فاس المغرب
- شحاتة حسن.(2001)البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق .مكتبة الدار العربية للكتاب ،ط1 ، مدينة نصر القاهرة.مصر.

F. MASSIT-FOLLEA (1992), l'Europe des universités, paris, France

F.Bacon 1960 the new organon and rolatedwriting. édit by fultonhandersonindianapolic, ,p22-25.

M. Gravity (1999) lexique des Sciences sociales, 7eme édition Dolloz , paris, P34

المواقع الالكترونية:

www.urapcent.org;2012

www.webmetrics.info/methodology

www.csic/index/do)

Proceedings of The First International Academic Conference

# Evaluation of the Quality of Scientific Publishing Vessels in Arab Countries

Berlin; Germany 29 and 30 March 2019

*Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112*
*www.indexpolls.de*
*Contact@indexpolls.de*